

التوسُّع في كِتَابِ سَيَبَوِيَّه

الدكتور عَادل قَاصِد عَمَّادِي (العسيري)

كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

التوسيع في كتاب سيبويه

الدكتور عادل قماري عماد العسيري

كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

للتأشير
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت. ٥٩٢٢٢٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧
ص. ب. ٢١ توزيع القاهرة - القاهرة
E-mail: alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٤/١١٣١٥	رقم الايداع
977- 341 - 148 - 6	LS.B.N الترقيم الدولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَهُ ... رَمَزَ الْحَيَاءَ وَعَنَوَانَ التَّصَبُّرِ

أَمْرٌ إِلَى الْعَزِيمَةِ

الَّتِي فَارَقْتَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

قَبْلَ مَنَاقِشَةِ هَذَا الْبَحْثِ بِیَوْمٍ وَاحِدٍ

وَقَبْلَ أَنْ تَقَرَّ عَيْنُهَا بِثَمَرَةِ هَذَا النَّتَاجِ

فَالْنِّ

... جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدَّرٍ *

ابن

عادل

يَا مَنْ تَلَقَّبَ فِي الْكَلَامِ تَوْشَعًا
فَكَلَامُ رَبِّكَ لَفْظُهُ إِعْجَازُ
أَوْجَزُ إِذَا أَنْشَدْتَ أَوْ خَلَبَ الْهَوَى
إِنَّ الْبَلَاغَةَ سِرُّهَا الْإِيجَازُ
لَا تَحْمِلَنَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ دَائِمًا
فَمِنْ الْكَلَامِ تَوْشَعٌ وَمَجَازُ

هادل العبيدي

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العلم للعلماء نصيباً ، وأغناهم به وإن عيّموا مالا ونسباً ،
ولأجله سجدت الملائكة إلا إبليس أبى وبخله العلم أنكأ إدريس في الجنة وأحصى
ولطيفه قام الكليم ويوشع وفتصبأ فصارا إلى أن لقيا من سفرهما نصيباً وصلى الله
على سيدنا محمد المجتبي ، وعلى آله وصحبه لأقر الميامين .
وبعد :

فلم يترك سيبويه للمكتبة العربية غير مصنف واحد جمع بين دفتيه كلام
العرب ، ألا وهو المؤلف الذي تشتهر باسم (الكتاب) ونال من الانتشار وال شهرة
مكانة لم ينلها مصنف آخر ، لتفرد به حوى ، حتى سموه (البحر) و (قرآن النحو) .
إهتم العلماء والمحدثون بالكتاب وترسموه ونقشوه وذكروا آراءهم فيه وبينوا
قيمته وأثره ، ولم يحظ أي كتاب قبله ولا بعده بمثل ما حظي به كتاب سيبويه من
اهتمام الدارسين والمصنفين والمتتبعين على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم إذ لم
يمرّ عصر منذ ظهوره إلا ونجد فيه من درسه أو كتب عنه ، أو شرحه أو شرح
شواهدة وبين قيمته وعلق عليه .

والذي يتعامل مع كتاب سيبويه يجد فيه علوماً كثيرة فالكتاب لم يقتصر على
النحو والصرف ، بل اشتمل على أصول لغوية وفيه مباحث بلاغية شتى على
أبحاث في علم المعاني والبيان والبدع وفيه مباحث في الأندب والنقد ، وفيه مباحث
في القراءات والتجويد وفيه مباحث في اللهجات العربية ، كما فيه مباحث في علم
العروض والقوافي خللت بمناى عن إهدى الدارسين ، فما كملت إليها يد البحث إلى
وقت إعداد هذه الرسالة على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتبه .

والذي يبدو أن القول القائل بأن (الكتاب) كتاب نحو وصرف فقط ، هو من قبل
التغليب وإلا فهو البحر بما عليه يشتمل وما في بطنه يضم .

قال الدكتور حسن عون : ((إننا نظلم الكتاب حينما نعتبره كتاباً في النحو ، كما
إننا نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في
عصرنا هذا فكتاب سيبويه يمثل النحو في شبله الزاهر ، ويرويه لنا في صور
الخصبة الأولى))^(١) .

(١) المصطلح النحوي: ٧٩ ، نقلاً عن: أول كتاب في نحو العربية، البحث المنشور في مجلة كلية الآداب
بالإسكندرية مجلد: ١١ ، سنة ١٩٥٧ ، ص: ٢٩ .

لَقَدْ صَنَعَ سِيُوبِيهٌ لِلنَّحْوِ مَا لَمْ يَصْنَعْهُ أَحَدٌ، حَتَّى لَبِثَ بِحَقِّ أَسْنَدِهِ الْأَوَّلِ وَإِمَامِهِ
الْمَقْدَمِ، وَبَعْدَ كِتَابِهِ مِيعَارَ الْعَرَبِيَّةِ وَلَيْسَ أَدْلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ تَقُولُهُ مِنْ أُنْمَاةِ
اللُّغَةِ وَأَعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْبَحْثِ وَالذَّرْسِ وَالنَّقْدِ وَالتَّأْلِيفِ^(١)، فَهُوَ كَأَزْ مِنْ كُنُوزِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَلَيْسَ لِنَحْوِي قَدِيمٍ أَوْ حَدِيثٍ كِتَابٌ يُجَارِي كِتَابَ سِيُوبِيهٍ أَوْ يُدَانِيهِ، كَمَا شَهِدَ بِذَلِكَ
الْعُمَمَاءُ مِنْ بَصْرِيِّينَ وَكُوفِيِّينَ وَبَغْدَادِيِّينَ وَأَنْدَلُسِيِّينَ^(٢).

وَمَا يَزَالُ الْكِتَابُ جَدِيداً عَلَى الرَّغْمِ مِمَّا أَفَّ بَعْدَهُ مِنْ كُتُبٍ وَأَسْفَارٍ وَمَا يَزَالُ
مُنْبِهاً صَالِحاً لِمَنْ يُرِيدُ بِرِاسَةِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْأَصْوَاتِ وَالصُّوْلِيَّاتِ، وَغَيْرِهَا مِنْ
عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَ كِتَابُ سِيُوبِيهٍ قَدْ جَمَعَ وَحَوَّى كُلَّ هَذِهِ الْعُلُومِ فَلَيْسَ بِدَعَا — إِذَا — أَنْ
يُضْمَ إِلَيْهَا بِشَارَاتٍ مُتَنَاقِزَةً وَمُتَنَاقِزَةً هَذَا وَهَذَا مِنْ الْفَلَاظِ (التَّوْشِيعِ) وَمَا أَفْتَقَ مِنْهُ
لِنِدْلَا عَلَى أَسَالِيبَ وَلَمَاطِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ شَرِيطَةً أَنْ لَا تَخْرُجَ عَنْ مَسْنَدِ الْعَرَبِيَّةِ
وَنِظَامِهَا.

وَلَقَدْ كُنْتُ أَدِيمُ النَّظَرَ فِي كِتَابِ سِيُوبِيهٍ أَتأملُ نُصُوصَهُ فَيَقَعُ نَظْرِي عَلَى الْفَلَاظِ
التَّوْشِيعِ فَلَا أَدْرِي مَاذَا يُرِيدُ بِهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَكِنْ حُبَّ النَّفْسِ الْمَجْذُولَةِ عَلَى
اِسْتِكْشَافِ الْمَجْهُولِ دَخَلْتُ إِلَى مَلَاذِمَةِ الْكِتَابِ وَتَحْلِيلِ نُصُوصِهِ مِنْ أَجْلِ الْوَصُولِ
إِلَى مَبَرِّ أَغْوَارِهِ، وَتَحْدِيدِ مَفْهُومِ التَّوْشِيعِ الَّذِي وُلِدَ فِي الْكِتَابِ، وَمَا زَالَ عَلِيماً — لِيَمَّا
لَزَعَمُ — إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

وَكَانَ مِمَّا زَانَنِي بِإِصْرَارٍ عَلَى اخْتِيَارِ مَوْضُوعٍ فِي كِتَابِ سِيُوبِيهٍ: هُوَ تَجَالِي
الذَّرْسِينَ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ: «لِلْكِتَابِ»؛ وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ عُلُوُّ لُغَوِيَّةِ وَصُعُوبَةُ الْفَلَاظِ لِأَنَّ
سِيُوبِيهَ أَفْهَمُ لِلنَّاسِ كَانُوا يَلْفَظُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَقْفَافِ.

وَبَعْدَ أَنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ وَسَجَّلَتْ لِمَوْضُوعٍ؛ مَسِغَتْ بِرِسَالَتَيْنِ كُتِبَتَا فِي «الْإِتْسَاعِ»،
الْأُولَى بِعُتُوبٍ: الْإِتْسَاعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ مُلَاجِسْتِي فِي جَامِعَةِ الْبَصْرَةِ،
وَأُخْرَى بِعُتُوبٍ الْإِتْسَاعُ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ كُنْزٍ جَنِّي وَهِيَ رِسَالَةٌ تُكْتَوَرَاهُ فِي جَامِعَةِ
الْمَوْصِلِ.

(١) لمعرفة ما أفَّ حول الكتاب قديماً وحديثاً أنظر: سيبويه إمام النحاة، الدكتور محمد عواد.

(٢) ينظر: تشاهد وأصول الفصح ١١، وسيبويه حياته وكتابه ٦٦، وسيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته

وكتابه ٦٥ وما بعدها

وَوَقَّعْتُ عَلَى الرَّسَالَتَيْنِ فَوَجَدْتُ لِلثَّانِيَةِ قِيمَةً، وَالْأُولَى لَا قِيمَةَ لَهَا.

وَقَدْ كُنْتُ أَتَصَوَّرُ أَنَّ رِسَالَةَ الْاِتِّسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَتَأْتِي أَمَامًا عَلَى مُعْصَمِي؛ إِذْ كُنْتُ أَتَوَقَّعُ قَبْلَ رُؤْيَيْهَا أَنَّهَا نَخَلَتْ مَعْظَمَ كُتُبِ النَّحْوِ وَعَلَى رَأْسِهَا (كِتَابُ سَيَبَوِيهِ)، كَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَصَدَّتْ لِجَمِيعِ كُتُبِ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ، وَبَعْضُ كُتُبِ أَصُولِ النَّحْوِ الَّذِي كَانَ إِصْطِلَاحُ السَّعَةِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ؛ جَوْلَانٌ وَبُورَانٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَلَا سِوَايَا أَنَّ مَوْضُوعَ الرِّسَالَةِ يُوجِي بِذَلِكَ وَيَتَطَلَّبُهُ وَلَكِنْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ وَإِنَّمَا الَّذِي رَأَيْنَاهُ كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ فَضَلَّتْهَا الْعِلْمِيَّةُ جَاءَتْ فِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ صَفْحَةً حَسْبَ، وَلَوْ أَنَّ الْبَاحِثَةَ دَرَسَتْ الْقَوْصُوعَ فِي كُتُبِ الضَّرَائِرِ وَخَرَّجَهَا أَوْ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ أَصُولِ النَّحْوِ وَلَيْسَ كِتَابُ الْأَصُولِ فِي النَّحْوِ لِأَبْنِ السَّرَّاجِ لَجَاءَتْ بِرِسَالَةٍ تَرَبُّو عَلَى أَضْعَافٍ مَا جَاءَ فِي رِسَالَتِهَا فَضْلًا عَنْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ يَنْبَغِي إِلَّا بِمَنْجَلِ رِسَالَةٍ مَاجِسْتِيرٍ يَحْتَاجُ الْبَاحِثُ الْمَوْضُوعَ وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ هُوَ أَقْدَرُ وَأَخْفَا عَلَى تَحْمِلِ مِثْلِ هَذَا الْعِيبِ وَلَا سِوَايَا وَأَنَّ نَوَى رِسَالَةِ الْاِتِّسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرَهَا كَلَّا يَحْجِبُ كُلَّ مَوْضُوعٍ بِمَنْجَلٍ فِي الْقَوْصُوعِ وَمِنْهَا رِسَالَتِي الْمَوْسُومَةُ بِـ (الْقَوْصُوعُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ) ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ السَّابِقَ لَمْ يَتْرِكْ لِلْآخِرِ شَيْئًا يَمْتَنَاهِلُ الدَّرْسَ.

وَلَعَلَّ مِنْ أَكْثَرِ اللَّامِخِذِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ ، هُوَ إِغْفَالُهَا جُهِودَ الْقَنَمَاءِ وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَيَبَوِيهِ، فَمَا زِلْتُ أَعْجَبُ مِمَّنْ يَتَصَدَّى لِمَوْضُوعٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَيَغْفُلُ بِهَا، أَمَّا رِسَالَةُ الْاِتِّسَاعِ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيٍّ ، فَقَدْ أَفْنَدْنَا مِنْهَا وَمِمَّنْ مَضَاهَا، وَلَا مِثْلَهَا مَضَاهُ الْأَكْمَلُوتِيَّةِ وَالنَّقْدِ الْأَكْبَرِيِّ الْحَدِيثِ وَلَنَا عَلَيْهَا لَهَا كُتِبَتْ عَلَى تَأْيِيدِ بَشَرِيَّاتٍ.

أَمَّا مَعْدَرِي الْأَوَّلُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ ، فَهُوَ كِتَابُ سَيَبَوِيهِ وَشُرُوحُهُ وَمَا كُتِبَ عَنْهُ وَقَدْ اِمْتَنَعْتُ فِي إِعْدَادِ هَذَا الْبَحْثِ ثَلَاثَ طَبْعَاتٍ مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ؛ طَبْعَةً بِوِلَاقٍ وَهِيَ أَصَحُّ الطَّبْعَاتِ الْمَوْجُودَةِ، وَطَبْعَةً لِلْمُحَقِّقِ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، وَالْأُخْرَى طَبْعَةُ إِسْمَاعِيلَ بَدِيعِ يَعْقُوبَ ، فَرَمَزْتُ لِطَبْعَةِ بِوِلَاقٍ بِالرَّمِزِ (ب) وَلِطَبْعَةِ هَارُونَ بِالرَّمِزِ (هـ) وَأَجْتَهَدْتُ فِي اسْتِخْدَادِ رَمِزٍ خَاصٍّ بِي لِطَبْعَةِ إِسْمَاعِيلَ بَدِيعِ يَعْقُوبَ رَمَزْتُهُ بِالرَّمِزِ (مِل).

وَأَزَعَمَ لَنِي أَوَّلَ مِنْ أَسْتَعْمَلَ ثَلَاثَ طَبَعَاتٍ مِنْ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ فِي بَحْثِ جَامِعِيٍّ
وَبَعْدَ رَحْلَةٍ شَلَقَةٍ مَضِيئَةٍ فِي كِتَابِ سِيَبَوِيهِ وَبَعْدَ أَنْ أَخَذَ الْجَهْدَ مِنِّي مَا أَخَذَ مِنْ
طُولِ التَّنَبُّعِ وَالْإِسْتِقْرَاءِ وَالصَّبْرِ وَالْجَلْدِ عَلَى مَكَابِدَةِ الْكِتَابِ وَكَمَيْتِخْرَاجِ عَوِيصِيهِ،
وَكَشَفِ غَوَامِضِيهِ، نَهْيًا إِلَى مِنْ جَرَاءِ ذَلِكَ، حَشَدُ مِنْ مَسَائِلِ التَّوَسُّعِ فِي الْكِتَابِ فَعَكَّفْتُ
عَلَى دِرَاسَتِهَا وَتَصْنِيفِهَا، فَحَكَمْتُ طَرِيقَةَ الْبَحْثِ بِكِتَابَةِ هَذِهِ الْمَقَامَةِ يَقُومُهَا تَمْهِيدٌ
وَأَرْبَعَةُ فُصُولٍ وَخَاتِمَةٌ.

أَمَّا التَّمْهِيدُ فَقَدْ وَسَمْتُهُ بِـ(التَّوَسُّعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ) ، وَتَقُولْتُ فِيهِ مَسَائِلَ مُهِمَّةٍ
أَبْدَأْتُهَا بِمُصْطَلَحِ التَّوَسُّعِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ فِي مَعْلَمِ اللُّغَةِ، ثُمَّ تَمَرَّجْتُ مَفْهُومَ
التَّوَسُّعِ، وَمَنْوَعَاتِهِ، وَمَوَاقِعَهُ، وَمَسْتَوِيَّاتِهِ ثُمَّ عَرَّجْتُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي كِتَابِ لُصُولِ
النَّحْوِ وَخَتَمْتُ التَّمْهِيدَ بِالتَّوَسُّعِ فِي كِتَابِ الصَّرْفِ.

وَالَّذِي دَعَانِي إِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ فِي التَّمْهِيدِ، هُوَ رَغْبَتُنَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَدْخُلًا
صَالِحًا لِدِرَاسَةِ التَّوَسُّعِ فِي الْكِتَابِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ وَضُوحِ الصُّورَةِ أَمَامَ الْمُبَاحِثِ
وَالدَّارِسِ مِنَ التَّوَسُّعِ صَوْمًا، وَمِنْ ثَمَّ الدُّلُوجِ إِلَى مَا هُوَ أَصْعَبُ فَهْمًا، وَلِبَعْدِ غَوْرًا،
أَلَا وَهِيَ مِبَاحِثُ التَّوَسُّعِ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ.

وَتَلِيَ التَّمْهِيدَ الْفُصُولُ:

فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ تَقُولْتُ التَّوَسُّعَ فِي الْمُسْتَوِيِّينَ الصَّوْتِيِّ، وَالصَّرْفِيِّ، وَقَدَّمْتُ
لِلْفَصْلِ الصَّرْفِيِّ عَلَى الْفَصْلِ النَّحْوِيِّ جُزْئًا عَلَى عَادَةِ الْقَضَاءِ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّرْفِ عَلَى
النَّحْوِ. وَقَدْ قَسَمْتُ الْفَصْلَ عَلَى مَبْحَثَيْنِ:

الْأَوَّلُ : الْمُسْتَوِيُّ الصَّوْتِيُّ، وَتَقُولْتُ فِيهِ ثَلَاثَ ظَوَاهِرَ صَوْتِيَّةٍ هِيَ الْإِتْبَاعُ
الْحَرَكِيُّ، وَالْإِمَالَةُ، وَالتَّنْظِيمُ.

وَالثَّانِي: الْمُسْتَوِيُّ الصَّرْفِيُّ، وَقَدْ أَجْمَلْتُ لِكَلَامٍ فِيهِ عَلَى مِبَاحِثِ التَّوَسُّعِ،
وَالْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّنْكِيسِ.

وَخَصَّصْتُ لِلْفَصْلِ الثَّانِي لِدِرَاسَةِ التَّوَسُّعِ فِي الْمُسْتَوِيِّ النَّحْوِيِّ فَاحْتَوَى الْفَصْلُ
أَرْبَعَةَ مِبَاحِثَ : التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي الْمَصْلَرِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي التَّرَاكِيِبِ،
وَالْأَسْلَابِ بِحَوَالِ التَّوَسُّعِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

أما الفصل الثالث : فقد اشتمل على التوسع في المستوى البلاغي وانطوت تحته ثلاثة مباحث هي : علم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع .

أما الفصل الرابع : فكان آخر فصل في هذه الرسالة وقد وسمته بالتوسع فسي العروض والقوافي ، واقتضت طبيعة هذا الفصل أن يقسم على ثلاثة مباحث :

الأول : مصطلحات العروض والقوافي ، وهو مبحث عرفت فيه ببعض المصطلحات العروضية في كتاب سيبويه وبعض مصطلحات القافية ، وقد عمدت إلى تصدير الفصل العروضي بهذا المبحث ، ليتعرف القارئ على أن (الكتاب) لم يكن غفلاً من المصطلح العروضي ، ومن ثم يلج مباحث التوسع فيه ؛ فطيه — إذا — أن يتعرف على المصطلح أولاً ، ومن ثم يدخل المبحث الثاني من هذا الفصل ليتعرف من خلاله على التوسع فيه ثانياً .

أما المبحث الثالث : فأخترته عنوان التوسع والضرورة الشعرية ، تناولت فيه شيئاً عن مفهوم التوسع ، وتذكيراً بما جاء عنه في التمهيد ثم تكلمت على ضرورة الشعرية وعلى مفهومها عند سيبويه ، إذ بينت رأيه الذي يوافق الجمهور في مفهوم الضرورة ومعناها ، ثم تناولت طائفة من ضرائر الكتاب التي كان مرادها إلى واحد من أمرين : أحدهما : الضرائر الناتجة عن المتابعة بين شينين .

والثاني : الرد إلى الأصل .

بعدها ولقت قليلاً على ما لم يفتأ سيبويه من الضرائر ، وختمت الفصل كله بما حيل من التوسع على الضرورة ، ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث .

وفي الختام وقبل أن أضع القلم بطيب لي أن أقدم خالص شكري وتقديري إلى الكلمة الطيبة والخلق الرفيع إلى الرجل الذي كان وراء هذا البحث توجيهاً وتقويماً ، إلى أستاذي القدير الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرسول سلمان الزبيدي لما لجده من ملاحظات وتوجيهات قيمة انتفع بها البحث والباحث ، فأدعو الله سبحانه أن يحفظه من نوائب الزمان وطوارق الأيام بقه سميع مجيب .

وبعد:

فلست بمدّح في عملي هذا الكمال ، ولا أدعي العصمة من الرائي فيما كتبت ،
لأن كل من أدم خطأ ، وحسب الباحث شغفه بالعربية وولوعه بها ، حتى ملكت عليه
رمام لمره ، و((شعفته)) حباً ، فاستقر من ((عجبر)) نفسه ، وجسه ، وهم يحاكون
حلجات القلوب اللاهجة بعظمة هذه اللغة السرمندية (لغة الصناد) فنضت في روح
الساحت لتتذكر أولئك العظماء ، الذين ألفت إليهم مقاليد النهى البشّر .

فلخليل القرامدي وسيبويه وللعربية حرقاً حرقاً ، ولكل طالب علم ومعلم عبور

أقول :

من سيبويه إلى القراء مدرسة	خرجها كل فخل قائل أميس
كان الخليل يعلم الضاد (جامعة)	في معجم (الحين) قول الصنق لا الطن
أما العروص فكانت من شعوبته	أن داحت النمل بين (القبض) و(الخن)
كانت لهم من سند القول المنة	فصحن تخلص بين الماء والنس
وسائر الناس عجلوا مقيمة	إذا تكلمن لم تقصح ولم تبسن

ومن هنا لهذه أئمة أخرى من أئمة البناء العلمي ، وبكورة عمل بساجيت شق
طريق العلم توا أضحا في طريق الطالبين ، وحسبي أني بذلت ما أستطعت ولم أكن
لما كان في هذه الرسالة من غلات فهي مني ، وما كان فيها من غلطات فهي مني
تبارك وتعالى .

وما توفيقي إلا بالله .

عادل عبيد

التمهيد:

التوسع في العربية

أولاً: مصطلح التوسع وما تصرف منه في معاجم اللغة.

ثانياً: مفهوم التوسع.

ثالثاً: مسوغات التوسع.

رابعاً: موانع التوسع.

خامساً: مستويات التوسع.



سادساً: التوسع في كتب أصول النحو.

سابعاً: التوسع في كتب الضرائر.

إنَّ الذي يقف على ملأه (بومع) في معاجم اللغة يجدها تتميز إلى التوسع والتوسعة التي هي صد الضيق والعُسر، قال ابن فارس (٣٩٥): ((الولو والمسير والعين: كلمة نكل على خلاف الضيق والعُسر))^(١).

وبعد أن شرح بعض معانيها سابق قوله تعالى في السَّعة: ((لِيَبْتَغُوا سَعَةً مِنْهُ))^(٢) وجاء في تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ) وسعت البيت وغيره فالتسع واستوسع^(٣).

وذكر الجوهري (٣٩٨هـ) أَنَّ التَّوسَّعَ ضدُّ التَّضْيِيقِ، تقول: وسعت الشيءَ فَاتَّسَعَ واستوسعَ أي صار واسعاً وتوسَّعوا في المجلس أي تَصَحَّحُوا^(٤) وقال الترمذري (٥٣٨هـ): وَبِيعَ المَكَانُ وغيره سَعَةً وسعةً واتَّسَعَ وتوسَّعَ واستوسعَ، ثم أورد قول الفايغاني^(٥): [من الكامل]

تَسَّعَ الْبَيْتُ إِذَا قَبِيكَ زَيْراً وَإِذَا هَجَرْتَهُ ضَالِّ عَنِّي مَقْدِي

وكان مَقَا يُفهم من كلامه أَنَّ (التَّوسَّعَ) ضد (التَّضْيِيقِ) ما ساقه من المجاز مر قوله: إِنَّهُ لَيْسَ عَنِّي مَا يَسْطِكُ، ولا يَسْطِي شَيْءٌ وَيَصِيقُ عَنكَ، ولا يَسْطِكُ لَنْ تَفْعَلَ كَذَا، ووسع الله عليك العيش وأوسعته، ولوسع الرجل واستوسع كَسَّعَتْ حَقْلَهُ، وهو في عيشٍ واسعٍ (هو الله واسع)^(٦)، ووسعت رحمته كل شيء^(٧).

قال الأخطل^(٨): "وَلَا تَكُلِّفْ نَفْسٌ فَوْقَ مَا تَمَعُ"

(١) مفهيم اللغة ١٠٩/٦.

(٢) الطلاق / ٧.

(٣) تهذيب اللغة ملأه توسع.

(٤) المسحاح ملأه توسع.

(٥) واسمه ريد بن معلوية وكهنة أبو لامة وأبو غريب بلقيس كفتا له، وهو أحد شعراء الجاهلية وأحد

محبهم، عنه الجمعي من الطبقة الأولى بعد امرئ القيس له القصائد (الاعتكاريات) المشهورة إلى الفصل بن

المدره لم يزل أحد مثلاً، انظر: حُرقة الألب ١٣٥/٢، ١٢٧، والبيت غير موجود في صوقه.

(٦) إشارة إلى قوله تعالى ((وَاللَّهُ يَتَىٰ مَلِكُهُ مِنْ يَشَاءِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ))، البقرة / ٢٤٧.

(٧) إشارة إلى قوله تعالى ((وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ))، الأعراف / ١٥٦.

(٨) رمسه عجلت بن عوث بن الصلب، شاعر نصراني مدح خلفاء بني أمية، عثر طويلاً ومات طلي

بصرانيته انظر: الخرافة ٤٥٩/١.

وَوَسَّعَ الْقَوْمَ عَطَاءُ فُلَانٍ^(١).

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذا الفعل تحت (لب) فظاير بعض مدركنا من بدأت الواو التي الواو فيهن قاء^(٢)، حيث قال: (وَأَمَّا وَطَّنْتُ وَوَطَيْءَ بَطَاءً، (وَوَسَّعَ يَسْعُ) فمثل (وَرِمَ يَرِمُ) و(وَمِقَ يُمِقُ) وَلَكَنَّهُمْ فَتَحُوا (يَفْعَلُ) وَأَصْلُهُ الْكسْرُ كَمَا قَالُوا: (فَلَعَ يَفْلَعُ، وَفَرَأَ يَفْرَأُ) فَتَحُوا حَمِيعَ الْهَمْرِ وَعَلِمَةُ بَدَأَتِ الْعَيْنُ^(٣).

كما أشار ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتاب الأفعال إلى أن (وَوَسَّعَ) الشيء (يَسْعُ) مثل (وَوَطَيْءَ بَطَاءً) شاذ ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله وهو مفتوح العين^(٤).

وأشار ابن منظور (ت ٧١١هـ) في لسان العرب تحت مادة (وَوَسَّعَ) إلى أن (لي) أسمائه سبحانه وتعالى ((الواسع)) وهو الذي وسَّعَ رزقه جميع خلقه، و(وَوَسَّعْتُ رَحْمَتِي كُلَّ شَيْءٍ) ثم قال: وَالسَّعَةُ نَقِضُ الصِّيقِ، وَتَسَّعَ كَوَسَّعَ، وَالتَّوَسَّعَ خِلاَفَ التَّضَيَّقِ^(٥).

ونكر القزويني (ت ١٢٠٦هـ) أن ((التَّوَسَّعَ)) والسَّعة بمعنى واحد وبه سَمَّى ابن السكيت كتابه ((التَّوَسَّعَ))^(٦).

والمعاجم الأخر لم تخرج عن طور ما أوردناه بشأن هذه اللفظة.

(١) أنظر: لسان البلاغة مادة (وسع) ١٧٥.

(٢) الكتاب ٢٣٢/٢ ب

(٣) الكتاب ٢٣٢/٢ ب

(٤) كتاب الأفعال ٢٨٤/٣، وهذا الفعل هو ما يطلق عليه ((الفتح)) فإذا كان المثال وثوباً، وكل من مضيه ثلاثياً مجرداً مكسوراً العين في المضارع حذف واؤه في المضارع والامر، قلن لم تكن مكسورة - منصوبة كانت أو مفتوحة لم تحذف لامه - (وَجَزَ يُوْجِزُ) وشذَّ: ((يَسْعُ)) و ((يَطَأُ))، أنظر: الأفعال ٢٨٤/٣، وبه لا س كتاب سيبويه لصيغة ٤٢٨ بوحدة الصرف ٦٥، وابن عقيل ٦٢٢/٢

(٥) لسان العرب، مادة (وسع) ٣٩٢/٨-٣٩٣.

(٦) أنظر: تاج العروس مادة (وسع)، وكتاب التوسعة لابن السكيت من الكتب المقررة والطماء يعرفونه، وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر عند كلامه على لب القلب قال: وفي ((كتاب التوسعة)) لابن السكيت أن ((عَرَضْتُ الْحَوْضَ عَلَى الْغَلَاظِ)) مقول، أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ٢٢٧/١.

ثانياً / مفهوم التوسع.

لم يصح التقعاء حذاً لمصطلح (التوسع) ولم يوضحوا بصورة دقيقة معصلة حقيقة هذا المصطلح، بل بقي علقماً على الرغم من وجود إشارات مبثوثة له في بطون الكتب، فيصّرّحون أحياناً أنّ في هذا الكلام توسعاً، ويلمّحسون في بعض الأحيان ويسكنون في كثير من الأحيان، على أنّهم يصّرّحون مراراً أنّ مثل هذا التصّرف في الكلام وهذا التوسع فيه هو في اللغة توسع من أنّ يحاط به^(١)، ومع ذلك لم يجد الباحث ما يدلّ به ريقه ويشفي غليله، على طول مكابته الاستقراء والتعير في بطون الكتب، ويعزى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة و (قلة من عقد له بلها من النحاة)^(٢) من جهة أخرى.

ولما كانت اللغة العربية لغة المجاز فالتوسع إذا ضرب من ضروب المجاز، وبنوع من اللون التصّرف في التعبير وجنس من اجناس الشجاعة، وفي ركوب هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربي وجراته وإقدامه على التهام أبواب القول وتشقيقه، ومن ثمّ التلاعب بالألفاظ تقديماً وتأخيراً وحذفاً وتغييراً وإيجازاً واختصاراً، ومنها الزيادة والحمل على المعنى والتعريف وتلك هي اجناس الشجاعة للمجازية التي ذكرها ابن جني في ٣٩٢هـ على أنها (من باب الشجاعة في اللغة)^(٣)، وكلن مما ذكره ابن جني تحت باب عقده في الخصائص ليلفرق به بين الحقيقة والمجاز، أنّ المجاز يُبدل إليه ليعانٍ وعلى رأسها الاتساع، فبعد أنّ عرّف الحقيقة بأنها ((ما أقر في الاستعمال على أصل وضمه في اللغة))^(٤)، ذكر أنّ (المجاز: ما كان بضد ذلك)^(٥).

ثم قال: وإلما يقع المجاز ويبدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنّ عجم هذه الأوصاف كانت الحقيقة للبتة^(٦).

(١) انظر: الأصول في النحو ٢/٢١٦، و انظر: الخصائص ٢/٣١٠.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٦.

(٤) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٥) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٦) الخصائص ٢/٤٤٢.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَفْكَرُ مَدَى تَأْثِيرِ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ عِنْدَمَا تُخْرِجُ إِلَى مَعْنَى أُخْرَى، وَمَدَى وَقُوعِهَا مَوْقِعَ الْإِعْجَابِ فِي قُلُوبِ السُّلَمِيِّينَ وَآدَانِ الْمُتَلَقِّينَ.

وَفِي التَّوَسُّعِ فِي التَّعْصِيرِ تَخْرِجُ الْكَلِمَةَ أحياناً إِلَى غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللَّعَةِ إِلَى شَيْءٍ أُخَرَ تَوْسِعاً فِي الْقَوْلِ وَمَجْزِئاً فِي التَّعْصِيرِ بِحَقِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١).

[من الطويل]

شَكُوتٌ إِلَيْهَا حَبَّهَا لِمُتَخَلِّلَا فَمَا زَادَهَا شَكْوَايَ إِلَّا تَدَلُّلَا

قَالَ ابْنُ جَنِّي وَهُوَ يُوْجِهُ هَذَا الْبَيْتَ: ((لَنْ وَصَفَ الْحُبَّ بِالْمُتَخَلِّلِ لَيْسَ فِي أَصْلِ اللَّعَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ وَصْفٌ يَحْصُنُ الْجَوَاهِرَ^(٢) لَا الْأَحْدَثَ^(٣)، أَلَا تَرَى لَنْ الْمُتَخَلِّلِ فِلسِفِي الشَّيْءَ لَا يَدُّ لَنْ يَتَجَلَّوْرُ مَكَاناً إِلَى أُخَرَ، وَذَلِكَ تَقْرِيبُ مَكَانٍ وَشُغْلُ مَكَانٍ ... هَذَا وَجْهُ الْإِتِّصَافِ^(٤))).

فَهَذَا الْقَصْرُ مِنَ التَّوَسُّعِ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيراً وَيُشْمَلُ جَمِيعُ مَحْصُوتَاتِ اللُّغَةِ صَرَافِهَا، وَنَحْوِهَا، وَبِلَاغَتِهَا، وَعَرُوضِهَا، وَأَصْوَاتِهَا اللُّغَوِيَّةُ، وَذَلِكَ لِمَرْوَنَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَسِعَةِ أَفْقِهَا، وَعَظُمِهَا وَكَثْرَةِ تَوَلِيدِهَا، فَالتَّوَسُّعُ فِي الْكَلَامِ لَهُ جَوْلَانُ وَدَوْرَانُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَفِي مَرَاثِلَتِهِمْ وَمَخَاطَبَتِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ وَحُكْمِهِمْ، وَتَحَدُّ الْعَرَبِ مَخْطَرَةٌ^(٥) مِنْ مَخَاطِرِهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّوْنُ مِنَ الْمَجَازِ هُوَ الَّذِي يَكْسُو اللَّفْظَ مَرَبالاً مِنَ الْحُسْنِ وَيُثْرِي اللُّغَةَ وَيَزِيدُهَا تَجَنُّداً وَتَطَوُّراً وَنَمَاءً.

(١) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أنظر: أمالي قتلي ٢/١٥٩، ٢٠٠، والبيت في الخصائص ١١١/٦.

(٢) الجوهر: مصطلح فلسفي حُدِّدَ الإمامُ الغزالي بقوله: اسم مشترك يقال جوهر لثابت كلٍّ، كالبشر أو كالبيلسان، فيقال جوهر البيلسان ودفقه، ويقال جوهر لكلٍّ موجود، أنظر: المصطلح الفلسفي عند العرب ٢٩٤، وأنظر ٢٤٩، ٢٦٧.

(٣) الأحداث: مصطلح فلسفي وهو اسم مشترك يطلق على وجهين، أحدهما زمني، ومعنى الأحداث: قرينياتي الإيجاد للشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الأحداث: غير الزماني هو إقامة الشيء وجوداً، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا يصيب زمان دون زمان، بل يحصل كل زمان، المصطلح الفلسفي ٢٨٩.

(٤) الخصائص ٤٤٤/٢.

ثالثاً / مسوغات التوسع:

تعد مسوغات التوسع كثيرة، كثرة ورود التوسع في اللغة، كما أنَّها تختلف باختلاف الأغراض والمعاني التي تخرج إليها، وممدى علاقة هذه الأغراض والمعاني بكلام المتكلم وقوة تأثيره في المخاطب، فالعربي إذا علت فصاحته، وسمت طبيعته نصراً وارتحل، فيفاد له الكلام البليغ، والتعبير الدقيق، وأدلت في كل ذلك (اللغة) ينصرف بالفاظها ويتلص بمعانيها، فيلصها بهذا التصرف والتلص ثوباً قشيباً موشى موشى (التوسع) في التعبير، ولهذا الضرب من ضروب الكلام علل وأسباب، تبرزها عنها بالمسوغات وهي كثيرة - كما أسلفنا - ولكن الباحث سيفف على أهمها وأبرزها وأكثرها شيوعاً، وإليك أهمها:

١. الإيجاز والاختصار:

لأنَّ من طبيعة العربي الميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامه، لأنَّ الإيجاز عندهم أبلغ من الإطناب والإطالة، وذلك لأنهم يرون أنَّ البليغ من مَلَكَ هذا المَسَلَك، وأنَّ البلاغة إنما هي التعبير بكلمات قليلة تعطي معنى كثيراً، فضلاً عما يمنحه هذا التعبير من قوة وجزالة وعُشاً يسمى إليه من تخلص العبارات من التقل.

والذي يتلمس هذا اللون من مسوغات التوسع بجده واسماً في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، فمثلاً ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتِأْذِنُوا مِنْهُ حَتَّىٰ جَاءَهُمْ﴾ قال عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي المعروف بالخزاز في (٣٢٥ هـ) عن هذه الآية أنها: (لغة الإعجاز، وهي غاية الإيجاز) (١).

لقول نعم، لأنَّ هذه الآية في منتهى البلاغة وفي أعلى درجات الفصاحة والبيان، بل هي من أعظم شواهد الإيجاز والاختصار والإعجاز، فكلمات قليلة صوّرت معنى كبيراً، صوّرت حالة أحوة يوسف وقد تملكهم اليأس، اعترلوا للناس وهم يظنون الرأي ظهراً لبطان، يُفكِّرون في تكبير الأمر الجَلَّ الذي سيولجهمون به ليأثم، فيحار هذه الآية الكريمة وإعجازها قلماً تجد أمثله نظيراً في كتاب الله على عظم فصاحة القرآن وعُلُوِّ أسلوبه وجزالة منطقته وكثرة الإيجاز والاختصار فيه.

(١) يوسف ٨

(٢) النصح ٥١

ومعاً يتوسع فيه لإيجازاً واختصاراً، حيث يُحذف منه ما يمكن أن يهْدَى إليه القرائن العقلية، قوله تعالى في قصة سليمان والبهيم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، والآية التي بعدها مباشرة: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَإِنَّ إِلَى الْفَنِيِّ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾^(١).

فحين الأتيحت أمور حدثت يفهمها السامع من القرينة العقلية، وتقدير المحذوفات فأحد الكتاب فالتقاء إليهم، فقرأته ملكتهم بقرآته^(٢).

ومثل هذا التوسع في التعبير قليل في لغات الأمم، كثير في لغتنا، وهي أوسع في التصرف من غيرها، قال صاحب التصحیح وهو يمتدح العربية بالإيجاز والاختصار، ويسمها بسعة التصحیح، ودقة التصرف قال: «ولا تعلم لغة أوسع تصحیحاً، وأنى تصرفاً من العربية، ولا أغصن مثلاً ولا أحصر إيجازاً، ولا قدح للأذهان إلهاماً، ألا ترى في القرآن: ﴿مَسِيحُكُمْ أَفْتَى﴾» كلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء: النبأ لله عز وجل، والكاف الثانية للنبي ﷺ، والهاء والعميم للكفار^(٣)، هذا ما كان منه في القرآن، أما ما كان منه في كلام العرب فكثير أيضاً، فهذا كتاب مسيويه جاء يزخر بأساليب التوسع للإيجاز والاختصار، إذ عتد لذلك الأبواب في كتابه قائلاً: (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لتساعيم في الكلام، والإيجاز والاختصار)^(٤).

وقد ساق تحت هذا الباب أمثلة كثيرة يقرن بها التوسع بالاختصار تارة، والتوسع بالإيجاز تارة أخرى، فمن الأول قوله: «سَيِّدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: سَيِّدٌ عَلَيْهِ الْوَحْدُ فِي يَوْمَيْنِ وَلَكِنَّهُ تَشْعُ وَاخْتَصَرَ...»^(٥)، ومن الثاني قوله: «كَمْ وَلَدٌ لَهُ؟» يقول: «سَتُونَ عَاماً، فَالْمَعْنَى: وَلَدٌ لَهُ الْأَوْلَادُ وَوَلَدٌ لَهُ الْوَلَدُ مِثْلَيْنِ عَاماً، وَلَكِنَّهُ تَشْعُ وَلَوْجَزَ»^(٦).

(١) فعل ٢٨

(٢) فعل ٢٩

(٣) ظاهر الحذف في قديم القوي ٩٠، والمصطلح النحوي في كتاب مسيويه ٣٠٩، و أنظر: لغات المصنوعة في علوم القرآن ١١١-١١٢

(٤) البقرة ١٣٧

(٥) تصحیح ٣

(٦) كتاب ١٠٨/١، ٢١١/١

(٧) كتاب ١٠٨/١، ٢١١/١

(٨) كتاب ١٠٨/١، ٢١١/١

٢. كثرة الاستعمال:

تعد كثرة الاستعمال في الكلام من العطل الشائعة في التوسع لدى اللغويين، والنحاة، وليس أقل على كثرة شيوعها وديوعها! من ورودها في كتب اللغة والنحو، وفي مقدمة هذه المصنفات ((كتاب سيبويه)) فقد عالج سيبويه (ت ١٨٠هـ) مسائل متفرقة من مسائل التوسع في كتبه، على أن المسوغ لها كثرة الاستعمال، ومما أصح بيد يدي البحث أمثلة لذلك منها ما جاء في كلامه على حذف الجار لو اكثروهم قد يَصْمِرُونَهُ وَيَحْفِفُونَهُ فِيمَا كَثُرَ مِنْ كَلَامِهِمْ، لَأَتَّهِمَ إِلَى تَخْفِيفِ مَا أَكْثَرُوا أَمْتَمَالَهُ أَخْرَجُ^(١)

وقال في موضع آخر من الكتاب: ((.... وَغَيَّرُوا هَذَا، لَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ كَانَ لَهُ نَحْوٌ لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مِثْلُهُ ... فَالْعَرَبُ مِمَّا يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ نَظَائِرِهِ^(٢))).

وهكذا تتكرر عبارات (كثرة الاستعمال) أو شيوع الاستعمال في كتاب سيبويه، ليتبين لنا أنه كان ذا دراية ومعرفة بهذا النمط من المسوغات.

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فإنه ينظر إلى التوسع في العربية نظرة شمولية واسعة تقدم بها على كل من سبقه خطوات، وكل يعمل كثيراً على شيوع الاستعمال والاستئناس به في شرح ظاهرة التوسع في الكلام وذلك لأن أكثر الأساليب دوراً في الاستعمال هي أكثرها عريضة للتوسع، وبناءً على القلة والكثرة في الاستعمال فقد شبع التوسع ويكثر في أبواب دون غيرها، كالذي يكون في باب الظروف، حيث إن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها كما سنرى في بحث دراستنا لها.

لأن حتى كان يعمل كثيراً من أساليب التوسع على المجاز، ويرى أنه مغنى من معانيه، ولعل ذلك راجع إلى نظريته الراسخة الفصيحة إلى مثل هذه الأساليب على أنها صرب من ضروب المجاز، وموقفه من اللغة ومذهبه منها الذي نص من خلاله على أن اللغة مجاز في مجاز.

(١) الكتاب ٢٩٤/١ ب، ١٦٢/٢ هـ

(٢) الكتاب ٣١٠/١ ب، ١٩٦/٢ هـ، وعجالة سيبويه (مِمَّا يُغَيِّرُونَ) يريد: ربما يغيرون، فهو يستعمل (مِمَّا)

بمعنى (ربما) كثيراً، فظرو: تطبق السيرافي في ٨/١ ب

ومما ذكره ابن جني شاهداً على كثرة الاستعمال في اللغة: ((مَفْعَلٌ، وَأَفْعَلٌ))
فنصي بريادة الميم والهمزة في أولهما، لأنه وجد أكثر اللغة على ذلك قال: ((وَأَعْظَمُ
أَنَّكَ إِذَا حَصَلَتْ حَرْفَيْنِ لِمُسْلِمَيْنِ فِي أَوَّلِهِمَا مِيمٌ أَوْ هَمْزَةٌ، وَفِي آخِرِهِمَا أَلِفٌ مَحْصُولٌ
بِرِيَادَةِ الْمِيمِ وَالْهَمْزَةِ، وَذَلِكَ لَأَنَّا أَعْتَبَرْنَا فِي هَذِهِ الْفَتْحَةِ أَكْثَرَهَا عَلَى ذَلِكَ وَذَلِكَ
بِحُجَّةِ: مُوسَى، وَأَرْوَى، وَأَفْعَى وَمِثْلَهُمَا ((مَفْعَلٌ، وَأَفْعَلٌ)) وذلك لأنَّ ((مَفْعَلًا)) فِي الْكِسَامِ
أَكْثَرُ مِنْ ((فَعْلَى)) وَ((أَفْعَلٌ)) أَكْثَرُ مِنْ ((فَعْلَى)) أَلَا تَرَى أَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ أَوْلَى لِكَثَرِ مِنْ رِيَادَةِ
الْأَلِفِ رَابِعَةً))^(١)، وهذه من مسائل ابن جني الصَّرفِيَّةِ اللَّتِي كَانَ يَرَى فِيهَا تَوْسِعاً
وَعَرَضَ فِي كِتَابِهِ هَذِهِ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ.

ومن مسأله الأخر التي صرح بالتوسُّع فيها: الأعلام؛ لأنه كان يرى أنها تنور
على ألسنة المتكلمين أكثر من غيرها، قال: وَأَعْظَمُ أَنَّ الْأَعْلَامَ لَمَّا جازت فيها هذه
المخالفة للجمهور من قبل أنها كَثُرَ استعمالُها، فجاز فيها من الاتِّصافِ ما لم يَجُزْ فِي
مَا قَلَّ استعمالُه مِنَ الْأَجْنَاسِ^(٢).

وبهذا يُعَدُّ ابن جني لِمَدِّ لَفْظِهِ وَأَكْثَرِ مَرُونَةٍ وَشَمَلِ تَعْمِيمٍ فِي مَعَالِجَةِ نَصُوصِ
التَّوَسُّعِ وَمَسْئَلَتِهِ مِنْ سَبَبِيَّةٍ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبِيَّةَ كَانَ يُرْصَلُ لِمِثْلِ هَذِهِ
لِلْمَسَائِلِ، أَمَّا الَّذِينَ جَاوَزُوا بَعْدَهُ فَتَرَحُّوا وَفَصَّلُوا.

(١) من صناعة الإعراب ٤٢٨/١

(٢) من صناعة الإعراب ٤٢٧/١-٤٢٨

رابعاً / موانع التوسيع:

اللغة بطم دقيق له صوابط وأصول تحكمه، وتجرى أساليب التعامل معه على قواعد العرب التي قَعَنوها ووضَعُوا أصولها ولفنوا أحكامها بعد الاستقراء والتتبع لكلام العرب بنظمه ونثره، وهو الذي عليه بنُوا قواعد العربية الكلية ثم حَصَّوا إلى أن ((الحو عِلْمٌ مُسْتَخَرَجٌ لِلْمُقَدِّمِينَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ))^(١).

ولما كانت اللغة محكمة بضوابط، فالتوسع فيها -إذا- ليس لمرأ هو صواباً لا صواباً له، بل هناك موانع تمنع المتكلم من أن يتوسع ويتفصح في غير مواطن التوسع كما أن هناك مسوغات تُجيز له أن يتوسّع ويتفصح.

ولعل من أهم وطائف هذه الموانع وعال الإتيان بها هو منع الاضطراب والخلل الذي يؤدي إلى سوء التركيب في الجملة العربية والأسلوب الصحيح، ومن ثم إيجاد التوافق والتوازن في أساليب النظام اللغوي العام.

فالكلام العربي وإن جرى على الإيجاز والاختصار والحذف واستعمال المجازات المختلفة في التعبير عن أغراضهم إلا أن ذلك لا يجري بشكل مائب فبختار المتكلم متى شاء ويتوسع متى شاء، فذلك أن كلام العرب وإن كثر الاتساع فيه، محظور بحروف معدودة معروفة، ومَحْصُورٌ بأوزان معلومة تلحقها الألفاظ ويشتمل عليها إعرابٌ يتفقه به نوار الأدباء^(٢)، وبناءً على هذا المحذور في اللغة وجدنا أن أهم المحظورات والمواقع ما يأتي:

١. الإجحاف:

وهي من العلل التي نكرها مسيويه في كتابه إذ قال: ((وأعلم أن ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٍ ولم يحدِّدْ علينا منه شيءٌ إلا ما لا بدَّ له أنْ كانَ شَدًّا، وذلك لأنَّه عديم إجحاف أنْ يذهب في أقلِّ الكلام عدداً حرفي^(٣))). وقد يسمي مسيويه الإجحاف (إحلالاً) نحو قوله: ((.....)) ثم الذي ما يكون على حرفٍ ما يكون على

(١) الاقتراح ٣٠، وقول ابن السراج، و انظر: مكفة الخليل بن أحمد في نحو العربي ٥٠، و انظر: مع

الأدلة في أصول النحو ٩٥

(٢) اقتضح ٤٠٣

(٣) الكتاب ٣٠٤/٢ به و انظر: ٤١٨/٢ به ٤٢٢ به ٤٢٦ به ٤١٨/٤ هـ

حرفين وقد تكون عليهما الأسماء المظهرية المتمكنة والأفعال المتصرفة وذلك قليل؛
لأنه إخلال عندهم بهن؛ لأنه حذف من أصل الحروف عدداً^(١).

وتردد مصطلحا (الإجفاف) و(الإخلال) في مواضع متفرقة في كتاب سيبويه،
من ذلك قوله: ((وَلَمَّا هِيَ) فَتَقَلَّ يَلُوهَا، لِأَنَّهُ لَوْ نَوَيْتَ أَجْجَفَ بِهَا كَسَمًا ... وليس
في الكلام كَسَمَ هَكَذَا^(٢)) في قوله ((وليس في الكلام كَسَمَ هَكَذَا)) يدل على وصوح
المع في الكلام والممنوع (الإجفاف والإخلال) في الاختصار والحذف.

ومما وصفه سيبويه (بالإخلال المعرط) ما ذكره في باب تكون الروايد فيه
بمرلة ما هو من نفس الحرف، فذكر أنهم ظهروا حذوا من (سَمَّيْذَع) حرفين لحذفوا من
(مُهاجر) حرفين فقالوا: (يَا مَهَا) وهذا لا يكون؛ لأنه إخلال معرط بما هو من نفس
الحرف^(٣)، ومثله في الإخلال بالحذف قوله: ((وَقَالَا فِي) (مَرْ) إِذَا وَقَّأ (هَذَا مَسْرِي)
كَرِهُوا أَنْ يُحِلُّوا بِالْحَرْفِ فَوَجَعُوا عَلَيْهِ ذَهَابَ (الهمزة) و (الياء) ^(٤).

ولعل كثيراً من النحاة كان يعرف هذا الضرب من الإجفاف في الحذف من
الكلام، فهذا الإمام السيوطي قد عده له باباً في كتابه (الأشباه والنظائر) في النحو
سماه: اختصار المختصر، وتحت هذا الباب تكلم بكلاماً مختصاً وما لا يجوز من
الأساليب في الكلام العربي، وتضمن على أن (اختصار المختصر لا يجوز لأنه
يجفاف به، ومن ثم لم يحز حذف حرف الجر قياساً^(٥)).

ثم حكى السيوطي عن ابن جني في المختصر عن شيوخه أن (حذف الحرف
ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلم ذهب
تجديها لكانت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجفاف به^(٦)).

وقد شرح لنا ابن جني في (الخصائص) قول أبي بكر أن الحروف إنما دخلت
الكلام لضرب من الاختصار ومثل له بأمثلة كثيرة منها: ((أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ،

(١) الكتاب ٢٠٥/٢، ب، ٢١٩/٤ هـ

(٢) الكتاب ٢٢/٢، ب، ٢٦٢/٣ هـ

(٣) الكتاب ٢٣٩/١، ب، و أنظر: ٢٢/٢، ب، ٢٤٠، ب، ٢٧٨، ب، والكتاب ٢٦١/٢ هـ

(٤) الكتاب ٢٨٩/٢، ب، ١٨٤/٤ هـ

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١، الخصائص ٢٧٢/٢، و أنظر: كتاب الفتوح ٢٩

قد أغت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل وإذا قلت: قلم القوم إلا زياداً، فقد نابت (إلا) عن (استثني) وإذا قلت: قلم زيد وعمر، فقد نابت (الواو) عن (أعطى) و (من) في قولك: أكلت من الطعام، نابت عن (البعض) أي: أكلت من بعض الطعام، وكذا نفية ما لم تسمعه، فإذا كانت هذه الحروف نوابت عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجر من بعد ذلك أن تنتهك ويصحح بها^(١).

وحكى السيوطي عن ابن يعيش تعديلات قريبة من تعديلات ابن جني فذهب إلى أن ((حروف النداء بقية عن (فلاي) فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجهاف^(٢).

ثم علل بعدها ما ورد من حذف حرف النداء على أنه ي حذف (قوة الدلالة على المحذوف فصار القرينة الدالة على المحذوف كاللفظ به^(٣)، فهذا قدر كاف من الأمثلة للتدليل على وجود مانع الإجهاف في التوسع في الكلام العربي.

٢. الانتباس:

وهو محذوف في اللغة ومانع قوي من مواع التوسع في الكلام، لذا وصح النحاة له ما يزيله إذا خيف، كالإعراب الذي وصح في الأسماء ليزيل التباس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة.

وقد جاء هذا المانع بمراتب متفاوتة من حيث القوة في كتاب سيبويه فمرة (علة التباس) ومرة (خوف التباس) وأخرى (كراهية التباس)، فمن الأول قوله: ((والأول قولهم: (مأول) فلم يفتحوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يخرجوا (فعل) من هذا الباب ولما رأوا أن تكون الأبيية الثلاثة (فعل) و(فعل) و(فعل) من هذا الباب، فلم يفتحوا لالتباس فخرج (فعل) من هذا الباب^(٤).

وقد يقرن سيبويه الإعلال بالانتباس كما في قوله في باب: ((ما جاء على أن (فعلت) منه مثل (فعلت) وإن كان لم يستعمل في الكلام؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتباس فلو قلت: (فعل) من (حي) ولم تحذف لقلت

(١) الخصائص ٢٧٤/٢، و انظر: الأشباه والنظائر في النحو ٥٧/١

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٥٨/١

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٥٨/١

(٤) الكتاب ٢٥٣/٢ ب

(يحيى) قرفت ما لا يدخله الرفع في كلامهم فكروا تلك كما كرهوه في التضعيفه
 وإن حدثت قلت: (يحيى) أدركته علة لا تقع في كلامهم فصار ملتبساً بخبره بمعنى:
 (يحيى) و (يحيى) ولحوه قلما كانت علة بعد علة، كرهوا هذا الاعتماد على
 الحرف....^(١)

ومثلها علة كراهية الالتباس لفظ بلفظ أو معنى بمعنى كما في قوله:
 ((وسألته^(٢)) عن قوله: (كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، و (هذا حق كما أنك
 ههنا، قرعتم أن العلمنة في: (أن) (الكاف) (ها) نحو (إلا أن ههنا) لا تخف منها كراهية
 أن يحيى لفظها مثل لفظ: (كأن) كما ألزموا (النور) (القطر) (اللام) قولهم: (إن كس
 ليفعل) كراهية أن يلتبس اللفظان^(٣)).

أما آخر هذه العلة فهي علة خوف الالتباس وهي ألطف من أختها ويمكن عدها
 الثالثة من حيث قوة منمها في الكلام بعد عتي (الالتباس وكراهية الالتباس) وترددت
 علة (خوف الالتباس) في أكثر من موضع في كتاب سيبويه، ومن أمثاله التي صرح
 فيها بهذه العلة قوله في جمع (فأجل): (ولما ما كان أصله صفة فأجرى مجرى
 الأسماء فقد بينونة على (فعلك) كما بينونها وذلك (راكب) و (ركب) و (صاحب
 وصاحبان) وقد كسروه على (فعل) قالوا: (صاحب) حيث أجروا مجرى (فعل) نحو:
 (جرب) و (جربان) فأدخلوا (فعل) هاهنا كما أدخلوه ثمة حين قالوا: (إدال) و (فصال)
 وذلك نحو: (صاحب) ولا يكون فيه (فأجل) كما كان في (فأجل) و (خاتم) و (حاجر)
 لأن أصله صفة وله مؤنث ففصلون بينهما إلا في (فأجل) فبنهم قالوا: (فأجل)
 كما قالوا: (حاجر) لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل
 كلامهم أن يكون إلا لهم فلما لم يحقوا الالتباس قالوا: (فأجل) كما قالوا: (فأجل)
 وكما قالوا: (حاجر) حيث كان كسماً خلصاً كـ (زيد)^(٤).

(١) الكتاب ٢٨٨/٢، و النظر: ٥٥/١، ٢٨٢، ٢٩٨/٤ هـ

(٢) أي قنبل.

(٣) الكتاب ٤٧٠/١، ب ٤ ٣ / ١٤٠ هـ

(٤) الكتاب ١٩٨/٢، و النظر: ١٨٦، ٣٦٠، ١٥٠، ٦١٤/٢-٦١٥ هـ و النظر: شاهد وأصول الشعر،

بحث علة عند سيبويه ٢٥٦ وما بعدها

وعقد السيوطي في (الأشياء والنظائر) باباً سماه (اللتس محذور) تكلم فيه عن محاذير الالتباس ثم ساق آراء النحاة المتقدمين فيه.

فيمّا نقله قول ابن فلاح في (المغني): ((وإنما أمتنع حذف حرف البداء من المستعاض به لئلا يلتبس لأمه بلام الابتداء، فإنها مفتوحة مثلهاء ولا يكفي الإعراب فارغاً لوجود اللتس في المقصور والمبني في حالة الوقف))^(١)، ثم ذكر من مواطر الالتباس الأخر أن العرب (لم يجمعوا (حية) على (حي) لئلا يلتبس بالحي الذي هو صيد للمبني بخلاف ما كان من هذا النوع كـ (قرء) و (عامه) و (حمامة) و (جرادة) فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء وكذا في منكره))^(٢).

ومن المسائل الصريحة التي حكاها السيوطي عن صاحب (البيضا) أنه قال: (كس قياس أسم المفعول من الثلاثي نحو: (ضرب) و (قتل) على (مقتل) بأن يقال: (مضرب) و (مقتل) ليكون جارياً على (ضرب) و (قتل) إلا أنه عدل إلى مفعول لئلا يلتبس بأسم المفعول من (أفعل) نحو: (مكرم) و (مضرب) من (أكرم) و (أضرب) وحسن الثلاثي بالزيادة لقلّة حروفه))^(٣).

وهكذا تعد حلة (الالتباس) من أهم موانع التوسع في الكلام.

(١) الأشياء والنظائر في النحو ٣٢٩/١

(٢) الأشياء والنظائر في النحو ٣٢٩/١، قال الكسقي: سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا لي (حية) فإنهم يقولون: (حية) المنكر والمؤنث، فيقولون: (رايت حية على حية) فلا يطرحون الهاء من ذكره.

(٣) الأشياء والنظائر في النحو ٣٢٥-٣٢٦.

خامساً / مستويات التوسع:

إن الذي نقرر عند النجاة ونصّ عليه كثيرٌ منهم هو أن التوسع أكثر من أن يحاط به في كلام العرب^(١)، فالعرب لهم مسالكٌ وطرقٌ في التعبير عن أغراضهم، فيجرون ويختصرون ويتوسعون في كلامهم كثيراً، وذلك لحدة أذهانهم وجودهم فيهم، ينتهون الرزمة الدقيقة، وينتقلون للإشارة اللطيفة واللحظة الرقيقة، فذلك نرى كلامهم مشحوناً من أنواع الإيجاز والاختصار والحذف والاقتصار^(٢)

ولما كان يوجب في الكلام على هذا، فالتوسع -إنما- يشتمل على جميع مستويات اللغة وعامة صروبها، وإن كان ليس بالضرورة أن يَشبع التوسع على حدٍّ واحدٍ في جميع اللغات.

ومن هذا ترى كثرة الاختلاف والتباين في التوجهات الإعرابية وسعة التأويل للنصوص العربية الواردة في كلامهم شعراً ونثراً، فضلاً عن النصوص القرآنية. ومن هنا فقد أحتكما إلى خطة البحث التي أخططناها والزمنا أنفسنا بالأخذ بمفرداتها ودراسة كل مستوى على حدة، وإن كانت نظرة القدماء ودراساتهم لهذه المستويات نظرة شمولية واحدة دون تفريع أو تنقيح لها.

كما نرى ذلك اللون من الشمولية والعموم في كتاب سيبويه وكتب النحاة المتقدمين الآخر ولذا سندرس مباحث التوسع الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والعروضية كلاً على أتماده، تحقيقاً لرغبة في النص كامنة في استجلاء ما ضمّض وخفي من مواضع التوسع فيها أولاً، ورغبة في إطلاع القارئ وتبنيه الغافل على أن كتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حصب، كما يعتقد كثيرٌ من الباحثين وطلبة العلم وإنما (الكتاب) موسوعة لمعارف مختلفة بل يُعدّ (لؤلؤ موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في فني لولحيها)^(٣)، فهو المصنف الوحيد لتقديم الذي استوعب جميع مسائل النحو العربي وإليك مستويات التوسع:

(١) انظر: الكتاب ١/١٠٩ ب، ٢١٤-٢١٥ هـ والأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٢) البحث وبيان حقيقته ٢٨.

(٣) المصطلح النحوي ٨٠.

١. المستوى الصوتي:

تناول علمونا القدماء كثيراً من الظواهر الصوتية وعالجوها تحت مفهوم السعة في التعبير والتوسع في الكلام، والتوسع في منظوم اللغة ومنثورها وسببناكم في دراستنا للتوسع في المستويين الصوتي والصرفي على بعض مباحث سبويه الصوتية.

٢. المستوى الصرفي:

لندرج تحت هذا المستوى بعض المسائل الصرفية المهمة كالترادف والمشارك اللفظي، والتضاد والاشتقاق. وفي وجود مثل هذه الظواهر في لغتنا العربية أمر لا يمكن إنكاره لو البرهنة على عدم وجوده، بطراً لما تحمله هذه الظواهر من تحولات صرفية تعدّ من أهم عوامل النمو اللغوي.

ولو أخذنا ظاهرة الاشتقاق نموذجاً من نمادج الصيغة الصرفية فلنأخذ ملحظاً أن أهمية هذه الظاهرة لنمو وتطور اللغة لا تردّ من حيث إنه أخذ فرعاً من أصل أو خلق كلمة جديدة من جذر يتضمن فكرة معينة^(١)، لأننا لو اكتفينا بهذا لوجدنا أنفسنا أمام صيغ صرفية ثابتة لا تقبل التغير في معظم أحوالها، كالفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة وغيرها.

ولكن أهمية الاشتقاق تتجلى في أن تعدّد مصادر وطرائقه في الأخذ واللغة الحية هي اللغة التي تصم بقدرتها على الخلق والإبداع، أي خلق لفظ جديد ومعنى مبتكرة تتحقّق من خلالها موارثها لتطور الحياة، والاشتقاق من أهم الأسباب التي تتحقّق بها تلك القدرة وكلما توسّعت طرائقه كان ذلك مدعاةً إلى توسّع اللغة وزيادة قدرتها على النهو.

ولما كانت معظم الصيغ الصرفية ثابتة لا تقبل التغيير وإن عدم التصرف من باب التوسع^(٢) جاء لفعل الصوتي والصرفي صغيراً، ومباحثه في كتاب سيبويه محدودة لم يصرّح بالتوسع فيها، ولكنها تتّرعّ بالفهم وطول البحث.

(١) انظر: النجاشي ٢/٢٤٢.

(٢) انظر: الأحياء والنظائر في شعر ٣١/١.

٣. المستوى النحوي:

ونعمل أوسع ما يتدرج تحت هذا المستوى هو التوسع في الظروف، فقد عقد السيوطي باباً مستقلاً في الأشباه والنظائر بعنوان (الاتساع) فخلص فيه بالكلام على الطرف، بناءً على أن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها، ومقتول بلجار بعض صور التحول في الظروف، وكيفية التوسع فيها على أننا سندرسها بشيء من التفصيل عند وصولنا إليها في الدراسة النحوية في كتاب سيبويه، فمن صور التحول في الطرف:

أ. وقوع المصدر ظرفاً:

كقولهم: (مَقَمَّ الْحَاجِّ) و(حَقُوقَ النَّجْمِ) و(جَلَّافَةَ فَلَانٍ) و(صَلَاةَ الْمَصْرِ)^(١)، فقد توسعوا في هذه المصادر فتصبوها على الطرف، فذكر السيوطي ((أنه يجوز التوسع في طرف الزمان والمكان... والمصدر المنصب على الطرف، كمَقَمَّ الْحَاجِّ* وْحَقُوقَ النَّجْمِ)^(٢).

ومن المصادر الواقعة ظرفاً قولهم: (صَكَّةَ عُمَيْ)^(٣)، فَشَبَّهَهَا بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ، قَالَ الْفَارَسِيُّ (٣٧٧هـ): ((إِظْهَرْنَا أَنَّ صَكَّةً مِنْ قَوْلِهِمْ (جِنَّةُ صَكَّةَ عُمَيْ) مَصْدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الظَّرْفِ، مِثْلُ: مَقَمَّ الْحَاجِّ، وَحَقُوقَ النَّجْمِ)^(٤). وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري (٥٣٨هـ) فذكر أَنَّ الْأَصْلَ: لَقَبُهُ وَفِيَّ صَكَّةَ عُمَيْ، أَيْ: وَقْتُ ضَرْبَتِهِ، فَأَجْرَى مَجْرَى قَوْلِهِمْ: (أَنْتِكَ حَقُوقُ النَّجْمِ، وَمَقَمَّ الْحَاجِّ)^(٥).

ب. نصب الطرف مفعولاً به:

كقولهم: ((يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّرِّ))^(٦)، فمن قال: ((يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ...)) فاعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على التوسع في الطرف، فَنُصِبَ نَصْبَ المفعول به.

(١) أنظر: الكتاب ١١٤/١ ب، ٢٢٢/٣ هـ.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٢٦/١، وأنظر: الأصول في النحو ٢٢١/١.

(٣) صكة صيغة أي نصب الليل.

(٤) البديعيات ٥٩١.

(٥) المستقصى في أمثال العرب ٢٨٨/٢.

(٦) الكتاب ٨٩/١ ب، ١٧٥/١-١٧٦ هـ.

قال ابن المراح وهو يورد شاهد سيوييه: ((يا سارق الليلة أهل الدار))، قال
(محرر الليلة وجعلها مفعولاً بها على السعة)^(١).

وتابعه على ذلك: أبو علي الفارسي في كتاب التعليق إذ كان يرى أن سيوييه
أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة؛ لأن
الظرف لا يضاف إليها^(٢).

فسيوييه يحل ليلية مسروقة على القومع وهي تنبيه في اللفظ - المضاف إلى
اسم فاعله، لأن (سرق) فعل متعد.

٤. المستوى البلاغي:

عالج القدماء تحت هذا المستوى طواهر متعددة من الحذف والاختصار
والتقديم والتأخير والإضمار والاستغناء ومما يمكن عده من مباحث البلاغة
وتخصص البلاغيين ومنفك أولاً على ظاهرة الحذف، باعتبارها ظاهرة لغوية
تشارك فيها اللغات الإنسانية وخصيصة من خصائص العربية الراقية:
— الحذف، وفيه:

— حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

لئن من أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراناً على ألسنتهم مِمَّا
يَضَعُونَهُ تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ أَلْحَمْدَ﴾ كما فيها والميراثي
أفند فيها^(٣)، فقد أشار أبو عبيدة بن ٢١٠هـ إلى أن في الآية مجازاً بالحذف قال:
ومن مجاز ما حذف وفيه ضمير^(٤)، (وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ أَلْحَمْدَ) كما فيها والميراثي أقبلنا فيها
والتقدير: وأسال أهل القرية.

(ويرى كثير من القدماء حذف المضاف للاصماع كثيراً جداً في اللغة، فابن جني
يذكر أن منه في القرن ثلاثمائة موضع، وقيل إن في القرن منه رهاء ألف

(١) لأصول في النحو ١٩٦/١، و انظر: خرافة الألب ١-٨/٣، والأشباه والنظائر في النحو ٢٥/١.

(٢) التعليق على كتاب سيوييه ٧٣/١، و انظر: معاني القرنين قراء ٨٠/٢، والحجة في قراءات
الفارسي ١٤/١.

(٣) يوسف ٨٢.

(٤) مجاز القرن ٨/١.

موضع^(١)، كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة قُدرَ فيها حذف المصاعف^(٢)، كما الشعر وسائر اللغة فيها منه ما لا يَحصى^(٣).

ويعد هذا الضرب من الحذف من أوسع ضروب الحذف وأكثرها دوراً في القرآن والشعر وفصيح الكلام، وهذه الكثرة هي التي دفعت ابن جني إلى القول بأنه: *بِئْسَ عَذْرُ الزَّمَلِ سَعَةٌ*^(٤).

٥. المستوى العروضي:

أما كان العرب أهل فصاحة وبلاغة وبيل تَمَلَّكُوا اللغة، فأخذوا بناصبتيها، فمنازوا عن غيرهم وعلا كعبهم على من سواهم، لقوة تصرفهم في فنون الكلام وبراعتهم في التعبير، وتوسعهم في شعاب القول، لما يمتلكون من قوة في البيان وتربية في اللسان.

القول: لما كانوا كذلك كان اهتمامهم بالإعراب اهتماماً لا يضاهيه اهتمام، وكانوا أشد ما يَحْشَوْنَهُ؛ اللحن وليس أدل على ذلك من قول أحدهم لعبد الملك بن مروان: *أَسْرَعَ إِلَيْكَ الشَّيْبُ*، فقال: *شَيْبِي لِرِثْقَاءِ الْمَدَائِرِ وَمَحَافَةِ اللَّحْنِ*^(٥).

وما صار سيئوبه إلى ما صار إليه إماماً في العربية - إلا بكلام لحن فيه أحد شيوخه، عندما كان يتلمذ عليه فآلى على نفسه أن يطلب طمأ لا يُلْحَنُ فيه أحد^(٦).

وقد أجمع علماء الأمة على أن المجتهد لو جمَعَ جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يحكم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به من^(٧).

ولهذا كانوا يهتمون بدراسة النحو، والحض على طلبه وتحصيله لأنه العلم الذي يَصُونُ أَمْنَهُمْ مِنْ الزَّلَالِ وَبِهِ قَالَ قَاتِلُهُمْ [من الكامل]:

النَّحْوُ يَمْسِطُ مِنْ لَيْتَانِ الْإِتْكَانِ وَلَقَرُّ تَكْرِمِهِ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَهَا فَأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَمْسَنِ

(١) الخصائص ٤٥٢/٢.

(٢) إعراب القرآن ٤٦/١-٩٤.

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢، وظاهرة الحذف ٢٠٨.

(٤) المحض ١٨٨/١.

(٥) من تاريخ النحو ١١.

(٦) أنظر: العربية، دراست في اللغة واللهجات والأساليب، يوهن بك ٧٢.

(٧) سمع الأدلة في أصول النحو ٩٥.

(٨) البيهقي لإسماعيل بن خلف في زهر الألباب ١٣٨/٢، وغوات الوفيات ١٦٤/١، ونصب إلى أبي سجاد البصري

في صبح الأعشى ١٦٩/١، وإبراهيم بن خلف المهراني في المختصر ٥٠/١، وهذا بلا ضربة في عيون -

وَمِمَّا تَقَرَّرَ لَدَى اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ أَنَّ الْعَرَبَ لِلْفُصْحَاءِ كَثَرُوا يَتَعَوَّنَ بِالإِعْرَابِ
وَالِإِبَانَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَعَوَّنَ بِالْوِزْنِ وَالْقَلْبِيَّةِ، وَمِنْ هَذَا كَثُرَتْ عِيُوبُ الْوِزْنِ وَالْقَلْبِيَّةِ فِي
الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مِثْلِ: الزَّحَافِ، وَالْإِقْوَاءِ، وَالْإِطْءَاءِ وَتَوَسَّعَ الشَّعْرَاءُ فِي أَرْكَابِ
الصَّرَافِ وَالزَّحَافِ الْقَلْبِيَّةِ.

فَمِمَّا حَافِظُوا بِهِ عَلَى سَلَامَةِ الإِعْرَابِ وَلَمْ يُدَالُوا بِكَثْرِ اللَّيِّتِ قَوْلُ قَطْرِي بِسِ
الْمُجَاعَةِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

وَصَلَبِيَّةٌ خُذَا كَرِيمًا عَلَى قُضَى أَغَرَّ نَجِيبِ الْأُمَهَاتِ كَرِيمًا^(١)
فَقَدْ أُنْشِدُوا اللَّيِّتَ (أَغَرَّ) مَعْنُوًّا مِنَ الصَّرَفِ، وَلَوْ صَرَفَهُ فَقَالَ: (أَغَرَّ) لَكِنَّ
أَصَحَّ فِي الْوِزْنِ الْعَرُوصِي، لِأَنَّ وَرَثَةَ هَيْثُوكٍ يَكُونُ فِي الْعَرُوضِ (أَغَرَّرِي - فَعُولِي)
فَيَكُونُ الْوِزْنُ تَامًا، لَمَّا إِذَا قَالَ (أَغَرَّ) وَلَمْ يَصْرِفْهُ بِخَلْفِهِ زَحَافٌ يُمَكِّنِي زَحَافٌ
الْقَبْصَرِ^(٢) فَتَصِيرُ بِهِ تَفْعِلَةٌ (فَعُولِي): فَعُولٌ أَي: أَغَرَّرَهُ فَعُولٌ.
وَالِى هَذَا (أَغَرَّ) دَهَبَ الْمَلْنِي (ت ٢٤٩ هـ) فَكَّرَ أَنَّ لَوَجْهَهُ إِلَّا يَصْرِفُ، لَأَنَّ حَمْلَهُ
عَلَى الزَّحَافِ أَكْبَرُ مِنْ صَرْفِهِ مَا لَا يَصْرِفُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا مَدْمُومٌ لِلْجَفَاءِ
الْفُصْحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ^(٣).

وَالْعَرَبُ الْفُصْحَاءُ مَعَ حَرَمِهِمُ الشَّدِيدِ حِكْمًا أَسْلَفْنَا - عَلَى سَلَامَةِ اللُّغَةِ وَعَدَمِ
الرَّيْبِ فِي الإِعْرَابِ لَهُمْ شَوَاهِدٌ جَلَسُوا فِيهَا عَلَى الإِعْرَابِ
وَتَوَسَّعُوا فِي أَرْكَابِ الزَّحَافِ تَوَسَّعًا كَبِيرًا، وَ (لَكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي الْقَصِيدَةِ سِوَى
طَالَتْ - مِنَ الْأَبْيَاتِ السَّالِمَةِ مِنَ الزَّحَافِ [إِلَّا اللَّيِّتَ لِلشَّدِيدِ])^(٤).

١ - الأبيات ١٥٧/١، والحد الفريد ٤٨٠/٢، والطلل في إصلاح الخط ٣١٥، تلويح بمشكلة ١١٣/٤، بهيمة
المجاهدين ١/١، والبيت الثاني في كتاب التصحيف ١٢.

(١) انظر: البيت في المصنف ٧٧/٢.

(٢) وهو حذف الحاسر المسكر من الجراء، والتي تصير فيه فاعلة (فَعُولِي) في الطويل (فَعُول). انظر: شرح
تحفة الخليل ٤٥. ومعجم مصطلحات العروض والقوافي ١٩١، والعروض الموضح ٤٨، ومشكلة الموقر
الطليبية (بحث) ج ١١٢/٤، ١٩٦٧.

(٣) أي ترك الصرف.

(٤) انظر: المصنف ٧٧/٢.

(٥) المصنف ٧٨/٢.

فَكَانَ مِمَّا رَوَى فِيهِ الْبَيْتُ عَلَى الزَّحَافِ كَمَا قَوْلُ رُوِيَةِ [مِنْ الرِّجْزِ]:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ^(١)

وَأُثْبِتَ الْآلِفَ فِي (رَضَاهَا) فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ، وَلَوْ قُل: (وَلَا تَرْضَاهَا) لَمْ يَكْسِرِ
الشَّعْرُ، لِأَنَّهُ كَلَّمَ يَصِيرُ مَوْضِعَ (مُسْتَقْبَلَيْنِ: مَقَاعِلَيْنِ)، وَهُوَ جَعَزٌ، وَلَكِنَّهُ كَرَّةٌ لِلزَّحَافِ.
وَقَدْ رَوَى الْبَيْتُ: (وَلَا تَرْضَاهَا) عَلَى الزَّحَافِ، فَقَالَ عَنْهُ الْمَلْزُومِيُّ: إِنَّ هَذَا
خِلَافَ مَذْهَبِ الْجَفَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ مَذْهَبُهُمْ لِقَوْلِي عِنْدِي مِنْ هَذَا: لَأَنَّ
زَحَافَ الْبَيْتِ لَسَهْلٌ مِنْ أَحْطَالِ مَا لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي شُعْرٍ^(٢).

وَيُطَهَّرُ مِمَّا نَكْتُمُ أَنْ التَّوَسُّعَ فِي الزَّحَافِ فَتَشِي كَثِيرًا فِي اللُّغَةِ، وَإِلَى شُهْرَتِهِ
وَكَثْرَتِهِ وَفُسُوهُ لِمَلِكِ صَاحِبِ الْمُتَصِيفِ بِقَوْلِهِ: ((وَهَذَا أَشْهُرٌ مِنْ أَنْ أُنْتَاجَ إِلَى أَنْ
أُورِدَ مِنْهُ شَيْئًا لِكَثْرَتِهِ، وَفُسُوهُ وَتَشْتِهَارِهِ فِي أَشْعَارِهِمْ))^(٣).
هَذَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّحَافِ.

لَمَّا التَّوَسُّعَ فِي الْقَوَافِي فَكَثُرَ لَيْسًا وَلَكِنَّا سَنُجَرِّدُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فَتُعْرَضُ بِإِيجَازٍ
لِبَعْضِ مَبَاجِئِهِ عَنْهُ وَقَوْنًا عَلَى كِتَابِ الضَّرَائِرِ وَالْقَوَافِي ثُمَّ نَفْصِلُ الْكَلَامَ فِيهِ
بِدِرَاسَتِنَا لِمَبَاحِثِ التَّوَسُّعِ فِي الدِّرَاسَةِ الْعَرُوضِيَّةِ.

(١) الخصائص ٣٠٧/١، المنصف ١١٥، ٧٨/٢، من صناعة الإعراب ٧٨/١، شرح المفصل ١٠٦/١٠، شرح
شواهد التنقيح ٤٠٩، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٢) أنظر المنصف ٧٨/٢، وليو عثمان المازني ومناقبه في الصرف والنحو ٩٢، والضرورة الشعرية ١٤٦ -

(٣) المنصف ٧٨/٢.

ليس من وكد للبحث أن أدرس (التوسع) بتوسع في كتب الأصول، ولكني سأشير إلى تلك إشارة، أفبها على مباحثه وإشارات العلماء له لينبش القارئ معالم هذه الظاهرة اللغوية، وإن كان تلميح العلماء بها أكثر من تصريحهم، وحسبي أن أفتح الطريق أمام القارئ والدارس بشذرات منه:

١. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج ت ٣١٦هـ:

لعل ابن السراج من النحاة القليلين الذين عتدوا في كتبهم باباً للتوسع إذ عتد في كتاب (الأصول) باباً بعنوان ((الاتساع)) ذهب فيه إلى أن ((الاتساع صرب من الحذف))^(١) فنكلم فيه على حذف المصناف، وإقامة المصناف إليه مقامه، وعلى حذف المصناف إليه، فجاء بشواهد سيوية من أمثال: «واسأل القرية»^(٢) وقول العرب: «هو فلان يَطْوُّهم الطريق» ثم أشار إلى اتساعهم في الظروف نحو: «يَتَدَّ عليه يومان» وأشار إلى شواهد المجاز العقلي دون أن يذكر أنها من المجاز، نحو قولهم: «سأرك صالماً» و«لذلك فأنتم» ثم ختم كلامه بقوله: «وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به»^(٣).

يزاد عليه أن مباحث التوسع في كتاب الأصول مبثوثة في صفحاته^(٤) وبإمكان القارئ الرجوع إلى مواضعها تمةً.

٢. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ:

يعد ابن جني (أول من ألقم أصول النحو على غرار أصول الفقه)^(٥) وإن لم يقتصر في كلامه على الأصول، وإنما توسع فذهب إلى أبعد من ذلك، وتلك في كتابه (الخصائص).

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٢) يوسف ٨٢.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٦٦.

(٤) انظر مواطن التوسع في كتاب الأصول لابن السراج، في الأجزاء والصفحات الآتية:

١/٨٩، ٢/٢١٤، ٣/٢٢٦، ٤/٢٣١، ٥/٢٣٧، ٦/٢٣٦، ٧/٢٤٢، ٨/٢٤٤، ٩/٢٤٤، ١٠/٢٤٤، ١١/٢٤٤، ١٢/٢٤٤، ١٣/٢٤٤، ١٤/٢٤٤، ١٥/٢٤٤، ١٦/٢٤٤، ١٧/٢٤٤، ١٨/٢٤٤، ١٩/٢٤٤، ٢٠/٢٤٤، ٢١/٢٤٤، ٢٢/٢٤٤، ٢٣/٢٤٤، ٢٤/٢٤٤، ٢٥/٢٤٤، ٢٦/٢٤٤، ٢٧/٢٤٤، ٢٨/٢٤٤، ٢٩/٢٤٤، ٣٠/٢٤٤، ٣١/٢٤٤، ٣٢/٢٤٤، ٣٣/٢٤٤، ٣٤/٢٤٤، ٣٥/٢٤٤، ٣٦/٢٤٤، ٣٧/٢٤٤، ٣٨/٢٤٤، ٣٩/٢٤٤، ٤٠/٢٤٤، ٤١/٢٤٤، ٤٢/٢٤٤، ٤٣/٢٤٤، ٤٤/٢٤٤، ٤٥/٢٤٤، ٤٦/٢٤٤، ٤٧/٢٤٤، ٤٨/٢٤٤، ٤٩/٢٤٤، ٥٠/٢٤٤، ٥١/٢٤٤، ٥٢/٢٤٤، ٥٣/٢٤٤، ٥٤/٢٤٤، ٥٥/٢٤٤، ٥٦/٢٤٤، ٥٧/٢٤٤، ٥٨/٢٤٤، ٥٩/٢٤٤، ٦٠/٢٤٤، ٦١/٢٤٤، ٦٢/٢٤٤، ٦٣/٢٤٤، ٦٤/٢٤٤، ٦٥/٢٤٤، ٦٦/٢٤٤، ٦٧/٢٤٤، ٦٨/٢٤٤، ٦٩/٢٤٤، ٧٠/٢٤٤، ٧١/٢٤٤، ٧٢/٢٤٤، ٧٣/٢٤٤، ٧٤/٢٤٤، ٧٥/٢٤٤، ٧٦/٢٤٤، ٧٧/٢٤٤، ٧٨/٢٤٤، ٧٩/٢٤٤، ٨٠/٢٤٤، ٨١/٢٤٤، ٨٢/٢٤٤، ٨٣/٢٤٤، ٨٤/٢٤٤، ٨٥/٢٤٤، ٨٦/٢٤٤، ٨٧/٢٤٤، ٨٨/٢٤٤، ٨٩/٢٤٤، ٩٠/٢٤٤، ٩١/٢٤٤، ٩٢/٢٤٤، ٩٣/٢٤٤، ٩٤/٢٤٤، ٩٥/٢٤٤، ٩٦/٢٤٤، ٩٧/٢٤٤، ٩٨/٢٤٤، ٩٩/٢٤٤، ١٠٠/٢٤٤.

(٥) مكافئة الطويل بن أحمد في النحو العربي ٤١.

والذي يقرأ كتاب (الخصائص) يرى بوضوح شمولية النظرة وسعة الفهم لهذا المفهوم - أعني مفهوم التوسع - فقد عالج ابن جني في مواطن كثيرة¹ من كتابه وحسبي أن أشير هنا إلى موضعين اثنين:

أولهما: ما ذكره تحت (باب في الاستحسان)^(١)، ذهب فيه إلى أن في هذا الباب (أصراً من الاتساع والتصرف)^(٢)، فذكر: (ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحسو: استخوذ) وهذا شراب مَبُولَةٌ، وهو سَطِيئة النفس.

وقد أُنسِلَ ابنُ جَنِّيٍّ إِلَى أَن مَثَلَ هَذَا الْإِنْظَارُ كَثِيرٌ غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ يَحْرُجُ لِيُطْلَمَ بِهِ
 أَنَّ أَصْلَ (الْمُسْتَقَامِ) (الْمُسْتَقْوَمِ) ^(٤) وَأَصْلُ: (مَقَامَةٌ) (مَقُومَةٌ) وَلَا يُقَالُ هَذَا وَلَا مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ
 لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ حَرَجٌ تَنْبِيْهُاً وَتَصَرُّفاً وَتَسَاءُلاً ^(٥).

(١) أنظر: على سبيل المثال لا الحصر ١/٢٤، ٢٢، ٦٤، ١٣٢، ٢٥٦، ٣١٦، ٤١٩، ٢١٨، ٢٧٢، ٢٣٢، ٢٥٨ و
أنظر: ٧/٣٩٦، ٢٨٦، ١٩٢، ١٧٧، ٤٠٤، و ٣/٤٦، ٥٩، ١٨٩، ٢٢٣، ٣٠٢، ٣١٠.

(٢) الاستئذان: من مصطلحات أصول الفقه، وهو أحد الأئمة عند الحنفية، وذهبوا إلى أن المقصود منه: (الدخول من قبل إلى مجلس بحيث لو استثناء مسألة جرتبة من أصل كلي، فذلك قطعاً إلى أصل قبيح) فمجتهد يقتضي هذا الاستثناء أو ذلك الدخول، فوجبه في أصول الفقه ١٩٢، و أنظر: الخصائص ١٣٣.

(٣) الخصائص ١/١٣٣.

(٤) إِنَّ المصدر إذا كان على وزن ((بَعَلَ)) أو ((اسْتَعْلَمَ)) وكل من مثل العين غُلَّ لِقَبِّهِ تُحذف لِقَبُّهَا مساكلة مع الألف فتبدل من عين المصدر، وذلك نحو: ((بَعْلَةٌ)) و ((اسْتَعْلَمَةٌ)) ولصلته: ((قَوْلٌ)) و ((اسْتَيْقَظْتُ)) فتُحذف حركة العين إلى الفاء، وتُكتب الميم قبلها لِحاجة الفتحة قبلها، فتبقى الميم، فتُحذف الفتحة منهُما ثم حُوْض منهُما تاء التثنية، المصدر: ((بَعْلَتَانِ)) و ((اسْتَعْلَمَتَانِ)).

ويجوز أن تُحذف هذه التاء كما في قولهم : لَهَابٌ إِبْرَاقًا ، ومنه قوله تعالى : **فَوَقَّعَ الصَّلَاةَ** الآية ٧٣ .
لما يجري على المصدر يجري على الفعل كذلك ، فالأصل في : **((قَلَّمَ وَكَسَّكَمَ))** : **((قَوْمٌ وَكَسَّوْهُمْ))** ثم يُلْقِشُ
حركة العين وهي الفتحة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها وتحركت قلوب بحسب الأصل ، وفتوح ما قبلها
بحسب الآن فثبت القول قلنا .

وَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْقَاعَةِ بِحَرْفِ جَدَّةِ الْفَرْدِ مُصْعَتٌ وَتُصْعِفَتْ بِلا إِعْلَالٍ مِنْ مِثْلِ (السُّعْفُودُ ، وَتُسْتَقْوَى ، وَتُصْرَبُ ...) قَدْ مُصْعَتَ الْهَى فِي كُلِّ هَذِهِ الْأُمْلَةِ عَنْ طَرِيقِ التَّنْوِينِ لِأَنَّ مُوجِبَ الْإِعْلَالِ فِي كُلِّ مِثْلِهِ مُوجُودٌ ، وَإِنَّمَا شِيعَةُ الْقَصَّةِ مِنَ الْحَرْبِ خُرُوجًا عَلَى قَاعَةِ الْإِعْلَالِ ، وَتَقْدِ قَتِيْبِهِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا يَرْكَبُ الْجَهْلَةُ الْقَصْعَاءُ مِنَ الْأَعْرَابِ هَذَا الْمَرْكَبَ وَيُحَلِّقُونَ فِي تَصْحِيحِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّيْغِ ، مُوسَمًا مِثْلَهُ بِرِاعَةٍ فِي التَّصْرُفِ وَقُوَّةٍ فِي سِرِّ أَعْرَافِ التَّجْوِيدِ .

نظر. شرح ابن عجل $574/2$ ، والميدع في التصريف 182-187، المندع في التصريف 187، والصراتر 13
في أصول الفقه 67، ودراست صافية 113، والمعرف لعظم الصلص 194.

(٥) الفحص: ١٤٤/١

والموضع الآخر: ما ذكره تحت (واب في فرق بين الحقيقة والمجاز) (١)، ذكر فيه عدة مواضع يشير فيها صراحة إلى التوسع وصروبه في الكلام العربي، فمنها ما ذكره عن قول الشاعر (٢): [من لولق]

تَغْلَقُ حُبَّ عَمَّةٍ فِي فُؤَادِي فَيَلْبِيهِ مَعَ الْخَافِي يَسِيرُ
قال: (وذلك فقه لما وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع فيه) (٣).

ويجدر بنا أن نشير إلى كثرة مباحث التوسع في كتاب الحصائص بل يمكن القول أن هذا الكتاب من لومع كتب الأصول بحثاً في مسئلة، ومن أكثرها وروداً فيه، وحسبنا من ذلك أن رسالة (٤) جامعة كتبت في الاتساع عند ابن جني علوة على البحوث (٥) الصغيرة المنشورة.

٣. الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأئمة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأتباري (٥٧٧هـ):

إن رسالتي الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأئمة من الرسائل المهمة في أصول النحو، فقد اعتمد عليها كثير من العلماء فأكثرُوا نقل عنها والاعتماد عليها، وكان منهم صاحب (الاقتراح) الذي أعتمد - في نقل النصوص - على رسالتي اعتماداً كبيراً.

إن الرسالتين مجموعتان في كتاب واحد، مطبوعتان ومحققتان (٦) تحقيقاً علمياً جيداً، كانت الأولى رسالة الإعراب والثانية لمع الأئمة في أصول النحو.

(١) الفصل ٢/٤٤٢.

(٢) هيد الله بن عتبة بن مسعود.

(٣) الفصل ٢/٤٤٤.

(٤) رسالة الدكتوراه بعنوان ((الاتساع في اللغة عند ابن جني)) للباحث حسن سليمان حسن، كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٩٥.

(٥) بحث بعنوان ((أثر المجاز في اتساع العربية عند ابن جني)) للدكتور محي الدين توفيق إبراهيم، مجلة العربية وعلوم، كلية التربية - جامعة الموصل، ١١/١٠/١٩٩١م.

(٦) قام بتحقيق الرسالتين الأستاذ سعيد الألفاني.

لم يصرح الأتباري (ت ٥٧٧هـ) بلفظ التوسع في رسالتيه، ولكننا لاحظنا بعض مباحثه التي يمكن حملها على التوسع نحو قول الشاعر^(١) [من الهزج]

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَسَلًا رُتُّوا الطُّولَ وَنَوَّ الْعَرْضَ

فالشاهد في البيت منع (عسل) من الصرف، مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العظمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بد من علة أخرى ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف.

وقد أشار الأتباري إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة. فالكوفيون يجهزون منع المنصرف من الصرف للضرورة، والبصريون يابونه.

فالبصريون يقولون: ((إنما لم يصرفه؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم))^(٢)، كما يعد ضرباً من ضروب التوسع في التعبير والتفصح في الكلام العربي.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ):

يعد كتاب (الاقتراح) من الكتب المهمة التي أعتمد عليها العلماء فأكثرها للنقل عنها، وذلك لمكانة مؤلفه العظمية وموسوعيته وإحاطته بطول كثيرة والكتاب وإن قال عنه مؤلفه أنه: ((كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمع فريضة بمثله، ولم يسمع نسيج على مثاله، في علم لم سبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو (أصول النحو))^(٣).

أقول على الرغم من دعواه بأنه كتاب بكر، إلا أن الذي يقره بجدد مليناً^(٤) بالنقول من كتب النحاة السابقين عليه كالخصائص، ولمع الأدلة والإعراب في جمل الإعراب.

(١) دو الإصحاح لعماد بن محرز بن حرقان، فطر: الإتصاف في مسائل الخلاف

والإعراب في جمل الإعراب في أصول النحو ٤٩، وشرح ابن عجل ٢/٢٤٠، معجم شواهد العربية

(٢) الإعراب في جمل الإعراب في أصول النحو ٤٩. والكتيبات في أصول النحو ٢٠١

(٣) الاقتراح ٢١

وقد صرّح هو نفسه بذلك قال: ((وأعلم أنّي قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصالص لاين حتى))^(١)، ولكنّ السيوطي توسّع فيما ذكره ابن جني وأبو البركات الأنباري وأصاف ما قلّتهما أنّ يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تاماً باصباحاً^(٢).

ونحن إذ نعرض لمضمون الكتاب وصوريته فلا نريد أنّ نطيل الوقوف عليه حتى لا يبعد عن أهداف البحث المرسومة، لذا سأعرض بإيجاز لبعض مواطن التوسّع في كتاب الاقتراح سرّين كانت قليلة - إذا ما قيست بما هو في كتاب الخصالص).

عقد السيوطي في كتابه باباً سماً (من أنواع الاستدلال: الاستحسان) نقل فيه كلام ابن جني الذي نصّ فيه على أنّ دلالة الاستحسان ضعيفة غير مستحكمة إلا أنّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرّف، وساق أمثلة ابن جني ذهبها إذ قال: ((ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل يراه، نحو: (أَتَتَّخُودُ) وَأَطَوَّلْتُ^(٣) الصُّدُودَ وَمَعْطِيَّةٌ لِلنَّهْرِ))^(٤).

كذلك نقل كلام الأنباري في اختلاف العلماء في الأخذ بالاستحسان^(٥). ولما كان العرب ينوِّشون في اللغة وينصِّرون فيها ويفهمون على كلام العرب ما هو من كلامهم، لمرونة اللغة وسعتها، قالوا في العجّاج ورؤبة لئهما فسا اللغة، وتصرفا فيها، وأدما على ما لم يأت به من قبلهما^(٦). ومما جاء في (الاقتراح) دالّاً على سعة التصرف في الكلام ما حكاه السيوطي في باب تبدّل اللغات) نقلاً عن كتاب الخصالص قوله: ((إذا اجتمع في كلام النصّيح لغتان فصاعداً، كقوله^(٧) [من البسيط]:

وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بَيْنَ نَحْوِهِ عَطَشٌ
إِلَّا لَأَنَّ هَيْوَنَهُ مَوِلٌّ وَلِيَّهَا

(١) الاقتراح ٢٢.

(٢) مكية الخطيب بن أحمد في فنون العربي ٤١.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر (من الطويل):

سَكَنَتْ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَمَا رَوَّحْتُ عَلَى هَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد سب هذا البيت في (الكتاب) ١٢/١ إلى عمر بن أبي ربيعة، وسجّه الأعم إلى المراد القصي

(٤) الاقتراح ١٨٠-١٨١، وانظر: الخصالص ١٤٢/١-١٤٤

(٥) انظر: الاقتراح ١٨٢

(٦) انظر: الاقتراح ١٠٩، الخصالص ٣٧١/١.

(٧) البيت مروي عن قطرب، وقد استشهد به ابن جني مرتين في (الخصائص) الأولى في ٣٧١/١، والثانية في ١٨/٢، والشاهد فيه: إشباع (نحر هـ)، ويسكن (هَيْوَنَةً)، وانظر: البيت في الاقتراح ٦٧.

فقال: (هو هو) بالإشباع، و (عيونته) بالإسكان فينبغي أن يتأمل حال كلامه لأن العرب قد فعل ذلك للحاجة إليه في لوزان لشعرها، وسعة تصرف قولها^(١)، وهذا يكون إذا تسلوت اللفظتان في الاستعمال وكانت كثرتهما واحدة^(٢).
والذي تبين من دراستنا لكتاب (الافتراح) أن الميوطي، قليلاً ما يصرح بلفظ التوسع أو التمتع أو ما تشق منهما، إلا فيما نقله عن ابن جني الذي كان يكثر من ذكر الاتصاع ومشتقاته، ولكن الذي يتأمل نصوص الافتراح لا يجد فيهم بعض^(٣) نصوص الكتاب التي يمكن حملها على التوسع والتجوز.

٥. ارتفاع السيادة في علم أصول النحو للتشيخ يحيى القسلاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ):

بعد هذا الكتاب من مؤلفات المتأخرين ممن ألفوا في أصول النحو، يسأل لعله آخر كتاب ألف في هذا المودن.

والذي يقرأ كتاب أصول النحو يرى أن مادة الأصوليين تكاد تكون واحدة لأنها قواعد وأصول ثابتة عندهم، فليس هناك كبير اختلاف في عرض الأصول والفروع، فحين نرى جميع كتب الأصول تتحدث عن الصواع فتعقد له باباً، والقياس وفروعه في باب آخر، وتراهم يجمعون في الكلام على الاستحصان، والإجماع، والاستصحاب وغيرها من مباحث الأصوليين المشتركة.

وعلى الرغم من أن الشيخ الجزائري لم يصرح بلفظ الاتصاع إلا سلباً، إلا أن (التوسع) يمكن فهمه من خلال النصوص الواردة في كتابه، والتي هي عين النصوص التي في (الخصائص) و(لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإغراب) و(الافتراح)، فلو أني في إعلانها نفعا ولا جنى، وحسبي أن أشير إلى موضع التصريح^(٤)، وأحيل على مواضع التلميح^(٥).

(١) الافتراح ٦٧.

(٢) الافتراح ٦٧، وانظر الخصائص ١/٢٧٢.

(٣) أنظر على سبيل المثال مباحث الإيماء ١٢٨، ١٢٩، و(في القياس) ٩٤-٩٥، ٩٨، و(في المغرس) ١٠٨-١٠٩، و(في القوانين لعلم واحد) ١٩٦ من كتاب الافتراح.

(٤) صرح الجزائري بلفظ (الاتصاع) عند كلامه على (الاستحصان) قال: ((ودلائقه ضيقة غير محكمة بل فيه ضرب من الاتصاع))، الارتفاع ١٠١، والنص في (الخصائص) ((وجملته هي الاستحصان - لن علة صديقه غير محكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتصاع والتصرف))، الخصائص ١/١٢٢، ومثله في كتاب (الافتراح) ١٨٠، إذ نقل الميوطي عن ابن جني في الخصائص.

(٥) أنظر: ما لمع (إبه الجزائري) في ص ٥٦-٥٧-٥٩، ٦٢-٦٣-٦٧-٦٨-١١٦.

١. ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ):
لِنَ الْمُتَّبِعِ وَالْأَوَّلِ لَكُتَبِ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ يَرَى أَنَّ هَذَا خَطَأً يَرَى
الاضطرار والاحتيار، إذ حَمَلَ مَوْلُفُو الضَّرَائِرِ كَثِيراً مِنْ مَبْلَحَاتِ التَّوَسُّعِ عَلَى
الضرورة، حَتَّى أَسْمَى الْاِخْتِلَافَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِيمَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ
فِي شِعْرِنَا الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ اِخْتِلَافاً تَشْهَدُ بِهِ كُتُبُهُمْ وَمَصْنُفَاتُهُمْ.

والكتاب الأول الذي سَلِمَ بِهِ سَرِيعاً وَأَنْ لَطِيفَ الْقَوَافِ عَلَيْهِ، مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ
مِنَ الْبُحْرَانِ وَالضَّرَائِرِ الَّذِي يَبْدُو وَصْلُهُ مِنْ عَمَلِ أَبِي سَعِيدٍ السِّرَافِيِّ فِي مَرْحِ
كُتُبِ سَبِيحِهِ (١).

عَقَدَ السِّرَافِيُّ فِي كِتَابِهِ بَاباً سَمَّاهُ بِبَابِ التَّقْدِيمِ وَالْأَخِيرِ (٢)، ذَكَرَ فِيهِ: «أَنَّ
الشَّاعِرَ رُبَّمَا يُضْطَرُّ حَتَّى يَضَعُ الْكَلِمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُوَضَعَ فِيهِ،
وَيَرْبِطَهُ مِنْ قَصِيدِهِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ غَيْرُهُ» (٣).

وَكَانَ مِمَّا سَأَفَهُ شَاهِداً عَلَى الْاضْطِرَارِ قَوْلُ الْأَخْطَلِ (مِنَ الْبَسِيطِ):
مِثْلُ الْقَتْلَانِ هَذَانِ كَذَلِكَ نَجَرَانِ لَوْ بَلَغَتْ سَوَاءُ أَتَاهُمْ هَجْرٌ
أَرَادَ: بَلَغَتْ نَجَرَانِ سَوَاءُ أَتَاهُمْ لَوْ هَجَرُوا، وَدَلَّكَ وَجْهُ الْكَلَامِ، لِأَنَّ السَّوَاءَ أَتَتْ تَنْقِيلُ
مِنْ مَكَانٍ لَتَنْقِيلُ مَكَاناً آخَرَ، وَالتَّنْقِيلُ لَا يَنْتَقِلُ وَلَيْسَ يَنْقَلُ وَلَا يَنْقَلُ (٤).

وَبِهَذَا التَّأْوِيلِ قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ الَّذِي كَانَ يَرَى أَنَّ (هَذَا الْبَيْتَ
مَقْلُوبٌ وَلَيْسَ بِمَنْصُوبٍ) (٥)، وَقَالَ ابْنُ الْقَرَّاجِ:

((فَجَعَلَ (هَجْرَ) فِي الْفِظِ هِيَ الَّتِي تَبْلُغُ السَّوَاءَ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْكُلُ وَلَا يَحِلُّ)) (٦).
وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: ((وَكَانَ الْوَجْهُ أَنَّ يَقُولَ: سَوَاءُ أَتَاهُمْ - هَجْرَانِ وَهَجْرَ،
فَقَلَّبَ: لِأَنَّ مَا بَلَغَتْ قَدْ بَلَغَتْ، قَالَ تَعَالَى: (وَقَدْ بَلَغَتِ الْكِبَرُ) (٧)، أَيْ: بَلَغَتْ)) (٨).

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥.

(٢) لُطْرُ: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٩.

(٣) ما يحتمل من الشعر الضرورة ٢٠٩.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٠.

(٥) مجاز القرن ٣٩/٢.

(٦) الأمثل في النحو ٤٦٥/٣.

(٧) قال جرير: ٤٠.

(٨) تلويح مشكل القرن ١٦٥.

والذي تَصَّ على أن في هذا البيت توسعاً، لير العباس المبرِّد فقد أشار إلى أنه
 ((جَعَلَ الْعَمَلُ لِلْبَلَدَيْنِ عَلَى السَّعَةِ))^(١).

والذي يبدو أن السير في لما تَبَّه على أنه أدخل في مباحث التقديم والتأخير ما ليس
 منياً، وصَحَّ تَسْلُوْلاً قَالَ فَيَا لَوْ قَالَ قُلْتُ: إِنَّ التَّحِيمَ وَالتَّخِيرَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لَيْسَ مِنَ
 الصَّرُورَةِ، لَمْ يَكُنْ عِنْدِي بَعِيداً، لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ قَدْ فُهِمَتْ مَعَانِيهَا، وَلَيْسَتْ بِأَبْعَدَ مِنْ
 قَوْلِهِمْ: أَدْخَلْتُ الْقَلَسُوءَ فِي رَأْسِي وَأَخْلَقْتُ فِي إِيصَعِي، كَمَا قَالَ الذَّائِرُ^(٢) [أَمِنْ الطَّوِيلِ]:
 نَرَى النَّوْرَ فِيهَا مَخِيلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَمَعِيرُهُ يَدٌ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ
 وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الرَّأْسُ فِي الْقَلَسُوءِ وَالْإِيصَعُ فِي الْخَلْقِ، وَرَأْسُ النَّوْرِ فِي الظِّلِّ^(٣)،
 وَلَكِنَّهُ تَوَسَّعَ قَلْبُ.

فسبويه حمل الأمانة السابقة والبيت على التوسع في الكلام إذ قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ
 (أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ) فَيُذَا جَرَى عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، وَالْجِدِّ: (أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ)، كَمَا قَالَ:
 (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَسُوءَ) وَالْجِدِّ (أَدْخَلْتُ فِي الْقَلَسُوءِ رَأْسِي) ثُمَّ ذَكَرَ قَلْبَهُ.
 . . . فهذا الأسلوب من الأساليب العربية في التعبير قد جرى على التوسع والتسبب
 عند سبويه، والقلب كثير في شعر المرسل^(٤)، كما قال القاضي الجرجاني
 في ٣٦٦هـ: . والقول بأنه كثير في شعر العرب دليل على سلامته وصحته وحسنه،
 لأنَّ الشعراء يتوخَّون في شعرهم الحُصْنَ والإجادة، ولو كان يُحِيلُهُ عَلَى الصَّرُورَةِ
 الشعرية لَجَرَّ عَنْ ذَلِكَ.

(١) الكامل في اللغة والأدب ١/٣٧٠.

(٢) البيت بلا ضمة في الكتاب ١/٩٢ ب، ١/٧٤٠ ح، وخزفة الأدب ٤/٢٣٥.

(٣) ما يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ مِنَ الصَّرُورَةِ.

(٤) الكتاب ١/٩٢ ب.

(٥) لُحْظُ: الوَسْطَةُ بَيْنَ الثَّقَلَيْنِ وَخُصُوصِيَّةً ٤٦٩.

٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن القيرواني ٤١٢هـ:
 إنَّ لَوْنًا مَا يُطَالَعُ بِهِ الْقَرَّازُ فِي كِتَابِهِ مِصْطَلَحُ (الِاتِّسَاعِ) لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ فِي أَوَّلِ
 كَلَامِهِ الَّذِي أَسْتَهْلَهُ بِقَوْلِهِ: (هَذَا كِتَابٌ أَذْكَرُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ عِدَّةُ
 الصَّرُورَةِ مِنْ قِلَّةِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالِاتِّسَاعِ فِي سَفَرِ الْمَعْنَى، مِنَ التَّنْقِصِ وَالْإِجَادِ،
 وَالْقَلْبِ وَالِإِبْدَالِ) (١).

وبدأ القرأ يذكر مواضع التوسع ويشير إليها فيصريح تارة ويلمح أخرى وكل
 مما صرح به بلفظ (الِاتِّسَاعِ) والسَّعة وما استق منها مواضع متعددة منها ما ذكره
 في تنكير المؤنث قال: (وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَتَّبِعُ فَتَذَكَّرُ الْمُؤَنَّثُ لِمَعْنَى تَحْرِجُهُ لَهُ، يؤول به
 إِلَى التَّنْكِيرِ كَمَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ (٢) [من المتقارب]:

بِرَّهْمَةٍ رَخِصَةً رَوْدَةٍ كَخَرْعَوِيَةِ الْبَقَاةِ لِلْمَنْظَرِ

فَكَرَّ (الْخَرْعَوِيَّةِ) وَ (الْبَقَاةِ)؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْمُصَنِّعَ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمَذْكَرِ (٣).
 وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى الَّتِي حَمَلَهَا عَلَى السَّعَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) [من المتقارب]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

قال: (فَأَضْمَرَ الْهَاءَ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَعْمُولًا عَلَى السَّعَةِ، فَكَانَتْ قَالَ: فَيَوْمٌ
 نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ، وَمَنْ جَعَلَهُ ظَرْفًا أَرَادَ: فَيَوْمٌ نُسَاءُ فِيهِ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ فِيهِ (٥)، وَمِنْهُ مَا
 ذَكَرَهُ عَلَى كَوْنِ اللَّفْظِ وَاحِدًا أَوْ الْمَعْنَى جَمْعًا هُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) [من الطويل]:

بِهَا جَيْفُ الْقَهْرَى فَلَمَّا عَظُمَهَا فَبِضْ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلَبُهَا

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩.

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن العارث بن عمرو، وقيل اسمه خندج، وامرؤ القيس لقب له في القروحين، قاله،
 ويقال له (الضليل)، ترجمته في خزانة الأدب ٣٢٩/١-٣٣٠.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١-١٠٢.

(٤) القمير بن نولب، صعلبي من المخضرمين، وقد على القيس (٥) مسلماً وهو كبير، شعر جواد، ولسع المصنوع،
 سقاء أبو عمرو بن العلاء (الكثير)، الخطر. خزانة الأدب ٣٢١/١.

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٦.

(٦) علقمة بن عتبة القضي. والبيته منه شواهد كثيرة، ١٠٧/١ و ١٠٩/١ هـ.

فقال: «وَلَمَّا جَلَدَهَا» فَوَحْدَ وهو يُريد: «وَلَمَّا جُلِدَتْهَا» ولكن أَخْرَجَهُ على لفظ الواحد أَسْعَاءاً^(١).

ويتضح من الأمثلة أَنَّ القرائن تَوَسَّعَ في حَمْلٍ كَثِيرٍ مِمَّا عَدَّ ضَرُورَةً عَلَى السَّعَةِ وبدا يكون أَكْثَرُ تَوْسَعاً من الميراثي ولوضح تكليلاً على مباحث السَّعَةِ في كتابنا^(٢).

٣. ضَرْقَرُ الشَّعْرِ، لابن عَصْفُورِ الإِسْطِيلِيِّ (ت ٦٦٩هـ):

بَعْدَ كِتَابِ (ضَرْقَرِ الشَّعْرِ) مِنْ أَكْثَرِ كُتُبِ الضَّرَقَرِ ذَكَرْتُ لِمَصْطَلَحِ (السَّعَةِ) فَقَدْ تَرَدَّدَ هَذَا الْمَصْطَلَحُ كَثِيراً فِي صَفَحَاتِ الْكِتَابِ، فَفَكَرْتُ الْمُصَنِّفَ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ فِي السَّعَةِ، أَوْ لَا يَجُوزُ فِي (سَعَةِ الْكَلَامِ) إِلَّا أَنَّهُ حَمَلَ كَثِيراً مِنْ مَبَاحِثِ التَّوَسُّعِ عَلَى الصَّرُورَةِ، فَأَكْثَرُ مِنْ عِبَارَةٍ: (لَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ)^(٣)، أَوْ ((لَا يَحْتَمِنُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ))^(٤)، أَوْ ((يَقْبَحُ ذَلِكَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ))^(٥)، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تُتَّبِعُ الْقَارِئُ بِأَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ قَدْ صَبَّقَ مَا تَوَسَّعَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَرَبِمَا تَنَرَّدَ بِمَا لَمْ يَقُلْ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ حَمْلٍ مَا تَوَسَّعَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى الصَّرُورَةِ، بِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ تَعْلِيْقُهُ عَلَى قَوْلِ مَرَحِمِ الْعَقْلِيِّ^(٦) [إِنْ الطَّوِيلُ]:

كُنْتُ مِنْ حَلِيٍّ بِعَمَّا تَمَّ فَعَمَّوْهَا نَصِلْتُ وَعَنْ قَبِيضٍ بِزَيْزَاءٍ مَجْهَلٍ
قال: فَاسْتَعْمَلَ (عَلَى) اسْمًا لِلضَّرُورَةِ^(٧)، وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا الرَّأْيِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ

عَلَى مَا نَعْلَمُ

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ إِشَارَاتِ الْكِتَابِ إِلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فِي السَّعَةِ كَثِيرَةٌ، إِلَّا أَنَّا مَجَلِّدًا مَا حَمَلَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ عَلَى الْجَوَازِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، فَكَانَ كَثِيراً مَا يَصْرِّحُ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهِ فِي الشَّعْرِ وَالنَّثْرِ، فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّخْفِيفِ فِي لُغَاتِ الْقَبَائِلِ

(١) ما يجوز لشاعر في الضرورة ١٨٠.

(٢) انظر: الصفحات ١١٠، ١١٣، ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤

التخفيف للواقع في الكلمة نحو: (عَضُد) في (عَضُد) و (فَخَذ) في (فَخَذ) و (لَيْل) في (لَيْل) (إبر) فذكر أن ذلك سلق في حال السعة؛ لأنه لغة لعلل ربيعة^(١).

والحق أن التخفيف من أهم مسوغات التوسع في العربية.

وربما كل بُشِير إلى موطن الخلاف فيذكر المانع، ثم يذكر المجوزين، ومن ذلك ما ذكره شاهداً على العطف على ضمير الحذف المتصل من غير إعادة الحذف تشبيهاً له بالعطف على الظاهر، وهو قول الشاعر^(٢) [من السبط]:

مَا لَيْتُكُمْ قَرِيبَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا
فَلَذَّيْبَ فَمَا يَكُ وَالْأَيْلَمُ مِنْ عَجَبٍ
يريد: وبالأيلَم.

قال ابن عَصْفُور: «وَلَا يَجِيءُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ». والكوفيون يجيزونه^(٣).

ومن مسائل الخلاف الآخر التي حملها البصريون على الضرورة وحملها الكوفيون على التوسع، حذف الموصول وإبقاء صِلته، وقد نصَّ ابن عَصْفُور أن هذا (عند البصريين من الصرائر التي لا يقاس عليها لِقْصَحِهَا... وهو عند الكوفيين جلتز في سعة الكلام)^(٤).

وحسبي من مواضع الكتاب ما ذكرت؛ لأن المقام مقام إيجاز واختصار.

٤. الصرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي في ١٣٤٢هـ:

ذَهَبَ الْأَلُوسِيُّ مَذَهَبَ الْجُمْهُورِ الَّذِي نَصَّ عَلَى (أَنَّ) الْضُرُورَةَ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ
يَمَّا لَا يَقَعُ فِي الشَّرِّ سِوَاهُ كَانَ لِلشَّائِرِ حَقٌّ مَفْرُوحَةٌ لَمْ لَا^(٥).

وعَلَّاهُ نَهَابُهُ مَذَهَبَ الْجُمْهُورِ بِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِمَذَاقِ الْعَرَبِ، وَالتَّوَسُّعُ عَلَيْهِمْ بِفَنِّ الْقَرِيبِ، وَكَرَّهَتْهُمْ مُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي لِحَاءِ بِمَكَارِمِ أَخْلَاقِهِمْ، وَطَوَّيْبِ أَعْرَاقِهِمْ، وَنَحَرَ كِبَائِهِمْ لِمَصْلَحَةٍ، وَأَوْطَانِهِمْ لِنَازِحَةٍ^(٦).

(١) صرائر الشعر ٩٦.

(٢) البيت بلاسية في الكتاب ٣٩٢/١، و ٤٠٤/٢، والإصناف في مسائل الخلاف ١٦٤، وخراسة الألب ١٢٢/٥-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، والمغرب ٢٢٤/١، وشرح ليفت مكيه ٢٠٧/٢.

(٣) صرائر شعر ١٤٧، ١٤٩.

(٤) صرائر شعر ١٨٢-١٨٣، و نشر: المسألة ٦٥، من الإصناف في مسائل الخلاف ٤٦٤.

(٥) الصرائر ٦.

(٦) الصرائر ٩.

لذا يُعدُّ كتاب (الضرر الألويسي) من أكثر كتب الضرر توسعاً فتشّي الحُمل على الضرورة دون الناثر، والخوان يُشعر بأنَّ المصنّف العلامة كان قد عدَّ ضرورة ما يمكن حمله على السعة، وكأنّه وسّع على الشاعر دون الناثر لذا جاء كتابه حافلاً بالضرورات التي زادت على المائة.

وكتاب (الضرر) على الرغم من تيسّره مع الشاعر وإعطاء الفسحة له في شعره، وحرمان الناثر من ذلك التوسع والتّصحّح، من خلال عنوان الكتاب ومباحثه، إلا أنّه شاملاً جامع يبيّن الفصل التي كان يحملها الألويسي على (السعة) من مثل قوله في الفصل بالأجنبي بين المتصلين قال^(١): ورغم كثير من التّحويين أنّه لا يفصل بين المتصلين إلا في الشعر خاصّة.... والحق أنّ مسائل الفصل سبع ثلاث^(٢) جائزة في السعة^(٣)، ثم ذكر أن الأربع الباقية تختصّ بالشعر^(٤).

ولعلّ أبرز ما ينفرد به كتاب (الضرر) عن كتب الضرورات الأخر احتوائه على مبحث خاصّ بفقه المصنّف في التّشبيه على أمور تقع في فصيح الكلام، وليست من الضرر قال فيه: (هذه أشياء وقعت في الكلام الفصيح بلاغة وأحكاماً لا تكلف وضرورة فإذا وقع منها في الشعر لو غيره لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظنّ من لا علم له، ولا تفهيم عنده).

من ذلك أن يذكر شينين كم يحير عن أحدهما دون صاحبه اتّساعاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَا رَأَوُا غَارَهُ أَوْ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكَافَّةِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكَافَّةِ﴾^(٥)، ثم لورد طائفة كبيرة من الشواهد القرآنية والكلام المنثور مع إتيانها بقبل من شواهد الشعر، وكأنّه يريد أن يقول: إنّ التّوسّع في منثور العرب أكثر من منظومهم، بل أكثر من أن يحاط به على حدّ قول العلماء.

(١) أنظر: الضرر ١٤٢.

(٢) بخاصّة أن يكون المصنّف مصدراً، والمصنّف إليه فاعله، والمفصل إما معوله وإما طرفه. والثالثة: أن يكون المصنّف وصفاً والمصنّف إليه إما معوله الأول والمفصل معوله الثاني أو طرفه. والرابعة: أن يكون المصنّف لا يشبه الفعل وأن يكون المفصل فاعلاً، أنظر: كتاب الضرر ١٤٢ وما بعده، وأنظر: مواضع الفصل في السعة في النحو لوالى ٥٢/٣، ٥٤، ٥٥.

(٣) ضرر ١٤٢-١٤٣.

(٤) الضرر ١٤٣.

(٥) البقرة ١١.

(٦) الضرر ٢٢٦.

ولعل ليس جنى كل من أكثر الطعام لإدراك مفهوم التوسع ذلك لما يعتز به من حسن تعوي قادر على الحلق والإبداع متراة يطري على هذا اللون الحلاب يقول: (ووجبت في اللغة من هذا الفن - أي: التوسع - شيئاً كثيراً لا يكاد يحفظ به، ولعله لو جمع أكثره لجاء كتاباً ضخماً ... فإذا مر بك شيء منه فقله وأغن به، فإنه حصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأمن بها، والفتاه فيها^(١)).

ومن هنا يعد كتاب (الصرف) للأوسى الكتاب الوحيد الذي عني بمباحث التوسع حتى أفرد لها مؤلفه باباً جعله حقيقة لغة، ذكر فيه كثيراً من شواهد القرآن الكريم الذي لحرص بفصاحته فرسان البلاغة وملاذات القوافي وملوك البيان، وبهر بمنطقه سمارة الحكمة والقصبة وهر أساطين النظم والدمتور، كتاب للكرم كل غال الحجة، وكل باحث على المحجة (ولم يادر صبرة ولا كيرة إلا أخصها).

فالتوسع - إدا - نوع من التصرف وأسلوب متميز من أساليب كلام العرب، وبهذا النوع من التصرف في تليف الكلام أمثلة كثيرة وردت في كلام العرب، وفي القرآن الكريم، كما أن للتوسع في الكلام صوراً متعددة وأشكالا كثيرة، سيقوم البحث بإمطة اللثم وكشف الثغاب عنها إلى شاء الله.

ويمما يمكن تقريره هاء، هو أن العرب لا تعدل من تعبير إلى تعبير، إلا ويصعبه تحول من معنى إلى معنى، فالعربي يفطره السليمة، وطبعه اللقي، وحسنه المرفف، فهم كيف يصرف القول وكيف يقلب الألفاظ بالإجاز لو بالحذف وبإي كيف يأتي بالمتحر الحلال الذي يسي ص إفاء العسا والجبال كما يقول ابن الأثير. ووقفه فاحصة على بعض أساليب البلاغة والخطباء والشعراء من الرعيل الأول، تخطبنا صورة واضحة عن توسيعهم في كلامهم، فنرى خطيبهم إذا قام يخطب ينتقل من حال إلى حال، فمن الغيبة إلى الخطاب، ومن التصريح إلى الكناية يصمم حرفاً معنى حرف آخر، كما ترى الشاعر فيهم إذا قام يتشد يخطف مروعاً على منصوب، فإذا سئل عن مير ذلك لو قيل له: علام رفعت كذا؟ فإنه يجيبك معصمحر العوق مشرباً: على ما يصرورك ويؤورك ۱۱ علينا أن نقول وعليك أن تقولوا.

(١) الخصائص ٢/٣١٠، و نظر المرقر ١٤٩

وبعد:

فالتوسّع في الكلام يأتي من أبواب كثيرة في كلامهم، من الحذف أو الزيادة أو الإيجاز والأختصار، أو التقديم أو التأخير والحمل على المعنى، والتخريف. ومثل هذا التصرف في فنون القول، ملكة لا ينالها إلا الذي تعلت فصاحته ومعت طبيعته، ومما لا شك فيه أن العربي إذا تعلت فصاحته ومعت طبيعته تصرف وأرسل، قوة التلاعب بالألفاظ والمعاني وبراعة تحقيق القول؛ صرت من صروب الشجاعة، وضمن من لطمس الارتجال؛ إذا سموا بلب التوسّع في اللغة ومب أندرج تحته من صروب البلاغة والمجاز بشجاعة العربية لأختصاصها به وركوبها إياه على أن لا يعرج عن سفين العربية ونظامها.

التوسع في كتاب سيبويه

الفصل الأول

التوسع في المستويين الصوتي والصرفي

وليه مبحثان:

المبحث الأول: المستوى الصوتي.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي.

المبحث الأول للسوى الصوتي

أولاً: الإتياع الحركي:

عَالَجُهُ سَبَوِيهِ تَحْتَ بَابِ ((مَا تَكْسِرُ فِيهِ الْهَاءُ لَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْإِضْمَالِ))^(١)
وسمَّاهُ الإِتياع، وعَنَى بِهِ مَيْلَ الْحَرَكَاتِ إِلَى التَّمَثُّلِ، وَمِنْ هُنَا، يُعَدُّ الإِتياع صَرْباً
مِنْ صُرُوبِ الْمُعَامِلَةِ، وَلَّتِي تَعْرِفُ عِنْدَ الْمُكْتَبِينَ بِـ (Assimilation).
تَحْتَاجُ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ لِلصُّوْنَةِ، كَالْمَوْضِعِ الَّذِي كُسِرَتْ فِيهَا هَاءُ الصَّمِيرِ فِي
أَمثال: بِهِ، وَلَدَيْهِ، فَأَمَّا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: ((مَرَرْتُ بِهِوَ قَبْلَ)) و((لَدَيْهُوَ مَالٌ)) ثُمَّ
أَمَّا إِلَى قِرَاءَةِ: ((مَحْسِنًا يَهُودِيًّا هُوَ الْأَرْضِ))^(٢).

ثُمَّ عُلِّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: يَوْمَ قَالَ: ((وَيُدَارِ هُوَ الْأَرْضِ)) قَالَ: ((عَلَيْهِمْو مَلٌ وَيَسْهُمُو
ذَلِكَ)) وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ((عَلَيْهِمْو)) لَتَبَعَ الْهَاءَ مَا أَتَتْهَا^(٣).

وَفِي صَوِّهِ الإِتياع الْحَرَكَى عَالَجُ سَبَوِيهِ مَا جَاءَ فِي لَهْجَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ
قَوْلِهِمْ: ((مِنْ أَهْلَائِكُمْ)) و((يَكُم)) شَبَّهَهَا بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا عَلَمٌ بِضَمِّهِ وَقَعَتْ بَعْدَ
الْكَسْرِ، فَاتَّبَعَ الْكَسْرُ الْكَسْرَةَ حَيْثُ كَانَتْ حَرْفٌ بِضَمِّهِ، وَكَانَ لِحَفْظِ عَلَيْهِمْ مِثْلَ أَنْ
يُصَمَّ بَعْدَ أَنْ يَكْسَرَ^(٤)، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى قِيْلِ ((الْكَافِ)) فِي ((أَهْلَائِكُمْ))
و((يَكُم)) - يَتَوَلَّى الْكَسْرَتَيْنِ بَعْدَ الْمِيمِ وَالْكَافِ - عَلَى الْهَاءِ فِي ((أَهْلَائِهِمْ)) وَ((يِهِمْ)) لِأَنَّ
كُلًّا مِنْهُمَا كَلَمٌ الْإِضْمَالِ.

وَعَفَدَ الْمَسْهُوطِيُّ لِلإِتياع بَاباً فِي ((الْأَنْبَاءِ وَالنُّظَائِرِ)) ذَكَرَ مِنْهُ أَنْوَاعاً كَثِيرَةً وَكَانَ
أَوَّلُ مَا ذَكَرَ مِنْهُ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِحَرَكَةِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدَهَا كَقِرَاءَةِ مَنْ
قَرَأَ: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) لَمْ يَكْسِرِ الدَّالَ إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ الدَّالِ، وَذَكَرَ مِنْهُ: إِتْبَاعَ حَرَكَةِ أَوَّلِ
لِلْكَلِمَةِ لِحَرَكَةِ آخِرِ الْكَلِمَةِ فَكَلِمَةُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ((الْحَمْدُ لِلَّهِ))^(٥) بِصَمِّ السَّلامِ إِتْبَاعاً
لِحَرَكَةِ الدَّالِ^(٦).

(١) مکتب ٢/٢٩٢، ٤/١٩٥ هـ

(٢) القصص ٨١

(٣) مکتب ٢/٢٩٤، ٤/١٩٦ هـ

(٤) مکتب ٢/٢٩٤، ٤/١٩٧ هـ

(٥) فاتحة أوبها قرأ الحسن البصري، وروية، وروى عن زيد بن علي، وهي لغة قديم وبعض محققين.

ينصرون الأول الثاني للتجسس. نظر - قراءات الشقة ١ أو تحذف فضلاً فيشر في قراءات الأربع عشرة ١٢٢

(٦) الفاتحة، ١، وبها قرأ إبراهيم بن أبي عبلة. نظر: قراءات الشقة ١

(٧) نظر: الأسماء والنظائر في البحر ١/٢٩.

ثانياً: الإمالة والتخفيف:

الإمالة: ((عُدُولُ بِالْأَلِفِ عَنْ سُورَتِهِ وَجُذُوحِهِ إِلَى الْيَاءِ هَيَّئِزْ مَخْرَجُهُ بَيْنَ مَخْرَجِ الْأَلِفِ الْمَفْصُةِ وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْيَاءِ))^(١) وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالإِمَالَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ فِي كُتُبِ اللَّغَةِ وَالْقِرَاءَةِ، وَيُقَابِلُهَا الْفَتْحُ.
وَالْفَرْقُ الصَّوْتِيُّ بَيْنَ الإِمَالَةِ وَالْفَتْحِ، أَنَّ الْأَلِفَ الْعَمَلَةَ صَوْتٌ لَيْنٌ يُصَفُّ صَرِيحٌ، أَمَّا الْأَلِفُ غَيْرُ الْعَمَلَةِ -حِي حَالَةِ الْفَتْحِ- فَصَوْتٌ لَيْنٌ يُصَفُّ مُتَمَعِّجٌ^(٢)، وَتُكْرَرُ مِثْلِيَّتُوهُ أَنَّ الْخَطْلِيلَ مِمَّا هَا (الإِصْحَاحُ)^(٣).

وَقَدْ تَكَرَّرَ النَّحَاءُ لِيَّ الْعَرَضُ مِنَ الإِمَالَةِ تَقَرُّبُ الْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ وَالْفَتْحَةُ نَحْوُ الْكَسْرِ فَهِيَ تَقَرُّبُ الصَّوْتِ مِنَ الصَّوْتِ^(٤).

وَلَمْ يَكْتَفِ النَّحْوِيُّونَ وَلَا الْقُرَّاءُ بِمُطَالَجَةِ كَوْنِ الإِمَالَةِ خَاصَّةً بِجُذُوحِ الْأَلِفِ صَوْتِ الْيَاءِ، بَلْ أَشَارُوا إِلَى خَالَاتٍ ثَلَاثٍ أُخْرَى هِيَ:

١ - الْأَلِفُ الْعَمَلَةُ نَحْوَ الضَّمَّةِ مِنْ أَمثال: الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ.

٢ - الْكَسْرَةُ الْعَرَبِيَّةُ بِالضَّمَّةِ مِنْ أَمثال: (فِيل) و(دِيم) و(عوض) مِمَّا يُنْصَرَفُ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْأَقْمَلِ، وَيُعْرَفُ عِنْدَ النَّحَاءِ بِالإِتْمَاعِ.

٣ - الضَّمَّةُ الْمَكْنُونَةُ بِالْكَسْرِ مِنْ أَمثال: (بُوع).

وَهَذِهِ هِيَ خَالَاتُ الإِمَالَةِ، فَلِذَا أَضْفًا إِلَيْهَا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي تَكْرَرْنَاهُ وَهُوَ عُدُولُ بِالْأَلِفِ إِلَى الْيَاءِ أَيْدِي يُسَمَّى الإِمَالَةُ الْمَخْصَةُ، لَمْ تَكُنْ لِرُبْعَانِ وَقَالَاتُ الْأُولَى هِيَ الْفُلُوحَةُ وَالْأُخْرَى قَلِيلَةُ الشُّبُوحِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الإِمَالَةُ مِنَ الْعَادَاتِ الْكَلَامِيَّةِ، وَطَائِفَةُ صَوْتِيَّةٍ مِنْ ظَوَاهِرِ الْمُعْتَلَّةِ، قَدْ أَهَمَّ النَّحَاءَ بِالإِشَارَةِ إِلَى أَهَمِّ الْعِبَائِلِ الْمُحِيلَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَأَهَمُّ أَهْلِ الْقِرَاءَةِ، بِالإِشَارَةِ إِلَى الْمُحِيلِينَ مِنَ الْقُرَّاءِ وَعِلْمَهُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ تَبِيعِ وَلَدِ وَهْبٍ، وَأَكْثَرُ الْيَسَنِ يُعْمِلُونَ، لِأَنَّ الإِمَالَةَ عَالِيَةً فِي أَلْسِنَتِهِمْ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ^(٥).

(١) شرح المفصل ٥٤/٦، وانظر - ظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة علم الجعدي البصري (١٢٨٠هـ) ٥٢.

(٢) انظر: في البحث الصوتي عند العرب ٧٨.

(٣) الكتاب ٢٧٨/٣، وانظر: في البحث الصوتي ٧٨.

(٤) انظر - الكتاب ١١٧/٤، المفصل ١٤١/٢، الكتاب ١١٨/١.

(٥) انظر - شرح المفصل ٥٤/٦، وضع الهمز ٢٠٤/٢، وانظر: لهجة تبعم وأثرها في العربية الموحدة ١٢٧.

وَلَمَّا كَلَفَتْ حَقِيقَةُ الْإِمْلَةِ هِيَ أَنْ تُقَرَّبَ الْأَلِفُ نَحْوَ الْيَاءِ لَوْ أَنَّ تَلَحُّوْبَهَا نَحَوَ
الْكَسْرَةِ، فَلَمَّ سَبِيحِيَّةٌ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْمَشْأَلَةِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ إِذْ
قَالَ: هَالِكُ قَدْ تَقَبَّيْتُ الْيَاءَ، فَلَوْلَا أَنْ يَقْرَبُوهَا مِنْهَا^(١).

وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوْنِ الْقَوْلِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ نَلْحَظُ أَنَّ الْإِمْلَةَ
ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ، وَسِمَةٌ مِنْ سِمَاتِ التَّصَرُّفِ فِي التَّعْبِيرِ، وَتِلْكَ
مَرَّةٌ مِنْ مَرَايَا لَعْنَةِ الشَّاعِرَةِ الْقَلْبَرَةِ عَلَى الْقَطْعِ وَالْإِبْدَاعِ وَالتَّصَرُّفِ فِي غُورِ
الْقَوْلِ.

لِئِنْ التَّخَمُّاءُ لَمْ يَعْطُوا عَنْ تَخْطِيلِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الرَّهِيَّةِ مِنْ ظَوَاهِرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَعَلَّ
أَبْنَ جَنِّي مِنْ لَوْلَا لَقَدْ تَنَبَّأَ أَشَارُوا إِلَى أَنَّ الْإِمْلَةَ وَالتَّخْفِيمَ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ضَرْبٌ
مِنَ الْإِتْسَاعِ وَكَذَلِكَ أَنَّ الْإِمْلَةَ وَالتَّخْفِيمَ ضَرْبَانِ مِنْ ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ... هَكَذَا أَشَارَ
إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ جَوِيدٌ لَا حَظَّ لَهَا فِي التَّصَرُّفِ لِأَنَّهَا كَيْهَاءٌ (لَا) وَإِنَّمَا قَامَ
نَلِكٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا لَقَدْ مَوْضَعَهَا مِنْ الْهَيْاءِ لَصَارَتْ لَسْمَاءَ كَقَوْلِنَا: (السَّهَاءُ) حَرْفٌ
كَأَو... هَلُمَّ كَانَتْ تَقْلِقُ كَوْنَهَا هِجَاءً إِلَى الْأَمِيَّةِ نَحَلَهَا ضَرْبٌ مِنَ الْقُوَّةِ فَتَصَرَّفَتْ
لَحَمَلَتْ الْإِمْلَةَ وَالتَّخْفِيمَ^(٢) تَوْسَعًا وَمَجَازًا.

١ - الْإِمْلَةُ فِي كِتَابِ سَبِيحِيَّةِ:

الْإِمْلَةُ ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ رَاقِيَّةٌ مِنْ ظَوَاهِرِ لُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ مِمَّنْ
ظَوَاهِرِ الْمُعْجَمَةِ Assimilation، وَقَدْ تَهَمُّ بِتَأْيِيدِ الْأَصَوَاتِ الْمُتَجَاوِزَةِ فِي الْكَلِمَاتِ
وَالْجُمَلِ، وَمَهْلِكُهَا إِلَى الْإِتْفَاقِ فِي الْمَخْرَجِ وَالصَّفَاتِ نَزْوَعًا إِلَى الْأَنْبِجَامِ الصَّوْنِيَّةِ،
وَأَقْبِلَادًا فِي الْجَهْدِ الَّذِي يَنْذِلُهُ الْمُتَكَلِّمُ.

وَعَرَفَ التَّرْسُ الصَّوْتِيَّ عِنْدَ الْعَرَبِ قَانُونُ الْمُعْجَمَةِ، وَسَمَاءُ النُّحْسَاءِ بِمُسَمَّيَاتِ
مِنْهَا مَا سَمَاءُ سَبِيحِيَّةِ: بِالْمُضَارَعَةِ وَالتَّقْرِيبِ^(٣)، وَسَمَاءُ أَيْنُ يَعِشُ: بِتَجَلُّسِ الصَّوْتِ
وَتَشَاكُلِهِ^(٤)، وَسَمَاءُ أَيْنُ الْحَاجِبِ: الْمَكْلَسَةُ^(٥).

(١) الْكَلَامُ ٢٥٩/٢، ١١٧/٤.

(٢) الْمُحْضَبُ ٣١/٢، وَالنَّظَرُ: الْإِتْسَاعُ فِي الْقَعْدَةِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي ١٦٧.

(٣) الْكَلَامُ ٢٥٩/٢.

(٤) شَرْحُ الْمُحْضَلِ ٣١٨/١٠.

(٥) شَرْحُ الْمُضَاهِيَةِ ٤/٣.

وَنَعَدُ (الإمالة) إِحْدَى ظَوَاهِرِ الْمَعَالَةِ الَّتِي تَقُولُهَا سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ، وَالَّتِي لَشَرِّ
إِلَى أَرْبَعِ الْأَلِفِ غَيْرِ الْمَعَالَةِ أَضْلَعُ الْمَعَالَةِ فَرَعَ.
كَمَا أَنَّ الإِمَالََةَ إِحْدَى الظُّوَاهِرِ لِلْخَلَصَةِ بِنُطْقِ الْفَتْحَةِ الطَّوِيلَةِ نَطْقًا بِجَعْلِهَا بَيْنَ
الْفَتْحَةِ الصَّارِيَةِ وَالْكَسْرِ الصَّارِيَةِ.
وَحَقُّ سَبِيوِيهِ هَذَا الْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ قَالُ: ((الْأَلِفُ تُسَلُّ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ
مَكْسُورٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَلِيٌّ، وَعَالِمٌ، وَمَسَاجِدٌ، وَمَفَاتِيحٌ... وَكَلَّمَا لَمَّا لَوْهَا لِلْكَسْرِ لَنَبِي
بَعْدَهَا، لَوَاوَا أَنْ يُقَرَّبُوا مِنْهَا))^(١).

فَالْإِمَالََةُ فِي الْأَمَلَةِ الَّتِي تَكَرَّرَهَا سَبِيوِيهِ وَهِيَ: عَلِيٌّ وَعَالِيٌّ، تَعْنِي نُطْقُ الْأَلِفِ
الطَّوِيلَةِ بِصُورَةٍ تَجْعَلُهَا قَرِينَةً -نُطْقًا- مِنْ الْكَسْرِ الَّتِي تَلِي لِقَامَ وَالْيَاءِ، وَهَذَا يَحْسِي
لَنْ الْفَتْحَةِ الطَّوِيلَةِ الْمَعَالَةِ إِنَّمَا تَلِي فِي مَحِيطِ صَوْتِي بِخَبَرِيهِ نُونٌ غَيْرِيهِ فَالْفَتْحَةُ
الطَّوِيلَةُ فِي لَهْجَةِ الْحِجَازِ لَهَا صَوْرَتَانِ صُورَةٌ بِلا إِمَالَةٍ، وَصُورَةٌ بِالْإِمَالَةِ، وَكِلَاهُمَا
وَاحِدَةٌ صَوْتِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَكَانَتْ لَهْجَةُ الْحِجَازِ الْقَدِيمَةِ لَا تَعْرِفُ الْإِمَالََةَ.
أَمَّا مِثْلُ سَبِيوِيهِ الْآخِرِ وَهُوَ (مَفَاتِيحٌ) فَالْإِمَالَةُ فِي تَفْسِيرِهِ لَمْ تَكُنْ لِلْكَسْرِ، وَكَانَتْ
تَصَوَّرُ عَلَى كَلِمَةِ مَفَاتِيحٍ - الْكَسْرَةُ شَيْنًا وَالْيَاءُ شَيْنًا آخَرَ. وَالْوَلَجُّ أَنَّ نَظْرَةَ الْحَرَبِيِّينَ
الْعَرَبِ لِلْخَطِّ جَعَلَتْهُمْ يَتَصَوَّرُونَ أَنَّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ كَسْرَةُ طَوِيلَةٍ هُوَ كَسْرَةٌ تُسَمَّى بِأَنَّ
سَاكِنَةً. وَلِهَذَا لَمْ يُلَاحِظْ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْإِمَالََةَ حَدَثَتْ كَثْرًا لِمَدِّ الْيَاءِ (الْكَسْرَةُ الطَّوِيلَةُ)
وَأَكْتَفَى بِأَنَّ وَجَدَ الْكَسْرَةَ هُنَا مَرَّةً وَهَنَّا أُخْرَى.

وَقَدْ عَلَّلَ سَبِيوِيهِ ظَاهِرَةَ الْإِمَالَةِ بِالْقِيَامِ الْخَفِيِّ، وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ السَّائِدُ فِي جُلِّ
اللُّغَةِ إِلَى عَهْدٍ قَرِيبٍ، حَيْثُ فَسَّرُوا كُلَّ تَطَوُّرٍ بِخَصَلٍ وَفِي كُلِّ اللُّغَاتِ تَقْرِيبًا وَخَرَزَةً
إِلَى عَامِلٍ الْمَشْهُوكةِ وَالْخَفِيِّ^(٢).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ^(٣) إِلَى صَحِّهِ وَجُودِ فَتْحَةٍ فِي نَحْوِ: كِتَابٍ وَعَالِمٍ وَهَدَى،
وَلَمَّا جَاءَ كُلُّ مَنَ (نَاءٍ) فِي كِتَابٍ، وَ(الْعَيْنُ) فِي عَلِيٍّ، وَ(الدَّالُّ) فِي هَدَى مُحَرَّكَةً
بِالْفِ مَدٍّ وَهَذَا^(٤).

وَالَّذِي يَتَّبِعُ كَلَامَ سَبِيوِيهِ لَا يَجِدُ أَثَرًا لِكَلَامِهِ عَنِ الْفَتْحَةِ وَلَمَّا الَّذِي يَمَلُّ حِينَئِذٍ
هُوَ الْأَلِفُ وَحْدَهُ فِي مِثْلِ: عَلِيٍّ وَعَالِمٍ، وَمَسَاجِدٍ وَمَفَاتِيحٍ، وَغَدِيرٍ، وَهَابِلٍ^(٥)،
وَكُلِّكَ: عَمَلٍ وَكَلَامٍ^(٦).

(١) الكتاب ٢٠٩/٢ ب.

(٢) الكتاب ٢٠٩/٢ ب.

(٣) د. عبد الفتاح إسماعيل شامي.

(٤) نظره: الإمالة في التراكيب واللهجات العربية ٥٢.

(٥) الكتاب ٢٠٩/٢ ب.

(٦) الكتاب ٢٠٩/٢ ب.

وَقَالَ كَذَلِكَ: ((وتقول الأسود فِيمَنْ الْأَيْفَ هَيْبًا مِنْ أَمَلَهَا فِي الْفِعَالِ))^١،
وكذلك في مِثْل: خَفَّ وَطَلَا^٢، وَرَزَتْ بِبِلْدَا^٣.
كُلُّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ سَبُوبُهُ فِي كِتَابِهِ تَحْتَ كُتُوبٍ: ((هَذَا بِأَبٍ مَا نَمَلُ فِيهِ
الْأَعْلَانِ))^٤.

٢ - أَسْهَبَ الْإِمْلَةُ عِنْدَ سَبُوبِهِ:

لَمْ يَعْقِدْ سَبُوبُهُ بَلَاءً حَاصِلًا بِأَسْبَابِ الْإِمْلَةِ فِي كِتَابِهِ وَقَدْ جَاءَ لِلْكَلامِ عَنِ الْإِمْلَةِ
مَعْرِفًا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَكَلٍ، حَيْثُ إِنَّ سَبُوبَهُ كَمَا نَحْنُ يَقْتَضِي مِنْ كَلَامٍ إِلَى كَلَامٍ أَحَدٌ دُونَ
أَنْ يُشَبِّعَ الْأَوَّلَ جِرَاسَةً - فِي مَكَلِهِ، وَلَكِنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ صَفَحَاتٍ تَطَوَّلَ لَوْ تَقَصَّرَ -
أَنْ سَبُوبُهُ يَسْتَدْعِي الْمَعْرُودَةَ الْأُولَى لِيُقَيِّمَهَا بِدِرَاسَةٍ وَتَمَجُّبًا، حَتَّى لَا يَكْلَأَ بِتَرْكِ لِمَنْ
يَلْقَى بَعْدَهُ شَيْئًا ذَا بَالٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ طَبِيعَةُ بَحْنِيَا الْمُتَوَالِيعِ هَذَا تَقْصِي الْإِنْقَاءَ وَالْإِخْتِصَارَ لَا الْإِسْهَابَ
وَالْتَطَوِيلَ، لَذَا مَا جُمِلَ بِبَعْضِ إِسَالَاتِ (الْكِتَابِ) وَلَا اسْتَقْصِيهَا مَخْلَقَةُ التَّطَوِيلِ وَالتَّكْرَارِ
وَسَلَسْتَحْرِجُ أَمْلَةَ سَبُوبِهِ وَكَيْفَ عَمَلُ لَهَا، وَلِجَوْلِ الْآتِي يُوضِّحُ ذَلِكَ:

الترتيب	الأسلوب	الأسلوب	الأسلوب
١	خَطْبُ، وَخَطْبُ، وَخَطْبُ، وَتَكْبِيرُ، وَخَطْبُ، وَخَطْبُ،	لَا أَكْبَرُ شَيْءَ هَذَا قُلْ بَعْدَ حَرْفٍ مُتَوَرَّرٍ	لَا تَكُونَا يَفْتَرِدُ لِقِي بَعْدًا
٢	مَنْزِلُ، مَرْوِيَّةٌ، لَمَّا كُنْتُ بَيْنَ مَكَلٍ	وَيَتَا مَكَلٌ لِي	نَهْدَةٌ، وَبِهَاجَةٍ نَحْوِ، قَلْبٍ رَسْمٍ
٣	يَكُنْ رَوَّابًا،	قَالَ الْأَيْفَ هَذَا لَنْ تَنْ لَوْ حَرْفٍ مِنْ قَلْبِهِ وَتَنْ لَوْ حَرْفٍ خَرَفٌ تَطْبِقُ	حَرْفُ قَعْرِبِ الْأَوَّلِ
٤	مَرْوِيَّةٌ، وَبِهَاجَةٍ،	إِنَّا لَنْ تَنْ لَوْ حَرْفٍ وَتَنْ الْأَيْفَ حَرْفُ الْأَوَّلِ الَّذِي يَكُنْ تَنْ لَنْ لَنْ قَلْبٍ لَنْ يَنْسَلِجُ	حَرْفُ قَعْرِبِ الْأَوَّلِ

(١) الْكُتُبُ ٢/٢٦٩، ٤/١٨٩ هـ

(٢) الْكُتُبُ ٢/٢٦٦،

(٣) الْكُتُبُ ٢/٢٦٦،

(٤) الْكُتُبُ ٢/٢٥٩،

(٥) الْكُتُبُ ٢/٢٥٩،

(٦) الْكُتُبُ ٢/٢٦٦،

(٧) الْكُتُبُ ٢/٢٥٩،

(٨) الْكُتُبُ ٢/٢٥٩،

وَقَدْ ذَكَرَ سِيُوبِيهَ غَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرًا، حَيْثُ قَالَ: (وَمِمَّا تَمَلُّ الْفُسَّةُ قَوْلُهُمْ: كَبَّرَ رَبَّيَا، وَإِنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا لِأَنَّ قَبْلَهَا يَاءٌ فَصَلَرَتْ بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرِ)^(١)، وَقَدْ ذَكَرَ لَنْ مَا أُمِلَّتْ لِلْيَاءِ: مَثْبُتَانِ مَوْقِعَيْنِ: عِلَالَيْنِ وَوَحْلَانِ^(٢)، وَمِمَّا جَعَلُوا كَثْرَتَهُ كَالْيَاءِ أَمَالُوهُ لِذَلِكَ: (بِرَّهْمَانِ) وَ(وَرَأَيْتُ قِرْحَانًا) وَ(وَرَأَيْتُ عِلْمَانًا)^(٣).

وَأَحِرُّ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ عِلَالِ الْإِمَالَةِ هُوَ الْإِمَالَةُ لِلْإِمَالَةِ حَيْثُ تَجْتَمِعُ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لِمَا تَنَزَّاهُ وَقَدْ ذَكَرَهَا سِيُوبِيهَ وَعَلَّلَ لَهَا فَقَالَ: (يُوقَلُ نَلَسَ رَأَيْتُ حِمَادًا مَالَمَالُوا لِلْإِمَالَةِ كَمَا أَمَلُوا لِلْكَسْرِ)^(٤).

وَبَدَأَ لِكُتْفِي بِمَا أَوْرَثَنِي مِنْ إِمَالَاتٍ مُطَّلَعٌ فِي كِتَابِ سِيُوبِيهَ مَوْلَى أَعْرَضَ لِلْإِمَالَاتِ الَّتِي وَرَثْتُ عَنِ الْعَرَبِ عَلَى ضَعْفٍ أَوْ مُدَوِّدٍ لِأَنِّي سَلَّطَوُلُ جَانِبًا مِنْهَا فِي (مَوَالِجِ الْإِمَالَةِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٣ - مواقع الإمالة في كتاب سيبويه:

- صَدَقَ سِيُوبِيهَ بِمَا فِيهَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِمَالَةِ^(٥) فِي كِتَابِهِ وَضَحَ لَنَا فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِمَالَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَتَمَكَّنَا سِيَالُاسْتِقْرَاءٍ وَالْتَمَسْنَا - لَنْ نَعَزُو مَوَالِجَ الْإِمَالَةِ إِلَى أَمْرَيْنِ، أَوْ لَوْ الْإِمَالَةُ لَا تَرُدُّ فِيهِ مَثْنَيْنِ:
- الْأَوَّلُ: فِي أَصْوَاتِ الْإِطْبَاقِ: (الْحَسَدُ وَالضَّدَّ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالْقَافُ) وَثَنَيْنِ مِنْ أَصْوَاتِ الْحَقْلِ: (الْخَاءُ وَالْحَيْنُ).
- الثَّانِي: لَا تَرُدُّ فِي بَعْضِ الْأَكْوَاتِ مِثْلُ: حَتَّى، وَلَمَّا، وَلَنْ، وَلَا، وَمَا، وَمَعْنَى ذَلِكَ لَنْ الْإِمَالَةُ تَرُدُّ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَتَمْتَنِعُ فِي الْحَرْفِ.

(١) الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦١.

(٣) الكتاب ٢/٢٦١.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٤، وانظر: فهرس كتاب سيبويه ٥١٢.

وَعَلَّ مِيبُوبِيَه مَنَعَ الْإِمْلَةَ فِي الْأَصَوَاتِ الْمُطَبَقَةِ وَالْحَقِيقَةِ عِنْدَ مَجَارَاتِهَا الْأَلِفُ
إِذَا سَتَبَعَدَا (الْحَاءَ وَالْعَيْنَ) كَوْنَهَا لَصَوَاتًا مُسْتَقْلِيَةً إِلَى الْحَنْكِ الْأَعْلَى وَلَمَّا كَانَتْ
الْأَلِفُ تَسْتَعْلِي إِلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهَا إِلَى الْإِمْلَةِ (كَانَ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ لَحَبَّ عَلَيْهِمُ) ٢١٠

كَمَا أَنَّهُ لَفَكْرُ إِمْلَةٍ: نَقَدٍ وَعَاطِيسٍ وَعَاصِيسٍ وَعَاضِدٍ وَعَاطِلٍ وَنَاجِلٍ وَوَاجِلٍ مَعَ
نَ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ لَمَّا يَدْعُو لَهَا (لُغَةً مَنْ لَا يُوَحِّدُ بِلُغَتِهِ) ٢١١

وَمِمَّا مَنَعَ مِيبُوبِيَه الْإِمْلَةَ فِيهَا الْأَدَوَاتُ وَعَلَّ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ يَفْرَقُونَ بَيْنَ أَلِفَاتِهِ
وَبَيْنَ أَلِفَاتِ الْأَسْمَاءِ قَالُوا: (وَمِمَّا لَا يُعْمَلُونَ أَلِفَهُ (حَتَّى) وَلَمَّا) وَإِلَّا فَرَّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
أَلِفَاتِ الْأَسْمَاءِ نَحْو: حَبَلِي وَعَظْمَتِي ٢١٢

وَقَدْ عَلَّقَ أَبُو سَعِيدٍ السَّرِيفِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِيبُوبِيَه مِنْ إِمْلَةٍ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ
يُمَالَ فِي الْقِيَاسِ.

وَالَّذِي حَكَاهُ مِيبُوبِيَه عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ بِإِمْلَةٍ مِنْ أَمْثَالِ: طَلَبْنَا وَحَبَلْنَا ٢١٣، وَقَوْلِ
بَعْضِهِمْ رَأَيْتُ عَرَفًا وَصَبَقًا، حَيْثُ عَلَّ مِيبُوبِيَه ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (فَتَبْهَوْهَا بِأَلِفٍ حَبَلِي) ٢١٤
وَهَذَا التَّعْلِيلُ بَلَا شَكٍّ نَقِصٌ لَا يَمْنَعُ الْقَلِيلَ وَلَا يَدْرِي الْقَلِيلُ، لَكِنَّ السَّرِيفِيَّ كَتَبَ
الْعُمُومَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (وَقَوْلُهُ فَتَبْهَوْهَا بِأَلِفٍ حَبَلِي... إلخ يريد أن الذين أمالوا
فَتَبْهَوْا هَذِهِ الْأَلِفَ لَمَّا وَقَعَتْ مَطْرَفًا بِأَلِفٍ التَّائِيَةِ الْمَقْصُورَةِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ
إِمْلَةِ الْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ لِلتَّائِيَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْلِبُ يَاءً فِي الْقَسْبَةِ) ٢١٥

وَمِمَّا مَنَعَ مِيبُوبِيَه الْإِمْلَةَ فِيهَا (الرَّاءُ) فِي مِثْلِ: رَأَيْتُ وَفَرَأْتُ وَعَلَّ مَنَعَ هَذَا
الرَّاءَاتِ مِنَ الْإِمْلَةِ (كَانَهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا بِرَأَيْنٍ مَفْتُوحَتَيْنِ فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قَوَّيْتُ عَلَى
نَصْبِ الْأَلِفَاتِ) ٢١٦

وَمِنْ هَذَا لَسَجَلُ مَا قَرَّرَهُ مِيبُوبِيَه وَالْحَصَّةُ بِمَا يَأْتِي:

(١) الكتاب ٢٦٤/٢

(٢) الكتاب ٢٦٤/٢ وقطر علم اللغة العربية ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) الكتاب ٢٦٧/٢

(٤) الكتاب ٢٦٧/٢

(٥) الكتاب ٢٦٧/٢

(٦) هامش كتاب مِيبُوبِيَه ٢٦٧/٢

(٧) الكتاب ٢٦٧/٢

١ - لَمْ يَنْ حُرُوفَ الْأَسْمَاءِ تَمْنَعُ الْإِمْلَاءَ إِذَا كُنَّ حُرُفٌ مِنْهَا قَبْلَ الْأَلِفِ وَالْأَلِفِ تَلِيهِ، كَقَامِدٍ، وَغَلَبٍ، وَخَلِيدٍ لَوْ بَعْدَ أَلِفٍ تَلِيَهَا كَسْبٌ، نَسِيدٍ، وَحَاطِمٍ، وَغَسَّاصٍ، وَغَلِيظٍ، وَغَلِيظٍ، وَغَلِيظٍ، وَغَلِيظٍ.

٢ - وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ بِحَرْفٍ وَذَلِكَ نَحْوُ : نَقِيعٍ وَنَلِيعٍ وَنَلِيقٍ.

٣ - وَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّ بَعْدَهَا بِحَرْفَيْنِ وَذَلِكَ نَحْوُ : مَنَظِيطٍ وَصَفِيحٍ وَتَمَلِيقٍ (١).

٤ - وَمِمَّا يَمْنَعُ الْإِمْلَاءَ قُصَالُ الرَّاءِ بِالْأَلِفِ مَفْرُوحَةٌ لَوْ مَضْمُومَةٌ نَحْوُ : رَأْسِي، وَفِرَاشِي، وَهَذَا جَمَلٌ (٢).

وَالَّذِي يَدْعُو إِلَى أَنَّ لِلْإِمْلَاءِ عِلَاقَةً قَوِيَّةً بِنَظْمِهِ السُّكُونِ أَوَّلًا وَيَسْلَمُنِي الْمُرَادُ الْمَقْصُودُ تَلْفِيزًا، وَالَّذِي يَخْتَلِإُ إِلَيَّ أَنَّ الْخَطِيئَةَ بَيْنَ لَحْمَدَ الْفَرَامِغِيِّ - كَثَرِ خَطْبَةٍ حَرَفِهَا التَّارِيخُ بِإِجْمَاعِ الطَّعَامِ - هَذَا لِلرَّجُلِ جِهَتًا سَمَى الْإِمْلَاءَ بِالإِجْحَاجِ لَمْ يَكُنْ يُطْلَقُ هَذَا الْمَصْطَلَحُ أَحَبَّاطًا، إِذْ إِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنَ الْخَطِيئَةِ هِنْدًا كَانَتْ تُطْلَقُ الْأَهْرَابُ لِيُجْمَعَ لُغَةً، كَانَتْ يَتَنَقَّلُ إِلَى نَظْمِهِ الْأَهْرَابِ، بِرَمَقِ حَرَكَتِهِ وَمَسْكَتِهِ، حَتَّى لَا يَأْخُذَ اللَّفْظُ جَلِيدًا لَا حَرَكَةً فِيهَا، بَلْ يَتَوَخَّى أَنْ يَطَاقَ بَيْنَ فَصَاحَةِ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ يُوَظَّفُهَا الْعَرَبِيُّ وَكَوْنُهُ شِعْرًا أَوْ يَلْقَى خُطْبَةً.

لِذَا نَعَتْ مَصْطَلَحَ (الإِجْحَاجِ) فِي تَوْجِيهِ، أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ هِنْدًا يَمِيلُ فَهُوَ يَصَوِّرُ لَيْسَ كَلَامِهِ حَرَكَةً (الطَّائِرِ) فَذِي يَخْلُقُ فِي السَّوَاءِ ثُمَّ تَرَاهُ يَتَوَخَّى بِجَلْدِهِ مِنْ حَالَةِ الْأَسْتَوَاءِ إِلَى حَالَةِ السَّكِينِ، وَكَذَا السُّكُونُ فَهُوَ يَتَوَخَّى إِلَى الْأَسْفَلِ (الْكُتْرِ).

وَالَّذِي يَدْعُو النَّظْرَ فِي خُطْبِهِ إِلَى الْعَلِيمِ، يَرَى مِنْ هُنَا الْمَعْنَى مَبْلُغَةً إِلَى كَلَامِهِ وَمَا لَمْ يَلَمْ الْقَرَاءَ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ، وَلِنَاخُذُ شَاهِدًا وَاحِدًا مِمَّا لَمْ يَلَمْ الْقَرَاءَ وَاسْتَهَبُوا فِي ذِكْرِ عِلَلِ الْإِمْلَاءِ مِمَّا ذَكَرَهُ الْفُحَاءُ وَظَهَرَهُمْ دُونَ النَّظَرِ إِلَيْهِ (إِنْ ذُكِرَ) لَقَدْ نَصَّ الْقَرِيفِيُّ (٣) مِنْ خِلَالِ عُرُوقِ الْأَسْكَوبِ وَالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَالَّذِي بِهِ تَزَلُّ الْقَتِيلُ، وَلِنَاخُذُ قَوْلَهُ تَعَالَى: (يَسْجُرَاجًا وَمَرْسَاجًا) (٤).

(١) الكتاب ١٦٥/٢.

(٢) الكتاب ١٦٧/٢.

(٣) حروف: ٤١، نظروا: الطوائف السوية والشرقية والعمرية في قراءة المجرى، والقراءات المتقدمة لأبي خنيس ٦٠، (لَمْ يَلَمْ) مع فتح العين: خض وحزرة والكسبي، وَلَمْ يَلَمْ (يَطْمَح) في القرنين عشرين، وَلَمْ يَلَمْ (يَطْمَح) حَزْزَةً والكسبي، نظروا: إتحاف السادة البشر ٢٥٦.

وَالَّذِي يَحِيلُ إِلَيَّ وَأَنْصَوْرُهُ أَنْ فِي نَفْسِ الَّذِي أَمَلَهَا شَيْئًا لَرَأَى أَنْ يَفْصِيحَ وَيَسْرَرَ
مَا عَدَهُ نَظْفًا فَلَمْ يَتِمَّكَنْ، فَرَبَّمَهُ صُورَةً قُرْآنِيَّةً لَطِيفَةً فَقَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمَرْسِيهَا﴾
فَأَمَالَ (مَجْرِبَهَا) لِأَنَّ السَّفِينَةَ حِينَئِذَا تَبَحَّرَ، تَبَحَّرَ مَائِلَةً وَكَذَا الْزَوْجُورُ لِلصَّغِيرَةِ وَكَذَلِكَ
الْحَالُ فِي (مَرْسِيهَا)؛ لَمَّا رَأَى أَنَّ السَّفِينَةَ تَرْمُو بِشَيْءٍ جَائِيٍّ لَا عَلَى رَأْسِهَا وَأَنْسَاهَا
(تَجَبَّحَ) عِنْدَ الْإِرْمَاءِ؛ لَمَلَّهَا لِهَذَا الْغَرَضِ.

ثَلَاثًا: لِلتَّعْجِيمِ:

وَهُوَ تَعْيِيرَاتٌ صَوْتِيَّةٌ تَتَغَلَّبُ صَوْتُ الْمُتَكَلِّمِ، فَيَرْفَعُ تَأْلُفَةً وَيَنْخَفِرُ
أُخْرَى وَيَكُونُ ذَلِكَ مَرْبُوطًا بِنَفْسِيَّةٍ وَمَشَاعِيرٍ وَلِخَصَالَتِ الْمُتَكَلِّمِ فَيُحَرِّزُ مِنْ خِلَالِ تِلْكَ
النُّعْمَةِ عَنْ مَشَاعِيرِ الْفَرَحِ وَالْعُصْبَةِ وَالنَّفَى وَالْإِتْبَاعِ وَالْتِهَامِ وَالسُّخْرِيَّةِ وَالْأَسْتِهْزَاءِ،
وَالْأَسْتِغْرَابِ وَالتَّعْجَبِ.

وَكَدْ عَرَفَ الْعَرَبُ هَذَا الْغُنُصْرَ مِنْ عَنَاصِرِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَاحَظَتْ دِلَالَةُ
النُّعْمَةِ عَلَى الْمَعْنَى، فَالْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ قَدْ يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بِاخْتِلَافِ النُّعْمَةِ كَمَا يَقُولُ:
﴿زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ﴾ وَنُشِدَ صَوْتُكَ عَلَى ((سَالٍ)) وَتَقَدَّمَ الصَّوْتُ فِيهِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَلَهُ ذُو
مَالٍ كَثِيرٌ، أَوْ مُتَعَدِّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَتَقُولُ: ((عِنْدَهُ مَالٌ)) وَتُرْفِقُ الصَّوْتُ وَتُكْسِرُهُ،
فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَلَهُ ذُو مَالٍ قَلِيلٍ لَا يَحْدُ بِهِ^(١).

وَالَّذِي يُدَلِّلُنَا عَلَى أَنَّ ((التَّعْجِيمَ)) كَانَ يَمَّا نُوَسَّعُوا فِيهِ هُوَ مَا سَأَلَهُ ابْنُ جَنِّي فِيهِ
((الْخَصَالَتَيْنِ)) وَمَثَلُ بِأَمِيلَةٍ سَبِيحَةٍ الَّتِي أُنْشِرَ إِلَى مَوَاطِنِ التَّوَسُّعِ فِي مِثْلِهَا إِذْ قَالَ:
﴿وَقَدْ حُيِّفَتِ الصَّفَةُ وَدَلَّتِ الْحَالُ حَالَهَا، وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِمْ:
يَسِيرُ عَطْبُهُ لَيْلًا^(٢)، وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَطْوِيلَ، وَكَانَ هَذَا إِنَّمَا حُفِلَتْ فِيهِ الصَّفَةُ لِيَسَا دَلَّ
مِنْ الْحَالِ عَلَى مَوْصِفِهَا. وَذَلِكَ أَنَّكَ تَحِسُّ فِي كَلَامِ الْقَائِلِ لِذَلِكَ مِنْ التَّطَوُّيْحِ
وَالنَّظَرِ بِحِ وَاَلتَّعْجِيمِ وَالتَّعْظِيمِ مَا يَحُومُ مَقَامَ قَوْلِهِ: ((طَوِيلٌ)) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَأَنْتَ تَحِسُّ هَذَا مِنْ نَفْسِكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ، وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَدْحِ إِنْشَائٍ وَالتَّكْثِيرِ
عَبْرَهُ فَقُولُ: ((كَانَ وَاللَّهِ رَجُلًا)) فَتَرِيدُ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ بِـ ((أَضَى)) هَذِهِ الْكَلِمَةَ، وَتَتِمَّكَنُ فِي

(١) معاني النحو ١١/١، ونظروا: الخصائص ٢٧٠/٢ ٣٧١.

(٢) الكتاب ١٥/١ اب.

نَمَطِيطٍ لِلَّامِ وَإِطْلَالِ الصَّوْتِ بِهَا وَطَفِئَهَا، أَي: رَجُلًا فَاضِلًا أَوْ شَجَاعًا أَوْ كَرِيمًا أَوْ
مَحْوٍ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ: سَلَفَاءُ فَرَجَدْنَاهُ إِسْلَافًا وَتَمَكَّنُ الصَّوْتُ بِإِسْلَافٍ وَتَقَحَّمَهُ، فَتَسْتَقْبِلِي
بِذَلِكَ عَن وَصْفِهِ بِقَوْلِكَ: إِسْلَافًا سَمَحًا أَوْ جَوَادًا أَوْ مَحْوٍ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنِ نَمَمْتَهُ وَوَصَفْتَهُ بِالضَّيْقِ قُلْتَ: سَلَفَاءُ وَكَانَ إِسْلَافًا! وَتَسْزَوِي وَجْهَكَ
وَتَقْطُبُهُ، فَيَعْنِي ذَلِكَ عَن قَوْلِكَ: إِسْلَافًا لَيْثِيًّا أَوْ لِحْزًا أَوْ مَبْخَلًا أَوْ مَحْوٍ ذَلِكَ. (١)

وَإِذَا خَلَقْنَا نَعْسَ كَيْنٍ جِئْنَا هَذَا، فَإِنَّمَا نَرَاهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ ((الْحَدِيثُ)) فِي
لِلْكَلَامِ لِقَرِيبَةٍ حَالِيَةٍ تَطْلُبُهَا ظُرُوفُ الْكَلَامِ وَمَقَامُهُ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِسِيَاقِ الْحَلِّ، كَمَا
لَنْ إِشَارَتُهُ إِلَى مَا سَمَاءُ بِالْمَطْوِيحِ وَالْمَطْرِيحِ وَالتَّخْيِيمِ وَالتَّعْطِيمِ، أَوْ قَوْلُهُ: وَتَمَكَّنُ مِنْ
تَمَطِيطِ اللَّامِ، وَإِطْلَالِ الصَّوْتِ بِهَا وَعَلَيْهَا... فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْرَاكُ نَفْعٍ مِنْهُ فِي فَهْمِ ظَاهِرَةٍ
لِلتَّخْيِيمِ الصَّوْتِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهَا.

فَضْلًا عَن أَنَّهُ كُنْتُمْ بِلَفْظِهِ سَيُودِيهِ فِي الْكِتَابِ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ: (مَنْزِلَ عَلَيْهِ لَيْلٌ)،
وَهُمْ يَبْدُونَ أَنَّهُ طَوِيلٌ.

(١) انظر ٢٧٠-٢٧١، وانظر: معاني النحو ١/١١-١٢، وانظر: في البحث الصوتي عند العرب ٦٦.

المبحث الثاني

المستوى الصرفي والدلالي

نُدْرَجُ تحتَ هذا المستوى مباحثُ التَّرَافُفِ والاشتقاق والنحت والتَّصْلادِ وغيرُها،
فَصَلًا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسْأَلِ الْأُخْرَى الَّتِي يَطُولُ الْقَبْحُ فِيهَا وَسَنُفِيهَا هَذَا عَلَى مَبْحَثِينَ
اَثْنَيْنِ بَعْدَ أَنْ نَأْهَمَ مَا يَثْرِي لُغَةً وَيُرِيدُهَا تَوْسَعًا وَنَعْمًا وَهَمًّا:
أولاً: التَّرَافُفُ:

بَعْدَ التَّرَافُفِ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَسْتَعِلُّ عَلَى مَعْنَى فِي التَّحْيِيرِ وَدَقَّةِ فِئْسِي
لِقَاعِ لَفْظَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَا أَوْرَثَهُ عُلَمَاؤُنَا فِئْسِي مَصْغَاتِهِمْ،
وَأَكْثَرُوا النِّقْلَ فِيهِ.

فهذا الإمامُ السَّيُوطِيُّ يَنْقُلُ لَنَا نَصْرُوصاً مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ. قَالَ فِي ((الْمُزْهِرِ))
«وَقَالَ قُطْرُبٌ: إِنَّمَا لَوَقَعَتِ الْعَرَبُ اللَّفْظَتَيْنِ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ؛ لَيُذِلُّوا عَلَى انْتِسَابِهِمْ
فِي كَلَامِهِمْ، كَمَا زِلْخُوا فِي أَجْرَاءِ الشُّعْرِ؛ لَيُذِلُّوا عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ، وَأَنَّ
مَذَاهِبَهُ لَا تَضِيقُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْخِطَابِ»^(١).

وَلَعَلَّ مِنْ أَوَّلِ الَّذِينَ لُتُّوا إِلَى ظَاهِرَةِ التَّرَافُفِ فِي لُغَةِ سَيُوطِيَّةِ الَّذِي نَصَرَ
عَلَى (أَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَحْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ... عَمَرُ: ذَهَبَ وَأَنْطَلَقَ)^(٢).
وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مِنْ قَوَائِدِ التَّرَافُفِ: تَكْثِيرُ الرِّسَالِ وَالطَّرِيقِ إِلَى الْإِخْبَارِ صَعْبًا
فِي النَّصْرِ أَوَّلًا، وَالتَّوَسُّعُ فِي سُلُوكِ طُرُقِ الْفَصَاحَةِ، وَاسَالِبِ الْبَلَاغَةِ فِي النِّظْمِ
وَالنَّثْرِ ثَانِيًا^(٣).

والتَّرَافُفُ ظَاهِرٌ مُوجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَاتِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا
فِي غَيْرِهَا، لِذَلِكَ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ مِنْ أَلْبَرِ خَصَائِصِهَا، وَيَبْدُو ذَلِكَ مَحْوُولًا وَمُغْشُولًا إِذَا
كُنَّا أَنْ مِنْ عُلَمَائِنَا مَنْ أَلَفَ كِتَابًا فِي ذَلِكَ.

فَأَبْنُ خَالَوَيْهِ أَلَفَ كِتَابًا فِي أَسْمَاءِ الْأَسَدِ، وَكِتَابًا آخَرَ فِي أَسْمَاءِ الْحَيَّةِ^(٤).

(١) المزهري ٤٠٠/١، وانظر: الترافف في اللغة ١٩٦.

(٢) الكتاب ٧/١-٧/٢، ٢٤/١ هـ، وانظر: الأصول البلاغية في كتب سيوطيه ٢٢٤.

(٣) أنظر المزهري ٤٠٦/١، وانظر: ملهج البحث النحوي بين الترافف وعلم اللغة الحديث ١٣٦.

(٤) أنظر المزهري ٢٢٢/١، وانظر: أصول في لغة العربية ٢٧٤، وانظر: بقية من ألف في الترافف في

كتاب المزهري ٢٤٦، ٢٤٦/١، وتوحيه في لغة ٢٩٨-٢٩٩.

وَالْحَقُّ إِنَّ ظَاهِرَةَ التَّرَادُفِ لَا يُمْكِنُ إِفْكَارُهَا فِي اللُّغَةِ لِلنَّحْوِ فَلِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَحُلُو مِنَ الْمُتَرَادِفَاتِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ «الْمُحَدِّثُونَ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَاتِ عَلَى إِمْكَانِ وَقُوعِ التَّرَادُفِ فَيَسِي أَيُّ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْبَشَرِ، بَلْ إِنَّ الْوَاقِعَ الْمَشَاهِدَ أَنَّ كُلَّ لُغَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ»^(١)، وَإِنْ شَكَا بَعْضُ الدَّرِيسِيِّينَ مِنْ صَعُوبَةِ النَّحْوِ فِيهَا كَـ (جورج مور) رَأَيْدِ الْعِلْمِ الْفَلَسَفَةِ الْتَحْلِيلِيَّةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ، وَ (كولن) الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَكْثَرِ الْمَنَاطِقَةِ الْأَمْرِيكَلِ الْمَعَاصِرِينَ.

لَقَدْ تَرَسَّ هَذِهِ الْعَالِمِينَ ظَاهِرَةُ التَّرَادُفِ تَحْتَ مَفْهُومِ تَطَرُّبَاتِ الْمَعْنَى وَمِنْ نَحْوِ حَاصِلٍ إِلَى نَتِيجَةٍ مَعْلُومَةٍ: الْإِعْتِرَافُ بِصَعُوبَةِ الْبَحْثِ فِي التَّرَادُفِ وَمِنْ نَحْوِ صَعُوبَةِ الْبَحْثِ فِي الْمَعْنَى^(٢).

ثَلَاثًا: لِلْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ:

إِنَّ الَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ هُوَ أَنَّ الْكَلِمَةَ يَكُونُ لَهَا مِنْ الْمَعْنَى بِقَدَرِ مَا يَكُونُ لَهَا مِنَ الْأَسْتِحْصَالِ، وَإِذَا كُنَّا قَدْ لَاحِظْنَا سَعَةَ الْعَرَبِيِّ فِي التَّرَادِفَاتِ مِنْ خِلَالِ إِبْطَارِ الْفُرُوقِ الْحَقِيقَةِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُظُنُّ فِيهَا التَّرَادُفَ، فَاتَّهَمَ بِمَعْنِيَتِهِ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالَّتِي غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ أَنَّ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَشْبِيْهًا، فَكُنَّا نَتَّبِعُ التَّعْبِيرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ التَّرَادُفِ سِوَاهُ أَنْ يَبْلُغَ فِيهِ فَكَانَ لِلْمَعْنَى الْوَاحِدِ الْكُلُوفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، ثُمَّ انْتَصَرَ مِنْهُ عَلَى الْأُمُورِ الْهَامَّةِ وَالنَّمِصَتِ الْفُرُوقِ فِي سَائِرِهِ - لَا بُدَّ أَنْ يَتَّبِعَ التَّعْبِيرَ عَنْ طَرِيقِ الْأَمْتِرَاكِ، سِوَاهُ أَنْ يَكُونَ وَرَوْدُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ النَّصِصَةِ لَهُ مَعْنَى مُنْطَوِّرَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ^(٣).

وَكَانَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يُظَلِّلُونَ وَجُودَ الْمُشْتَرَكِ فِي اللُّغَةِ بِالْإِسْتِعَارَةِ وَالْمَجَازِ، فَيُحَدِّثُ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْفَرْقَ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَيْرٌ مَعْنَى وَلِجِدِّ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ تَضَمَّنَ مَعْنَى أُخْرَى عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ وَالْمَجَازِ^(٤).

(١) فِي لُغَاتِ الْعَرَبِيَّةِ ١٧٨، وَانْظُرْ: لُغَوْنِ فِي قَهِّ الْعَرَبِيَّةِ ٢٨٤.

(٢) انْظُرْ: فِي نَصِيحَةِ اللُّغَةِ ٩٥-١٠٦، وَانْظُرْ: مَبْلُغَاتُ فِي عِلْمِ اللُّغَاتِ ١٩٢-١٩٤.

(٣) دَرَسَاتُ فِي قَهِّ اللُّغَةِ ٢٠١-٢٠٢.

(٤) الْفَرْجِيرُ فِي قَهِّ اللُّغَةِ ٢٨٩، فَكَلِمَةُ ((الْمَعْنَى)) مَثَلًا لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ بِهَا غَيْرَ الْمَعْنَى الْبَاصِرَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِمَقْصِدٍ لَامِيزٍ لَهَا بِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ ثُمَّ لُفَّتْ عَلَى لَفَاتٍ وَعَلَى الْجَامِوسِ مِنْ سَبَبِ إِفْطَاقِ الْجُزْءِ وَلِإِذَا الْكُلِّ.

وَقَدْ عَقَدَ الدَّاجِلُونَ الْمُحَدِّثُونَ فَصُولًا مَطْوَلَةً فِي مُوَافَقَتِهِمْ أَشَارُوا فِيهَا، إِلَى أَنَّ
النَّزْهَةَ وَالْمُشْتَرِكَ وَالْفَضْلَ مِنَ الظُّوَاهِرِ الَّتِي تَزِيدُ مِنْ ثَرْوَةِ اللُّغَةِ وَتَمْلِكُهَا.
فَالْمُتَكَوِّنُ صَبَحِي الصَّلَاحِ عَقَدَ فَصْلًا كَلِمًا فِي كِتَابِهِ (دراسات في فقه اللغة)
سَمَاءً. (اتِّصَاعُ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّعْيِيرِ) (١) لَتَكْنَاهُ بِالْفَرَاغِ، وَتَنَاهُ بِالْمُشْتَرِكَ اللَّفْظِيِّ وَحَتْمَهُ
بِالتَّصَادُقِ وَكَرَّرْنَا (حِينَ نَصِفُ الْعَرَبِيَّةَ بَسْعَةً لِلتَّعْيِيرِ، وَكَثْرَةَ الْمُفْرَدَاتِ وَتَنَوُّعَ
الدَّلَالَاتِ، وَحِينَ مَجْتَزَةً لَكَثَرٍ مِنْ هَذَا فَتَزَعَمُ أَنَّ لُغَتَنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَوْسَعُ لِللُّغَةِ ثَرْوَةً
وَأَعْنَاهَا فِي أَصُولِ الْكَلِمَاتِ لِلدُّوَالِ عَلَى مَعَانٍ مُتَمَتِّعَةٍ، قَبِيحَةٍ وَخَدِيئَةٍ - جَدِيرٌ بِمَا أَنَّ
تُكْرَرُ أَنَّ اللُّغَاتِ جَمِيعًا، دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، تَرْدَدُ ثَرْوَتُهَا وَتَبْلُغُ مُفْرَدَاتُهَا مِنَ الْكَثْرَةِ حَدًّا لَا
يَهَابُهُ إِذَا كُتِبَتْ لَهَا مِنْ شُرُوطِ النَّمَاءِ وَالْحَيَاةِ وَالْحُلُودِ مَا كُتِبَ لِلْعَرَبِيَّةِ.
فَقَدْ لَبَّحَ لِلُّغَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الظُّرُوفِ وَالْعَوَالِمِ مَا وَشِعَ مِنْ طَرِيقٍ لَمْتَعَالِيهَا
وَأَسَالِيِبِ اسْتِغْنَائِهَا، وَتَنَوُّعِ لَهْجَتِهَا، فَطُفُوَتْ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ عَلَى مَخْصُولٍ لُغَوِيٍّ لَا
تُطِيرُ لَهُ فِي لُغَاتِ الْعَالَمِ (٢).

وَقَدْ عَمَلُوا أَتْرَاجَ الْفَرَاغِ وَالْمُشْتَرِكَ اللَّفْظِيِّ نَحْتَ بَابِ التَّنَوُّعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَى
كَثْرَةِ الْمُشْتَرِكَ وَالْفَرَاغِ فِي لُغَتِنَا، فَفَحَصُوا فِي دِرَاسَتِهِمْ عَلَى أَنَّ وَرُودَهُ بِهَذِهِ الْكَثْرَةِ
«الَّتِي تُجْعَلُ الْمُشْتَرِكَ مُتَدْرِجًا نَحْتَ اتِّصَاعِ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّعْيِيرِ عَلَى أَنَّهُ خَصِيصَةٌ
لَا تُكْرَرُ مِنْ خَصَالَتِهَا الدَّقِيقَةِ» (٣).

ثلاثا: التنكير والتأنيث:

— تَلْفِيْثُ الْفِعْلِ:

قَالَ سَيَوِيه: (وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِمَّنْ يُوثِقُ بِهِ: (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ
الْإِمَامَةِ)؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ: (اجْتَمَعَتْ الْإِمَامَةُ)، يَجِيءُ أَهْلُ الْإِمَامَةِ، فَأَنْتَ الْعَمَلُ
فِي اللَّفْظِ إِذَا جَعَلَهُ فِي اللَّفْظِ الْإِمَامَةُ فَتَرَاهُ اللَّفْظُ يَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ طَائِفُهُ فِيمَا سَمِعَ
الْكَلَامَ) (٤).

(١) انظر: دراسات في فقه اللغة ٢٩٢

(٢) المصدر نفسه ٢٩٢

(٣) دراسات في فقه اللغة ٣٠٢.

(٤) الكتاب ١/٣٦، ١/٥٣، ١/٦١، ١/٦١.

فَالْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) بَعْدَ أَنْ تَكَرَّرَ قَوْلُ سَبِيوِيهِ ((اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ)) قَالُ: ((كَأَنَّ يَقُولُ: اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ كَثِيرًا، فَيُؤَنَّثُ الْفِعْلُ لِأَنَّهُ لَهَا ثُمَّ اخْطَلَّ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْيَمَامَةِ ((أَهْلُ)) فَأَقْحَمَهُ وَجَعَلَهُ يَجْرِي عَلَى الْكَثْرَةِ لَنِي كَانَ يَجْرِي عَلَيْهَا قَبْلَ إِتْحَالِهِ الْأَهْلَ فِي الْكَلَامِ))^(١).

وَحَكَى سَبِيوِيهِ: ((ذَهَبَتْ بَعْضُ لُصَابِيَةٍ)) فَأَنَّثَ الْبَعْضَ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْبَحْ فِي الْمَعْنَى^(٢) أَمَّا مَا أُوْرَدَ سَبِيوِيهِ مِنْ مُوَاحِدٍ شِعْرِيَةٍ فَعِدَّةٌ لِيَلَفَ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ: الْأَعْمَى (مِنْ الطَّوِيلِ):

وَتَشَرَّقُ بِفَقْرٍ الَّذِي قَدْ لَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ النَّمِ

لَسْتَمْتِدَ بِهِ عَلَى تَأْنِيثِ فِعْلِ الصَّدْرِ وَهُوَ مُنْكَرٌ، لِأَنَّهُ مُصَافٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَهُوَ مِنْهُ وَالْخَبَرُ عَنْهُ كَالْخَبَرِ عَنْهُ لَمْ يَصِبْ إِلَيْهِ، لَأَنَّ الْمَعْنَى فِي شَرِقتْ الْقَنَاةَ وَفَرَّقَ صَدْرُ الْقَنَاةِ وَاحِدًا^(٣). وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ (مِنْ الْوَقْرِ):

إِذَا بَعْضُ الْمَسِينِ تَعَرَّفَتْ كَلَى الْأَيْتَامِ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

إِذَا بِهِ أَتَتْ ((تَعَرَّفَتْ)) وَ((الْبَعْضُ)) مُنْكَرٌ، لَأَنَّ الْبَعْضَ مُصَافٍ إِلَى الْمَسِينِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ عَدَّ أَبْنُ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ) تَأْنِيثًا وَمَعْنً شَدَّادًا، لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ أَصْلٍ إِلَى فَرْعٍ، فَمَا اسْتَجَازَهُ مِنْ ذَلِكَ رَدَّ التَّأْنِيثِ إِلَى التَّنْكِيرِ، لَأَنَّ التَّنْكِيرَ هُوَ الْأَصْلُ. وَرَبَّمَا هَذِهِ أَمْتُهُلَ مِنْ خَيْرِيهِ لَأَنَّ بَعْضَ الْمَسِينِ مَنَّةٌ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَهِيَ مِنْ لَفْظِ الْمَسِينِ^(٤). وَمِمَّا أَنْشَدَهُ سَبِيوِيهِ وَانْتَوَسَعَ فِيهِ مِمَّنْكَسٌ قَوْلُ جَرِيرٍ (مِنْ الْكَامِلِ)^(٥):

لَمَّا أَتَى خَيْرَ الرُّبَرِ تَوَاضَعَتْ مَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعُ

حَلَى أَنْ هُوَ (مُورًا) اَلْتَكْسَبُ التَّأْنِيثُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَلِهَذَا أَتَتْ لَهُ الْفِعْلُ، قَالَ الْأَعْلَمُ: ((إِنَّ الْمَوْرَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمَدِينَةِ، لَا يُسَمَّى مَدِينَةً كَمَا يُسَمَّى بَعْضُ الْمَسِينِ مَنَّةً،

(١) انطبقة على كتاب سبويه ٨٧/١، وانظر: البخاريات ٥٠٥

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥١/١ هـ، ٩٢/١ مل، وانظر: مرصعة الإعراب ١٢/١

(٣) انظر: الكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥٢/١ هـ، ٩٢/١ مل، وانظر: شرح أبيات سبويه، يوسف بن أبي محمد التبرقي

٥٤/١، والأزهية في علم الحروف ٢٤٧

(٤) انظر: مرصعة الإعراب ١٢/١، وشرح أبيات سبويه ٥٦/١، وحرقة الألب ٢٢٠/١-٢٢١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥٢/١ هـ، ٩٤/١ مل، وشرح أبيات سبويه ٥٧/١، والتك في تفسير كتاب سبويه

١٨٩/١، ونصيح على الذهب ٧٦.

وَلَكِنْ الْإِتِّسَاعُ فِيهِ مَتَعَكْنَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى تَوَاضَعَتِ الْعِدْيَةُ وَتَوَاصَعَ مَوَازِينُ الْمَدِينَةِ مُتَفَارِجَةً^(١). وَهَذَا التَّعْسِيرُ يَصِحُّ مَعَ عَطْفِ الْجِبَالِ عَلَى الْعُورِ. أَمَّا عَلَى تَوْجِيهِ تَعْسِيرِ السَّخَوِيِّينَ^(٢) لِمَنْ لَمْ يَلِ (الْجِبَالُ الْخَضَعُ) مَتَدَا وَخَيْرٌ، فَلَا تَوْشَعُ حَيْدٍ فِي الْكَلَامِ، وَاعْلَمْ هَذَا بَصَرًا أَعْلَمَ عَلَى أَنَّ (الْجِبَالُ) ((لَمْ يَجْعَلْنَهَا مُبْتَدَأَةً لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ تَشْبِيحٌ، وَيَتَوَرَّعُ التَّعْسِيرُ، وَالْجِبَالُ خَضَعٌ لِمَوْتِهِ^(٣))).

وَمِنْ أَمثلةِ تَأْيِيدِ الْفِعْلِ مَا حَكَاهُ كُنْ جَنِّي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ (١٥٤هـ) أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ، وَتَكَرَّرَ إِيْمَانًا، فَقَالَ: قُلْنَا لِعُوبٍ^(٤)، جَاءَهُ كُنْاسِي فَحَبَّرَهَا، فَطَلَبَ لَهُ: أَنْتَقُولُ: جَاءَتْهُ كُنْاسِي؟ فَقَالَ نَعَمْ، أَلَيْسَ بِصَحِيحَةٍ؟^(٥) وَتَكَرَّرَ الْحَزْبِيُّ (٥١٦هـ) مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ قَالَ: قَالَ أَغْرَابِي وَتَحَنَّنَ فِي حَلْقَةٍ يُؤْنَسُ بْنُ حَبِيبٍ بِالْبَصْرَةِ، لَمَّا مَسَكَنَكَ؟ فَقُلْتُ: الْكُوفَةُ، فَقَالَ لِي: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ هَذِهِ هِيَ أَسَدُ بَنِي ظَهَرَ أَلَيْكُمُ وَقُلْتُ تَطْلُبُ اللَّعْمَةَ بِالْبَصْرَةِ، قَالَ: فَاسْتَقَدْتُ مِنْ كَلَامِهِ فَسَأَلْتُهُنِ إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ وَلَمْ يَقُلْ هَؤُلَاءِ، لِأَنَّهُ لَشَرٌّ إِلَيَّ الْقَبِيلَةُ فَلَنْتَبَّ، وَالْثَّانِيَةُ أَنَّهُ قَالَ: ظَهَرَ أَلَيْكُمُ بَفَتْحِ النُّونِ وَلَمْ يَقُلْ بِكَسْرِهَا^(٦).

(١) تحصيل عن الذهب ٧١

(٢) حكى البغدادي القول عن السجستاني، ونقله مطبق كتاب (شرح أبيات سيويه) القول عن ابن مسجدة، انظر: حروثة الأندلس ٢١٩/٤، وشرح أبيات سيويه ٥٧/١.

(٣) تحصيل عن الذهب ٧٧

(٤) قال ابن جني بعد أن ذكر قول أبي عمرو بن العلاء قال: قلت له: ما القلوب؟ قال: الأصق، انظر: سر صناعة الإعراب ١٢/١

(٥) سر صناعة الإعراب ١٢/١، وانظر: الخصائص ٢٤٩/١، وقه اللغة في الكتب العربية ٢٠٨.

(٦) درة العوام في ألوهام العوام ١٤٦-١٤٧.

الفصل الثاني

التوسع في المستوى النحوي

وفيها أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التوسع في الظروف.
- المبحث الثاني: التوسع في المصادر.
- المبحث الثالث: التوسع في التراكييب والأسانيب.
- المبحث الرابع: التوسع في الجار والمجرور.

المبحث الأول التوسع في الظروف

الظرف قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان.

وظرف الزمان: ما يدل على وقت وقع فيه الحدث، كقوله: صَلَّى لَيْلاً.

وظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث، نحو: وَقَعَتْ أَمَامَ الْجَمَاعِ وَالطَّرَفِ، سواء لكان زمانياً أم مكانياً، إما مُتَصَرِّفٌ أو غير مُتَصَرِّفٍ.
فلما: للظرف المتصرف^(١):

وهو ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فهو يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحو ذلك.

ولما الظرف غير المتصرف: وهو على قسمين:

القسم الأول: ملازم للنصب على الظرفية فلا يستعمل إلا ظرفاً، نحو (إذا صَبَّاحَ، وذات ليلة)، ومنه ما ركب من الظروف: كصباح مساءً، وليل ليل.
والقسم الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر (من) أو (إلى) أو (حتى) أو (منذ) أو (منذ).

ومن خالف تتبعنا لمباحث التوسع في ((الكتاب)) وجدنا سيويوه، يشير كثيراً إلى التوسع في الظروف، وإلى الأسماء التي تقع ظروفها، زمانية كانت لم مكانية، لذا أثّرنا أن نقدمه على غيره، لكثرته وإطراده في الكتاب، وإليك أهم مسائل التوسع في الطرف:

١ - وقوع الأسماء ظرفاً:

١ - ظروف الزمان:

أ - اليوم والليلة:

عد سيويوه في كتابه باباً مسمّاه "باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى"^(٢) قال فيه: ((... وقد نقول ((سِيرَ عَلَيْهِ الْيَوْمُ)) فترفع وأنت تعي: في بعضه،

(١) أنظر: الكلام في ((الظرف المتصرف)) و((الظرف غير المتصرف)): المساعد لابن عثيمين ١٩٠/١ ١٩١، والمطالع السعيد ١/٢١٣-٣١٤، وجمع الخروس العربية ٢/٤٦-٤٧، وأنظر لوقي لجلس حسن ٢/٢٥٩ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/١١٠، ٢/١١٦هـ.

كما نقول في سعة الكلام: ((الليلة الهلالية)) وإنما الهلال في بعض الليلة. وإنما أراد .
 ((الليلة ليلة هلال)) ولكنه قسّم ولو جزأ^١. وأشار إلى ضم: ((اليوم والليلة)) فسر
 السراح إذ قال: ((. فإلذي يكون منه طرفاً واسعاً ضم ((اليوم والليلة))...))^٢.

وعلق الفارسي على كلام سيويوه: ((أي الأحبال مبرّ عليه لو يسار عليه))^٣
 قال ((إذا قال: أي الأحبال مبرّ عليه، رفع (أي) بالابتداء على الاتساع وجعل ما بعده
 حرّة، فجواب هذا: زمن كذا، وإذا قال: أي الأحبال مبرّ عليه؟ جعله ظرفاً
 لمبرّ، وجوابه: حين كذا بالنصب))^٤.

وأشار سيويوه إلى نصب هذه الظروف، وذكر أن التقديم والتأخير فيها سواء.
 قال: ((لو لم قلّت: ((الليلة الهلالية)) و((اليوم الهلالي)) نصبت: التقديم والتأخير في ذلك
 سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول))^٥.

وذكر الأعلام الششمري (ت ٤٧٦هـ) بعد أن ذكر قول سيويوه:
 ((الهلال الليلة))، إنما جاز له أن ينصب الليلة على الظرف، والهلال جثة، لأن
 الهلال يتغير تغيراً دائماً بصورة يتغير إليها، فكأنه قال: استهلاك الليلة، لو تصوّر
 بهذه الصورة الليلة^٦.

وزعم السيوطي (ت ٩١١هـ) أن ليس في الكلام شحشخ خيرة ظرف من
 الزمان إلا هذا يعني: ((الليلة الهلالية))^٧.

(١) الكتاب ١٠/١، ٢١٦/١هـ والنظر: دليل القاصدة النحوية عند سيويوه ص ٨٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٠٤.

(٣) الكتاب ١٠/١، ٢١٦/١هـ.

(٤) النظر: التعليق على كتاب سيويوه ١٤٩/١-١٥٠.

(٥) الكتاب ٢٠٨/١، ٤١٨/١هـ، ٤٨٤/١-٤٨٥هـ.

قال الميرزا: ضم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر، ولا تكون أخباراً للجثّة وأما ظروف المكس
 فتكون أخباراً للمصادر والجثّة، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض
 الأماكن دون بعض مع وجودها: أعني الأماكن، ألا ترى أنك إذا قلت: ((زيد خلفك))، علم أنه ليس قدومه ولا
 نحيته ولا خوفه ويسفه ويسرته مع وجود هذه الأماكن، فبي إفراد الجثة بمكان قلقت.

وأما ظروف الزمان فإلما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها، فليس شيء من الموجودات أولى به من
 شيء.

(٦) التكت في تفسير كتاب سيويوه ٢٩/١.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو ٦٣/٢.

ب - الدهر والأبد:

قال سيبويه: (وَمِمَّا لَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهِ مِنَ الظُّرُوفِ إِلَّا مُتَّصِلًا فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ، قَوْلُكَ: سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَالْدَّهْرُ وَالْأَبَدُ)^(١).

يريد أن الفعل إذا وقع فيهما فإنه يشتمل عليهما جميعهما وليس يقعان على بعضه، وأشار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في (المصباح) إلى أن ظروف الأبد والدهر يكونان مقرويين بالالف واللام، فيقعان في جميعهما كما تقول: هيرت (مَصْلًا)، ثم ذكر أن سيبويه نص على ذلك، قال: (وَلَا تَقُولُ لَعِنَةُ الدَّهْرِ وَالْأَبَدِ، وَأَنْتَ تَرِيدُ يَوْمَ هِيَمِ)^(٢).

ج - أسماء الشهور:

قال سيبويه: (وَمِمَّا أُجْرِيَ مَجْرَى الْأَبَدِ وَالْدَّهْرِ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: الْمُحَرَّمُ وَصَفَرُ وَجُمَادَى، وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ جَطَوْهُنَّ جَمْلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّامٍ)^(٣)، يريد أن الفعل إذا وقع على هذه الشهور مثله كمثل ما جرى على الأبد والدهر من حيث إن الفعل يتناول جميع تلك الشهور ولا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام، ولا ساعة دون الساعات.

وقد أشار السهيلي (٥٨١هـ) إلى كلام سيبويه السابق وحمله على التوسع في الكلام؛ قال: (وَأَظْهَرَ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ لَهُ عِلْمٌ، فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ تَنَاقُلُهُ جَمِيعُهُ، وَكَانَ الظَّرْفُ مَعْمُولًا عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: سِيرْتُ غُدْوَةً فَالسير واقع في الرقبة كلها، وكذلك هيرت السبت والجمعة) وهيرت المحرم وصفرة وكسل هذا مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل)^(٤).

وعلى السهيلي كلامه هذا؛ بأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معانٍ أخرى، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها

(١) الكتاب ١٠/١، ١١٦/١.

(٢) انظر: المصباح على تهيل القرائن، لابن عقيل ٤٩٨/١، والكتاب ١٠/١.

(٣) الكتاب ١١/١، الكتاب ٧٦٧/١ وانظر: الأصول في النحو ٢٢٩/١.

(٤) منتج الفكر ٣١٢، خالف ابن خروف جمهور النحاة في هذا، ونصب وحده فأجاز وفروغ الفعل على جزء من

الظرف أو بعضه، فأجاز أن يقال: (هيرت شهر) وأنت تريد السير في بعضه

انظر: مع الفوائد ١٩٨/١، وظلمة النخود في النحو العربي ٤٢٦.

طرفاً، ذكرت لفظ الرمال وأصغته فيها، كقولك: مِيتُ يومَ السبتِ (وشهر المحرم)، فالسير واقع في السير ولا يتناول جميعه إلا ناديل، والشهر ظرفاً، وكذلك اليوم^(١).

وبكر الأعلام أن ظاهرة كلام سيويه الفصل بين ذكر لفظ الزمان وعدمه، إذ قال بعد أن ذكر قول سيويه: ((وَمِمَّا أُجْرَى مَجْرَى الدَّهْرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: (المَحْرَمُ وَصَفَرُ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قُلْتُ: شَهْرُ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرُ دِي الْحِجَّةِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَصَارَ جَوْلِبَ مَتَى))^(٢).

قال: ((اعلم أن ظاهر كلام سيويه الفصل بين أن تقول: شهر المحرم، ويوس أن تقول: المحرم، وكذلك سائر أشهر، وهذه رواية رواها كأنهم جعلوا المحرم نائباً مَدَابَ قَوْلِهِمْ: الثَّلَاثُونَ يَوْمًا، وَهَمَّ لَوْ قَالُوا: مِيزَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُونَ يَوْمًا؛ لَكَانَ الْمَسِيرُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا أَخْطَا (شَهْرًا) جَطْوَةً أَسْمًا لِلْوَقْتِ بَعِيْنَهُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ))^(٣).

ويبدو أن الزجاج لم يفرق في أسماء الشهور بين ما جاء مفرداً بلفظ الزمان، وبين المجرد منه الذي يأتي توسعاً، إذ حكى الأعلام عنه قال: ((وقال الزجاج: أراد سيويه أنك إذا صغعت على المحرم صغراً فقلت: (مِيزَ عَلَيْهِ المحرم وصفر) فلا بد أن يكون السير في كل واحد من الشهرين، ولو ذكرت أحدهما لجاز أن يكون السير في بعضيه، فالمحرم وشهر المحرم عند الزجاج بمنزلة واحد))^(٤).

د - غَوَّةٌ وَبَكْرَةٌ:

قال سيويه: ((وتقول: مِيزَ عَلَيْهِ غَوَّةٌ يَا فَتَى وَبَكْرَةٌ، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك، لأنك قد تجربيه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة، تقول: مَوْعِدُكَ غَوَّةٌ أَوْ بَكْرَةٌ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك))^(٥).

(١) أنظر نتائج الفكر ٣٨٢.

(٢) الكتاب ١/١١١، ١/٢١٧-٢١٨هـ.

(٣) الفتك في تفسير كتاب سيويه ٢١٥/١.

(٤) الفتك في تفسير كتاب سيويه ٢١٤-٢١٦.

(٥) الكتاب ١/١٢٢، ١/٢٢٠هـ.

فـ(عُدْوَة) وَ(يُكْرَة) من الظروف الأعلام المتنوعة من الصرف، للتعريف والتأنيث، أشار إلى ذلك وعلاه الأعلام الشنتمري فذكر ((أَنَّ (عُدْوَة) وَ(يُكْرَة) تحريسان مجرى هذه الظروف في الرفع والنصب، وإن كانتا غير منصرتين، والذي منعهم من الصرف أنه كان الأصل في (عُدْوَة): (عُدَاة) منكورة، ثُمَّ غَيَّرُوا لَفْظَ النِّكَرَةِ لِيَجْعَلُوهَا عَلَمًا فَصَارَتْ (عُدْوَة) معرفة وفيها علامة التأنيث فلمتنعت من الصرف لذلك، وَ(يُكْرَة) محمولةٌ عليها، لأنها على لفظها ومعناها، غير أنها لم تعير عن نكرة كانت لها لتعريف^(١).

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى تَصَرُّفِ (عُدْوَة) وَ(يُكْرَة) وعدم صرفها، أبى مالك لمسي (التسهيل)، وبسط القول فيه؛ ابن عقيل في (المساعد).

قال ابن مالك: ((والذي يتصرف ولا ينصرف كـ(عُدْوَة) وَ(يُكْرَة) علمين^(٢)، وذكر ابن عقيل أَنَّ علميتهما جنسية لخير الوقتين المخصوصين، ونكر أن ذلك هو المشهور وحكى عن الزجاج قوله: ((إذا أردت بهما يُكْرَة) يَوْمِكِ وَ(عُدْوَة) يَوْمِكِ ثُمَّ تَصَرَّفْتُهُمَا، وَإِنْ كُنَّا نَكْرَتَيْنِ صَرَفْتُهُمَا^(٣))).

وعقد السهيلي في كتابه: نتائج الفكر فصلاً بعنوان في الظروف والأعلام كان أول ما تكلم فيه على (عُدْوَة) وَ(يُكْرَة) فذكر أنهما اسمان علمان وعدم التثنية فيهما للتعريف والتأنيث، ثُمَّ أشار إلى أنهما من اليوم بمنزلة (رَجَب) وَ(سَفَر) مِنَ الْعَامِ، وَأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الشُّهُورِ وَالْأَعْلَامِ وَالْأَيَّامِ وَالْأَعْوَامِ نَحْوَ السَّبْتِ وَالْجُمُعَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَهُمَا اسْمَانِ مُمْتَكَنَانِ يَجُوزُ إِقْلَامُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ: ((سَيَرَّ بَزِيدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِصْلَافَةٍ وَلَا إِلَى التَّعْرِيفِ. ونقول أيضاً: ((سَيَرَّ بَزِيدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) على الطرف فيهما جميعاً، لأنها بمعنى اليوم، كما نقول: ((سَيَرَّتْ الْعَامُ رَجَبًا كُلَّهُ)) ونقول أيضاً: ((سَيَرَّ بَزِيدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) برفعهما، كأنها بدلٌ مِنَ الْيَوْمِ، وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى الضَّمِيرِ، كَمَا يَحْتَاجُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، لِأَنَّهَا ظَرَفٌ فِي الْمَعْنَى^(٤).

(١) النكت في تفسير كتاب مبروه ٣١٧/١.

(٢) تسهيل التوراة وتكميل المقاصد ٩١، وانظر: المساعد ٤٩١/١.

(٣) انظر: المساعد ٤٩١/١-٤٩٢.

(٤) نتائج الفكر ٣٨١-٣٨٢.

وفيما سبق إيضاح كتاب وتصبير شافعي، لمباحث سيبويه التي بحثها تحت (باب وقوع السماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى))، و(باب ما يكون فيه المصدر حياً لمسة الكلام والاختصار)) من مثل قوله: ((صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَنُوءٌ يَا قَتْسِي فَإِنْ شِئْتَ خَعَلْتَهُمَا جَسِيعاً ظَرْفاً، لَأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: السَّيْرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّبْعَةِ))^(١).

محضر مما سبق إلى أن ما كان من الظروف له علم، فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه ولم يقع على بعض منه، وإذا يكون الطرف مفعولاً على التوابع في الكلام.

٢ - ظروف الممكن:

أ - الميل والفرسخ^(٢):

قال سيبويه: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مِثْلَ الظُّرُوفِ مِنَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ فِي الْإِخْتِصَارِ وَسَمِعَ الْكَلَامَ))^(٣)، وقال في موضع آخر: ((وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَمْكِنَةِ، كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَرْمِيَةِ))^(٤) يريد أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المظلومة المسافة، والتي تكون مسافتها مقدرة معروفة نحو: الفرسخ، والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المظلومة المقدرة، وسماه وقتاً لأن العرب تصنع التوقيت في محي التقدير وإن لم يكن زمناً. ومن هذا: موافقت الحج، فصيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

ومما قلته سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حياً لمسة الكلام والاختصار: ((وَيَقُولُ: سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ) لَأَنَّكَ سَطَلْتَ الْفِعْلَ بِالْفَرَسَخِ،

(١) نظير: الكتاب ١١٠/١-١١١-١١٤، ٢١٦/١-٢١٧-٢٢٢-٢٢٣هـ.

(٢) الميل من الأرض مظهر من البصر .. وقيل للأعلام المبنية في مكة أميال لأنها بنيت على مظهر مسمى للبصر من الميل إلى الميل، وذلك لراه في تحيد الميل، وجاء في تاج العروس والتصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون مئة ألف ذراع، والفرسخ: ثلاثة أميال.

نظر الصحاح ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط ٢١٦/١، وذكر الجواليقي في (المعرب) أن الفرسخ للرسمي معرب، نظير: المعرب ٢٥٠.

(٣) الكتاب ١١٢/١، ٢١٩/١هـ.

(٤) الكتاب ١٦/١، ٢٦/١هـ.

فصار كقولك: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ)، وإن شئت قلت: (سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَيْنِ يَوْمَيْنِ)، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً. وإن شئت نصبتَه على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: (يا ضاربَ اليومِ زيداً)، أو (يا سائرَ اليومِ فَرَسَيْنِ) (١). ومعنى كلام سيويهِ أَنَّك إذا بنيتَ للفعل المفعول فقلت مثلاً: (سِيرَ بِرَيْدِ فَرَسَيْنِ يَوْمَيْنِ) فأنت بالخيار، إن شئت نصبتَ الفرسَيْنِ ورفعتَ اليومَيْنِ، وإن شئت رفعتَ الفرسَيْنِ ونصبتَ (اليومَيْنِ) على أن تجعل الذي ترفعه مفعولاً على التوسيع؛ ذلك لأنه قد صار اسماً وخرج عن حدِّ الظرف، وتعمل الثاني على شئت - طرفاً، وإن شئت جعلته مفعولاً على التوسيع أيضاً.

ونذكر أياً السراج (ت ٢١٦هـ) أَنَّك تقول: (سِيرَ بِرَيْدِ فَرَسَيْنِ يَوْمَيْنِ)، وإن شئت: فَرَسَيْنِ يَوْمَيْنِ، أي: ذلك أتمته مقام الفاعل على سعة الكلام (٢).

التقديم والتأخير بين اليوم والفرسخ:

إذا أردت أن تخبر عن (الفرسخين) بالآلف واللام قلت: (المسيران يزيد يومين فرسخان) وإذا أردت أن تخبر عن (اليومين) - وقد رفعت الفرسعين - قلت: (المسيرُ يزيد فرسخان فيهما يومان) هذا إذا كان (اليومان) ظرفاً، فإذا أردتهما مفعولين على التوسيع قلت: (المسيرُ هما يزيد فرسخان يومان)، وإذا قدمت الفرسعين من قولك: (سِيرَ بِرَيْدِ فَرَسَيْنِ يَوْمَيْنِ) قلت: (الفرسخان مسيراً يزيد يومين) فتجعل ضمير الفرسعين في (سِيرَ) فتقول: (مسيراً) وخلف الضمير للفرسخين مقام مقلهما.

وإذا قدمت (اليومين) قلت: (اليومانِ سِيرَ بِرَيْدِ فِيهِمَا فَرَسَيْنِ) فتظهر حرف الجرِّ أَنَّك تحتاج إلى إضمار (اليومين)، فإنما جعلتهما مفعولين على السعة قلت: (اليومانِ سيراها يزيد فرسخان) فإن قدمت الفرسعين واليومين، قلت: (الفرسخان اليومان سيراها يزيد) (٣).

(١) كتاب ١١٤/١، ٢٢٢٢/١، ٢٨٢/١ مل.

(٢) الأصول في النحو ٢٤٢-٢٤٤.

(٣) الفرسخان: مبتدأ، و(اليومان) ميثاقاً ثلث، و(سيراها يزيد) خير (اليومين) والآلف ضمير الفرسعين وهي ترجع إليهما و(هما) خير (اليومين).

وهذا الترجيح يصلح إذا جعلتهما في أصل المسئلة مفعولين على السعة.

وإذا أردت أن تحصر عن الفرسخين - (الذي) قلت: (الذان سيرا يزيد يومين
الفرسخان)، فإذا أردت أن تكمل (الذان) في (سيرا) وجعلت (الذان) هما (الفرسخان)،
قلت: (الفرسخان اليومان للذان سيرا يريد فيهما هما) ^(١).

ب - خلف وأمام:

قال سيوييه: (وأما قولهم: (داري حلف دارك فرسخاً)، فالتنصيب لأنَّ حلف
خير للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعضي واستغنى) ^(٢).
فذكر الحروف التي تكون ظرفاً نحو: (خلف) و(أمام)، ثم نصَّ على أن ((هــ
الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء)) ^(٣).

وأشد على ذلك قول لبيد: [من الكامل]

فَنَعَتْ بِهَا الْفَرْجَيْنِ تَحِيبَ قَهْ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ^(٤)

ثم ذكر ^(٥) أن هذه الأسماء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد
وعمر.

وذهب القبرّد إلى أن الأجد في بيت لبيد بن ربيعة ألا يجري ظرفاً لإبهامه
وإن كان مضافاً ^(٦) يريد أن الإضافة لا تُزيل إبهامه، فيبقى منصوباً على الطريقة
للإبهام.

واختلفوا في تصرف (أمام)، فذهب ابن هشام إلى أنها من الظروف
المتصرفية ^(٧)، واستدل على تصرفها ببيت لبيد المذكور.

(١) - (الفرسخان) مبتدأ أول، واليومان: مبتدأ ثان، والذان: مبتدأ ثالث وصلة: (سيرا يريد فيهما)، والمير
(هما) والالف في (سيرا) ترجع إلى الذان، وصلتهما مع خبرهما الجملة، و(اليومان) وما بعدها خبر
الفرسخين.

انظر الكتاب ١١٤/١، ٢٢٢/١ هـ ٢٨٢/١ م، والأصول في التنصير ٢٣٩/١ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٤ - ٢٤٥،
٢/٢ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠، وانظر: الفتا في تفسير كتاب سيوييه ١/٢٧٧ - ١٧٨، وشذائح الفكر
٢٩٢ - ٢٩٣، ومغني النحر ٢/١٠٥ - ١٠٦.

(٢) الكتاب ٧/١، ٢، ٤١٧/١ هـ.

(٣) الكتاب ١/٩، ١٠، ٤٢٠/١ هـ.

(٤) الكتاب ١/٢، ١٠، ٤٠٧/١ هـ، وانظر الفتا في تفسير كتاب سيوييه ١/٢٣؛

(٥) انظر: الكتاب ١/٢، ١٠، ٤٠٧/١ هـ.

(٦) انظر: المقضب ٤/٣٤٦.

(٧) شرح شعور الذهب ١٣٦.

وَتَابَعَ الْبُعْدَايَ (١٠٩٢هـ) ابْنُ هِشَامِ فِي تَصْرِفٍ (أَمَلَمَ) مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ

الشاعر: [من الطويل]

شَهَدْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدُ الدَّهْرِ إِلَّا جِبْرَيْلُ أَمَلَمَهَا^(١)
فَدَهَبَ بَنِي آلِ الطَّرَفِ الْوَاقِعَ خَيْرًا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةُ يَحْوِزَ رَفْعُهُ وَنَنَّهُ عَلَى أَنَّهُ
قَوْلُ مَرْجُوحٍ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُ النَّصَبُ، وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ حَلَقًا لِلْجَرَمِيِّ
وَالْكَوْفِيِّينَ.

ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ قَدْ أُوْرِدَ الْبَيْتُ فِي: (شَرْحُ بَائِتِ سَعْدٍ) وَقَالَ: (قَوْلَانِي هَذَا
الشَّعْرُ مَرْفُوعَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَّهَدَ عَلَى جَوَازِ رَفْعِ (الإِمَامِ) لِأَنَّهُ بَعْضُ الْعَصْرِيِّينَ وَهُمْ
فِيهِ، فَرَّعَ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ)^(٢)، وَدَفَعَ ابْنُ هِشَامٍ عَنْ صِحَّةِ هَذَا الْأَسْلُوبِ، لِأَنَّهُ بَعْضُ
الْعَصْرِيِّينَ وَهُمْ فِيهِ، فَرَّعَ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ.

وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ إِلَى أَنَّ الشَّاهِدَ فِي بَيْتِ لَبِيدٍ ((رَفَعَ (حَلَقَهَا وَأَمَلَمَهَا) اتِّصَاعًا
وَمَجَازًا وَالْمُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا الظَّرْفُ))^(٣).

وَمَا يُمْكِنُ تَقْرِيرُهُ هُنَا سِوَمَا هَذَا الْعَرَضِ - هُوَ أَنَّ هَذَا الشَّاهِدَ - أَعْلَى بَيْتِ
لَبِيدٍ - يَعُدُّ قَاعِدَةً جَدِيدَةً قَائِمَةً بِرَأْسِهَا، وَهِيَ تَنْصَرِفُ ظُرُوفَ الْأَمَاكِنِ إِذَا أُضِيفَتْ
وَمُعَامَلَتُهَا مُعَامَلَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ مَكَلَبَةً أَوْ زَمَانِيَّةً.

وَمِنْ خِلَالِ التَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ لَمَا يُمْكِنُ لَنْ يَفْقَهُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَإِنِّي لَمْ أَهْتِدِ إِلَى
نَصِّ قِرَائِي أَوْ قِيَاسِ عَقْلِي بِسَنَدِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَلَكِنِّي لَوَيْ أَنَّ الْقَوْلَ الْفَصْلُ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ هُوَ السَّمَاعُ وَالرُّوَايَةُ الْمَقُولَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ، الْمُرَحَّاءِ.

وَهَذَا مِمَّا يُمْكِنُ عِنْدَهُ نَمَطًا جَدِيدًا وَأَسْلُوبًا مُفَايِرًا مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ
الْعَرَبِيِّ شِعْرًا وَنَثْرًا.

(١) لَبِيدُ لَكَبِ بْنِ مَلِكٍ الْأَكْسَلِيِّ، شَاعِرُ قُرَيْشٍ، تَوَلَّى فِي خِلَافَةِ مَعْلُوبَةِ سَنَةِ خَمْسِينَ، وَفِي سَنَةِ ثَلَاثِ
وَحَمْسِينَ، تَرَجَمَتْهُ فِي الْمَوْتِ وَالْمَخِيفَةِ ٢٤٢، وَخَرَفَةُ الْأَلْب ٤١٧/١.

و(جِبْرَيْلُ) مَجْنُونٌ، وَ(أَمَلَمَهَا) بِالرَّفْعِ: خَبِرَ. وَالْجُمْلَةُ صَفَةٌ لِلْكَتِيبَةِ بِرَأْسِ الدَّهْرِ بِمَعْنَى الدَّهْرِ، ظَرْفٌ مَحْذُوقٌ
بِقَوْلِهِ (لَقِيَ)، وَ(بَنِي) رَقْدَةٌ وَ(كَتِيبَةٍ) مَقُولٌ لِقَوْلِهِ (وَلَقَدْ) كَلَّ فِي الْأَصْلِ صَفَةٌ لِلْكَتِيبَةِ، ظَمًا لِمَنْ صَدَرَ حَالًا
مِنْهُ.

(٢) انْظُرْ: خَرَفَةُ الْأَلْب ٤١٥/١.

(٣) تَحْصِيلُ عَيْنِ الدَّهْرِ ٢٣١، وَانْظُرْ: الْكَلَامُ ٢٠٢/١.

وفي ضوء هذا الشاهد أكد سيبويه ما سمعه من العرب الذين يقولون: «ذات
ذات اليمين».

ج - ذات اليمين وذات الشمال:

قال سيبويه: (ويقول في الأمكن: «يدير عليه ذات اليمين وذات الشمال»
؛ لأنك تقول: «لور ذات اليمين وذات الشمال»^(١)، فهي من الظروف المكانيّة كثيرة
التصرف، التي تستعمل ظرفاً وغير ظرف، ووقعها غير ظرف أكثر، كما أن تقع
مبتداً أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه.

يقول: «لورك ذات اليمين، ومنزلهم ذات الشمال، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ
عَنِ كَهَمِهِمْ ذَاتُ الْيُسْرِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتُ الشَّمَالِ﴾^(٢).
وذكر سيبويه أنك تقول: (يدير عليه أيمنٌ وأُشْمَلٌ، ويدير عليه اليمين والشمال،
لأنه يتمكّن، تقول: على اليمين وعلى الشمال ودورك اليمين ودورك الشمال).
وقال أبو النجم^(٣):

«يأتي لها من أيمنٍ وأُشْمَلٍ»

«إن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم^(٤)»

«وكان الكأس مجراًها اليميناً^(٥)»

وصنّف هذا المعجز كما ورد في المعلقة:

«صنّبت الكأس حفاً لم عمرو»

(١) الكتاب ١١٣/١، أب، ٢٢٢٢هـ.

(٢) فكيفه ١٧.

(٣) المعنى بن فاضل بن عبيد الله بن عبد الله بن الحرث، أحد رجلا الإسلام المتقدمين في الطبعة الأولى، حرّره
الأب ١٠٣/١.

(٤) عمرو بن كلثوم بن مالك فارس جاهلي، وهو أحد فلك العرب، وهو الذي فلك عمرو بن هند. انظر حرمه
الأب ١٨٣/٢.

(٥) الكتاب ١١٣/١، أب، ٢٢٢٢هـ. انظر شرح الصمد الشعر الحطيط القبري، تحقيق: فخر الدين عيسوي
٢٢٢، وشرح الصمد المشهورات الموسومة بالمعققات، لابن النحاس (ت ٣٢٨): ٩١/٢.

والشاهد دليل على أن من الظروف المكثفة ما يكثر تصرفه نحو: (يميس) و(شمال).

واستدل به ابن هشام على أن ظرف المكان يكون مبهما، ويعني به ما لا يحتص بمكان بعينه، وهو نوعان: أسماء الجهات الست، وما ليس اسم جهة، ولكنه يشبه في الإيهام ومن الجهات الست: اليمين، وتكرر هذا البيت شاهدا لها، كما أكثر من التفسير الإعرابي لهذا الشاهد^(١).

وقد ذكر عبد القادر النخعي أربعة أوجه إعرابية في البيت:
أحدها: أن يكون مجراها بدلا من الكأس وهو مصدر لا مكان و(اليمين) ظرف خبر كان.

والثاني: أن (اليمين) خبر كان، لا ظرف - على اعتبار العبدل منه دون البذل - لكن على حذف مضاف أي: مجرى اليمين.

والثالث: مجراها مبتدأ، واليمين ظرف خبره، والجملة خبر كان.
والرابع: أن يجعل المجرى مكانا بدلا من الكأس، واليمين خبر كان لا ظرف^(٢).

والذي ذهب إليه سيويه نصب (اليمين) على ظرف توسعا.
وأرى من نافذة القول أن أنكر أن في نسبة هذا الشاهد شكاً، لأن الرواة حضروه في منطقة عمرو بن كلثوم، فكان من شأنه هذا الخبر ابن الأثيري إذ لم يرو هذا الشاهد في منطقة عمرو بن كلثوم بل أغفل ذكره لأن الشاهد لعمرو بن عدي.
وقد سخر أبو العلاء المعري في ٤٤٩هـ من هؤلاء الرواة الذين جعلوا هذا الشاهد من منطقة عمرو بن كلثوم، فقد ذكر أن لم عمرو هذه قبة من قباب الجنة، فلما سألها المسلمون عن هذين البيتين وهما: (من الوافر)

تَصَدُّ الْكَأْسُ عَنَّا لَمْ عَمِّرُوا وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينُ
وَمَا سَرُّ الثَّلَاثَةِ لَمْ عَمِّرُوا بِصَاحِبِكِ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَا

(١) نظره: شرح شعور الذهب ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) نظره: خرفة الألب ١٨٠/٣.

(٣) لم يرو ابن الأثيري هذا البيت أيضاً.

أَصْرُو بِنَ عَدِي^١ هَا لَمْ لَصْرُو بِنَ كَلْثُومٍ؟ أَجَابَتْ: لَنَا شَهَدَتْ بَدْعَانِي جَنِيمَةً^٢ مَالِكًا وَعَقِيلًا، وَصَبَحْتُهُمَا الْخَمْرَ الْمَشْعُشَعَةَ فَلَمَّا وَجَدَ عَمْرُو بِنَ عَدِي فَكَتَتْ لَصْرُوفَ الْكَأْسِ عَمَّ، فَقَالَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، فَفَعَلَ عَمْرُو بِنَ كَلْثُومٌ حَصَنَ بِهِمَا كَلَامَهُ، وَلَمْ يَسْتَزِلْهُمَا فِي أَيْمَانِهِ.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: إذا كانت الشكوك تدور حول نصبة هذا الشاهد، فكيف يحق لنا أن نؤسس عليه قاعدة أو أن ننقضي في صونه لسلوباً

وقال سيويوه: (بومثل ذلك اليمين وذات الشمال: شرقي الدار وغربي الدار)، نجعله طرفاً وغرباً طرف، قال جرير: (من البسيط)

هَبَّتْ جَنُوبًا فَلْيَكْرِي مَا فُكِرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا^٣،
والشاهد في البيت أنه جعل (شرقي حوراننا) طرفاً، ولو لم يكن طرفاً لم يكتفَ بها صلة (التي)^٤.

ونذكر الأعظم، أنه لا يسوغ هنا الرفع لحذف الضمير، ولو أظهر ففيل: التي هي شرقي حوراننا لجاز الرفع على الاتساع^٥.

(١) عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة ابن أخت جزيمة الأبرش، قال المروزي: بعد أن ترجم له في معجمه قال: وعمرو هو القائل في رواية المفضل. * صددت الكأس هنا لم عمرو * ثم ذكر البيهقي، النظر: معجم الشعراء للمروزي ٢٠٥.

(٢) جزيمة الأبرش خال عمرو بن عدي.

(٣) الكتاب ١١٤/١، ٢٢٢/١ هـ ٢٨١/١ م، وانظر شرح أبيات سيويوه ٩٤-٩٣/١.

(٤) شرح أبيات سيويوه ١٤/١.

(٥) انظر: تصحيح عين الذهب ١٦٩.

المبحث الثاني التوضيح في المصادر

- ما يكون من المصادر مفعولاً:

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: وقوع المصدر حالاً:

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً: ((وَمِمَّا يَجِيءُ تَوَكُّبًا وَنَصَبٌ قَوْلُهُ: سَبَرَ عَلَيْهِ سَبْرًا)) وَفُطِّلَ بِهِ فُطْلًا)) وَصُرِبَ بِهِ صَرْبًا)) هِنَصَّبَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا)) وَفُتِلَ بِهِ فَتْرًا))، وإن وصفته على هذا الحد كان نصيباً، تقول: سَبَرَ بِهِ سَبْرًا عَنِيفًا)) كما تقول: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا عَنِيفًا))... ولا يجوز أَنْ تَدْخُلَ الألف واللام في (السَّبر) إذا كان حالاً كما لم يجر أَنْ تقول: ذُهِبَ بِهِ لَمْشًى لَعِيفًا)) ولت ترد أن تجعله حالاً^(١).

بمعنى أَنْ المصدر إذا كان في معنى الحال فللقياس أن لا يدخل الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، ولذلك لا يجوز أن تقول: (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْقَائِمِ) على الحال.

لَمَّا قَوْلُهُ: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا)) وَفُتِلَ بِهِ فَتْرًا)) فيمنع أَنْ في الكلام العربي مصادر تقع موقع الحال فتعني عنها، فتنصب لتنصب المصادر، ففي المثال الأول ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا)) فَهَمْشًا)) قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، (إِلَّا أَنْ التَّنْذِيرُ: ذُهِبَ بِهِ يَمْشِي مَشْيًا)) وكذلك في قوله: (فُتِلَ بِهِ فَتْرًا))

رَقَدَ مَثَلُ ابْنِ الْمَرْجِ بِأَمَلَةٍ سَبِيوِيَّةٍ إِذْ قَالَ: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَوَاقِعَ تَقَعُ موقع الحال فتعني عنها وتنصبها لتنصب المصادر نحو قولك: (أَتَانِي زَيْدٌ مَشْيًا))، فتقولك: (مَشْيًا)) قد أغنى عن ماشٍ)) ويمشي)) (إِلَّا أَنْ التَّنْذِيرُ: أَتَانِي يَمْشِي مَشْيًا))، فميس ذلك: (قَتَلَهُ صَبْرًا))، وَلَقِيْتَهُ فَجَاءَ وَمَقَاجَاةً)) وكفاحاً ومكافحةً، وَلَقِيْتَهُ عِيَانًا)) وكلمته مضافه، وَلَقِيْتَهُ رَكْصًا)) وعدواً، وَلَخِذْتُ عَنْهُ سَمَاعًا)) وممعاً^(٢).

(١) الكتاب ١/١٨، ٢٣١/١، ٢٨٨/١-٢٨٩ مل.

(٢) الأصول في النحو ١/١٩٥.

• مما يمكن أن يفهم من كلام ابن السراج، هو أنه يعرب المصدر حالاً بتأويله
وصف، كما يمكن أن يفهم أنه يعرب المصدر (مفعولاً مطلقاً) لأنه يفتر لذلك فعلاً
محدوداً كما في قوله: (أُتِلِّيَ رَيْدٌ مَشِيًّا) فقوله: (مَشِيًّا) قد أغنى عن (مَاشٍ) و(يَمْشِي)،
إلا أن التغيير: أُتِلِّيَ يَمْشِي مَشِيًّا.

وقد تنوع السيراني سيويته في جعله المصدر في قوله: (فَتَلَّتْ صَبْرًا) في موضع
الحال، فكانه قال: (فَتَلَّتْ مَصْنُورًا) وأُتِلَّتْ مَشِيًّا^(١).

ودعِب الأعلام الشنمري (٤٧٦هـ) إلى أن نصب (سيرا) في قول سيويته:
(... سِيرَ عَلَيْهِ سِيرًا) يكون على وجهين:

• أحدهما: على المصدر المؤكد به.

والثاني: على الحال تأكيدا أيضا.

وأشار إلى أن هذين الوجهين يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد إذ قل:
(قوله^(٢): وَمِمَّا يَجِي تَوْكِيدًا وَنِصْبٌ قَوْلُكَ: سِيرَ عَلَيْهِ سِيرًا) إلى قوله: ((دُهِبَ بِهِ
مَشِيًّا وَقِيلَ بِهِ صَبْرًا))^(٣).

يعني أنك تنصب (سيرا) على المصدر المؤكد به كقوله: (صَرَبْتَ صَرَبًا)،
وعلى الحال تأكيدا كأنك قلت: (سِيرَ عَلَيْهِ سِيرًا) على حد قولك: (قِيلَ بِهِ صَبْرًا أي:
مَصْبُورًا، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد، ومثل الوجه
الثاني أن تقول: (قَامَ زَيْدٌ قَائِمًا) على الحال المؤكدة بها^(٤).

والحق أن وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف، فهو تعبير حقيقي،
فإذا صُرِّت بالوصف فقد أُرِيت معنى واحداً، فإذا قلت: (جاء ريد مَشِيًّا) كان (مَشِيًّا)
حالاً ليس غير، ولكنك إذا صُرِّت بالمصدر: (تَمَشَّعَ المعنى) وأصبحت أكثر من قصد

(١) حاشية الكتاب ١/١٨٦.

(٢) يسمي سيويته

(٣) الكتاب ١/١٨٦هـ، ٢٣١/١هـ، ٢٨٨/١هـ، وانظر الفتك في تفسير كتاب سيويته ١/٣٢٣.

(٤) الفتك في تفسير كتاب سيويته ١/٣٢٣.

وقد عُلَّ الأعم مسائل النحويين الذين ربما استوحشوا الوجه الثاني فيقولون: ما الفائدة في قوله: (قَامَ زَيْدٌ قَائِمًا)
وأنب تعي في حال قيله؟ قال: إنما يذكر هذا تأكيدا وإن كل الأول قد دلَّ عليه، كما يذكر المصدر بعد
الفعل تأكيدا، ومظهر هذا قوله عز وجل: ((وَلَوْ سَنَفَكَ لِلنَّاسِ رِسُولًا)) فجزى قَوْلُكَ (رِسُولًا) وهو حال في
التوكيد مجزى قَوْلُهُ (لَوْ سَنَفَكَ).

وغير من فقد تكسب معنى المصدرية والحالية معاً؛ فإذا قلت: (جاءَ رَكْمَصًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف أي: يَزْكُضُ رَكْمَضًا لو أي تقدير آخر، كما يحتمل للحالية كذلك.

وهذا صرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير.

المسألة الثانية: ونوع المصدر ظرفاً:

قال سيبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار: ((وذلك قولك: متى سيرَ عليه؟ فيقول: مَقَمَّ الحَاجِّ، وَحَقَّقَ النَّجْمَ، وَجِلَافَةَ لُحْلِ، وصلاة العصر، فإنما هو: زَمَنَ مَقَمِّ الحَاجِّ، وَحِينَ حَقَّقَ النَّجْمَ؛ ولكنه على سَكَةِ الكلام والاختصار^(١)).

فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بلزمنة مقام الأزمنة توسعاً واختصاراً، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان -الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين)- توسعاً.

وهذا يعني أن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفًا مضاف إليها اسم للزمان ثم يحذف اسم الزمان، فتتوب المصادر عنه في أداء وظيفته.

المسألة الثالثة: ونوع المصدر مفعولاً مطلقاً:

سُئِلَ المفعول المطلق بذلك لأنه مُطْلَقٌ عن القيسود أي غير مقيد بخلاف المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها (فالمفعول به) مقيد بالباء؛ أي الذي فعل به فعل، (والمفعول فيه) (والمسمى ظرفاً) مقيد بـ(في) أي الذي حصل فيه الفعل، (والمفعول معه) مقيد بالمصاحبة، (والمفعول له) هو الذي فعل لأجله الفعل.

لما المفعول المطلق: فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات.

وحده أصحاب الحدود بأنه: المصدر الفضلة المسلط عليه عاملٌ من لفظية^(٢)

(١) الكتاب ١٤/١، ٢٢٢/١، ٢٨٢/١، وفطر: التكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٧/١

(٢) شرح الحدود النحوية للفلكي (ت ٩٧٢هـ) ص ١٠٥، وفطر: تعريفات للشراف الجرجاني ١٢٤

وقال ابن عثيمين: ((وسمي مفعولا مطلقا لصديق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر وبحرف بحلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له))^(١).

وقد ذكر النحاة أن المفعول المطلق في نحو قولهم: قَمَتُ قِيَامًا حَاءً مؤكدا لعامله، والعامل عندهم هاء الفعل، والصحيح أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، ولكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا.

والذي يبعد أن يكون العامل هنا هو الفعل؛ ذلك لأن الفعل ما دل على حدث مقترن برس أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما نقول قَمَتُ قِيَامًا تكرر قد أُكِّتَ الحدث وحده ولم تكرر الحدث والزمن جميعا.

قال الرصني: ((المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا))^(٢).

ومما جاء فيه المصدر مفعولا مطلقا، ما أنشده سيدييه [الذي الرمة]^(٣):

[من البسيط]

نَظَرَةٌ جَنِينَ تَغْلُو الشَّمْسَ رَاكِبَهَا طَرْحًا بِعَيْنِي لِيَأْجَ فِيهِ تَحَدِيدٌ

فالشاهد في البيت: (طرحا) وهو مصدر لعل لم ينكره، ولكن نَلَّتْ عليه (نظارة)؛ لأنه إذا قال: (نظارة) فقد علم أنها تغلب طرفها وباطرها في جهات؛ لأن النظر إما هو تغليب الناظر، فإذا قلبت الناظر في الجهات فقد طرحت فيها، فكأنه قال: تطرح نظرها طرحا.

وهذا ما أشار إليه النحاس (٢٢٨هـ): ((بله لما قال: نظارة، كل من ينبغي أن يقتصر عليه ولكنه قال: طرحا) فأكد؛ لأن تطرح هو النظر))^(٤).

(١) شرح ابن عثيمين ٥٥٧/١، وانظر: المطالع السعيدة للسيوطي ٢٩٨/١.

(٢) شرح الرصني على الكافية ١٢٢/١، وانظر: حاشية الخضري ١٨٦/١.

(٣) للكتاب ١١٨/١، شرح كتاب أبيات سيدييه للنحاس ١٠٧، شرح أبيات سيدييه لابن السير في ١١٧/١.

النكح في تصحيح كتاب سيدييه ٣٢٢/١، ديوان ذي الرمة ١٨٦، وفي (الكتاب) نسب سيدييه البيت الرابع.

السير، انظر: شعر، ١٩٢.

(٤) شرح أبيات سيدييه ١٠٧.

المسألة الرابعة: إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله:

لقد عبر سيديويه عن المصدر بلفظ: أحداث الأسماء، ومثل لها بأمثلة لا حصر لها: (والأحداث نحو الضرب والحد والقيل^(١)).

والحق أن المصدر على الرغم من تدرجه تحت مفهوم الاسم إلا أن الوظيفة التي يؤديها المصدر في الكلام العربي تختلف عن الوظيفة التي يؤديها الاسم من وجوه، ولعل ذلك راجع إلى الدلالة التي يشير إليها المصدر الذي معناه سيديويه بـ (أحداث الأسماء) كما ألفتها.

والمصدر سمي بأربعة أسماء: أحدها: المصدر^(٢)؛ وقد سمي بذلك لأنه مصدر عنه الفعل ويشق^(٣) عنه وهذا عند البصريين.

أما الكوفيون، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل.

وعلى الرغم من تسميته بالمصدر لصنوع الفعل عنه، أما تسميته بالفعل فمن حيث كان حركة للفاعل^(٤).

وبعد هذا التقديم الذي يمكن عده أصلاً من أصول الاستعمال في المصادر، يمكننا أن نؤكد ما ذكره سيديويه، وما يمكن أن يفهم من تصوراته التي تشير إلى أن المصدر قد يخرج عن أصله توسعاً، كأن تكون علاقته بالفعل غير ما هو معهود في بابها فيمكن أن يأتي مفعولاً للفعل أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل وبذا تحكمه طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل من حيث الرفع والنصب.

فسيديويه ذكر صراحة (الاتساع في الكلام) في مثل هذه الأساليب والأنماط في الكلام العربي، وقد حدد ذلك بآباً صريحاً سماه: باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والأختصار^(٥)، قال فيه:

(١) انظر: الكتاب ١/٢، ١٢/١ هـ.

(٢) ولقالى. الحدث، والثالث: الحدثان، ومخالفات: الحدث، وقد سمي المصدر بذلك لأنه يحدث ويرول وليس له ثبات، والرابع: الفعل: لأن الفعل يشق عن المصدر.

(٣) القول في أصل الاشتقاق، القول هو أو المصدر، انظره مفصلاً في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي الفريكات الأجلري (ت ٥٧٧ هـ): ١/٢٣٥ وما بعدها، م/٢٨.

(٤) انظر: شرح المنصل ١٠٩/١-١١٠، وشرح الكافية ١١٢/١.

(٥) الكتاب ١٠٨/١، ٢١١/١-٢١٢ هـ وانظر الفتا في تفسير كتاب سيديويه ٣١١/١، والمدخل إلى كتاب

سيديويه وشرحه ٢٠٤

(ومن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه، وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فنقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى: صيد عليه الوحن في يومين، ولكنه أوسع وأختصر ...

ومن ذلك أن تقول: (كم ولد له؟) فيقول: هيتون علماً، فالمعنى: ولد له الأولاد وولد له الولد ستين علماً؛ ولكنه أوسع وأوجز ...

وبعد أن ذكر أمثلة آخر قال: ومن ذلك أن يقول: (كم ضرب به؟) فنقول: (ضرب به ضربان) و(ضرب به ضرب كثير)؛ والذي يقلب صيغته (الكتاب) يجد كثيراً من مباحث التوسع في المصادر.

فقد ذكر سبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حياً لسعة الكلام واختصاراً؛ أمثلة أخر قال عنها: (وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً)؛

وذكر ابن السراج أن المصادر يجوز أن تقوم مقام الفاعل إذا جعلت مفعولات توسعاً من مال: (سير يزيد سير شديد).

إذ قال: (وأعلم أنه يجوز أن تقوم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل ... إذا جعلتها مفعولات على السعة؛ وذلك نحو: (سير يزيد سير شديد)؛ فالفاعل (سير) قد بُني على ما لم يتم فاعله، فتكون النجاة في مثل هذه الحال -عسر الفاعل أصلاً للمفعول به، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله.

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كُنَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ^(١)

ولكن الذي جرى هو أن (المصدر): (سير) قد قام بوظيفة المفعول به النائب عن الفاعل.

وهذا ضرب من ضرب التوسع في العمل الوظيفي للمصدر.

(١) الكتاب ١٠٨/١، ٢١١/١-٢١٢هـ.

(٢) الكتاب ١١٤/١، ٢٢٢هـ.

(٣) الكتاب ١١٤/١، ٢٢٣هـ.

(٤) الأصول في النحو ٨٩/١.

(٥) شرح ابن عيني ٤٩٩/١.

وإذا عدنا إلى مثل سيبويه السابق: (ضُرِبَ بِهِ صَرْبٌ كَثِيرٌ) نلاحظ أن المصدر (ضُرِبَ) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أن ينتصب على المصدرية ولكنه خرج عن ذلك ولخروجه لسباب:

١ - أن الظرف متصرف؛ ذلك أن المصادر نوعان:

(المتصرف) وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية، فيتأثر بالعوامل.
(وغير المتصرف) وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، بحسب (سبحان) فهو من المصادر غير المتمكنة التي لا تقع إلا منصوبة على المفعولية المطلقة، إذ إن المصادر إذا لم تتمكن لا تتسع فيها.
ولهذا يمتنع التوسع بالمصدر (ضُرِبَ) خروجاً على الأصل نظراً للتأثر بالفعل (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

٢ - والسبب الآخر كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذي يدل على العدد أو النوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا ينوب عن الفاعل.
٣ - كون الفعل (ضُرِبَ) لم يشغل بغيره، وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: ((وتقول: سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ) وضُرِبَ بِهِ صَرْبٌ، كذلك قلت: سِيرَ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنْ السَّيْرِ، أو سِيرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّيْرِ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل بالفعل بغيرها))^(١).

ففي (ضُرِبَ بِهِ صَرْبٌ) لا يوجد مفعول به بولياً الذي يوجد في الجملة شينان هما: الجار والمجرور به، والمصدر (ضُرِبَ) وهما امرئ لجاز العناية لكليهما الإنابة عن الفاعل، وإذا فلا بد للفعل (ضُرِبَ) أن يشغل بواحد منهما، فإذا اشغل بالجار والمجرور، وجب نصب المصدر على المصدرية، وإذا اشغل عن الجار والمجرور بالمصدر ارتفع المصدر نائباً عن الفاعل.

ومن أمثلة سيبويه الآخر على التوسع في الكلام قوله: (ضُرِبَ بِهِ صَرْبٌ كَثِيرٌ) وهذه الجملة جاءت جواباً على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ).

جاء في الكتاب: ((وتقول على قول السائل: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) وليس في هذا إصعاق سبوي (كَمْ) والمفعول (كَمْ) فتقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) وسِيرَ عَلَيْهِ

(١) الكتاب ١٧/١، ٢٢٩/١ -

سَيَرْتَابُ، لأنه أراد أن يُبين له لعدة فجزى على سعة الكلام والاختصار، وإن كان
الصَّرْبَاتُ لا تُصَرَّبُ، وإنما المعنى: كَمْ صُرِبَ بالسَّوْطِ الذي وقع به الصَّرْبُ من
صَّرْبَةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر.

وكذلك هذه المصادر التي عَمِلَتْ فيها أفعالها إنما يسأل عن هذا المعنى، ولكنه
بُشِعَ وتحرل الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً، وقد عَلِمَ أن الصَّرْبَ لا
يُصَرَّبُ.

ويذكر الأعلام أن الكلام توسع ومجاز لا حقيقة فنذكر أنه مثل: (تَهَارُكُ هَانِمُ)،
والنهار لا يصوم، فقال بعد أن ذكر قول سيويوه: (وتقول على قول السائل: كَمْ
صَّرْبَةٌ صُرِبَ بِهِ) إلى قوله: (وتقول: صُرِبَ بِهِ صَرَبَاتُ) ^{١١}.

قال: (تقدير هذا الكلام (كَمْ صَّرْبَةٌ صُرِبَ بالسَّوْطِ) والهاء كتابة عنه وعن
غيره مِمَّا يَصْرَبُ بِهِ، والكلام مجاز لا حقيقة؛ وذلك لأنه جعل (كَمْ) بمقدار الصَّرْبِ
وجعل صَمِيرَةً في (صُرِبَ) مُقَاماً للفاعل، كأنه قال: أَعْشَرُونَ صَّرْبَةً صُرِبَ
بِالسَّوْطِ؟ فَجَعَلَ الصَّرْبَ مَصْرُوباً على السَّعة كما تقول: (تَهَارُكُ صَالِمُ)، وَالْكَهَارُ لَا
يَصُومُ ^{١٢}.

وخلاصة القول في إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله هو أنه إذا
خلت الجملة مما يمكن أن يُشغل به الفعل المبني للمجهول - هذا المصدر - من
مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، تفرَّغَ الفعلُ تماماً للمصدر كما في (صُرِبَ
صَرَبٌ شَدِيدٌ).

أما إذا وجد في الجملة مفعول به، فالفعل يشغل به دون غيره وفي تعيينه مع
وجود غيره خلاف ^{١٣}.

فذهب البصريون - إلا الأحفش - إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم
فاعله مفعول به، ومصدر، وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام

١ الكتاب ١١٧/١، ٢٢٩/١، ٢٨٨/١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيويوه ٣٢٢/١.

٢ النكت في تفسير كتاب سيويوه ٣٧٧/١.

٣ نظير الخلاف وأر، نسخة من هذه المسئلة في شرح ابن عثول ٥٠٩/١ ٥١٠-٥١١.

الفاعل، ولم يُجْزُوا إقامة غيره مقلّمة مع وجوده، وما ورد من ذلك قالوا عنه، شاد
لو مؤول.

أما الكوفيين، فيجوز عندهم إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، نحو:
(صُرِبَ صُرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا) فالمصدر (صُرِبَ) ناب عن الفاعل، وبقي المفعول به
منصوباً على المفعولية.

والحق أنّ الكوفيين كانوا قد أخذوا أكثر من غيرهم من مروية اللعبة ومسعتها
وتسجها فلم يجمعوا على قاعدة ولم يضيقوا ولسعاً رحباً، وإلما تعاملوا مع اللعبة
على أنها لغة التوسع والتصرف والتصح في التعبير، لا لغة الجمود والجمود، ومن
هذا كانوا أكثر من البصريين توسعاً في التعامل مع اللغة.

ومن هنا سربنا على هذا الفضاء الواسع الرحب- للجملة العربية يمكنني
القول بأن مثال سيبويه: (صُرِبَ بِهِ صُرْبَتَانِ) والذي جاء جواباً على سؤال: (كَمْ
صُرْبَةً صُرِبَ بِهِ): فيه توسعان: إحداها وظيفي، والآخر دلالي.

والذي يبدو لي من ظاهر النص أن (كَمْ) الاستفهامية لما قامت في السؤال
بوظيفة المفعول به، فإن الذي يرد في الجواب في محلّها يقوم بالوظيفة نفسها، بمعنى
أن: (صُرْبَتَانِ) كانت في الأصل مفعولاً به ثم ناب عن الفاعل لانشغال الفاعل به،
وهذا هو التوسع الوظيفي.

أما التوسع في الدلالة، في هذه الجملة، فإن لفظة (صُرْبَتَانِ) لا يمكن أن يقع
عليها الفعل (صُرِبَ) بخلاف عليها حقيقة، وذلك أنّ الصُّرْبَ لا يَصْرُبُ؛ لكنه لما أراد
أن يتوسّع في التعبير وأن يسطي الجملة قوة في الكلام: شغل الفعل (صُرِبَ) بالكلمة
(صُرْبَتَانِ) توسعاً وإجازاً واختصاراً.

المبحث الثالث التوسع في التراكيب والأساليب

أولاً: التوسع في التراكيب:

١ - الإضافة:

وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تحريفاً أو تخصيصاً، أو هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره^(١)، بمعنى أنها إضافة الاسم إلى الاسم، وإيصاله إليه من غير فعل، وجعل الثاني من تمام الأول، وهذا يدل على وجود وشيجة تربط بين طرفي الإضافة لفظاً ومعنى.

ولما كان المضاف إليه موصول بالمضاف، لذا قدر النحاة حرف إضافة، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد عللوا معنى جر المضاف إليه بـ(في) أو(من) وتركوا ذلك لحسن التقدير.

لذهب ابن مالك إلى أن التقدير بمعنى (في) لِيَنَّ حَصَّ تَقْدِيرُهَا وَحَدَّهَا، وبمعنى (من) لِيَنَّ صَحَّ تَقْدِيرُهَا مَعَ صِحَّةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي^(٢)، وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيوريه.

وقد نُحِثَّتْ أُولُ النُّحَاةِ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ سَيُورِيهِ: إِنَّ الْأَوَّلَ الْمُضَافَ، وَالثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِضَافَةِ، وَهُوَ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْإِضَافَةُ الْمُحَصَّةُ أَوِ الْخَالِصَةُ أَوِ الْمُطَوَّيَّةُ وَالتّي يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهَا مُوَافِقَةً لِلْعَلَمِ، وَإِذَا أُضِفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفُ... وَإِذَا أُصِفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ لَكُنْتِ تَخْصِيصاً^(٣).

والذي يتبين أن الإضافة اتسع فيها من خلال نظام كلامي جديد لم يعد بحاجة إلى تلك الوشيجة التي تربط بين طرفي الإضافة ولعل هذا للنظام الجديد سوين سماه النحاة الإضافة اللفظية أو غير المحصنة- هو الذي دخله التوسع، والذي هو لون من ألوان الانحراف الأسلوبى المقبول في الكلام العربي عرّيك ضرورياً من هذا التوسع في الإضافة.

(١) أنظر: التعريفات ٢٣، وشرح الحدود النحوية ١٢٤، ورسائل في لغة الرملي بكتاب الحدود ٦٩.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٩.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٢.

أ - الإضافة على التشبيه بالمفعول به:

قال سيبويه: ((قال الشاعر: وهو الشَّمَاخ [من الرجز]

رُبَّ لَبَنٍ عَمَّ لَسْتِي مِي مَشْمَلٍ طَبَاخٍ مَسَاعَتِ الْكَرَى زَادَ الْكَمِيلُ

هذا على: [من الرجز]

• يا سارق اللبنة أهل الدار •

وقال الأخطل: [من الطويل]

وَكَّرَلٍ خَلْفٍ لِمُجَرِّينَ جَوَادَ إِذَا لَمْ يُحْلَمِ بَوْنٌ أَتَشَى حَلِيلَهَا

فإن قلت: (كَّرَلٍ) و(طَبَاخٍ) صار بمنزلة (طَبَاخٍ) و(كَّرَلٍ) تجري مجرى السارق حين تَوَنَّتْ، على سعة الكلام^(١).

قال الأعلم في البيت الأول: الشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهها بالمفعول به، لا على الظرف، ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف لأن للظرف يقتصر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما يُضاف إلى الاسم، ولما أضاف (الطباخ) إلى (الساعات) لتساعاً ومجازاً عداه إلى الزاد لأنه المفعول به في الحقيقة.

لما البيت الثاني فقد قال صه الأعلم أن الشاهد فيه: إضافة (كَّرَلٍ) إلى (خَلْفٍ) ونصب الجواد، والقول فيه كالبيت الذي قبله، إلا أن الإضافة إلى (خلف) أضعف لقلة تمكنها في الأسماء^(٢)، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(خلف) أحسن؛ لأن (خلف) أقل تمكناً وأضعف من (ساعات).

ب - الجر بالإضافة:

قال سيبويه: (وَوَدُو صَبَاحٍ) بمنزلة (ذات مَرَجٍ)، تقول: (سِيرَ عَلَيْهِ ذَا صَبَاحٍ) أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لَخْتَمٍ، مفارقاً لذات مرة (وَذَاتُ لَيْلَةٍ)، ولَمَّا جِئْتُ الْعَرَبِيَّةَ فَأَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا.

(١) ديوان الشماخ ٢٨٩.

(٢) ديوان الأخطل ٣٦١، وانظر: خزنة الأدب ٢١٠/٨، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١، ١٧١.

(٣) كتاب ١-١، ١٧٧/١، ٢٣٤/١، وانظر: التكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٨٨/١.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١-١، وخزنة الأدب ٢٣٢/٤، ٢٣٤، ٢١٢/٨، ٢١٣، وشرح:

لغات سيبويه ١٢/١، والتكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٨٨/١.

وقال رجل من حثم^(١) [من الوافر]:
 حَزَمْتُ عَلَى إِقْلَعَةٍ ذِي صَبَاحٍ لَمْ يَسْوُدْ مَنْ يَسْوُدُ
 فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع^(٢).

على أن الشاعر جر (ذي صباح) على الإضافة، وهو ظرف لا يتمكّن
 والظروف التي لا تتمكّن لا تجر ولا ترفع، ولكنه فعل ذلك توسعاً كما ذكر الأعلم،
 وقيل على لغة حثم.

ولم يجوز السهيلي (٥٨١هـ) دخول الجار على (ذي صباح) في غير لغة
 حثم، ثم شكك في هذه اللغة التي نسبها سيويوه إلى حثم إذ قال: وما أصل حثم
 ولا أحداً من العرب يجرد القمكّن في نحو هذا وإخراجه عن النصب^(٣).

وجعل ابن جني، إضافة (ذي) إلى (صباح) من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو:
 (كان عندما ذات مرة) أي: الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحاً^(٤).

وبعد عرض هذه الآراء نفتم كلامنا عن هذه المسألة بما ذكره الأعلم من أن
 المشاهد في البيت هو جر (ذي صباح) بالإضافة لتساعاً ومجاراً، وكان حقه أن
 يستعمل ظرفاً لقلة تمكنه، وإذا جاز أن يضاف إليه، جاز أن يخبر عنه فيرفع
 فنقول: (سبر عليه ذو صباح وذات مرة) وهذا قليل لم يسمع إلا في هذه اللغة^(٥).
 ويخلص من هذا أن سيويوه جعل (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة) و(ذات ليلة)،
 واستدل بتمكن (ذي صباح) وجره بالإضافة في هذه اللغة على تمكن (ذات مرة)
 و(ذات ليلة) فيها.

(١) هو أنس بن مخزوم النخعي كما في خزانة الألب ٩١/٣

(٢) الكتاب ١١٥-١١٦ أب. ٢٢٦-٢٢٧ هـ ٢٨٤ مل، وقطر: الفتك في تفسير كتاب سيويوه ٢٢٠/١،
 والحاصل: ٣٢/٣، والمغرب ١/١٥٠، ولجني النقي ٣٢٤، وخزانة الألب ٨٧/٢، ١١٩/١، وشرح أبيه
 سيويوه ٢٨٨/١.

(٣) الفروض الألف ٢٢٠-٢٢١، وفتح الفكر ٢٩٠

(٤) انظر: الحاصل: ٣٢/٣، وخزانة الألب ٨٨/٢.

(٥) تصحيح عن الذهب ١٧٠، وقطر: فتح الكتاب ١١٦/١.

ج - حذف المضاف:

عد كثير من القدماء حذف المضاف صرياً من ضروب التوسع في اللغة مذكور
ابن جني أن منه في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع^(١)، وذكر السيوطي أن
في القرآن منه زهاء ألف موضع، كما نكر الزجاج كثيراً من الأمثلة في كتابه
إعراب القرآن، فخر فيها حذف المضاف^(٢)، أما الشعر واللغة ففيها منه ما لا يحصى.
وكان من أكثر النحاة الذين توسعوا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه بعد سيبويه^(٣) ابن جني، إذ اشترط في الحذف توسعاً، وضوح الدليل^(٤)، على
المحذوف، فحجور عنده أن تقول: (ضربت زيداً)، وأنت تقصد: (ضربت غلامه)،
أو: ولده، أو: أخاه، شريطة أن يفهم السامع ذلك فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم
يجز، كما ينبغي أن يفهم من قوله: (أكلت الطعام)؛ أنك أكلت بعضه.
وقد خالف بعض النحاة ابن جني في توسعه في هذا الباب وأفكروا أن يكون
جواز الحذف قياساً مطلقاً.

وقد ورد حذف المضاف في اللغة على قسمين:

أحدهما: وأكثرهما وروداً في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه
مقامه، لكنهم اشترطوا وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف.
والثاني: حذف المضاف مع بقاء صله في المضاف إليه.

ومن تتبعنا لمباحث حذف المضاف في كتاب سيبويه، وجدنا أن أكثر مباحث
الحذف كانت من النوع الأول، أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما
وجدنا أكثرها تحت باب مستقل عنده سيبويه في كتابه سماه: باب استعمال الفعل في
اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار^(٥) جاء فيه: (يؤمنه
فرلهم^(٦)): (هذه الظهور أو العصر أو المغرب) إنما يريد: صلاة هذا الوقت، وأجتمعت
القيط^(٧) يريد: أجتَمَعَ الناس في القَيْطِ.

(١) الخصائص ٤٥٢/٢.

(٢) إعراب القرآن المصوب للزجاج ٩٤-٤١/١.

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢.

(٤) الكتاب ١٠٨/١، اب ٢١١/١، ٢٧٢/١ مل.

(٥) أي قول العرب، سيبويه كثيراً ما يبدأ كلامه في جملة كل باب بقوله: وذلك قوله، ثم يقول: ومن ذلك
قوله، ثم: ومثله أو: ومن ذلك قولهم، أو: ومنه قولهم.. وعلم جراً.

وقال الحطية: [من الطويل]

رَشْرُ الْمَنَافَا مَيِّتٌ يَتَنُّ أَهْلِهِ كَهَهِ الْفَتَى قَدْ نَسِمَ الْحَيَّ حَضِرُهُ
يريد: مَيِّتٌ مَيِّتٌ.

وقال النابغة الجعدي: [من المتقارب]

وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصِيحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ
يريد: كَخِلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ^(١).

والشاهد في البيت الأول: (رَشْرُ الْمَنَافَا مَيِّتٌ) حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (مَيِّتٌ مَيِّتٌ) أو (مَيِّتٌ مَيِّتٌ) أما البيت الثاني، فالشاهد فيه: (أَصِيحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ) إذ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (بَخِلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ).

وقد ذكر ابن السرياني (٢٨٥هـ) في شرحه لأبيات سيبويه أمثلة الكتب التي مثل بها سيبويه ثم بيّن الحطية الذي وضعه تحت باب (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)^(٢)، وذكر البيت الثاني تحت باب (الحذف للإيجاز)^(٣). وبهذا يتبين من خلال أمثلة وشواهد سيبويه في (الكتاب) والتي رددت النحاة لسمها منها في كتبهم، أن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصح الكلام، وهذا ما حدا بإبن جني بأن يصفه بـ(عدد الرمل سعة)^(٤)، كما ذكر: أن في القرآن وهو أفصح الكلام - منه أكثر من مائة موضع، بل ثمانمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى^(٥) ونقل عنه هذا المذهب ابن مضاء القرطبي^(٦).

(١) الكتاب ١٠٩/١ - ١١٠/١، ٢١٥/١ هـ ٢٧٤/١ - ٢٧٥/١ م

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٨٥/١

(٣) شرح أبيات سيبويه ٩٤/١.

(٤) المحتجب ١٨٨/١.

(٥) أنظر: الخصائص ٥٢/٢، والقصر ٢٦/١.

(٦) أنظر: الرد على النحاة ٨٥.

ولما كان هذا النوع من الحذف من أوسع الضروب - كما أسلفنا - إذا فهو شائع في اللغات الجزرية عامة كما قال برحستر^(١).

والتوسع في مثل هذه الأمثلة قلّم على إيجاد علاقات ونظم جديدة في التركيب بعد حذف المضاف، كما أشار إلى ذلك النحاة فابن جني يقول: ((وكل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافاً إليه؛ فإنه يعرب إعرابه لا زيادة عليه ولا نقص منه))^(٢).

ومن أمثلة سيوييه الآخر التي سلقها على أنها من أمثلة التوسع في حذف المصائب قوله: **يَنُو قُلَانِ يَطَوُّهُمْ لَطَرِيْقُ** (يعني أهل الطريق وأشار إلى أن هذا في كلام العرب كثيراً)^(٣).

وقد تردد شاهد سيوييه هذا في معظم كتب النحاة والبلاغيين، من مثل ابن جني، والجرجاني (٤٧١هـ) وغيرهما، وهم يتحدثون عن حذف المضاف فيه وإقامة المضاف إليه مقامه في الحكم.

والذي يبدو أن هذه الشواهد وما يحدث فيها من تركيب يعتمد على علاقة دلالية بين المضاف والمصائب إليه بمعنى أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة، وهذا ما لا يتحقق في جميع ضروب الحذف، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل في دراستنا للبلاغة إن شاء الله.

ومن أمثلة حذف المضاف الآخر التي جاء بها سيوييه توسعاً قول النابغة الجعدي (من الرثاء):

كَلَنْ غُذِرَهُمْ يَجُوبُ مِلِّي نَعْلَمُ قَلَقِي فِي بَلَدِ قَلَرِ

فالحذير معناه: الصوت؛ والمعنى: كلن صوتهم صوت نعام ثم حذف **وَقَلَقِي**؛ صوت.

(١) أنظر: انطون النوري، ١٥٠-١٥٤.

(٢) المحضبة، ١٢٢/٢.

(٣) أنظر: الكتاب، ١/٩٠، ٢/٢٥٠.

(٤) الكتاب، ١/٩٠، ١/٢١٢، ٢/٢١٤ هـ، ١/٢٧٣-٢٧٤ مل، وتحويل عنذهب بهلش الكتاب، ١/٩٠، ١.

والنكت في تفسير كتاب سيوييه، ١/٢١٢-٢١٣.

والشاهد به حذف (الخبير) من قوله: (خبير بعام) وإقامة (العام) مقامه توسعاً وإيجازاً واختصاراً.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى^(١).

وفي هذا الضرب من التوسع نوع من الاختصار والإيجاز، الذي يعمد إليه المتكلم، تاركاً للسامع فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللغوية كما ينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز يكسو الكلام جمالا وقوة في التعبير، وبلاغة في الأداء، ولعل من أهم تلك المجازات النتيجة عن الحذف هو المجاز العقلي.

٢ - حذف خبر (إن):

يجوز حذف خبر (إن) إذا دل عليه دليل، كل تقع (إن) جواباً على سؤال كسأ مثلاً سيبويه: قال: (ويقول الرجل للرجل: (هل لكم أحدٌ ينّ للناس ألباً عليكم)، فيقول: (إنّ زيداً) (ولينّ عمرًا) أي: إنّ لنا، وقال الأعشى: (إنّ للمسرّح: إنّ مهلاً وإنّ مَرْتَحَلاً وإنّ في السّفر ما مخبئ مهلاً)^(٢). أي: إنّ لنا مهلاً، وإنّ لنا مَرْتَحَلاً، والمعنى: إنّ لنا مهلاً في الشّيا ما كنّا أحبّاء، ومَرْتَحَلاً إذا متنا.

وفي هذا الشاهد خلاف بين المحوئين البصريين وبين الكوفيّين. فالبصريون يجهزون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرة. أما الكوفيّون، فلا يرون حذفه إلا مع النكرة، وإلى ذلك أشار ابن مالك: قال: (وإذا جُلم الخبر جار حنّفه مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفةً أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، خلافاً لمن اشترط تكرار الاسم؛ وهم الكوفيّون، ومن حنّفه والاسم نكرة: (إنّ مهلاً وإنّ مَرْتَحَلاً...)^(٣).

(١) المصادر نفسها، وانظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٦٢.

(٢) الكتاب ٢٨٤/١، ١٤١/٢، ١٤١/٢، وانظر: الخصائص ٣٧٢/٢، وانكس في قصير كتاب سيبويه ٧/٥، وأمل في الحليج ٢٤٥/١، والمقرب ١٠٩/١، والتطبيق على كتاب سيبويه ٢٩٢/١، وتسهيل الفراد وتكميل المقاصد ١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١، وحرقة الألب ٤٥٢/١٠، والاتساع في اللغة عند ابن جني (رسالة دكتوراه) وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٩٥.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد ٢١١/١، وسيبويه إلمام النحاة لطبي النجدي ناسخ ٦٩٦.

ولما كان الشاهد في البيت هو جواز حذف خير (إِنَّ)، مع أن الاسم بكثرة وهو مذهب البصريين، فإِنَّ في أمثلة سيويه السابقة، أعني: (إِنَّ زَيْدًا) و(إِنَّ عَمْرًا) رَدًّا على الكوفيين الذين يشترطون تكرير الاسم وفيه رَدٌّ آخر على الفراء الذي رَعِمَ أَنَّه لا يجوز حذف الخير إلا مع تكرير (إِنَّ).

وحكى ابن يعيش رأي الفراء إذ قال: (وَوَكَانَ الْفَرَاءُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدَفٍ مِثْلَ هَذَا إِذَا كُرِّرَتْ (إِنَّ) لِيُطْمَأَنَّ أَحَدُهُمَا مُخَالَفَ عَدُوٍّ مِنْ يَظُنُّهُ خَيْرَ مُحَالِفٍ. وَحُكِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: (الزَّيْبَةُ: الْفَارُوسُ) قَالَ: (إِنَّ الزَّيْبَةَ وَبَيْنَ الْقَلَرَةِ) وَمَعْنَاهُ: إِنَّ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ، وَالْخِلَافُ الَّذِي بَيْنَ الْأَسْمَاءِ بِذَلِكَ عَلَى الْخَيْرِ، وَهُوَ غَيْرُ مَرَصِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا) (١).

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري بيت الأعشى مرتين، الأولى في باب: حُرْبُ الْهَمْزَةِ (إذا) فقد روى البيت برواية تختلف عما في كتاب سيويه، فرواه برواية: وَإِنَّ فِي الصَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهْلًا وَالثَّانِيَةِ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ فِي مَبْحَثِ حَدَفِ الْخَيْرِ (٢).

والغريب أن ابن هشام قال بعد أن لُورِدَ البيت في مبحث (حذف الخير) قال: (وَلَقَدْ مَرَّ بَحْثٌ فِي «أَنَّ الدِّينَ كَثُرُوا وَمُتَدَوِّسٌ سِيلُ اللَّهِ» (٣) وَأَنَّ الَّذِينَ كَثُرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ) (٤) مُتَوَفَى، مع أن الآية الأولى لم يمر بها ذكر، ولم يبحثها في كتابه (المعنى).

لما الآية الثانية، فقد بحثها في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة (٥). وحكى البغدادي عن صاحب التلخيص أنه فسّر: (إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا) بأنَّ المَحَلَّ والمَرْتَحَلَ مصدران ميميَّان بمعنى الطول والارتحال، أي: إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا حُلُولًا، وَإِنَّ لَنَا عَنْهَا أَرْتِحَالًا، ثم ذكر أَنَّ حذف المسمند وهو هنا ظرف المقصد

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١، وانظر. حرفة الألب ٤٥٤/١٠.

(٢) معنى التيبب ٨٢/١، ٦٣١/٢.

(٣) سورة الحج، الآية ٢٥.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١.

(٥) معنى التيبب ٥٤٩/٢.

الاحصاء والعدول إلى أقوى الدلائل^(١) بمعنى أنه أشار إلى قرينة الحذف والتي هي في البيت الحالية، فقوله سيوييه: (إِنَّ مَالًا) و(إِنَّ وَلَدًا) كأنه وقع جواباً لسؤال: أَلَهُمْ مَالٌ وَلَدٌ؟ فِجَاب، نعم: إِنَّ لَهُمْ مَالًا، وَإِنَّ لَهُمْ وَلَدًا، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إظهار المحذوف لتقديم السؤال عنه

وقد ذكرَ قُرْ حَتَّى هَذَا الشَّاهِدُ فِي بَابِ شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ (مِنْ الْحَصَائِصِ) وَفَقَالَ:
(أَقْدَحُ حَذْفُ حَبْرٍ (إِنَّ) مَعَ التَّنْكِيرِ خَاصَّةً نَحْوُ:

• إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا •

أَيَّ إِنَّ لَنَا مَحَلًّا وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحَلًا، وَلِصَحَابِنَا يُجِيرُونَ حَذْفَ حَبْرٍ (إِنَّ) مَعَ
المعرفة.

ويحكى عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم من لكم؟ قالوا: إن ريداء،
وإن عمراء، أي: إن لنا ريداء، وإن لنا عمراء، والكوفيون يلبون حذف حبرها إلا مع
النكرة^(٢).

وبهذا يتضح أن ابن جني قد أخذ أمثلة سيوييه بعينها ونمثل بها في باب
شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع هذه.

وقد ذكر النحاة في أخبار هذه الحروف -يريدون (إِنَّ وأخواتها)- يجوز حذفها
والسكوت على أسمائها، توسعاً على أن يكون الحبر طرفاً أو جاراً ومجروراً.
حكى البغدادي: أن أخبار هذه الحروف إذا كانت طرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه
يجوز حذفها والسكوت على أسمائها؛ وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها... ولم
يأت ذلك إلا فيما كان الحبر فيه طرفاً أو جاراً ومجروراً^(٣).

(١) انظر: حرافة الأدب ١٠/٤٥٦

(٢) الحصائص ٢/٣٧٢، وانظر: حرافة الأدب ١٠/٤٦١

(٣) الحصائص ٢/٣٧٢، وانظر: حرافة الأدب ١٠/٤٦١.

(٤) حرافة الأدب ١٠/١٥٥.

ثانياً: التوسع في الأسلوب:

١ - أسلوب الاستثناء:

حد الفاكهي (٩٧٢هـ) الاستثناء، بأنه: (المخرج تحقيقاً أو تقديرًا بـ(إلا) أو إحدى أحوالها من مذكور أو متروك بشرط القائده^(١)، وقد ذكر المحقق قبله أن (الاستثناء) هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أحوالها لما كان دلخلاً أو مخرلاً مخرلاً الدلخ^(٢).

والذي يتضح من ظاهر التعريف، أن الاستثناء له أدوات نحو: (إلا) و(غير) و(سوى) وغيرها، وأم أدوات الاستثناء هي: (إلا)، وهي أداة سامية قديمة استعملها الآراميون والسريان كما ذكر برجستراسر^(٣).

وقد قصت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعاً كبيراً لا تماثله فيه سائر اللغات الجزرية.

قال برجستراسر: (لقد وضعت العربية قواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثر من حرره وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية)^(٤).

وينقسم الاستثناء بـ(إلا) إلى تام ومعرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع.

فالاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

الأول: الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى.

والثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من

المستثنى منه.

ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاماً وكان موجباً، فالمستثنى منصوب

وجوباً.

(١) ترح الحدود النحوية ١١٦.

(٢) فطر: تسهيل الفرق وتكميل المقاصد ١٠١، وشرح التصريح ٣٤٦/١

(٣) تطور النحوي ١٧٦.

(٤) تطور النحوي ١٧٦.

لما إذا كان منقطعاً، فالنصب واجب عند الحجازيين راجع عند التميميين،
ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنبَغِي بِهِمْ عِلْمٌ بِاتِّبَاعِ الْكُلِّ﴾^(١) فالنصب، فهو منصوب
وجزياً في لغة الحجاز.

أما في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الاتباع على (البدلية) فإن لم
تصح البدلية، وجب النصيب عندهم.

والذي يبدو أن لاختيار النصيب في الاستثناء المنقطع أو إيجاده على لغتي أهل
الحجاز وتميم، راجع إلى تسامحهم في الإبدال وعدمه، وذلك أن الحجازيين - كما
يبدو - متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع.

وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، وإذا كان النصيب عندهم راجحاً على
الأصل.

وخلاصة القول في هذا الكلام أنهم إذا أرادوا التوسع والتجاوز، اتبعوا، أما إذا
تعدوا الإبدال، وجب النصيب وامتنع الاتباع عند الاثنين أهل الحجاز وتميم، وهذا ما
سنبينه في: إبدال المستثنى.

— إبدال المستثنى:

عند سيبويه في كتابه بابا بعنوان: (هذا باب يختار فيه النصيب لأن الآخر ليس
من نوع الأول) ذكر فيه أمثلة كثيرة على إبدال المستثنى للتوسع والمجاز، فمنها
قوله: ((... وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا
حمار، ولكنه ذكر (أحد) تأكيداً لأنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ لَيْسَ فِيهَا أَدَمِي ثُمَّ إِبْدَالُ^(٢))).

وقد فسر الميراثي قول سيبويه قال: ((رفع المستثنى عندهم في هذا على
تأويلين^(٣) ذكرهما سيبويه.

(١) سورة النساء، الآية ١٥٧.

(٢) الكتاب ٣٦٤/١، ٣٦٩/٢ - ٣٢٠ هـ ٣٢١/٢ مل.

(٣) أحدهما أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد إلا حمار) فذلك أردت: (ما في الدار إلا حمار) ... وفراك هذا نصبت
به الناس وغيرهم في المعنى، فدخل في القبي ما يحل وما لا يحل، ثم ذكرت (أحداً) تأكيداً.

والوجه الآخر أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من عتلاء ذلك الموضع. مثل
(أليسك أمثلة القبور، وعتليك السوب) واختاره ذلك.

وقال المازني: إن فيه وجها ثالثا، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبر
 عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (أحد) من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره.
 وبظيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى
 بَطْنِهِ﴾ (١).

لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل، وهو الحية، والبهائم خير عنها كلها
 بلطف ما يعقل، وهو: (منهم) و(من) ولو كان ما لا يعقل لقال: ((عنها ما يمشي))

ومن أمثلة سيبويه الآخر قول الرليز،
 وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا لِبَعْفِيرٍ وَإِلَّا لَيْسَ
 فالشاعر رفع (البعفير والعيس) بدلا من الأنيس توسعا ومجازا.

ومنها قول النابغة: [من الطويل]
 هَلَلْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْوَرٍ وَلَا حِلْمَ إِلَّا حَسَنَ لَنْ يَصْلِحَ
 والشاهد هه: (إِلَّا حَسَنَ لَنْ) بصب (حَسَنَ) على الاستثناء كما يجوز رفعه
 على (البدل) من موضع (حِلْمَ) فكأنه أقام (الظَّنَّ) مقام (الحِلْمَ) توسعا ومجازا، وعنه قال
 سيبويه:

((وَأَمَّا بَنُو تَيْمٍ فَيَرْفَعُونَ هَذَا كُلَّهُ يَجْعَلُونَ: (اتَّبَاعَ الظَّنِّ) (١) حِلْمَهُمْ، وحسن الظن
 علمه... وهم يشدون بيت ابن الأبهم للتغلبى رفعا: [من الخفيف]
 لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمٍ حِتَابٌ غَيْرَ طَعْنٍ لِكُلِّ وَضَرْبٍ الرُّقَابِ
 جعلوا ذلك الحِتَابَ أي الطعن والضرب.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله: [من الوافر]
 وَخَيْرٌ قَدْ نَلَقْتُ لَهَا يَخِيلُ نَصِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ
 جعل: (الضَرْبُ) تَحِيَّتَهُمْ....

نظر شرح السيراني للكتاب ١٨٧/٢، وأخبار: القنصل ١٦١، م/٦٨، والتطبيق على كتاب سيبويه ٥٦/٢.

فروماني النحوي في صوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٨٢، ٢٨١.

(١) سورة النور، الآية ٤٥.

(٢) إشارة إلى الآية ١٥٧، من سورة النساء.

وقال الفارث بن عباد: [من مجزوء الكامل]

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحِصَا حِصَا الْقَتِيلِ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبْرُ فِي النَّـ نَجْدَتِ وَالْقَرْصُ لِلْوَقَاحِ

وقال: [من الرجز]

لَمْ يَغْذُهَا الرُّسُلُ وَلَا فَيْسَرُهَا إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ وَاسْتَجَزَلُوهَا

وقال: [من الطويل]

عَشِيَّةَ لَا تَقْنِي الرِّمَاحُ مَكْتَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمُشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ
وهذا بقوي: مَا أَتَانِي رَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو وَهَذَا أَعَانَهُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِحْوَانُكُمْ، لأنها
معروفة ليست الأسماء الأخرى بها ولا منها^(١).

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيوييه السابق، أن الذي يجوز في الاستثناء
المنقطع المحتمل للمنتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول وجهان:

الأول: النصب على الانقطاع.

والثاني: الإتيان على البدلية، توسعاً.

وفي هذا وجه بلاغي لا يحصى على من يتدقّق اللغة ويحسن جمالية تراكيبها
ويسرع صنعها.

فالتوسع جاء في بعض الأمثلة السابقة للمبالغة في التنبيه وذلك للاحظه بجسلاه
في:

نَحْيَةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِنُّ*

وهذا على مذهب أهل المجاز.

أما التميميون فيبدلون على تقدير: تفرغ العامل.

أما عن بيت ابن الأيهم النعلبي فقد قال عنه ابن تيسير في والأعلم، أن الشاهد
فيه رفع (غير) على اللبدل من (العتاب) قصاعاً ومجازاً، وهي في موضع قوليه: (إلا
طعن الكلى) على أن الطعن بدل من (عتاب)، كما تقول مَا حَاجَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَيْدٌ،
وَمَا حَاجَنِي أَحَدٌ غَيْرَ رَيْدٍ^(٢).

(١) الكلب ٣٦٤/١-٣٦٥-٣٦٦، ٣٢٠/٢ وما بعدها ٢٢١-٢٢٢ وما بعدها/مل.

(٢) أنظر: شرح أبيات سيوييه ٢٧/٢، وحاشية كلب سيوييه ٣٦٥/١.

وهذا مذهب بني تميم.

لما أهل الحجاز فينصبون ذلك كله على الاستثناء المنقطع.

لما شاهد في بيت الحارث بن عباد، فهو: يُبدل (الفتى) من (التخيل والمراح) على التوسع والمجاز، وكذا في البيت الذي يليه: إذ الشاهد فيه: يُبدل (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه توسعا ومجازا.

قال الزجاج: كُفّه قال: لم يخذها إلا اللحم، ونكر الرسل تؤكد^(١).

وقال الأعلم عن بيت الحارث أن ((هذا على الوجهين المتقدمين في لعبة بني تميم:

أحدهما كُفّه قال: (لا يبقى لجامها إلا الفتى الصبار) وبذل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه، ونكر التخيل والمراح تؤكد^(٢).

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا. وفيه وجه ثالث: وهو أن (التخيل) على معنى (دي التخيل) ثم حذف مثل قوله تعالى: ((واسأل القرية))^(٣)، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبني تميم^(٤).

ومن شواهد سيويه الآخر: [من الطويل]

صَبِيَّةٌ لَا تَغْنِي الرِّمَاحُ مَكَلَّهَا وَلَا الْقَتْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ لِلْمَصَمِّمِ

ولعل هذا هو الشاهد الأخير الذي أُنشده سيويه في هذا الباب، الذي ورد مع الأبيات الأخر التي جعلها تقوية لقوله: بما لُتاني زيد (لا عمرو) وبما أمانه (خواتكم) (لا إخوانه) فأجاز في هذا القيد كما أجاز في الأبيات.

فالشاهد في البيت الأخير يُبدل (المشرفي) وهو السيف من: (الرماح) و(والقتل) وإن لم يكن من جنسهما توسعا ومجازا وذلك على مذهب بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

(١) الفتى في تفسير كتاب سيويه ١/٢٢٧.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٣) الفتى في تفسير كتاب سيويه ١/٢٢٧.

٢ - أسلوب الاستفهام:

الاستفهام: مصطلح عَرِّعَ عنه سيبويه بصيغ متحدة، مدحا فطرية ومنها عسير فعلة نحو: (استفهم، أو استفهمت، ويستفهم، ولا يستفهم، ومستفهم) فمدحا ما استعمله في الكلام استفهاما محصا حقيقته طلب الفهم، والتقرير، أو التوبيخ أو الاستخبار، مصطلحات استعملها لمعاني مختلفة، وأصل الاستفهام عنده هو ما يمسأله المحاسب ((استرشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه لياؤه ويحيره عنه))^١.

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في الاستفهام أن يلي الفعل قلل في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام قال: ((وبذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها (لا الفعل))^٢.

فهو يرى أن الاستفهام إنما وضع في حقيقته للفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل وبطلبه لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله^٣ ولذا كان الاحتياط عنده أن يلي الاستفهام الفعل.

وبعد أن ذكر سيبويه أدوات الاستفهام وهرق بينها تقريبا تركيبا من حيث دخولها في التركيب على الأسماء والأفعال، قرر أن أدوات الاستفهام جميعا يفتح دخولها على الاسم، وإن كان بعدها فعل، إلا في الضرورة الشعرية، واستثنى من ذلك الهمزة التي يصح دخولها على الاسم من غير فتح، وإن كان بعد الاسم فعلا، وذلك لأنها الأصل في الاستفهام.

فقد نَصَّرَ على ((أن حروف الاستفهام كلها يفتح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هل زيد قام؟)، و(أين زيد ضربه؟) لم يجوز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر مصبته، إلا الألف^٤ فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأن الألف قد يبدأ بعدها الاسم، فإن جئت في مثل حروف الاستفهام بالاسم وبعد ذلك الاسم، اسم من فاعل نحو: (ضارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر.))^٥.

(١) الكتاب ١٧٢/ب، ٢٤٣/أ.

(٢) الكتاب ١٠/ب، ٩٨/أ.

(٣) أنظر: شرح المفصل ٨١/١.

(٤) عر سيبويه عن الهمزة بالألف.

(٥) الكتاب ٩/ب، ١٠١/أ.

ولما كان سيبويه قد قرر أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، عاد فذكر أن تلك الألفات يجوز دخولها على الأسماء على سبيل التوسع، فقد جاء في (الكتاب) (و)حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: (هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) و(هَلْ رَيْدٌ فِي الدَّارِ)... فإن قلت: (هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَ) و(هَلْ زَيْدٌ ذَهَبَ) قَبَحَ ولم يحر إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن أَصْطَرَّ مُسَاعِرٌ فَقَتَمَ الاسم نصب كما كنت فاعلاً بهـ فقد ونحوها، وهو في هذه لحسن؛ لأنه يبتدأ بعدها (الأسماء) (١).

فالابتداء هنا لا يعني به المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولكن ذكر الاسم الذي بعد الحروف.

قال الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه: ((إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها))، قال: ((ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبراً نحو: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها)) (٢).

وهذا يعني أن حروف الاستفهام بيت للأفعال، وإنما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعاً.

قال السيرافي: ((حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير إضمار الفعل...)) (٣)، وخلاصة القول أن حروف الاستفهام كلها بنيت للأفعال، وهو الأصل فيها، وذلك لأنها تشبه بوجه من الوجوه ألفات الشرط والجزاء لأن القسمل يطلب من المخاطب أمراً لم يستقر عنده كحكم استقرار فعل الشرط، وألفات الجزاء لا يليها إلا الأفعال، وذلك الحكم يجري على كل ألفات الاستفهام -عدا الهمزة- التي عبر عنها سيبويه بالألف، لأن الجملة الفعلية بعدها يصبح فيها تقديم المفعول على فاعله، لكن الأمر يختلف إذا جاءت بعد هذه الألفات جملة اسمية، فإنه يجوز حينئذ دخولها على الأسماء توسعاً وسجراً.

(١) الكتاب ١/١، ح ١٨٩-١٩٠هـ.

(٢) تنقيح على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨.

(٣) تنقيح على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨ فلا عن شرح السيرافي.

لما إذا اجتمع على هذه الأنواع اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى، لأن هذه الحروف بنيت في الأصل للأفعال، لمصارعتها لجزاء والشرط في المعنى - كما ذكرنا - .

ويتضح ذلك مما ذكره سيويه في: باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل .
فإنه (بواعظ أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(بم) - لاسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها للفعل^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب الاستفهام كان من مصطلحات البلاغيين الذين عوا به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

والذي يبدو أن سيويه قد اقترب من هذا المفهوم عندما ذكر: ((أنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل^(٢) .

وهذا أسلوب متميز من أساليب الاستفهام التي تجري على مقتضى الظاهر، إذ يراد به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وهو المعنى المستعمل على الحقيقة، إلا أن هناك دواعي واعتبارات بلاغية ونفسية تخرج بالاستفهام عن هذا الأصل اللغوي إلى ما يسمى عند البلاغيين بمجهي الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الأمر الذي يمكن حمله على أنه ضرب من ضروب التوسع والمجاز في الكلام العربي.

(١) الكتاب ٤٥٨/١ - ٤٥٩/١، ج ٣/ ١١٤ - ١١٥ هـ.

(٢) الكتاب ١/١، ج ١/ ٩٩ هـ.

المبحث الرابع التوسع في الجر والمجرور

أولاً: التوسع في حروف الجر:

وسميتها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها، كما يسمونها حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالصفة، والبعضية والاستعلاء والإصلاق ونحوها من الصفات. وسميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأعمالها الجر.

ـ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة الحروف عن بعضها ضرباً من صروب التوسع والمجاز، وإن كانت النيابة موطن خلاف بين النحاة. فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا يوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر يوب عن بعضها بعض. وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باباً في استعمال الحروف بعضها مكان بعض؛ ذكر فيه بعضاً من شواهد القرآن الكريم في النيابة قال فيه: ((وبذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّهْلِ﴾ أي: عليها^(١).

(١) انظر: شرح فرضي على الكافية ٢/٣٥٤، وشرح فتاوى ٢/٢.

(٢) سورة الصف، الآية ١٤.

(٣) سورة طه، الآية ٧٦.

(٤) الخصائص ٢/٣٠٦-٣٠٧، وانظر: معاني النور ٢/٩.

وعد الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصائب فمكنه من الجذع بالمثل في الشيء فهو من باب المجاز.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعلو الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض.

ولم يغفل سيبويه للكلام عن هذه المعاني إذ بحثها في كتابه مشيراً إلى أصل تلك الحروف في الاستعمال، ثم إلى ما خرجت إليه إلى معان أحسر علي سبيل التوسع والتجوز، وهذه هي:

١ - الباء:

ذكر سيبويه أن الأصل في (الباء) إنما هو: الإلتصاق والاختلاط، وما خرج عن ذلك واتسع فيه فهو أصله.

فقد جاء في الكتاب: (وباء الجر إنما هي للإلتصاق والاختلاط، وذلك قولك: أَخْرَجْتُ يَزِيدَ، وَخَفْتُ بِهِ، وَضَرَبْتُهُ بِالسَّوْطِ: أَلَزَقْتُ ضَرْبَكَ لِيَأْهُ بِالسَّوْطِ، فَمَا كُشِعَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ لِهَذَا أَصْلُهُ^(١)).

ولهذا حكى ابن هشام أن: الإلتصاق معنى لا يشاركها، ولهذا التصير عليه سيبويه، ثم الإلتصاق حقيقي كـ (أَلَمَسْتُكَ بِرِيدٍ) إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحسبه من يد أو ثوب ونحوه... ومجازي نحو: (مَرَرْتُ بِرِيدٍ أَي: لَصِقْتُ مَرُورِي بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْ رِيدٍ).

وعن الأخفش: أن المعنى: (مَرَرْتُ عَلَى رِيدٍ) .. ثم ذكر أن كلاماً من الإلتصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ (أَلَمَسْتُكَ بِرِيدٍ) وَصَعِدْتُ عَلَى السَّطْحِ فَإِنَّ أَفْضِيَّ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ فَجَلَزَ^(٢).

ومعنى ذلك أن إلتصاق الشيء بالشيء يُدْخِلُ حقيقة، نحو: (وَهَذَا) أي التصق به وحالته حقيقة.

أما إذا قل: (مَرَرْتُ بِرِيدٍ) فمعناه التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، وهذا هو المعنى المجازي الذي يرد على التوسع والتصح في التعبير، وإلى ذلك أشار

(١) الكتاب ٢/٤٠٤، ١/٢١٧هـ.

(٢) مخي اللبيب ١/١٠١، والحرر القصر، لابن كمال ٢٧٥.

الأعلم الششمري قال: ((ومعنى قولنا^(١) في الباء: ((هي للإلحاق والاختلاط)) إلى قوله ((وما تسمع من هذا في الكلام فهذا أصله)) إنما قال هذا لأنه قد يستعمل دالباء مما لا يكون إصلافاً كقولك: «مررتُ بزيد»، لم تَلْزِقْ المَرُورَ بزيدٍ، إنما تُريدُ المَرُورَ التَرَقُّقَ بالموضع الذي يَقَرَّبُ منه، وتَقَعُ فيه مُشَاهَدَتُهُ والإِصْنَانُ بِهِ^(٢).

وهكذا تقترب المعاني ويتوسع في استعمالها، فيستعمل بعضها في معنى محصر أو قريب منه.

فمثلاً قد يتوسع في معنى الإصلاق بالباء، فيستعمل للطرفية تقول: (أَقَمْتُ بِالْبَلَدِ) ، و(أَقَمْتُ فِي الْبَلَدِ) مع احتفاظ كل حرف بمعناه الذي وضع له واستعماله للحاص به ولا يكونان واحداً.

٢ - (في):

قال سيبويه: ((وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطن أمه) وكذلك (هو في الحِلِّ)^(٣)؛ لأنه جعله إذ أنطه فيسه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة) و(في الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله^(٤)).

يعني أن هذا الحرف يفرد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن المكانية قولهم: (هو في الدار) ومن الظرفية الزمانية (جئت في يوم الجمعة).

وهذه الظرفية حقيقة، وقد يتوسع في استعمال هذا الحرف فيخرج عن حقيقة توسعاً ومجازاً، كما لو قلت: (سأنظر في أمرك) حينما جعلت الأمر محلاً للنظر. جاء في المقضب: ((وأما (في) فهي للوعاء نحو: (زيد في الدار) ... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدلنا به الأصل نحو قولك: (زيد ينظر في الحِلِّم) فصيرت العلم بمنزلة المتضمن وإنما هو كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم) وخارج مما يملك^(٥)).

فمعنى (في) الظرفية، ولكنها إذا اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما قال سيبويه

(١) أي: سيبويه.

(٢) أُنكِت في تكملة كتاب سيبويه ١١٢٦/٢.

(٣) الكتاب ٢/٨٠٨، ٢٢٦/٤.

(٤) المقضب ١٢٩/٤.

وقد ذكر لها النحاة معاني أخر هي في حقيقتها توسع في معنى الظرفية، ومنها أن تكون بمعنى (ثيابه) ^(١) أو (مع) ^(٢) أو بمعنى (إلى) ^(٣).

ولعل من أشهر أمثلة النحاة على تضمينها والتوسع فيها هو تناقلهم الآية الكريمة: ﴿وَأَصْلَبْكُمْ فِي حُذُوعِ النَّجْلِ﴾ ^(٤) إذ ضَعَفُوا حرف الجر (في) معنى (على) ومعناه: لأَصْلَبْكُمْ عليها، وقد مرَّ القول فيها.

٣ - (على):

(على) للاستعلاء حقيقياً كان أم مجازياً، وبذلك على ذلك؛ لفظها؛ فهي من العلو. فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (مَرَّ عَلَى الْجَبَلِ) و(حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِ) ومر الاستعلاء المجازي قولهم: (عَلَيْهِ تَيْنٌ)، وكان الدين قد علاه وَرَكَبَهُ، وإذا تقول العرب: (رَكِبْتُ دُبُونٌ) وكأنه يحمل ثقل الدُّنَيْنِ على صَفِّهِ لو على ظهره، ومثله: (عَلَى قِضَاءِ الصَّلَاةِ) و(عليه القصاص) كأنها ركبة لمن ترممه ^(٥). قال سيبويه: ((لَمَّا) (على) فاستعلاء الشيء؛ تقول: (هذا على ظهر الجبل)، و(هي على رأسيه)... وتقول: (عليه مَلٌّ)، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام، وبجيه كالمثل) ^(٦).

وقد نكروا أن العرب تستعمل (على) للأفعال الشاقة الثقيلة، وذلك ما حكى ابن جني لونه: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستقلة، تقول: قد سرنا صبرا وبقيت علينا ليلتان)، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان... وإنما اطرأت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع فلما كانت هذه الأحوال كلها ومشاق تخفيض الإنسان وتضعفه وتعلوه وتتفرعه حتى يضع لها ويخصم لما يتسدها كان ذلك من مواضع (على)

(١) أنظر: معنى القريب ١/١٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) أنظر: معنى القريب ١/١٠١-١٠٢.

(٣) أنظر: معنى القريب ١/١٠٢.

(٤) سورة طه، الآية ٧١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩، وأنظر: المقضب ١/٤٦.

(٦) القريب ٢/١٠٠، ٤/٢٣٠-٢٣١هـ.

ألا تراهم يقولون: (هذا لك وهذا عليك) فتستعمل اللام فيما تؤثره، و(على) فيما نكرمه^(١).

وقد نكر ابن مالك أنها للاستعلاء حصا ومعنى، ثم نكر لها معاني أخرى، كالصاحبة والمجاورة والتعطيل والنظرية^(٢).

ثانياً: حذف الجار توسعاً:

ذهب الغارسي ولين جني إلى أن حذف الحروف ليسس بالقياس، وذلك أن الحروف لما دخلت الكلام أصرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكانت محتضراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به^(٣). لكن الذي يبدو أن هذا التعطيل لا يتسجم مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف -ولا سيما الجارة- في مواضع كثيرة، من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور.

ولغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه، فمطلب تارة، ويوجز أخرى ويحذف على مبدأ التوسع والتجاوز مراراً وتكراراً، وربما كثرت الحذف عدهم فأصبح موضعاً قياساً للحذف والإيجاز. ولعل من أشهر مواضع الحذف التي ذكرها سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتصاعهم في الكلام والإيجاز والاختصار قوله:

(ومن تلك قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنما أراد أصاب من خيرها، وأكل من تلك ومُرب، ثم ذكر لي هذا الكلام كثير، ولكن من أن يُحصى^(٤)).

— ذهبتُ السَّلامَ ودخلتُ البيتَ:

عدَّ بعضُ الباحثين^(٥) (ذهبتُ السَّلامَ) ودخلتُ البيتَ من المأذ، أخذاً بظاهر نص (الكتاب) الذي أورده سيبويه قتلاً: ((... قال بعضهم: ذهبتُ السَّلامَ، ومُشَبَّهةً بالمبسم،

(١) معنى النحو ٤٧/٢ نقل عن لسان العرب.

(٢) ضيول الفوائد وتكميل المختصر ١٤٦، وانظر: المساند ٢٤٨/٢.

(٣) المحققين ٢٧٣/٢.

(٤) الكتاب ١٠٩/١، ٢١٤/١.

(٥) انظر: ظاهرة التثنية في النحو العربي ١٧٤-١٧٥.

إد كان مكانا يقع عليه (المكان) و(المذهب) وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على القسم، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذهبت الشام): (دخلت البيت). ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤبة: [من للكامل]

لَنْ يَهْزُ الْكَفُّ يَصِلَ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَصَلَ الطَّرِيقُ الثُّعْلُبُ^(١).

وقد تعرض سيبويه للأمتثلة السابقة عند كلامه على تعدي الفعل إلى المعقول الواحد وعدها شاذة على اعتبار أن للفعل (ذهب) تعدي إلى (الشام) وإلى البيت من غير واسطة، وأن الفعل (ذهب) فعل لازم، لا يتعدى إلا بحرف الجر، وبخاصة مع الأماكن المختصة نحو: (الشام) و(المسوق) و(البيت) و(المسجد) وأمثليها، لذا تقرر عندهم أن تعدي الفعلين: (ذهب) و(دخل) إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ.

وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا: ((دخلت البيت) و (دخلت الدار) وكان القياس أن يقول: دخلت في البيت، ودخلت في الدار، وكذلك الحال (عسل الطريق الثعلب) وكان ينبغي أن يقول: عسل في الطريق الثعلب^(٢). وقد نقل الرضي عن سيبويه أنهما طرفان فقال: ((إن دخلت السدر ومسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان أو لا، نحو: (دخلت الدار) و(نزلت الفل) و(مسكنت الغرفة) ؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه...

ولما نحو: (ذهبت الشام) فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا، لأن (ذهب) لازم، وهو شاذ^(٣).

ورذهب الأعلم إلى ((أن الأماكن المختصة التي لا تقع أفعالها على كل مكان لا يستعمل ظرفا، فكان حكم (الشام) أن لا يستعمل ظرفا لأنه اسم لبقعة بعينها،

(١) لظهر: الكتاب ١/١٥-١٦، ١/٢٥-٢٦، ١/٦٩ مل.

(٢) لظهر: ظاهرة التنويز في النحو العربي ١٧٥ نقلا عن شرح الميراثي.

(٣) شرح النحوية ١/١٨٦.

فلما قالت العرب: ذهبت الشام) وحذفوا حرف الجر وهو (هي) و (إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس ..

ومثل: ذهبت الشام) قولهم: دخلت البيت) - (مسيويه إنما أراد أن يريد أن ذهبت للشام شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن حطت البيت كذلك، وإن كان البيت أعم من (الشام) (١).

والوجه الأول: - إذا هي إعراب (الشام) والبيت) من قولهم: ذهبت الشام) ودخلت البيت) هو النصب على الظرفية كما نقل عن مسيويه.

أما الوجه الآخر: فإنهما منصوبتان على نزع الخافض.

والذي يبدو لي أن حمل المتالين (ذهبت الشام) ودخلت البيت) مع البيت الشعري من قول ساعدة بن جؤية على التوسع في التعبير والتصرف في القول أولى من حملها على التذود وذلك لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، والذي يحد مصوغا هاما من مسوغات التوسع في الكلام العربي.

والآخر: ما ورد من آراء النحاة الذين نصوا فيها صراحة على وضوح سمة التوسع التي قسمت بها هذه الأمثلة والمتشابهة، ولعل من أهم هذه الآراء:

أ - ما حكاه الزجاج عن بعض النحاة وهم يوجهون قول الله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ (٢).

والذي قال فيه أبو حبيدة: المعنى: كل طريق، قال: ((... وإذا كان لاسما للطريق كان مخصوصا، وإذا كان مخصوصا وجب أن لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر، نحو: ذهبت إلى زيد)، ودخلت به) وخرجت به) وقعدت على الطريق) (لا أن يجيء في شيء من ذلك اتصاع، فيكون الحذف معه محذوفا، كما حكاه مسيويه من قولهم: ذهبت الشام) ودخلت البيت) ((.

فالأسماء المخصوصة إذا تحلت إليها الأفعال التي لا تتعدى: فإنما هو على الاتصاع... والأصل أن يكون بالحرف، ثم بعد ذلك قال:

(١) انكس في تفسير كتاب مسيويه ١٦٨/١-١٦٩.

(٢) سورة قنبر، الآية ٥.

((ألا ترى أنه مكاني مخصوص، كما أن البيت) و(المسجد) مخصوصان، وقد نص سيبويه على اختصاصه، والنص يدل على أنه ليس كالمذهب.
ألا ترى أنه حمل قول ساعدة: [من الكامل]

لَنْ يَهْزُ الْكَفَّ بِعَمِلِ مَتَّهَ فِيهِ كَمَا عَمِلَ الطَّرِيقُ النَّطَبَ

على أنه قد حذف معه الحرف لتساعاء، كما حذف عنه من ذهبت الشام).^(١)

ب - والرأي الثاني الذي صرح به أبو علي الفارسي في (البعديات) والسدي نص فيه على أن ((قولهم: دخلت البيت) و(ذهبت الشام) عند سيبويه، و(وصل الطريق النطاب، وهذا النحو؛ حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف للتوسع)).^(٢)

ج - أما الرأي الثالث فكان للأعلم المستمري الذي حكاه في كتاب (النكت) وقد نقل ((أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركبوا غيرها على القياس)).^(٣)

والأمثلة السابقة كانت تتردد بين الفُتْنَةِ وَالْفُتْنَةِ على أنها من المنخوذ نكرة ومن التوسع أخرى.

وقد بسطنا القول فيها بما لا يحتاج إلى مزيد، وكان هوى الباحث مع القائلين بالتوسع، ثقةً بسمعة اللغة وتطورها ونماتها وعماها.
وهناك أمثلة أخر من أمثلة سيبويه لا شك في أن حذف حرف الجر منها، إنما جاء به من باب التوسع لا المنخوذ.

ولعل من أكثرها جلاء في (الكتاب): ما ذكره في باب الفاعل الذي يتداه فاعله إلى معمولين) ونص فيها على حذف حرف الجر منها، وعمل الفعل فيها عطية أنه منصوب على نزع الخافض، ثم تابعه المحققون من النحاة، فصرحوا على أن هـ منه

(١) إعراب القرآن المنصوب قرطاج ١١٨-١١٩.

(٢) البعديات ٥٥٠.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩/١.

الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع في التعبير، فمنها: قول المتنميس
[من البسيط]

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ لَدَهْرٍ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
يريد: عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ (١).

وقد تَصَّ لَيْزٌ هِشَامُ الْأَنْصَارِيِّ عَلَى أَنَّ سَبْيِيهِ جَمَلُ انْتِصَابٍ (حَبِّ الْعِرَاقِ)
على التوسع وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب (زيداً ضربته)؛ لأن
التعدير لا أطعمه، و(لا) ههنا لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (٢).

وقد رَدَّ الْمُبَرَّدُ عَلَى سَبْيِيهِ هَذَا التَّعْدِيرَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ خَطَأٌ وَصَوَابُهُ ((إِنَّمَا هُوَ
أَلَيْتُ أَطْعَمَ حَبَّ الْعِرَاقِ، أَي: لَا أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ، كَمَا تَقُولُ: (وَاللَّهِ لَأُجْرَحَ مِنْ هَبِّ)
أَي: لَا لَأُجْرَحَ) (٣).

وَنَقَلَ رَأْيَ الْمُبَرَّدِ الْفَارِسِيُّ فِي (التعليق) فوجه إعراب (حَبِّ الْعِرَاقِ) طس راي
المبرّد، بأنه ينتصب بفعل مضمر: (أَطْعَمَهُ)؛ تفسيره، كأنه قال: (أَلَيْتُ لَا أَطْعَمُ حَبَّ
الْعِرَاقِ لَا أَطْعَمَهُ) فَأَطْعَمَهُ: تَصِيرُ لِلْمُضْمَرِ (٤).

وَرَدَّ ابْنُ وَلَادٍ (٥٣٢هـ) عَلَى الْمُبَرَّدِ تَصْدِيرَهُ، وَنَكَرَ لَنْ (أَلَيْتُ) وَحَقَّقَتْ،
وَأَفْسَحَتْ أَعْمَالٌ تَتَعَدَّى إِلَى الْمَطْلُوبِ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ (٥).

ونخلص مما تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم
يصل إلى مفعوله بحرف جر، فإذا توسعوا بحذف الجار وصل للفعل إلى مفعوله
بنفسه، فما زال شاهد ابن عقيل: [من الواقي]

تَمْرُونَ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعْرِجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ (٦)

حَالِقًا فِي قَدْهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَنْصُوبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ وَالْأَمْسَلِ:
تَمْرُونَ بِالدَّيَارِ.

(١) الكتاب ١/١٧، ١/٢٨٨ هـ ١/٧٣ مل.

(٢) حقي القتيب ١/٩٩، ١/٢٤٥، ٥٩٠، ١٠٠.

(٣) الانتصار لسبويه على المبرّد: ٤٨/٤.

(٤) أنظر: التعليق على كتاب سبويه ١/٦٥-٦٦، وأنظر: الانتصار لسبويه على المبرّد ٤٨ ٤٩ ١/٤.

(٥) الانتصار لسبويه على المبرّد ٤٨.

(٦) أنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣٨.

الفصل الثالث

التوسع في المستوى البلاغي

وليه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: علم المعاني.
- المبحث الثاني: علم البيان.
- المبحث الثالث: علم البديع.

المبحث الأول علم المعاني

المعاني لغة: معنى كل شيء، محتته وحاله التي يصير إليها أمره، والمعنى والتفسير والتأويل واحد، وعنت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعانيه: معصده^(١).

وعلم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من ذكر أو حذف أو تقديم وتأخير، أو تعريف وتكرار، أو فصل ووصل، أو إيجاز وإطناب، وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة المعروفة بالمعاني والبيان والبدیع.

وقد كانت البلاغة العربية وحدة متكاملة وشاملة لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز وقد ذكر القدماء من علماء العربية شواهد على ذلك.

فالبلاغة العربية لم تكن بشكلها النظري الحالي، ولم تنشأ مستقلة عن علوم القرآن واللغة والأدب والفقه، وإنما عاشت في أكنافها وترعرعت في حجرها، أيام كانت علومها الثلاثة محتلة متداخلة وكان ينظر إليها جميعاً على أنها وحدة تؤلف بمجموعها أصول البلاغة العربية، ثم أخذت علوم البلاغة الثلاثة على مر العصور بالتطور والسير نحو الاستقلال والانفصال، حتى تم لها ذلك، وبالت استقلالها على يد عالمين من علماء العربية.

فصار علم البدیع علماً على يد ابن المحرر بينما استقل علم المعاني وعلم البيان على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي لودع (المعاني) دلائل الإعجاز (والبيان) أسرار البلاغة.

ويرى الدكتور أحمد مطلوب أن مصطلح علم المعاني لم يتضح عدد كل من سبق أبا يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ) وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم.

وقال أنه لا يعرف أحداً استعمل هذا المصطلح قبله بمعناه المعروف وعنده أول من قسم البلاغة إلى معاني وبيان وبدیع ومحسنات وأنه أول من أطلق على الموضوعات المنطوقة بالنظم مصطلح (علم المعاني)^(٢).

(١) القسار (ع)، و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٧٦/٣.

(٢) أنظر مصطلحات بلاغية د. أحمد مطلوب ٥٧، ٥٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٧٧/٣، و أنظر المعاني في ضوء أساليب قرآن ١٠١، مفتاح العلوم ١٦١، علم المعاني، لعبد العزيز عتيق ٢٨، بلاغة والتطبيق ٨٢، البحث البلاغي عند العرب ٧، علم المعاني بين الأصل النحوي والسرور البلاغي ٢١، دراسات بلاغية ونقدية ٤٦.

ومهما يكن من شيء فإن علم المعاني صار علماً قائماً برأسه، عفت له في كتب البلاغة الأبواب والفصول وصار علماً أساسياً من ثلاثة علوم رئيسة تجلدها البلاغة العربية.

وانطوت تحته مباحث متعددة عرفت به وعرف بها، ولعل من أشهر تلك المباحث ١

أولاً: التقديم والتأخير:

للتقديم من (قدم) أي وضعه أمام غيره، والتأخير تقيض ذلك^(١)، ومن المعروف أن الكلام يتألف من كلمات أو أجزاء وليس من الممكن أن ينطق المتكلم بكل هذه الكلمات دفعة واحدة، لذلك كل لا بد من تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه ضد المطلق به، وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقدم من الآخر، لأن جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة الاعتبار بعد مراعاة ما يجب له الصدارة في الكلام، كألفاظ الشرط والاستفهام.

لذا فتقديم طرف من الكلام وتأخير الطرف الآخر لا يرد اعتباراً في تأليف الكلام، وإنما يكون عملاً مقصوداً يعتمده البليغ لغرض بلاغي يريد، على أن ما يدعى بلاغياً إلى تقديم طرف من الكلام هو ذاته ما يدعو إلى تأخير الطرف الآخر.

فالتقديم والتأخير يحل مكانة مساوية في الدراسات النحوية والبلاغية على حد سواء، وإن اختلفت طريقة تناول بينهما.

فعلى حين ترى النحويين يهتمون به انطلاقاً من مبدأ (الرؤية) أو مراعاة الأصل، نجد البلاغيين يتناولونه انطلاقاً من مبدأ التحول عن الأصل الذي لقوه السادة ووصعوا ضوابطه (وليس معنى أن البلاغيين اعتبروا التقديم والتأخير نوعاً من الانحراف عن النمط المثالي أن ذلك مدعاة لأخذهم بالجور على النظام أمام اللغة، كما وضع فيما أسماه عبد القاهر بالمجازفة^(٢)).

بني في هذا التحول يمكن أن يمثل نظاماً، وإن لم يكن موافقاً لمسئ النحاة في رتبهم المحفوظة^(٣).

(١) اللسان (قدم) و (أخر) و انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٢٥/٢.

(٢) انظر: أسرار البلاغة ٦٦-٦٧.

(٣) البلاغة والأمثلة، د. محمد عبد المطالب ١٩٩-٢٥٦، و انظر: نظرية اللغة في النقد العربي ٢١٩ وما

و قد تناول سبويه (التقديم والتأخير) من خلال معالجة مسائل النحو التي صلب
اهتمامه فيها على بيان الحدود النحوية من حيث الوجوب والجواز والاستباحة
وغيرها.

وقد عالجها سطره تنعم بالشمولية لكل أبواب نحوه التكريني، الذي يسهم
بصياغة الحمل والتركيب، ولكنه مع ذلك كان قطناً إلى تلك الطل البلاعية
والأسلوبية والنسبية التي قد تدعو المتكلم لأن يقدم تارة ويؤخر أخرى على حسب ما
يتطلبه المقام ويتضمنه الحال.

والذي يمكن أن يسجله الباحث هنا، هو أن سبويه كان يردد بين العينة
والأخرى عبارة ((إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبينونه أعنى وإن كنا جميعاً
بهمانهم ويخبرناهم))^(١).

وانطلاقاً من مبدأ تقديم الأهم على المهم وبناءً على ما قرره سبويه في هذه
القاعدة نراه يحمل كثيراً من مباحث التقديم والتأخير على هذه القاعدة مع أن طبيعة
التفاضل في تقديم رتب الكلام لا تحلو من سمة التوسع والتقصي والمرونة التي أفادها
الكلام مع سعة العربية وقدرتها على العطاء والتصرف.

فقد ذكر في باب ((الفاعل الذي يتعداه فاعله إلى مفعول)) أنك إذا ((فتمت المفعول
وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قوله: (سَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ)
لأنك إنما أردت مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منبه، وإن
كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد
كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبينونه أعنى، وإن كنا جميعاً
بهمانهم ويخبرناهم))^(٢).

فحدُّ الكلام -لدى النحاة- أن يتأخر المفعول به عن فاعله، ولكن المفعول قد
يتخطى هذه الرتبة ويتقدم على فاعله لعل بلاغية، أشار إليها سبويه وعظماها بلعناية
والاهتمام.

(١) الكتاب ١/٤٠، باب ٣٤/١، ص ٦٨/١.

(٢) الكتاب ١/٤٠، باب ٣٤/١، ص ٦٨/١، و انظر: لنقطة في البحث البلاغي ٨٩-٩٠-٩١، ومعاني النحو

ويرى أبو سعيد السيرافي أن في تقديم المفعول على الفاعل ضربا بلاغيا آخر -عدا العناية والاهتمام- ألا وهو التوسع في الكلام فنص على أنهم: ((فتموا المفعول ها على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام))^(١)، ونقل الأعمى بعضا من كلام السيرافي قال:

((اعلم أن قولهم: (ضرب زيدا عبد الله) جار على غير الرتبة وتلك لى حكم الفاعل للتقديم لاقتدار الفعل إليه، ولكنهم فتموا المفعول لدلالة الإعراب عليه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر للمقنى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون المسجع في الفاعل فيؤخرونه لذلك))^(٢).

ويبدو أن مسألة (العناية والاهتمام) في مباحث التقديم والتأخير قد شغلتهم أكثر من غيرها من العلل البلاغية الأخرى، وهذا ما نلاحظه في كلام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) إذ يقول: واعلم أنا لم نجدنا اعتمادا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام.

قال صاحب الكتاب^(٣) وهو يذكر الفاعل والمفعول ((كأنهم يقيمون الذي يباله أهم لهم وهم يشانه أعنى وإن كانا جميعا بهما فيهم ويعنيانهم ولم يذكرا فسي نللك مثلا))^(٤).

تقديم المفعول على الفاعل كثير في القرآن وفصح الكلام، ولعل هذه الكثرة هي التي دعت أبا علي الفارسي أن يقول: ((إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم برأيه))^(٥).

وتناول النحاة والبلاغيون تقديم المفعول وخلصوا إلى أمر مفاده:

إن العرب إذا عنام ذكر المفعول فتموه على الفاعل فقالوا: (صَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ) وإذا ازدادت عنايتهم به فتموه على الفعل الناصب، فقالوا: (عَمْرًا صَرَبَ زَيْدٌ) فإذا تظاهرت العناية به فتموه على أنه رَبُّ الجملة، وركنهما المثنى، وتجاوزوا بسبه حد كونه فصلة فقالوا: (عَمْرُو صَرِيهَ زَيْدٌ) ثم زادوه على هذه الرتبة فحفظوا ضميره

(١) حاشية كتاب سيبويه ١/٤١٤.

(٢) اللكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٥، وقلرله بشرح السيرافي في حاشية اللكت ١/٤١٤.

(٣) بقصد سيبويه.

(٤) دلائل الإعجاز، ط محمد رشيد رضا ٨٤، مطبى البحر ٢/٤٧٨.

(٥) الخصائص ١/٢٩٥.

فقالوا: (عمرو ضرب زيداً) ثم يتوسعون فيه ويصوغون الفعل له ويبينونه عليه ثم يحذفون الفاعل فيقولون: (ضرب عمرو)^(١).

وهذه المحاولات التي تطرأ على الجملة العربية بالتقديم والتأخير لا تخلو من طلال معنوية بقصد ما المتكلم قصداً، فهي ليست من قبيل التلاعب بالألفاظ من غير جدوى أو معنى مراد؛ لأن العربي لا يحذف من تعبير إلى تعبير إلا ويصاحبه عدول من معنى إلى معنى، وما يفعل ذلك إلا توسعاً.

وإذا كان تقديم المفعول على الفاعل عند سيبويه إنما جاء لئلا يلبس بلاغية أفعال إليها وهي العناية والاهتمام أو هي على سبيل التوسع كما ذكر الطلحاء^(٢)، فإن تقديم المفعول على فعله -عنده- جاء للفعل نفسها

وهذا ما نُصِر عليه في باب (ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) بقوله: فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً) وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتعمل عليه الاسم، كما كان الحد (ضرب زيداً) عمراً) حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: (زيداً ضربت) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في (ضرب زيداً) و (ضرب عمراً زيداً)^(٣).

ومن هنا يشين أن سيبويه قد تناول التقديم والتأخير نقولاً يمكن أن يجد صاحب الريادة فيه، إذ لم يقف في كتابه على حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والحوال وغير ذلك، وإنما تخطى تلك القواعد النحوية وحلّى في تفكيره نفسية العربي، وكلامه الذي تخفى تحته أعراض بلاغية، لا يكشف عنها إلا إذا طابق الكلام مقتضى الحال وتلك فكرة هي ألصق ما تكون بالدراسات النفسية لأساليب البلاغة وعلى أنها سمة راقية من سمات فن التعبير وبراعة القول.

فالتقديم والتأخير باب من أبواب شجاعة العربية، كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد العناية، لا يزال يغتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا ترأى شعراً يروك مسمعه، ويلطف ليدك موقعه، ثم ينظر فتجد سبب أن راقك ولطع عندك أن قدم فيه شيء وحول لافظ عن مكان إلى مكان^(٤).

(١) أنظر: المصنف ٦/٦٥.

(٢) منهم: أبو سعيد السمرقي، والأعظم الشنقري، وابن جني.

(٣) الكتاب ١/١٦١، ١/٨١، ٨١.

(٤) أنظر: المختصر ٢/٤٤٦، دلائل الإعجاز ٨٢.

ثانياً: خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يلاحظ البليغ أحوال المحاطين والسامعين فيراعي ذلك في خطابه وعندئذ يوصف كلامه بأنه مطابق لمقتضى ظاهر الحال.

وقد يعدل البليغ عن هذا الظاهر لنكتة بلاغية، وعلى المخاطب أو المتلقي أن يبحث عن سر هذا المدول، وهذا ما يعرف بـ (الخروج عن مقتضى الظاهر).

فإخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر أسلوب راقٍ من أساليب البلاغة، ومن فيه من السحر والخلابة ما فيه، ويعد من أهم موضوعات علم المعاني بعد تحديده ورسم معالمه على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) واستقلاله وتقعيده على يد السكاكي (ت ٦٢٦هـ).

وقد تعرض سيبويه في معرض كلامه عن قواعد التعبير في العربية وتحليلها إلى كثير من هذه الأساليب والظواهر التعبيرية التي رأها تخرج عن ظاهر الاستعمال فكان يحملها على التوسع تارة، وعلى سد العربية في كلامها تارة أخرى.

وقد ذكر صاحب الكتاب صوراً متعددة لهذا اللون البلاغي الخلاب، حاز فيها نصيب السبق، ويمكن عدّه بحق صاحب الريادة فيها، لما استظهر منها من فلسوف، وكشف عن أسرارها المكنونة، ثم بين أن العرب يمتلكون في عدولهم عن تعبير إلى تعبير ضرورياً وفائين شتى.

فهم أهل فصاحة وبلاغة وبيان، يظنون الكلام عن جهته، ويحورون بالظاهر في موضع ضميمه، ويضعون المفرد موضع المثنى والجمع وعكسه، وينزلون غير العاقل منزلة العاقل، ويوقعون المضارع موقع الماضي وغير ذلك مما يخرج إليه الكلام من الصور الأخر التي تتصل بطرف من أطراف البلاغة.

١ - القلب:

القلب لغة: تحويل الشيء عن وجهه، قلبه بقلبه قلباً^(١)، وهو من صور الخروج على مقتضى الظاهر معناه: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للأخر^(٢).

(١) السلي (قلب).

(٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٤٠/٣، شروح المفردات ٤٨٦/١، و انظر: الخليل ٩٤/٣، نهاية الإيجاز في دراية الإصباح ٦٤، حسن القول إلى صناعة القول ٣٠٧، أثر التحققي في البحث البلاغي ١٠٢-١٠٣، جواهر البلاغة ٢٤١، مفتاح العلوم ٤٣١، تلخيص ٤٠٤.

وله عند سيبويه مفاهيم آخر - غير مفهومه البلاغي - فهو عدة بمعنى عود الصمير على متحر لفظاً ورتبة^(١)، وبمعنى تقديم الحواب على الشرط في الجواء^(٢) وبمعنى التقديم في المسند على المسند إليه^(٣)، وغير ذلك، إلا أنه لم يغفل المفهوم الذي عده البلاغيون القلب في (واب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى معمولين في اللفظ لا في المعنى) إذ يقول: (وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ، فهذا جرى على سعة الكلام والجيد (أَدْخَلَ قَاءَ الْحَجَرِ) كما قال: (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَسُوءَ) والحيد (أَدْخَلْتُ فِي الْقَلَسُوءِ رَأْسِي) وليس مثل اليوم واليلة، لأنَّهُما ظرفان فهو مُخَالِفٌ لَهُ فِي هَذَا، مُوَافِقٌ لَهُ فِي السَّعَةِ، قال الشاعر: [من الطويل]

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ يَدِي إِلَى الشَّيْءِ أَجْمَعِ

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال^(٤).

فالشاعر يصف هاجرة ألجأت الثور إلى كنفها، فهي تَدْخِلُ رُؤُوسَهَا فِي الظِّلِّ، لما تجد من شدة الحر، وقد أجرى كلامه على التوسع والقلب، لأنه لو أجراه على مَكْنِيهِ فَقَالَ: مُدْخِلَ فِي الظِّلِّ رَأْسَهُ، لَلَزِمَ الفصل بالجار والمجرور بين المتضامتين وهذا قبيح.

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه أنه لا يجيز هذا الأسلوب من الكلام، ولا يستحسنه إلا في الظروف.

أما إذا حمل معنى لطيفاً، وأمرأ طريفاً، وجاء متساوفاً مع مدن العربية فهو عنده مقبول حسن، فلما كان مقبولاً حمناً خَرَّجَهُ على سعة الكلام.

قال القزاز القيرواني (ن ٤١٢ هـ) وَمِمَّا يَجُوزُ لَهُ: قَلَّبَ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْكَلَامُ لَا يُشْكَلُ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: (أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ) فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ (الْقَمَّ) أَدْخَلَ فِي (الْحَجَرِ) وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ أَنَّ (الْحَجَرِ) أَدْخَلَ فِي (الْقَمِّ).

وكذلك تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ فَجَعَلَ (الظِّلِّ) يَدْخُلُ (الرَّأْسَ) وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: (مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ، قَلَّبَ)^(٥).

(١) كتاب ٢/٥٠-٥١ هـ.

(٢) كتاب ٣/٨٣ هـ.

(٣) كتاب ٣/١٢٥-١٢٧.

(٤) كتاب ١/٨٢ هـ، و ١/١٨١ هـ، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١٠٤-١٠٦.

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٢، وانظر: التكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٩١/١.

ودهب ابن جني إلى أن التحول عن ظاهر المعنى لا يكون إلا إذا دعت
 ضرورة إلى القول بقلبه وهو ضرب من ضروب التوسع عند ابن جني كما أنه كثير
 في كلام العرب^(١).

ويرى السكاكي أن القلب يزيد للكلام ملاحاة ويصل به إلى كمال البلاغة،
 والسكاكي الذي استقرت علوم البلاغة على يديه، واستقر كل لون من ألوانها في
 مكانه من أقسام البلاغة، من معان وبيان وينبع يعتبر القلب داحلا في علم
 المعاني^(٢).

فألدي بدعم البطر ويكتب كتاب سبويه يلاحظ حديثا متكاملا عن مسائل الإسناد
 في مختلف صنيفه وأحواله النحوية، مما يؤثر أن علم المعاني كل قد شأ وترجع
 في أحضان مباحث سبويه النحوية.

وقد تناول العلماء هذا اللون الكلامي فيحثوه في كتبهم ويأخذونه واحتفلوا فيه،
 فهذا أبو عبيدة يشير إلى مفهومه ويرى أن ((العرب تريد الشيء فتحوله إلى شيء
 من سببه يقولون: أَعْرَضَ الحَوْصَ عَلَى النَّاقَةِ، وَإِنَّمَا تَعْرَضُ النَّاقَةُ عَلَى الحَوْصِ،
 ويقولون: أَتَخَلَّتْ القَلَسُوءَ فِي رَأْسِي، وَإِنَّمَا لَحَلَّتْ رَأْسَكَ فِي القَلَسُوءِ، وفي القرآن:
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقَ﴾^(٣)، مَا إِنَّ العَصْبَةَ لَتَوَّءَ بِالْمَفَاتِحِ أَي: تَقْلِبُهَا^(٤).

وظهر كلام أبي عبيدة أنه لا يستكر هذا النوع من الكلام الذي أجراه على
 القلب أو التحويل.

وتابع الفراء (ت ٢٠٧هـ) أبا عبيدة في قبول القلب؛ لأنه ((ظاهر في كلام
 العرب أن يقولوا: فَلَانُ يَخَافُكَ كَخَوَفِ الأسدِ، والمعنى كَخَوَفِهِ الأسدُ؛ لأنَّ الأسدَ
 هو المعروف بأنه للمُخَوَّفِ وقال الآخر: [من الكامل]

كَانَتْ فَرِيضَةً مَا تَقُولُ كَمَا كُنَ الزَّيْنَاءُ فَرِيضَةً الرَّجَمِ

(١) انظر المختصر ٢/٦٠٨٢، المنتخب ٢/٢٢٨، المصنف ٢/٩٥، الرسالة ١٦٩، أثر النحاة في البحث
 بلاغي ١١٥.

(٢) معاج الطوم ١١٣، أثر النحاة في البحث بلاغي ١١٥.

(٣) سورة القصص، من الآية ٢٦.

(٤) معاج القرآن ١/٦٢-٦٤.

والمعنى: كما كان الرجم فريضة الزناء، فيتناولون الشاعر بوضع الكلمة على صحتها لاتضاح المعنى عند العرب^(١).

فالقلب عند القراء نوع من التسامح والتهلون يلجأ إليه الشاعر ضرورة إذا لم ينس، ومع ذلك فالقراء يذكرون منه في القرآن الكريم أمثلة كثيرة^(٢).

فالتسامح أحد مصطلحات التوسيع، الذي يريد به ((استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب قربة دالة عليه اعتماداً على ظهور المعنى في المقام، فوجود العلاقة يمدح التسامح، أي: يرى أن أحداً لم يقل إن قولك: (رأيت أمداً يزني في الحمام) تسامح^(٣)، وهذا يؤكد أن التسامح ضرب من صروب للتوسيع الذي يعول المتكلم فيه على فهمه وإدراكه للعلاقات اللغوية.

وتناول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) القلب تناولاً اتسم بالشمولية إذ وقف على ما ينصل منه باللغة وما ينصل بالتصريف، ثم وقف على ما يدخل منه في باب البلاغة، جامعاً ذلك تحت باب ((المقلوب)) إلا أنه حمل هذا المقلوب على التلخيص، أو على الضرورة الشعرية أو لاستقامة وزن البيت الشعري^(٤).

وبناء على هذا كان يرفض صوره الواردة في القرآن الكريم ((وكان بعضهم أصحاب اللغة يذهبون في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ اللَّهُمَّ كَلِمَاتٍ يَتَذَكَّرُ فِيهَا لِيَتَّقِيَ اللَّهَ﴾ إلى مثل هذا في القلب وكان يريد ببعض أصحاب اللغة لها عبادة لأنه هو الذي رأى هذا الرأي - وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتساب الله عز وجل لو لم يجد له مذهباً، لأن الشعراء تقلب اللفظ وتزيل الكلام على اللفظ أو على طريق الضرورة اللغوية أو لاستقامة وزن البيت والله تعالى لا يخطئ ولا يخطئ^(٥).

(١) معنى القرآن ١/١٩٦، ولفظ: تلويل مشكل القرآن ١٩٩.

(٢) لفظ: معنى القرآن ٢/١٢٠، ٨٠٠.

(٣) لفظ: معنى القرآن ٢/١٢٠، ولفظ: الاتساع عند ابن جني.

(٤) لفظ: تلويل مشكل القرآن ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) سورة البقرة الآية ١٢١.

(٦) تلويل مشكل القرآن ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ولفظ: بجزء القرآن ١/١٢٠، ١٢١.

فإن قتيبة يصم القلب بالغلط، وهذا أمر غريب، لا أدرى ما الذي دعاه إلى ذلك، مع أنه كثير الورد في القرآن وأن مسيويه كان يحمله على التوسيع لا على الحلق، وذلك جرياً على وروده في كلام العرب وستنها.

ومع ذلك فهو يعتمد في باب المقطوب الذي يتصل بلفظ البلاغة على بصوص مسيويه وفي عبدة يقول: (ومن المقطوب أن يقدم ما يوضحه التأخير ويظهر ما يوضحه التقديم، مستنداً على ذلك بيت الكتاب وأمثله، قال الشاعر:

[من لطويل]

تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مَدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَمَا لِرَأْسِهِ يَدِي إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ

أراد: (مدخل رأس الظل) قلب؛ لأن الظل ليس برأسه فصار كل واحد منهم داخل في صاحبه، والعرب تقول: (أعرض الفاقة على العرض) تريد: أعرض العرض على الفاقة؛ لأنك إذا أوردتها العرض أعرضت بكل واحد صاحبه، وقال الأخطي: [من البسيط]

عَلَى الْعَهَارَاتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرُنُ لَوْ بَلَغَتْ مَوَاتِنُهُمْ هَجَرٌ

وكان الوجه أن يقول: (مواتنهم - هارفع - نجرن - هجر) فقلب لأن ما بلغته فقد بلغه^(١).

ويرى المبرّد (٢٨٥ هـ) أن ((الكلام إذا لم ينحطه لبس جاز القلب للاختصار، قال تعالى: «وَأَيُّهَا مِنَ الْكُذِبِ مَا يَأْتِي خَاتِمُهُ تَوَّاهُ بِالسَّيِّئَةِ أُولَى الْقُوَّةِ»^(٢)، والعصبة توه بالمفاتيح أي: تستقل بها في نقل، ومن كلام العرب: إن فلانة لتتوه بها عجيزتها والمعنى: لتتوه بعجيزتها...^(٣).

فالقلب - عده - يأتي للاختصار إذا لم ين اللبس كما يأتي على السعة في مواضع أخر.

(١) ثول مثل القرآن ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ولفظ: فكتب ١٩٢/١، ١٨١/١، ولفظ: قر الفعلة في

لبس البلاغي ١٠٤-١٠٦.

(٢) سورة القصص، الآية ٧٦.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ١/٤٧٥، ٤٦٧، ٢/٢٩٥.

وعد ابن فارس (ت ٢٩٥هـ) القلب من منى العرب في كلامها، مشيراً إلى شواهد من الشعر العربي، ومثل بأمثلة كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿حَلِقَ الْأَسَانِبَ مِنْ عَجَلٍ﴾^(١)، الذي حمله ابن جني من قبل - على التوسع والمجاز لا على القلب.

ودهب ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) مذهب ابن قتيبة في عدة القلب مفسراً للمعنى، وصرحاً له عن وجهه، ثم ذكر أن ما قد يرد منه في القرآن فهو مؤول^(٢). وقد ذكرنا من قبل - أن السكاكي (ت ٦٢٦هـ) كان يرى في القلب ما لا يراه غيره من أنه يورث للكلام ملاحاة، ويصل به إلى كمال البلاغة، وعده شعبة من الإخراج، لا على مقتضى الظاهر، ولها شيوخ في التراكيب، فمنها ما يأتي في الكلام والأمعار ومنها ما يأتي في التنزيل^(٣).

وأخر ما نختم به آراء العلماء رأي الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) الذي ذهب فيه إلى أن القلب يقبل إذا تضمن اعتباراً لطيفاً ومعنى شريفاً، وإلا فهو مردود^(٤).

يتضح مما سبق أن القلب ظاهرة فائضة في اللغة، اختلف في قبولها وتفسيرها العلماء، وسأجمل اختلافهم بما يأتي:

- ١ - أجرى سيبويه جميع صوره الواردة في الكتاب على التوسع في اللغة.
- ٢ - رآه الفراء نوعاً من التسامح الذي يلجأ إليه الشاعر ضرورة عند أسن اللبس.
- ٣ - ورفض بعضهم القلب رفضاً مطلقاً، كابن قتيبة وابن سنان الخفاجي، وحملوه على الخط وفساد المعنى، وإن عرض لهم شيء منه في القرآن فإنهم يلتزمون له التأويل والتخدير، ليردوه إلى أصله.
- ٤ - ومنهم من قبله مطلقاً لوروده في الكلام وجريانه على منى العرب كابن فارس والسكاكي.
- ٥ - واتخذ الخطيب القزويني موقفاً من القلب، فقبل ما تضمن منه معاني لطيفة ورد ما سوى ذلك، وهذا رأي نميل إليه.

(١) سورة الأنبياء، الآية ٣٧.

(٢) انظر: من القصة ١٠٤-١٠٥.

(٣) مفتاح العلوم ١٠١.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٥، و انظر: شروح التلخيص ١٨٦/١.

ثالثاً: وضع الظاهر موضع المضمرة:

وسماه القزويني (وضع المظهر موضع المضمرة)^(١)، وتعجب الررکشفي من أن البيهقي لم يذكره في أقسام الإطناب^(٢)، ولأهمية هذا النوع البلاغي من أنواع ما يدرج على مقتضى الظاهر، ذكر السيوطي أن العلماء ألفوا له كتباً^(٣) ولهذا النوع فوائد كثيرة ذكر منها العلماء زيادة التقرير والتأكيد، ومثاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤)، والأصل (هو الصمد) ولكنه وضع الظاهر موضع المضمرة، وهناك فوائد أخر يخرج إليها كقصد التعميم، وقصد التحقير، وإزالة اللبس، وقصد الصوم وقصد الخصوص وغيرها.

وقد أشار سيبويه إلى هذا اللون البلاغي في (باب ما أجرى مجرى (اليم) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله) فقال: ونقول ما ريك ذاهباً ولا محسناً زيداً، الرفع لجود وإن كنت تريد الأول لأنك لو قلت: (ما ريك منطلقاً زيداً) لم يكن حد الكلام، وكان هنا ضعفاً، ولم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً - لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي أن تُضَيَّرَ.

ألا ترى أنك لو قلت (ما زيد منطلقاً أبو زيد) لم يكن كقولك (ما زيد منطلقاً أبوه) لأنك قد استغنيت عن الإظهار فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله، حيث كان هذا ضعفاً فيه، وقد يجوز أن تصيب، قال الشاعر وهو موالد بن عدي (من الخفيف):

لَا أَرَى كَمَوْتَ يَمِيقُ كَمَوْتَ شَيْءٍ نَحْنُ الْمَوْتُ ذَا الْقَتْلِ وَالْفَقِيرُ

فأعاد الإظهار وقال الحمدي (من الطويل):

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَالِهَا مَوَاطِئُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرُ

وارفع الوجه.

(١) الإيضاح ١٥٥، التلخيص ٩٠، شروح التلخيص ٤٥٢/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٥٧/٢

(٢) لبرهان في علوم القرآن ٣٥٠/٢.

(٣) الإتنان ٧٢/٢.

(٤) سورة الإخلاص، الآية ١-٢.

وقد قال الفرزدق [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَنَارِكَ حَقُّهُ وَلَا مَتَّعِي مَعْنَى وَلَا مَتَّيَّمِرٌ^(١)

وشرح السيرافي كلام سيبويه بقوله: «اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة، كل الاختيار تكرر ضميره نحو: (رَيْدٌ صِرْفَتُهُ) و (رَيْدٌ صِرْفَتُ أَبَاهُ) و (رَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ) ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كذايته^(٢).

ثم إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى: قَالُوا لَنْ نَبْرِيحَ حَتَّى تَأْتِيَنَا مِنْ مَّا أَوْفَى رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَخْلُ رِسَالَتُهُ^(٣). ومن إعادة الظاهر في جملة واحدة، قولك: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَا مُحْسِنٌ) والمختار: (وَلَا مُحْسِنًا هُوَ) بالصميم، ولذلك كان رفع (محسن) أجود حتى تكون جملة أخرى^(٤).

يتضح مما سبق أن سيبويه لا يسن وضع الظاهر في موضع المضمير إذا كان في جملة واحدة، إذ لا ميرر يدعو لوضعه، ما دام الأمر لا يلبس على السامع بسل المراد بالضمير شخص آخر غير المقصود في الجملة، ولكنه يقع عنده موقع الاستحسان إذا كان في جملة أخرى.

فالإظهار في هذا أحسن من أجل إزالة اللبس الذي يتقافى مع مقصد البلاغي الذي يروم الإلهام والوضوح، فإعادة الظاهر موضع المضمير في مثل هذا الموضع، يبهئ ذهن السامع والمتلقي لاستقبال الكلام، أصحاً مفهومًا من خلال ما تمحه الإعادة والتكرار من تفخيم وتأكيد يزيد للكلام وضوحاً.

ولكن الذي يمكن أن نتبينه من قول السيرافي (فذلك جائز حسن) أنه يجوز الوجهان، الإظهار والإصمار، لكنه رجح إعادة اللفظ وجعله جائزاً حسناً. وفي هذا رد على الأعلم، الذي يرى أنه لو تكرر الصمير لجاز أن ينوهم السامع أن الضمير لعبير المذكور^(٥).

(١) الكتاب ١/٢٠٠، ج ١، ١٢٢ هـ ١٠٥٠/١٠٦٠، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٠٩٠، ١١٠٠، ١١١٠، ١١٢٠، ١١٣٠، ١١٤٠، ١١٥٠، ١١٦٠، ١١٧٠، ١١٨٠، ١١٩٠، ١٢٠٠، ١٢١٠، ١٢٢٠، ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥٠، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٨٠، ١٢٩٠، ١٣٠٠، ١٣١٠، ١٣٢٠، ١٣٣٠، ١٣٤٠، ١٣٥٠، ١٣٦٠، ١٣٧٠، ١٣٨٠، ١٣٩٠، ١٤٠٠، ١٤١٠، ١٤٢٠، ١٤٣٠، ١٤٤٠، ١٤٥٠، ١٤٦٠، ١٤٧٠، ١٤٨٠، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥١٠، ١٥٢٠، ١٥٣٠، ١٥٤٠، ١٥٥٠، ١٥٦٠، ١٥٧٠، ١٥٨٠، ١٥٩٠، ١٦٠٠، ١٦١٠، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٠، ١٦٥٠، ١٦٦٠، ١٦٧٠، ١٦٨٠، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٠، ١٧٢٠، ١٧٣٠، ١٧٤٠، ١٧٥٠، ١٧٦٠، ١٧٧٠، ١٧٨٠، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨١٠، ١٨٢٠، ١٨٣٠، ١٨٤٠، ١٨٥٠، ١٨٦٠، ١٨٧٠، ١٨٨٠، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩١٠، ١٩٢٠، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠، ٢٠٦٠، ٢٠٧٠، ٢٠٨٠، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٢٠، ٢١٣٠، ٢١٤٠، ٢١٥٠، ٢١٦٠، ٢١٧٠، ٢١٨٠، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢١٠، ٢٢٢٠، ٢٢٣٠، ٢٢٤٠، ٢٢٥٠، ٢٢٦٠، ٢٢٧٠، ٢٢٨٠، ٢٢٩٠، ٢٣٠٠، ٢٣١٠، ٢٣٢٠، ٢٣٣٠، ٢٣٤٠، ٢٣٥٠، ٢٣٦٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٠، ٢٣٩٠، ٢٤٠٠، ٢٤١٠، ٢٤٢٠، ٢٤٣٠، ٢٤٤٠، ٢٤٥٠، ٢٤٦٠، ٢٤٧٠، ٢٤٨٠، ٢٤٩٠، ٢٥٠٠، ٢٥١٠، ٢٥٢٠، ٢٥٣٠، ٢٥٤٠، ٢٥٥٠، ٢٥٦٠، ٢٥٧٠، ٢٥٨٠، ٢٥٩٠، ٢٦٠٠، ٢٦١٠، ٢٦٢٠، ٢٦٣٠، ٢٦٤٠، ٢٦٥٠، ٢٦٦٠، ٢٦٧٠، ٢٦٨٠، ٢٦٩٠، ٢٧٠٠، ٢٧١٠، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠، ٢٧٤٠، ٢٧٥٠، ٢٧٦٠، ٢٧٧٠، ٢٧٨٠، ٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨١٠، ٢٨٢٠، ٢٨٣٠، ٢٨٤٠، ٢٨٥٠، ٢٨٦٠، ٢٨٧٠، ٢٨٨٠، ٢٨٩٠، ٢٩٠٠، ٢٩١٠، ٢٩٢٠، ٢٩٣٠، ٢٩٤٠، ٢٩٥٠، ٢٩٦٠، ٢٩٧٠، ٢٩٨٠، ٢٩٩٠، ٣٠٠٠، ٣٠١٠، ٣٠٢٠، ٣٠٣٠، ٣٠٤٠، ٣٠٥٠، ٣٠٦٠، ٣٠٧٠، ٣٠٨٠، ٣٠٩٠، ٣١٠٠، ٣١١٠، ٣١٢٠، ٣١٣٠، ٣١٤٠، ٣١٥٠، ٣١٦٠، ٣١٧٠، ٣١٨٠، ٣١٩٠، ٣٢٠٠، ٣٢١٠، ٣٢٢٠، ٣٢٣٠، ٣٢٤٠، ٣٢٥٠، ٣٢٦٠، ٣٢٧٠، ٣٢٨٠، ٣٢٩٠، ٣٣٠٠، ٣٣١٠، ٣٣٢٠، ٣٣٣٠، ٣٣٤٠، ٣٣٥٠، ٣٣٦٠، ٣٣٧٠، ٣٣٨٠، ٣٣٩٠، ٣٤٠٠، ٣٤١٠، ٣٤٢٠، ٣٤٣٠، ٣٤٤٠، ٣٤٥٠، ٣٤٦٠، ٣٤٧٠، ٣٤٨٠، ٣٤٩٠، ٣٥٠٠، ٣٥١٠، ٣٥٢٠، ٣٥٣٠، ٣٥٤٠، ٣٥٥٠، ٣٥٦٠، ٣٥٧٠، ٣٥٨٠، ٣٥٩٠، ٣٦٠٠، ٣٦١٠، ٣٦٢٠، ٣٦٣٠، ٣٦٤٠، ٣٦٥٠، ٣٦٦٠، ٣٦٧٠، ٣٦٨٠، ٣٦٩٠، ٣٧٠٠، ٣٧١٠، ٣٧٢٠، ٣٧٣٠، ٣٧٤٠، ٣٧٥٠، ٣٧٦٠، ٣٧٧٠، ٣٧٨٠، ٣٧٩٠، ٣٨٠٠، ٣٨١٠، ٣٨٢٠، ٣٨٣٠، ٣٨٤٠، ٣٨٥٠، ٣٨٦٠، ٣٨٧٠، ٣٨٨٠، ٣٨٩٠، ٣٩٠٠، ٣٩١٠، ٣٩٢٠، ٣٩٣٠، ٣٩٤٠، ٣٩٥٠، ٣٩٦٠، ٣٩٧٠، ٣٩٨٠، ٣٩٩٠، ٤٠٠٠، ٤٠١٠، ٤٠٢٠، ٤٠٣٠، ٤٠٤٠، ٤٠٥٠، ٤٠٦٠، ٤٠٧٠، ٤٠٨٠، ٤٠٩٠، ٤١٠٠، ٤١١٠، ٤١٢٠، ٤١٣٠، ٤١٤٠، ٤١٥٠، ٤١٦٠، ٤١٧٠، ٤١٨٠، ٤١٩٠، ٤٢٠٠، ٤٢١٠، ٤٢٢٠، ٤٢٣٠، ٤٢٤٠، ٤٢٥٠، ٤٢٦٠، ٤٢٧٠، ٤٢٨٠، ٤٢٩٠، ٤٣٠٠، ٤٣١٠، ٤٣٢٠، ٤٣٣٠، ٤٣٤٠، ٤٣٥٠، ٤٣٦٠، ٤٣٧٠، ٤٣٨٠، ٤٣٩٠، ٤٤٠٠، ٤٤١٠، ٤٤٢٠، ٤٤٣٠، ٤٤٤٠، ٤٤٥٠، ٤٤٦٠، ٤٤٧٠، ٤٤٨٠، ٤٤٩٠، ٤٥٠٠، ٤٥١٠، ٤٥٢٠، ٤٥٣٠، ٤٥٤٠، ٤٥٥٠، ٤٥٦٠، ٤٥٧٠، ٤٥٨٠، ٤٥٩٠، ٤٦٠٠، ٤٦١٠، ٤٦٢٠، ٤٦٣٠، ٤٦٤٠، ٤٦٥٠، ٤٦٦٠، ٤٦٧٠، ٤٦٨٠، ٤٦٩٠، ٤٧٠٠، ٤٧١٠، ٤٧٢٠، ٤٧٣٠، ٤٧٤٠، ٤٧٥٠، ٤٧٦٠، ٤٧٧٠، ٤٧٨٠، ٤٧٩٠، ٤٨٠٠، ٤٨١٠، ٤٨٢٠، ٤٨٣٠، ٤٨٤٠، ٤٨٥٠، ٤٨٦٠، ٤٨٧٠، ٤٨٨٠، ٤٨٩٠، ٤٩٠٠، ٤٩١٠، ٤٩٢٠، ٤٩٣٠، ٤٩٤٠، ٤٩٥٠، ٤٩٦٠، ٤٩٧٠، ٤٩٨٠، ٤٩٩٠، ٥٠٠٠، ٥٠١٠، ٥٠٢٠، ٥٠٣٠، ٥٠٤٠، ٥٠٥٠، ٥٠٦٠، ٥٠٧٠، ٥٠٨٠، ٥٠٩٠، ٥١٠٠، ٥١١٠، ٥١٢٠، ٥١٣٠، ٥١٤٠، ٥١٥٠، ٥١٦٠، ٥١٧٠، ٥١٨٠، ٥١٩٠، ٥٢٠٠، ٥٢١٠، ٥٢٢٠، ٥٢٣٠، ٥٢٤٠، ٥٢٥٠، ٥٢٦٠، ٥٢٧٠، ٥٢٨٠، ٥٢٩٠، ٥٣٠٠، ٥٣١٠، ٥٣٢٠، ٥٣٣٠، ٥٣٤٠، ٥٣٥٠، ٥٣٦٠، ٥٣٧٠، ٥٣٨٠، ٥٣٩٠، ٥٤٠٠، ٥٤١٠، ٥٤٢٠، ٥٤٣٠، ٥٤٤٠، ٥٤٥٠، ٥٤٦٠، ٥٤٧٠، ٥٤٨٠، ٥٤٩٠، ٥٥٠٠، ٥٥١٠، ٥٥٢٠، ٥٥٣٠، ٥٥٤٠، ٥٥٥٠، ٥٥٦٠، ٥٥٧٠، ٥٥٨٠، ٥٥٩٠، ٥٦٠٠، ٥٦١٠، ٥٦٢٠، ٥٦٣٠، ٥٦٤٠، ٥٦٥٠، ٥٦٦٠، ٥٦٧٠، ٥٦٨٠، ٥٦٩٠، ٥٧٠٠، ٥٧١٠، ٥٧٢٠، ٥٧٣٠، ٥٧٤٠، ٥٧٥٠، ٥٧٦٠، ٥٧٧٠، ٥٧٨٠، ٥٧٩٠، ٥٨٠٠، ٥٨١٠، ٥٨٢٠، ٥٨٣٠، ٥٨٤٠، ٥٨٥٠، ٥٨٦٠، ٥٨٧٠، ٥٨٨٠، ٥٨٩٠، ٥٩٠٠، ٥٩١٠، ٥٩٢٠، ٥٩٣٠، ٥٩٤٠، ٥٩٥٠، ٥٩٦٠، ٥٩٧٠، ٥٩٨٠، ٥٩٩٠، ٦٠٠٠، ٦٠١٠، ٦٠٢٠، ٦٠٣٠، ٦٠٤٠، ٦٠٥٠، ٦٠٦٠، ٦٠٧٠، ٦٠٨٠، ٦٠٩٠، ٦١٠٠، ٦١١٠، ٦١٢٠، ٦١٣٠، ٦١٤٠، ٦١٥٠، ٦١٦٠، ٦١٧٠، ٦١٨٠، ٦١٩٠، ٦٢٠٠، ٦٢١٠، ٦٢٢٠، ٦٢٣٠، ٦٢٤٠، ٦٢٥٠، ٦٢٦٠، ٦٢٧٠، ٦٢٨٠، ٦٢٩٠، ٦٣٠٠، ٦٣١٠، ٦٣٢٠، ٦٣٣٠، ٦٣٤٠، ٦٣٥٠، ٦٣٦٠، ٦٣٧٠، ٦٣٨٠، ٦٣٩٠، ٦٤٠٠، ٦٤١٠، ٦٤٢٠، ٦٤٣٠، ٦٤٤٠، ٦٤٥٠، ٦٤٦٠، ٦٤٧٠، ٦٤٨٠، ٦٤٩٠، ٦٥٠٠، ٦٥١٠، ٦٥٢٠، ٦٥٣٠، ٦٥٤٠، ٦٥٥٠، ٦٥٦٠، ٦٥٧٠، ٦٥٨٠، ٦٥٩٠، ٦٦٠٠، ٦٦١٠، ٦٦٢٠، ٦٦٣٠، ٦٦٤٠، ٦٦٥٠، ٦٦٦٠، ٦٦٧٠، ٦٦٨٠، ٦٦٩٠، ٦٧٠٠، ٦٧١٠، ٦٧٢٠، ٦٧٣٠، ٦٧٤٠، ٦٧٥٠، ٦٧٦٠، ٦٧٧٠، ٦٧٨٠، ٦٧٩٠، ٦٨٠٠، ٦٨١٠، ٦٨٢٠، ٦٨٣٠، ٦٨٤٠، ٦٨٥٠، ٦٨٦٠، ٦٨٧٠، ٦٨٨٠، ٦٨٩٠، ٦٩٠٠، ٦٩١٠، ٦٩٢٠، ٦٩٣٠، ٦٩٤٠، ٦٩٥٠، ٦٩٦٠، ٦٩٧٠، ٦٩٨٠، ٦٩٩٠، ٧٠٠٠، ٧٠١٠، ٧٠٢٠، ٧٠٣٠، ٧٠٤٠، ٧٠٥٠، ٧٠٦٠، ٧٠٧٠، ٧٠٨٠، ٧٠٩٠، ٧١٠٠، ٧١١٠، ٧١٢٠، ٧١٣٠، ٧١٤٠، ٧١٥٠، ٧١٦٠، ٧١٧٠، ٧١٨٠، ٧١٩٠، ٧٢٠٠، ٧٢١٠، ٧٢٢٠، ٧٢٣٠، ٧٢٤٠، ٧٢٥٠، ٧٢٦٠، ٧٢٧٠، ٧٢٨٠، ٧٢٩٠، ٧٣٠٠، ٧٣١٠، ٧٣٢٠، ٧٣٣٠، ٧٣٤٠، ٧٣٥٠، ٧٣٦٠، ٧٣٧٠، ٧٣٨٠، ٧٣٩٠، ٧٤٠٠، ٧٤١٠، ٧٤٢٠، ٧٤٣٠، ٧٤٤٠، ٧٤٥٠، ٧٤٦٠، ٧٤٧٠، ٧٤٨٠، ٧٤٩٠، ٧٥٠٠، ٧٥١٠، ٧٥٢٠، ٧٥٣٠، ٧٥٤٠، ٧٥٥٠، ٧٥٦٠، ٧٥٧٠، ٧٥٨٠، ٧٥٩٠، ٧٦٠٠، ٧٦١٠، ٧٦٢٠، ٧٦٣٠، ٧٦٤٠، ٧٦٥٠، ٧٦٦٠، ٧٦٧٠، ٧٦٨٠، ٧٦٩٠، ٧٧٠٠، ٧٧١٠، ٧٧٢٠، ٧٧٣٠، ٧٧٤٠، ٧٧٥٠، ٧٧٦٠، ٧٧٧٠، ٧٧٨٠، ٧٧٩٠، ٧٨٠٠، ٧٨١٠، ٧٨٢٠، ٧٨٣٠، ٧٨٤٠، ٧٨٥٠، ٧٨٦٠، ٧٨٧٠، ٧٨٨٠، ٧٨٩٠، ٧٩٠٠، ٧٩١٠، ٧٩٢٠، ٧٩٣٠، ٧٩٤٠، ٧٩٥٠، ٧٩٦٠، ٧٩٧٠، ٧٩٨٠، ٧٩٩٠، ٨٠٠٠، ٨٠١٠، ٨٠٢٠، ٨٠٣٠، ٨٠٤٠، ٨٠٥٠، ٨٠٦٠، ٨٠٧٠، ٨٠٨٠، ٨٠٩٠، ٨١٠٠، ٨١١٠، ٨١٢٠، ٨١٣٠، ٨١٤٠، ٨١٥٠، ٨١٦٠، ٨١٧٠، ٨١٨٠، ٨١٩٠، ٨٢٠٠، ٨٢١٠، ٨٢٢٠، ٨٢٣٠، ٨٢٤٠، ٨٢٥٠، ٨٢٦٠، ٨٢٧٠، ٨٢٨٠، ٨٢٩٠، ٨٣٠٠، ٨٣١٠، ٨٣٢٠، ٨٣٣٠، ٨٣٤٠، ٨٣٥٠، ٨٣٦٠، ٨٣٧٠، ٨٣٨٠، ٨٣٩٠، ٨٤٠٠، ٨٤١٠، ٨٤٢٠، ٨٤٣٠، ٨٤٤٠، ٨٤٥٠، ٨٤٦٠، ٨٤٧٠، ٨٤٨٠، ٨٤٩٠، ٨٥٠٠، ٨٥١٠، ٨٥٢٠، ٨٥٣٠، ٨٥٤٠، ٨٥٥٠، ٨٥٦٠، ٨٥٧٠، ٨٥٨٠، ٨٥٩٠، ٨٦٠٠، ٨٦١٠، ٨٦٢٠، ٨٦٣٠، ٨٦٤٠، ٨٦٥٠، ٨٦٦٠، ٨٦٧٠، ٨٦٨٠، ٨٦٩٠، ٨٧٠٠، ٨٧١٠، ٨٧٢٠، ٨٧٣٠، ٨٧٤٠، ٨٧٥٠، ٨٧٦٠، ٨٧٧٠، ٨٧٨٠، ٨٧٩٠، ٨٨٠٠، ٨٨١٠، ٨٨٢٠، ٨٨٣٠، ٨٨٤٠، ٨٨٥٠، ٨٨٦٠، ٨٨٧٠، ٨٨٨٠، ٨٨٩٠، ٨٩٠٠، ٨٩١٠، ٨٩٢٠، ٨٩٣٠، ٨٩٤٠، ٨٩٥٠، ٨٩٦٠، ٨٩٧٠، ٨٩٨٠، ٨٩٩٠، ٩٠٠٠، ٩٠١٠، ٩٠٢٠، ٩٠٣٠، ٩٠٤٠، ٩٠٥٠، ٩٠٦٠، ٩٠٧٠، ٩٠٨٠، ٩٠٩٠، ٩١٠٠، ٩١١٠، ٩١٢٠، ٩١٣٠، ٩١٤٠، ٩١٥٠، ٩١٦٠، ٩١٧٠، ٩١٨٠، ٩١٩٠، ٩٢٠٠، ٩٢١٠، ٩٢٢٠، ٩٢٣٠، ٩٢٤٠، ٩٢٥٠، ٩٢٦٠، ٩٢٧٠، ٩٢٨٠، ٩٢٩٠، ٩٣٠٠، ٩٣١٠، ٩٣٢٠، ٩٣٣٠، ٩٣٤٠، ٩٣٥٠، ٩٣٦٠، ٩٣٧٠، ٩٣٨٠، ٩٣٩٠، ٩٤٠٠، ٩٤١٠، ٩٤٢٠، ٩٤٣٠، ٩٤٤٠، ٩٤٥٠، ٩٤٦٠، ٩٤٧٠، ٩٤٨٠، ٩٤٩٠، ٩٥٠٠، ٩٥١٠، ٩٥٢٠، ٩٥٣٠، ٩٥٤٠، ٩٥٥٠، ٩٥٦٠، ٩٥٧٠، ٩٥٨٠، ٩٥٩٠، ٩٦٠٠، ٩٦١٠، ٩٦٢٠، ٩٦٣٠، ٩٦٤٠، ٩٦٥٠، ٩٦٦٠، ٩٦٧٠، ٩٦٨٠، ٩٦٩٠، ٩٧٠٠، ٩٧١٠، ٩٧٢٠، ٩٧٣٠، ٩٧٤٠، ٩٧٥٠، ٩٧٦٠، ٩٧٧٠، ٩٧٨٠، ٩٧٩٠، ٩٨٠٠، ٩٨١٠، ٩٨٢٠، ٩٨٣٠، ٩٨٤٠، ٩٨٥٠، ٩٨٦٠، ٩٨٧٠، ٩٨٨٠، ٩٨٩٠، ٩٩٠٠، ٩٩١٠، ٩٩٢٠، ٩٩٣٠، ٩٩٤٠، ٩٩٥٠، ٩٩٦٠، ٩٩٧٠، ٩٩٨٠، ٩٩٩٠، ١٠٠٠٠، ١٠٠٠١، ١٠٠٠٢، ١٠٠٠٣، ١٠٠٠٤، ١٠٠٠٥، ١٠٠٠٦، ١٠٠٠٧، ١٠٠٠٨، ١٠٠٠٩، ١٠٠١٠، ١٠٠١١، ١٠٠١٢، ١٠٠١٣، ١٠٠١٤، ١٠٠١٥، ١٠٠١٦، ١٠٠١٧، ١٠٠١٨، ١٠٠١٩، ١٠٠٢٠، ١٠٠٢١، ١٠٠٢٢، ١٠٠٢٣، ١٠٠٢٤، ١٠٠٢٥، ١٠٠٢٦، ١٠٠٢٧، ١٠٠٢٨، ١٠٠٢٩، ١٠٠٣٠، ١٠٠٣١، ١٠٠٣٢، ١٠٠٣٣، ١٠٠٣٤، ١٠٠٣٥، ١٠٠٣٦، ١٠٠٣٧، ١٠٠٣٨، ١٠٠٣٩، ١٠٠٤٠، ١٠٠٤١، ١٠٠٤٢، ١٠٠٤٣، ١٠٠٤٤، ١٠٠٤٥، ١٠٠٤٦، ١٠٠٤٧، ١٠٠٤٨، ١٠٠٤٩، ١٠٠٥٠، ١٠٠٥١، ١٠٠٥٢، ١٠٠٥٣، ١٠٠٥٤، ١٠٠٥٥، ١٠٠٥٦، ١٠٠٥٧، ١٠٠٥٨، ١٠٠٥٩، ١٠٠٦٠، ١٠٠٦١، ١٠٠٦٢، ١٠٠٦٣، ١٠٠٦٤، ١٠٠٦٥، ١٠٠٦٦، ١٠٠٦٧، ١٠٠٦٨، ١٠٠٦٩، ١٠٠٧٠، ١٠٠٧١، ١٠٠٧٢، ١٠٠٧٣، ١٠٠٧٤، ١٠٠٧٥، ١٠٠٧٦، ١٠٠٧٧، ١٠٠٧٨، ١٠٠٧٩، ١٠٠٨٠، ١٠٠٨١، ١٠٠٨٢، ١٠٠٨٣، ١٠٠٨٤، ١٠٠٨٥، ١٠٠٨٦، ١٠٠٨٧، ١٠٠٨٨، ١٠٠٨٩، ١٠٠٩٠، ١٠٠٩١، ١٠٠٩٢، ١٠٠٩٣، ١٠٠٩٤، ١٠٠٩٥، ١٠٠٩٦، ١٠٠٩٧، ١٠٠٩٨، ١٠٠٩٩، ١٠١٠٠، ١٠١٠١، ١٠١٠٢، ١٠١٠٣، ١٠١٠٤، ١٠١٠٥، ١٠١٠٦، ١٠١٠٧، ١٠١٠٨، ١٠١٠٩، ١٠١١٠، ١٠١١١، ١٠١١٢، ١٠١١٣، ١٠١١٤، ١٠١١٥، ١٠١١٦، ١٠١١٧، ١٠١١٨، ١٠١١٩، ١٠١٢٠، ١٠١٢١، ١٠١٢٢، ١٠١٢٣، ١٠١٢٤، ١٠١٢٥، ١٠١٢٦، ١٠١٢٧، ١٠١٢٨، ١٠١٢٩، ١٠١٣٠، ١٠١٣١، ١٠١٣٢، ١٠١٣٣، ١٠١٣٤، ١٠١٣٥، ١٠١٣٦، ١٠١٣٧، ١٠١٣٨، ١٠١٣٩، ١٠١٤٠، ١٠١٤١، ١٠١٤٢، ١٠١٤٣، ١٠١٤٤، ١٠١٤٥، ١٠١٤٦، ١٠١٤٧، ١٠١٤٨، ١٠١٤٩، ١٠١٥٠، ١٠١٥١، ١٠١٥٢، ١٠١٥٣، ١٠١٥٤، ١٠١٥٥، ١٠١٥٦، ١٠١٥٧، ١٠١٥٨، ١٠١٥٩، ١٠١٦٠، ١٠١٦١، ١٠١٦٢، ١٠١٦٣، ١٠١٦٤، ١٠١٦٥، ١٠١٦٦، ١٠١٦٧، ١٠١٦٨، ١٠١٦٩، ١٠١٧٠، ١٠١٧١، ١٠١٧٢، ١٠١٧٣، ١٠١٧٤، ١٠١٧٥، ١٠١٧٦، ١٠١٧٧، ١٠١٧٨، ١٠١٧٩، ١٠١٨٠، ١٠١٨١، ١٠١٨٢، ١٠١٨٣، ١٠١٨٤، ١٠١٨٥، ١٠١٨٦، ١٠١٨٧، ١٠١٨٨، ١٠١٨٩، ١٠١٩٠، ١٠١٩١، ١٠١٩٢، ١٠١٩٣، ١٠١٩٤، ١٠١٩٥، ١٠١٩٦، ١٠١٩٧، ١٠١٩٨، ١٠١٩٩، ١٠٢٠٠، ١٠٢٠١، ١٠٢٠٢، ١٠٢٠٣، ١٠٢٠٤، ١٠٢٠٥، ١٠٢٠٦، ١٠٢٠٧، ١٠٢٠٨، ١٠٢٠٩، ١٠٢١٠، ١٠٢١١، ١٠٢١٢، ١٠٢١٣، ١٠٢١٤، ١٠٢١٥، ١٠٢١٦

فأي ليس ترى في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ يَمَسَّ حَتَّى زُمَىٰ﴾ مثل ما أوتيت
 رسول الله (الله أعلم...) ^(١)، إذا قلت: ((هو أعلم)) بدلا من ((الله أعلم)) فليس هناك ما
 يعصي إلى التلبس وعدم الإقحام من أن المراد بالضمير هو ذات الله عز وجل ولكن
 الدلول من تعبير إلى تعبير لا يكون إلا لمر بلاغي لا يستشعره إلا المتدققون لغوي
 الكلام العربي والعرفون بمسالك البلاغيين فيه فالنكرار على ما فيه من ثقل -
 يكون أحيانا أكثر وقعا وأقوى تأثيرا على نفوس السامعين من استبدال اللفظ بصغير
 قد يكون الكلام به قلصرا لا يفي بالغرض ولا يؤدي المعنى، وهذا ما يمكن أن
 ينبه في قول الخنساء في رثاء أخيها صخر [من البسيط]:

وَإِنْ صَخْرًا لَوَالِدُنَا وَسَخْرُنَا وَإِنْ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لَنَحَارُ
 وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهَدَاةَ بِهِ كَثَّةٌ عَلِمَ فِي رَأْيِهِ نَارُ ^(٢)

فقد أعجبنى قول أحد الباحثين وهو يطلق على بيتي الخنساء أنها ((لو قالت:
 وإبه لتأتم الهداة به، فأصمرت لكان البيت مفترا إلى ما قبله وغير مستغن بنفسه،
 ولكنها لو أظهرت لكان البيت مستقلا عما قبله وكأنه معنى جديد لا صلة له بمعنى
 البيت السابق، فتوهم أن صخرًا ليس واحدا فحسب وإنما هو متعدد، فتمدد لذلك
 المعاني وتكثر وإن كانت في واقعها شيئا واحدا ولشخص واحد، هذا الوهم الذي
 يترأى لنا بفعل تكرار اللفظ، هو صندي سبب جمال التكرار والدلول عن الضمير
 إلى الظاهر)) ^(٣).

رابعاً: وضع المفرد موضع المثنى والجمع:

وهذا ما ذكره سيوريه في ((والب التنازع)) بقوله: ((وجاء في الشعر من
 الاستغناء لشئ من هذا، وتلك قول قيس بن الخطيم [من المصريح]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

(١) سورة الأنعام، الآية ١٢١.

(٢) ديوان الخنساء، ١٦٩، و نظير - آخر النحاة في البحث البلاغي ١٢٠

(٣) آخر النحاة في البحث البلاغي ١٢٠

وقال صابيه البرجمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ لَمَعَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَبَتِّي وَفَاراً بِهَا لَغْرِيْبُ

وقال ابن الأحمر [من الطويل]:

رَمَتِي بِمِرٍ كُنْتُ مَيْتَهُ وَوَلَدِي بَرِينَا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاتِي

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيسئل به
عنى أن الآخرين في هذه الصفة^(١).

ففي البيت الأول لراد: (نحن بما عندنا راصون) وفي بيت صابيه البرجمي
استعنى عن خبر (إني) لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: بتي بها لغريب وإن فإرا بها
لغريب.

وحق الكلام في البيت الثالث أن يقول: برينين

فالمفرد - عند سيبويه - أشد تمكنا من الجمع، ولكنه يوضع موضع الجمع لمر
بلاغي معاده الاستخفاف والاختصار، فوضع المفرد موضع الجمع ليس لمر
اعتباطيا بل هو سنة من سنن العرب في كلامها، وهذا ما يؤكد سيبويه بقوله:

(وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا، والمعنى جميع، حتى قال
بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام) وقال عطفة بن عتبة [من الطويل]:

بِهَا جَيْفُ الْخَيْرِ فَأَمَّا حَقْلُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبُ

وقال المصنّف بن زيد مائة الفوي [من الرجز]:

لَا تُتَكْرَرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سَبِينَا فِي حَقْلِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع [من الوافر]:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْلُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك هي الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنَّ مَطَيَّكُمْ عَنْ شَيْءٍ

مِنْهُ نَسَا﴾^(٢)، ولير شئت قلت: أَعِينَا وَأَنْفُسَا^(٣).

(١) الكتاب ١/٣٢٧-٣٢٨، ١/٧٥-٧٦ هـ ١/١٢٣، ١/١٢٤، ١/١٢٥، و انظر. الفت في تفسير كتاب سيويه
١/٢١٢، وأثر النحلة في البحث البلاغي ١١٧.

(٢) سورة النساء، الآية ٤.

(٣) الكتاب ١/٧٠٨، ١/٢١٢ هـ ١/٢٧٠-٢٧١ هـ.

فإذا عدنا إلى بيت علقمة نراه يقول: (وَأَمَّا جِدُّهَا) وهو يريد (جَلْدُهَا) فلكتفى
بالواحد عن الجمع^(١)، وفي بيت المصوب يريد (فِي حُطَاهُ فِكْمٌ عَظَمٌ) وفي البيت الأخير
نورد البطن وهو يريد (فِي بَعْضِ بَطُونِكُمْ).

فمثل هذه الأمثلة والشواهد التي جاء بها الكتاب نرى مسيوويه تناول كثيراً من
الصور التي تخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر وكان قطعاً بأسرار العدول
من صورة إلى صورة ومن تركيب إلى تركيب، عارفاً بالفتات البلاغية التي تتولد
من هذا العدول، والتي هي أسرار بلاغية تقدمها البحث البلاغي فيما بعد، حتى
صارت أصولاً من أصول البلاغة العربية.

(١) وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على مذهب مسيوويه والمبرد، أما القراء فيراه جافراً في الاختيار وهو
مذهب أبي حنيفة وابن جني، انظر: الكتاب ١/٧٠، باب: مجاز القرآن ٤٤/٢، المختضب ١٢١/٢، المختضب

المبحث الثاني علم البيان

البيان لغة: التطهير والوضوح، نقول: بأن الشيء بيبين إذا ظهر واتضح. والبيان: ما يبين به الشيء من الدلالة وغيرها، وبيان الشيء ببياناً: اتضح فـهـو بيبين، والجمع: أبيان، والبيان: الفصاحة واللمع وكلام بيبين: فصيح، والبيان: الإيضاح مع دهاء، والبيان من الرجال: الفصيح، والمعجم للأصلي^(١).

أما في الاصطلاح: فقد حدد علماء البلاغة البيان بتعريفات عدة، إلا أنها وإن اختلفت تعابير بعضها عن بعض اختلفت أيضاً إلا أنها تكاد تتفق في المعنى فتذكروا أن البيان: ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة))^(٢).

أو هو: ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتعالم المراد))^(٣).

و هو: ((علم يستطاع بمعرفة إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة وتركيب متفاوتة في وضوح الدلالة مع مطابقة كل منها لمقتضى الحال))^(٤).

وفي القرآن الكريم أشارت كثرة إلى البيان منها قوله تعالى: ﴿مَتَابِئِ الْفَاسِ وَمُدَى وَتَوْعِطُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿عَلَّةُ الْيَابِ﴾^(٦)، وفي الحديث: ((إن من البيان لسحراً))^(٧).

ولما كان البلاغيون قد حددوا مصطلح البيان، ودللت تعريفاتهم حول إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

(١) لسان العرب، مادة (بين) و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤٠٦/١.

(٢) بحية الإيضاح ٢/٣، و أنظر: علوم البلاغة ٢١٣.

(٣) محتاج السوم ٣٢٩، و أنظر: علم أساليب البيان ٨٣.

(٤) علوم البلاغة ١٨٩، و أنظر: علم أساليب البيان ٨٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٢٨.

(٦) سورة الرحمن، من الآية ٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٤/١.

فقد كان تناول سيبويه الكلمة للبيان قريبا من معناها النحوي، إذ كانت مشتقات هذه الكلمة تعني -عنده- التوضيح والتفسير والإقيام وعدم الئبس^(١).

قال ابن منظور: «قال سيبويه في قوله «الكتاب المبين»^(٢)، قال وهو التبيان، وئبس على لفعل إنما هو بقاء على حدة، ولو كان مصدرا لفتحت كـ (التقتل) فإنما هو من بينت»^(٣).

ولا نستطيع أن ندعي أن سيبويه قد فهم البيلج بوصفه مصطلحا بلاغيا - بهم البلاغيين الخالفين له، وإنما نتولاه من خلال حديثه عن النحو واللغة بصورة شمولية اتسمت بعمق التحليل والتحليل النحوي والصرفي لجميع مسائل الكتاب.

ولكن بعد أن استقرت البلاغة كعلم قائم برأيه، واستقرت علومها الثلاثة، المعاني والبيان والبديع، على يد المتأخرين من علماء البلاغة، كان بالإمكان أن يعيد الباحث مباحث كل علم في الكتاب - إلى أصوله من حلال التبع والاستقراء لنصوص سيبويه البلاغية التي أجاد منها البلاغيون فيما بعد، فسيها ما هو مبعوث في كتبهم، ومنه ما يحتاج إلى وقفات طويلة على (الكتاب) لاستخراج تلك المباحث. ولذا هذا وقفة على عناصر الصور البيانية في كتاب سيبويه، التي كان يجريها على التوسع في معرض تحليله لقواعد العربية الجارية على متن أهلها في الكلام، ومنها:

أولاً: المجاز العقلي:

المجاز: فن بلاغي قديم عرفه القدماء واستعملوه في كلامهم وجري على المستعمل، فاستعمله الأديب والخطيب والشاعر والنثر والناقد والكاظم وكان القدماء يرون أن إسناد الحياة إلى الجمادات وإسناد صفات الإنسان إلى غيره من الكائنات الحية وغيرها هي من بقايا العقائد القديمة، فالشمس والقمر والكواكب كائن حي ليس بامر القماء، والقول بأن السماء تبكي وأن الأرض تضحك راجع إلى هذه العقيدة في أذهان الناس، وهذا ما أجرى بعضهم بتفسير المجاز تفسيراً أسطورياً.

(١) انظر: الكتاب ١/٣٤، ١١١، ٣١٢، ٣١٣، ١٧٥، ١٧٧، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠،

ولذا يرى بعض البلاغيين أن المجاز علم البلاغة برمتها، وأنه أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأن العبارة للمجازية تنقل السامع عن حلقه الطبيعي في بعض الأحيان، حتى أنه يسمح بها للتخيل ويشجع للجبال^(١).
والمحاذ: من قولهم: جرت الطريق وجاز الموضع جوازاً وحلّاً به، وجنوداً وأجزاء غيره، وأجزاء وأجزاء غيره، وأجزاء: سار فيه وسلكه، وجنودت الموضع جوازاً بمعنى: جزته، والمجاز والمجازة: الموضع^(٢).

ومما ينبغي أن نوظئ به لهذا البحث قبل قوصول إلى تأصيل (المجاز العقلي) عدد صاحب (الكتاب) هو الوقوف أو المرور سريعاً على أقوال بعض العلماء الذين عاشوا في القرنين الثالث والرابع أو الذين جاءوا بعد سيدييه وذلك لتحديد مفهوم المجاز العقلي الذي بقي عائماً إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) فكمّن ببخته ما بدأه سيدييه ومن تبعه من العلماء والباحثين بعد أن وجد البحوث ممهدة والشواهد منثورة في بطون الكتب وعلى أفواء العلماء، فهذب وشذب، وحقق ودقق. وبعد أن أحكم تصويبها وأعلى بناءها، ألبسها ثوباً بيانياً قضيياً فكان أول من عقل المصطلح وقيد أولاده فسماه: المجاز العقلي، ثم شرع على صفحات كتابه، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

ونس من نافلة القول أن نذكر اختلاف العلماء حول تولد المجاز في اللغة وفي القرآن حيث انقسموا فريقين فريق يشبه ويدافع عنه، وآخر ينكره وينفيه.
فأما حجة المنكرين لوقوع المجاز في القرآن الكريم هو أن المتكلم لا يعمل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل ولو وجب حلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف . ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط شرط الحُسن^(٣)، كما يقولون.

وأما الذين يرون وقوع المجاز في القرآن واللغة فهم طائفة من العلماء الذين أثروا حظاً وفيراً من العلم والفهم، ومن سلامة الطبع وحسن التذوق وبراعة الاستنتاج والقدرة على تحليل النصوص والتمكن من سبر أغوار التعبير القرآني،

(١) هرت بلاغة ٨٤، وانظر: منت قسر ١/٢٢، ٦٢، ٦٣.

(٢) لسان (جوز)، وانظر: لسان البلاغة ١٢٤ (جوز).

(٣) البرهان ٢/٢٥٤، وانظر: قوس البلاغة ٨٥.

وكان على رأس هذه الطائفة: (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي ت ٢٧٦هـ) الذي تصدى لمطاعن الطاعنين على القرآن بالمجاز وزعمهم أنه كذب وعد ذلك: (من أشنع جهالاتهم وأحلها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم)^(١). وتراه يرد على الذين زعموا أنه كذب؛ لأن (الجدار لا يريده)^(٢)، (والقريفة لا تُسأل)^(٣)، ولأنه أن (لو كان المجاز كذباً وكل كلام ينسب إلى غير الحيوان باطلاً، كل أكثر كلامنا فساداً؛ لأننا نقول: نبت البقل، وطئت الشجرة، وأبعت للثمرة، وأقم للجبل، ورخص السعر)^(٤).

ولما كان إسناد الفعل إلى الإنسان أو الحيوان قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً، فإن إسناده إلى غير الإنسان والحيوان لا يكون إلا مجازاً البتة، وهذا النوع من المجاز هو الذي سماه البلاغيون المجاز العظمي.

ولعل الإمام عبد القاهر المرجاني (ت ٤٧١هـ) والذي يعد مؤسس علم البيان في البلاغة العربية، هو أول من أطلق تسمية المجاز العظمي بعد أن قسم المجاز إلى مجاز لغوي يقع في المتن^(٥)، ومجاز عظمي يقع في الإثبات^(٦).

قال: (واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: (اليد مجاز في النعمة) و (الأمس مجاز في الإنسان) وكل ما ليس بالمصباح المعروف كان حكماً أجرياً على ما جرى عليه من طريق اللغة؛ لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة ولوقعها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما أصلاً وملازمة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه.

(١) تأويل مشكل القرآن ١٣٢.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى (فخرجنا فيها جدراً لئلا يريده) سورة الكهف، من الآية ٧٧.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى (وأسأل القرية التي كنا فيها) سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٤) تأويل مشكل القرآن ١٣٢، و انظر: السدة ٢٦٦/١.

(٥) المجاز في المتن معناه المجاز في المفرد، ويسمى المجاز اللغوي، انظر: معجم المصطلحات البلاغية ونظورها ٢١٤/٣.

(٦) مجاز الإثبات هو مجاز في الجملة، فهو مجاز عظمي، انظر: فنون بلاغية ٩٧، ٩٤، و انظر: حسن التوصل إلى صناعة الترميز ١٠٥.

ومنى وصفا بالمجاز الحصة من الكلام كان مجازاً من طريق المفعول نور
اللعنة^(١).

وإذا كنا عرفنا لعبد القاهر مزية (التسمية) وعقل المصطلح فإننا لا نعلم له
بالابتداع والابتكار والريادة^(٢)، إلا إذا كان المقصود من هذه المصطلحات الثلاثة
أولية إطلاق التسمية وكمونه للمصطلح بسريال من الحسن بعد أن كان عرياً،
وأصغى عليه جمالاً بلاغياً خلافاً، وإلا فولادة المجاز العقلي كانت في كتاب سيويه
(ت ١٨٠هـ).

ويتجلى ذلك للباحث بوضوح من خلال أمثلة وشواهد الكتاب من الشعر والنثر
والتي لا تزال معى البلاغيين ومنهل الباحثين والدارسين يلتقطونها ويودعونها
كتبهم، يجترونها وبها يتمثلون كلما أعوزتهم الحاجة إلى التمثيل أو الاستشهاد عند
كلامهم على المجاز العقلي.

وينتهي أن تسمية الشيء تعقب ولادته فكيف إذا كان بين التسمية والولادة ما
يقرب من ثلاثة قرون.

ومن هنا نلج (الكتاب) فتجول بين ثلثاه وعلى صفحاته لنسجل مباحث سيويه
المجازية.

ولعل أول ما ينبغي معرفته وتحديدده والوقوف عليه هو أن سيويه كان يعبر
عن بعض الأساليب المجازية بلفظ (السمة) و (سمة الكلام) تارة، والاتساع والتوسع
تارة أخرى، والذي لا يبعد مفهومها في حرف البلاغيين كثيراً عن مصطلح المجاز
إلا من حيث العموم والخصوص بل ربما يرادفه في التحليل أحياناً.

(١) أحرار البلاغة ٢٧٦، وانظر: المجاز في البلاغة العربية ٩٨، ٩٩.

(٢) ذهب الدكتور طه حسين في مقاله: (تمهيد في اليل العربي) التي وضعها مقدمة قدم بها لكتاب (نقد النثر)
المسبوق لخدمة بن جسر إلى أن المجاز العقلي من ابتكار عبد القاهر الجرجاني، أما المجاز اللغوي
الاسمارة والمجاز المرسل فهو حصيلة ما تأثر به الإمام عبد القاهر بارسطو، مقدمة نقد النثر ٢٩.
وشابح طه حسين بعض الباحثين وقبلوا قوله، أنظر: مجاز القرآن، خصائصه الفنية وبلاغته العربية ١١١.
وكل من يه على ذلك من البلاغيين صاحب الطرائق بقوله ((واعلم أن ما ذكرناه في المجاز الاستعاري العقلي
هو ما قرره الشيخ التحرير عبد القاهر الجرجاني واستخرجته بفكرته الصافية))، الطرائق ٢٥٧/٣، وانظر
علم بلاغة ٩٥، ٩٧.

ولعل أول ما يلاحظنا في كتاب سيبويه وعلى الصفحات الأولى منه مما يشتمل منه راحة المجاز ما ذكره سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) وهو يتناول تقسيم^(١) الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم كيد، وما هو محال كذب، ثم جعل من المستقيم الكذب قولهم: (حَمَلَتُ الْجَبَلَ، وَشَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ)^(٢).

وسيبويه إذ يصف بعض أقسام الكلام (بالكذب) فهو لا يريد به الكذب الحقيقي المسموم وإنما يشير إلى نمط من الأنماط المجازية والتي تكون قسيما للحقيقة^(٣). والذي يبدو أن سيبويه ذهب مصطلح (الكذب) ثم هجره وعزل إلى مصطلح أكثر قبولاً وصحة منه، فهذه تفكيره النير وعبريته الفذة إلى أن يصف جل الأساليب البلاغية في كتابه مصطلح (المسعة) أو (الاتساع) والإيجاز والاختصار.

(١) كل من سطا على هذا التقسيم أبو علي العسكري (ت ٢٩٥هـ) فأخذه مع شواهد وأودعه (الصناعين) وروى أن يشير إلى كتاب سيبويه، انظر: الصناعين ٨٥.

ومن استلاد من هذا التقسيم الطنجي (ت ٤٦٦هـ) فخذ الكلام طبعه في (باب الكلام في المعاني المفردة)، انظر: من الفصاحة ٢٩٩، ٢٣٠ وما بعدها.

(٢) أما مثال سيبويه (حملت الجبل) فيمكن حله على معنيين: أحدهما: على التمثيل الكافي على حد الاستعارة، كما سماه البرجفي (ت ١٧١هـ) أو ما سماه القزويني (ت ٧٣٩هـ) بالمجاز المركب أو التمثيل، وهو تركيب يستعمل في غير ما وضع له العلاقة التشبيهية مع قرينه مألوف من أرفف مخاض الوضحي أي: تشبيه إحدى صورتين متقاربتين من أسرى أو أمور لغز، ثم تشبيل تشبه في جنس التشبه بها مجازة في التشبيه وهذا ما يسمى (التمثيل على سبيل الاستعارة).

والسجل في مثل سيبويه هذا لا يتحقق في مفرد من مفرداته كما هو الحال في السجل المفرد وإنما يتحقق في جملة جملته وجملة تركيبه، ومن هنا فإن صاحب الإنشاء قد شبه حاله ومركبه وهو يحمل هذا العبء التمثيل من النصب بحلقة من يحمل جلا في أن كليهما يحمل عبئا ثولا وأثرا جلا ثولا به فجبل، والقرينة لتحللة واستبعاد أي تصور أن يحمل الإنسان سبهما عظمت قوته وكثافتا من كل - جلا.

والآخر: الذي يمكن حل المعنى الألف عليه ما اصطلح عليه الفيلانيون المتأخرون (بالاستعارة التمثيلية) ومسي تشبه تشبيه المركب إلا أن التشبه لا يتكرر هنا وإنما بوصفه السياق.

انظر: في تعريف المجاز المفرد، السجل المركب، الاستعارة التمثيلية معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢١٩/٢، ١٥٦/١، و انظر: جواهر البلاغة ٢٢٢ وما بعدها، و انظر: الإيضاح ١٢٨، و انظر: الأصول للتكرار تمام حسان ٢٦٥، أما قوله (شربت ماء البحر) فسجل مرسل علاقته (الكلمية) لأنه أطلق لفظ (الكل) أي ولأد به (الجزء) والفراد شربت بضمه بقرينة (شربت).

(٣) انظر: التركيب غير الصحيحة نحويا في كتاب سيبويه ٢٢.

ومن ثم توسع باستعمال هذا المصطلح الجديد فطبق يلهج به ويطلقه على ما فيه مجاز وعلى ما ليس فيه مجاز من كلام العرب.

ورحم الله المعري إذ يقول: [من الوان]

وَلَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ كُلِّ شَيْءٍ
وَلَكِنَّ فِيهِ أَوَانٌ لِّلْمَجَازِ

ومن الأساليب التي تطلعيها على صفحات (الكتاب) ما ذكره سيويه في (باب من الفعل يُبَدِّل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يجري (أجمعون) على الاسم ويصيب بالفعل لأنه مفعول) بقوله: وتقول: مَطِيرٌ قَوْمُكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ عَلَى الظرف وعلى الوجه الآخر، وإن شئت رفعتَه على سعة الكلام، كما قال: (صيد عليه اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)، وهو (نهاره صيتم وليله قاتم)، وكما قال جرير^(١) [من الطويل]:

لَقَدْ لَمَبْنَا بِأَمٍّ غَيَّانٍ فِي الْمَرَى
وَنَمَتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم، وكما قال الشاعر^(٢) [من البسيط]:

أَمَّا النَّهَارُ فَلَيْ فِي قَيْدٍ وَسِلْمَةٍ
وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنَعَتٍ مِنَ النَّعَاجِ

(١) هذا البيت من قصيدة يرد بها على الفرزدق مطلعها

لا خير في مستعجالت الصلوات ولا في حبيب وصله غير دائم

وقد أورده البغدادي بإسقاط الحرف الأول من أول القطر وبهذا تكون القراءة المروضة البيت هي:

عولن مفاعيل فعولن مفاعيل فعولن مفاعيل فعولن مفاعيل

وهو من الطويل ومن الوزن التكني الذي تكون فيه العروض مقروضة (مفاعيل) والمغرب مقبها (مفاعيل) والقبح: زحاف وهو حتم الخامس الساكن من التفعيلة والتي صارت به (مفاعيلن) مفاعيل ويصل (القبح) في عروض وحرب الطويل ويلتزم ههنا، فبحري مجرى القلة، وهو مستحسن ومألوف.

أما ما أصاب نحو البيت فهو حلة جارية مجرى الزحاف تسمى (الخزم) وهو إسقاط أول قوفاً المجرع لشيء صدر البيت والذي به صارت (فعولن): عولن وقتل إلى فعل وهي غير مسحبة ولا مأثومة.

انظر البيت في خزانة الأدب ١/٤٦٦، و انظر - علم العروض والثقافة، لعيد الحرير عتوم ١٩٨٦، و انظر عروض فواصيح، لطلبة وأسئلة الجملات ٥٣.

(٢) البيت من المعصوم التي لا يعرف لها قائل وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن المبرد نسبته إلى رجل من أهل البحرين من الصومر، وحق نسبة البيت للدكتور رمضان عبد التواب في بحثه المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي بعنوان: أسطورة الأبيات الخمس في كتاب سيويه، انظر: الكتاب ١/١٦٠ ط. هـ - دمشق رقم: ٥، و انظر: مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد ٤، لسنة ١٩٧٤، ص ٢١٤.

فكانه جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت، أو جطه الأسم أو بعضه^(١).

فهذه الأمثلة وما شابهها مما ساقه سيوريه جاءت على سبيل التوسع والتجسس القائم على إسناد الشيء إلى غير ما هو له كإسناد الصوم إلى النهار، والقيام إلى الليل، وهو زمل للفعل يقع فيه ولا يقع منه، فعلاقة الزمانية التي هي إحدى علاقات المجاز العقلي التي عرفها اللغويون ومثل هذا بحري على بيت جرير حيث جعل الليل باتماً يقع منه الفعل أو غير ذلك ولكن الليل معوم فيه.

قال الأعلم الشنمري (ت ٤٧٦هـ) يطق على هذا البيت إن (المشاهد في الإخبار عن الليل بالنوم؛ تساعاً ومجازاً والمعنى: وما المعطي باتماً في الليل) وكذا، فسر الشاعر الثاني بعد أن ذكر البيت قال:

(المشاهد في إخباره عن النهار بكونه في قيد وسلسلة وعن الليل باستقراره في جوف منحوت تساعاً ومجازاً)^(٢).

فالشاعر في البيت الأخير جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت وإنما المسجين هو المجهول فيهما، ومثله في قول جرير (س الطويل):

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الْمَرَى وَنَمِتَ وَمَا لَيْلٌ لَمْ يَطِيَّ بِئَالِمِ

فقد أسند الشاعر لفظ (ناتم) إلى صمير الليل وقليل لا ينام حقيقة، وإنما ينام من فيه، ولما كان الليل هو زمان النوم ووقته، أسند إليه لعلاقة الزمانية.

ونص البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) بعد أن ذكر بيت جرير: على ((أن الرمان يمسد إليه كثيراً ما يقع فيه، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه مجازاً عقلياً))^(٣).

وبذا نلاحظ أن مثل هذه الأمثلة التي تتكرر في (الكتاب) صارت علماً على علاقتي الزمانية والمكانية، التي يستند فيها للفعل إلى زمان أو مكان، والزمانية والمكانية علاقتان من أوسع علاقات المجاز العقلي.

(١) الكتاب ١/٨٠هـ، ١/١٦٠هـ و أنظر: أثر القحاة في البحث البلاغي ١١٠-١١١

(٢) نحصيل عين الذهب من معن جوه الألب في علم مجازات العرب ١٢٥-١٢٦، و أنظر: هلن كتب سيوريه ١/٨٠هـ.

(٣) أنظر: خرافة الألب ١/٤٦٦.

ومما تحصن له سيبويه وحلول أن يلزمنا الاعتراف به هو ما ذكره في [[إسلب
جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فطه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى]] وهو
قول الخليل [من الرجز]:

• يا سارق الليلة أهل الدار^(١) •

ثم ذكر أنك (تقول على هذا الحد سرقَت الليلة أهل الدار، فتجري الليلة على
الفعل في سعة الكلام كما قال: صيدَ عليه يومان، وولدَ له ستون عاماً، والمعنى: إنما
هو في الليلة، وصيدَ عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام)^(٢).
فمن قال: (يا سارق الليلة) فعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على
التوسع في الظروف، فنصيب نصّب المفعول به.

قال ابن السراج وهو يورد شاهد سيبويه: (يا سارق الليلة أهل الدار) قل:
(فَجَرَّ (الليلة) وجعلها مفعولاً بها على السعة)^(٣).

وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتاب النونية والذي كان
يرى أن سيبويه (أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف ولها مفعول به
على السعة، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث)^(٤) (٥).
فسيبويه يجعل الليلة مسروقة على التوسع وهي تشبه على اللفظ - المضاف إلى
اسم فاعله، لأن (سَرَقَ) فعل متعد.

ومن شواهد سيبويه المجازية الآخر التي خرجها على سعة الكلام والاستغناء
قوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾^(٦).

(١) رجز أبي القحطم المجلي، أنظر: لكتاب ٩٢/٥هـ.

(٢) لكتاب ٨٩/١هـ، ١٢٥/١-١٢٦هـ.

(٣) الأصول ١٩٦/١هـ، أنظر: حرفة الألب ١٠٨/٢، الأشباه والنظائر في النحو ٣٥/١.

(٤) الأحداث - مصطلح قسّم هذه الإمام الغزالي على أنه اسم مشترك يطلق على وجهين أحدهما: زماني،
ومعنى الأحداث الزماني: الإيجاد الشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الأحداث الغير
الزماني هو بقاء الشيء وجوداً وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود لا يصيب زمان سوى زمان بل
يصيب كل زمان، المصطلح القسّم هذه العرب: حدود الغزالي ٢٨٩، و أنظر: التعريفات للشريف
البرجاني ١٥.

(٥) النونية على كتاب سيبويه ٧٣/١هـ، أنظر: معاني القرآن للقرطبي ٨٠/٢، حجة في القراءات للفرسي ١١/١.

(٦) سورة نبا، الآية ٧٣.

وأحبر أن (الليل والنهار لا يكران ولكن المكر فيهما)^(١)، والمعنى: بل مكركم في الليل والنهار.

وقد أشار القراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن العرب تتسع بعن هذه الأساليب وبناءً على فهمه لمفهوم التوسع هذا فقد جعل المكر في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ليس ليل ولا النهار، وإنما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار، وقد يجوز أن نصيب الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالتفاعلين؛ لأن العرب تقول: (تهارك صائماً) و (أيلك قائم)، ثم نصيب الفعل إلى الليل والنهار وهو في المعنى للادميين كما تقول: سائم ليلك، وعزم الأمر عزمه القوم، فهذا مما يحرف معناه فتتسع به العرب^(٢).

فسيبويه جعل التوسع القائم على الإسناد في الآية حيث أسند المكر إلى الليل والنهار وهما لا يكران في الحقيقة ولكن المكر يقع فيهما.

ويجوز أن يكون التوسع من قبيل النسب الإضافة^(٣)، كأن يضاف إلى ملابس ما هو له، ومن ثم يكون إسناد المكر إلى الليل والنهار مجازاً عقلياً علاقته الزمانية، وكان مما نقوله سيبويه وبخه تحت مفهوم التوسع للإيجاز والاختصار^(٤)، قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمْنٍ بِاللَّهِ﴾^(٥).

فقال: وإنما هو: ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر^(٦).

فسيبويه يرى أن في الآية مجازاً عقلياً قائماً على الإسناد بدعوى أن المومن هو عين البر؛ فجعل المومن كأنه تجسد من البر لكثرة اعتياده له وملازمته إياه.

ويرى الدكتور فاضل المنبراني أن ذلك من الإخبار بالذات عن المصدر والمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة فنكر بعد قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمْنٍ بِاللَّهِ﴾^(٧)، (أَنَّ الْبِرَّ إِذَا تَجَسَّدَ كَانَ مُفَصَّلاً مُؤمناً بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَهُوَ بِذَلِكَ جَمَلَ الْبِرَّ مُفَصَّلاً يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْهِ لَهُ سَمَاتُهُ وَصِفَاتُهُ)^(٨).

(١) الكتاب ٨٩/١، ١٧٦/١هـ.

(٢) معاني القرآن للقراء: ٣/٢٦٣، و أنظر: خزانة الأدب: ١٠٨/٢-١٠٩.

(٣) كما يقع المجاز العقلي في القصب الإملائية، يقع في القصب الإملائية والإضافية، فكما أن إسند الفعل إلى غير ما حقه أو إسناد إليه مجاز، كذلك إسناده على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المصنف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاز موضعاً الأصلي.

(٤) أنظر: الكتاب ٨٩/١، ١٧٦/١هـ.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) قال المنبراني: وفي هذا وجه آخر، وهو أن يجعل (البر) في معنى (البار) فكأنه قال توكل على الله من آمن بالله.

(٧) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٨) معاني النور ٣/١٣٧، و أنظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٢-١١٣.

ولعل من أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراً على ألسنتهم مما يضعونه تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْمِيرَاثِيُّ أَيْبُلَا فِيهَا﴾^(١). وقد ساقها سيبويه شاهداً على التوسع في الكلام والاختصار وذكر أن المراد من قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أهل القرية، فاختصر وعمل للفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا^(٢).

وأشار أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) في (مجاز القرآن) إلى أن في الآية مجازاً بالحذف، قال: ومن مجاز ما حذف وفيه مضمرة؛ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْمِيرَاثِيُّ أَيْبُلَا فِيهَا﴾^(٣). وعبد القاهر الجرجاني يرى أن الحذف لا يؤدي إلى المجاز إلا إذا حصل معه تغيير في الحكم الإعرابي.

أما إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً^(٤). فلنص على أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنفك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها؛ وذلك كان يأخذ المصنف إليه حكم المضاف كما هو في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ إذ الأصل: واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجز، والنصب فيها مجاز.

وظلت الآية الكريمة من أكثر ألسنتهم جولاناً في كتبهم بعد أن وجدوها في كتب سيبويه شاهداً من شواهد التوسع والمجاز^(٥).

(١) سورة يوسف الآية ٨٢.

(٢) الكتف ٨/١، آية ٢١٢/١هـ.

(٣) مجاز القرآن ٨/١.

(٤) أصول البلاغة ٢٨٢.

ومما يمكن تقريره هنا أن في الآية مجازين:

أحدهما: مجاز بالحذف، وهو القائم على تغيير حكم إعراب (التورية) الأصلي من الجر إلى النصب بواسطة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو ما صرح به سيبويه.

والثاني: مجاز مرسل، وذلك من طريق إطلاق اسم المحل على الحال، وحينئذ لا يقدر هاهنا محذوف في غير الآية الكريمة.

فلا عجب ولا استغراب أن يتكلم به سائل أو متسائل لمصر من العظة والاعتبار، كما قال الفصل بن عيسى بن أبيان: (سَلِ الْأَرْضَ فَقُلْ: مَنْ شَقَّ أَنْهَارَكُمْ، وَغَرَسَ أَشْجَارَكُمْ، وَجَنَى ثَمَارَكُمْ؟ فإِنْ لَمْ تُجِبْكَ حِوَرَاءُ أَجَابَتَكَ أَعْتَبَارًا)^(١).

ولما تقرر عند العرب أن الحذف ضرب من صروب التوسع في الكلام حملوا عليه أمثالا وأساليب كثيرة من أشعار العرب ومنثورهم، ولما كان كتاب سيبويه أول سفر جامع لهذه الأساليب العربية التي تلقفها من أفواه شيوخه، وأفواه الأعراب الصرحاء النصحاء، كان لا بد من قبولها والاعتراض بها، لأنه مسماع الخليل الغراهدي (ت ١٧٥هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وهؤلاء كلهم يقاتلون السائل عنهم صابغة كُتبت.

وكان مما حكاه سيبويه من كلامهم المبني على الحذف توسعاً ومجازاً قولهم: (يَبُو فُلَانٍ يَمْشِي الطَّرِيقَ، يَرِيدُ: يَمْشِيهِمْ أَهْلُ الطَّرِيقِ وَقَالُوا: هَيْتَا قَتَوَيْنِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ: هَيْتَا يَفْتَوَيْنِ، أَوْ هَيْتَا وَخَسَّ قَتَوَيْنِ، وَإِنَّمَا قَتَوَيْنِ أُمَّمَ لُرَاضِ)^(٢).

وقد أثنى سيبويه كتبه بمثل هذه المباحث المصنوعة على التوسع وإذا أنت تَجَمَّلْتَ بِالْحَيَاةِ عَلَى عَصِيِّ الْعِبَارَاتِ، وَتَرَعَّتْ بِالصَّبْرِ عَلَى غُلَامِ الْكُتَابِ،

(١) لسرر البلاغة ٣٨٣، و انظر: سيبويه إمام النحاة ١٩٠، والمجاز في البلاغة العربية ٩٢، وظاهرة الحذف في القوس القوي ٩٢.

(٢) الفيل والتنين ٨١/١، و انظر: لسرر البلاغة ٣٨٨.

(٣) الكتاب ٩/١، ٢١٣/١هـ و انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٠، والمجاز في البلاغة العربية ٩٢، ظاهرة الحذف ٩٢.

استقرى الأمثلة تنال عليك انشياً، فبهديك من مثل (قولهم: أكلت بلدة كذا وكذا،
و أكلت أرض كذا وكذا، وإنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب وأصاب من خيرها...

ومن قولهم: هذه الظهر لو العصر لو المغرب، إنما يريد: صلاة هذا الوقت
(أحتمع القبط) يريد: اجتمع الناس في القبط) ويد عرصه لهذه النصوص المحاربة
لشتر إلى أن مثل (هذا أكثر من أن يحصى)^(١).

والذي يحيل إلي، ولما استقرى وأكمل هذه النصوص التي يرخر بها (الكتاب) ثم
أطيل الوقوف والنظر، وأحيل لفكر والبصر في عبارة سيوييه:

(وهذا أكثر من أن يحصى)، على أن لا تنسى أن سيوييه بحث هذه الأنماط
والأساليب والنصوص تحت (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتصاعهم
في الكلام والإيجاز والاختصار)^(٢).

أقول: يمكنني أن أقرر بإطمئنان - أن جل الكلام العربي وسكليه جارٍ على هذه
الدوايد، روافد الإيجاز والاختصار والحذف، والتي تصب كلها في معبر واحد،
معين التوسع والمجاز في كلام العرب.

بذا ليس غريباً أن يعقد العلماء لهذه المصطلحات الأبواب والفصول في كتبهم،
فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد أخذ أمثلة سيوييه الأربعة ثم بحثها تحت مفهوم
(الشجاعة في اللغة) قال:

(ومن المجاز كثير من الشجاعة في اللغة، من الحذف والزيادات والتقديم
والتأخير، والحمل على المعنى، والتعريف، إلا ترى أنك إذا قلت: (بنو فلان يطؤون
الطريق) ففيه من السعة أخبارك صالاً يصح وطؤه بما يصح وطؤه، فتقول على
هذا: أحسنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومَرَرنا بقوم موطوئين بالطريق وما
طريقاً ما بني فلان، أي: أدنا إليهم، وتقول بنو فلان بيته على سَن المارة،
رغبة في طنه الطريق بأصيلة له أفلا ترى إلى وجه الاتصاع عن هذا المجاز)^(٣).

وبعد التوسع في فهم النصوص المجازية كان ابن جني يوجه نصوص سيوييه
التي أمثلها ونثرها على صفحات (الخصائص) بقاء على مذهبه في النظر إلى
أساليب العرب وسبهم في الكلام والذي مص من خلاله على أن قلعة مجاز في
مجاز)^(٤).

(١) أنظر: الكتاب ١/٩٠، ١/٢١٤-٢١٥هـ.

(٢) الكتاب ١/٨٠، ١/٢١١هـ.

(٣) الخصائص ٤٤٦/٢.

(٤) أنظر الخصائص ٤٤٧/٢، و أنظر: فنون بلاغية ٨٥.

وكان ممن تناول مسائل (الكتاب) البلاغية والمجازية عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي بحث في كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) طائفة صالحة من أمثلة سيبويه وشواهد، فجاءت تعليقاته وشروحه البلاغية التي صارت فيما بعد راد للبلاغيين المتأخرين ومعينهم الذي لا ينضب جاءت مشبعة بالشرح والتحليل والنقد ثم انتهى به الأمر إلى أن أرسى دعائم نظريته التي ألح على الأخذ بمبادئها والاعتراف بها، والتي بناها على أسس متين قوله (توحي معني النحو).
ومما بحثه من أمثلة سيبويه: (بنو فلان يطوهم الطريق) فبعد أن وقفنا على تعليقاته السابق على قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ﴾^(١).

وبعد أن قرر: (أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، سبق مثل سيبويه وبين وجه المجاز فيه بعد أن ذكر أن (قولهم: بنو فلان يطوهم الطريق) يريدون أهل الطريق، الرفع في الطريق مجاز، لأنه منقول إليه عن المصنف المحذوف الذي هو (الأهل) والذي يستحقه في أصله هو (الجر)^(٢).
ومن الباحثين الذين يرون في هذه الأمثلة، مجازاً عقلياً للدكتور فاضل السامرائي فقد ذكر وهو يتحدث عن أعراض حذف المضاف بعد أن ذكر للفرض الأول، وهو التجوز في الكلام والاتساع فيه قال: (ومنه قولهم: بنو فلان يطوهم الطريق، وهو مجاز عقلي والمعنى يطوهم أهل الطريق، ولكنه أسند القوطه إلى الطريق تجوزاً)^(٣).

ولا تزال أمثلة سيبويه الألفه تتكرر وتتردد في كتب البلاغة وفي أبواب البيان، وتحت مباحث التشبيه والمجاز^(٤).
سيبويه -إذا- كان يؤصل لهذه المباحث والطماء من بعده يفرعون ويتوسعون.

ولعل من مشاهير الشواهد والأمثلة التي عني بها سيبويه بتحليل الإسناد في التركيب تحليلاً يقربها من براعة التصوير الذي يتركه المجاز العقلي، والتي تعد من أروع شواهد (الكتاب) وأكثرها جلاء على أنها من إسناد التراكيب الذي لا يكون إلا في المجاز العقلي هو ما حمله على (سعة الكلام).

(١) سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٢) نظراً: أسرار البلاغة ٢٨٢.

(٣) معاني النحو ١٣٨/٢.

(٤) نظراً: الطرق ١/٧٦، ٧٧، ٨٧، ٢٩٠، وسيبويه لم الحدة ١٩٠.

وما نص عليه في ((باب ما ينصب به المصدر كل فيه الألف واللام أو لم يكر فيه على إصمار الفعل المتروك إظهاره.)) وبعد أن ذكر أمثلة منصوبة قال:

((وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول.

فحاز على سعة الكلام من ذلك قول الخصاء: [من البسيط]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَكْرَتَ قَبَلْنَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِنْبَسْرُ^(١)

فجعلها (٢)، الإقبال والإسار.

فحاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صليماً، وليلك قائم (٣)، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو متمم بن نويرة (٤) [من الطويل]:

لَعَفْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَلْبِينِ هَلِكِي وَلَا جَزَعِي مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهره الجزع، وإيماء لرد: وما دهرى دهر جزع ولكنه على سعة الكلام، واستغفروا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى (٥).

وهذا عبد القاهر يرى في هذه الأمثلة كلها مجازاً عقلياً ويقول: (أنت ترى مجازاً في هذا كله، ولكن لا في نوات الكلم وأنص الألفاظ ولكن هي أحكام أجريت عليها، ألا ترى أنك لم تتجاوز في قوله: (نهارك صليماً وليلك قائم) (٦).

(١) نصف العلماء ناقة أو بقر، ففت ولدما، فكما شملت عنه، وتعت فإذا عارفتها الذكرى تحت إليه، فأنبت وأبهرت في حيرة واضطرب فصريرها مثلاً لتقدم أفاها صغرا

(٢) كذا في مطبوعة بولاق ومطبوعة عبد السلام هارون المخطوطة والصواب (فجعلتها) وقد يكون ذلك من بسبب الخطيب.

(٣) لقد رجم مؤلف كتاب (سبويه إمام النحاة) فوضع هذا النص تحت (باب من التكرار بهجري مجرى مسأ فيه الألف واللام من المصدر والأسماء)، انظر سبويه إمام النحاة ١٩٠، ثم طرأ بهوضمه من كتاب سبويه ١٩٩/١، ٢٣٦هـ.

(٤) متمم بن نويرة البصري، يرمي أحاد مثكاً، والبيت في رواية الفضل الصبي (بتأين ملك) بسند: هلك، انظر: الكتاب ٣٣٧/١ هامش ٢، من طبعة هارون، و انظر: المعاني ١٢٦

(٥) الكتاب ١٩٩/١، ٢٣٧، ٢٣٨هـ و انظر: المصطلح النحوي، تشكته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٢٢

(٦) أسند لعد (صليماً) إلى ضمير النهار، والنهار لا يصوم في الحقيقة وإنما يصام فيه، فهو رسل للصوم، وكذلك في (ليلك قائم) فعد أسند لعد (قائم) إلى ضمير الليل والليل لا يقوم حقيقة، وإنما يقام فيه، فهو رسل للقيام، وما كان النهار رسل للقيام، والليل زمان القيام، أسند إليه لعلاقة الزمانية، فهو -إنما- مجاز عطفي علاقته الزمانية.

في نفس (صلائم) و (تاتم) ولكن في أن أجرتهما خبيرين على النهار والليل،
أفلا ترى أنك لا ترى شيئا منهما إلا وقد أريد معناه الذي وضع له على
وجهه وحقيقته فلم يرد بصلائم غير الصوم، ولا بقاتم غير القيام^(١).

والذي ينعم النظر في كل ما سبق من أمثلة وشواهد سيبويه يرى بجلاء صـ
ذلك اللون البلاغي الخلاب، وذلك الفن القبياني البديع الذي يحلب بسحره الأبواب
والعقول، وإذا عُدَّ له البلاغيون في كتبهم المناخت والفصول.

ومما أثيري مباحثهم وأغنى فصولهم تلك أمثلة سيبويه وشواهدهم وإن كان سيبويه
لم ينفذ بلغة المجاز^(٢) - كما أسلفنا - ولكنه كان يحملها على مفهوم للتوسع في كلام
العرب.

وهذه الأمثلة التي لها جولان ودوران في كتاب سيبويه والتي أطلق عليها
مصطلح (السعة) في الكلام نادرة و (الاتساع) نادرة أخرى، هي عينا أمثلة البلاغيين
المتأخرين التي حذوها تحت لواء المجاز العقلي.

وينضح ذلك من تعليق سيبويه على بيت جرير السابق والذي بعده، وما نكسر
ونص عليه في بيت الخنساء إذ إن المعنى المراد: أنها جسدت ناقتها فجعلتها الإقبال
والإنبار لشدة حيرتها، وذهولها وذلك للأمر الجلل الذي أصابها جراء فقدتها ولدها.
وقد تناول عبد القاهر تحليل بيت الخنساء تحت مفهوم (المجاز الحكمي)^(٣) عنده
فكان يرى (بما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء لمن البسيط):
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا كَثُرَتْ فَبَقَا هِيَ إِبْقَالٌ وَإِنْ بَسُرْ

وذلك أنها لم ترد من الإقبال والإنبار غير معانها فتكون قد تجوزت في نفس
الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتبصر، ولغلبة ذلك عليها واتصاله
منها، وإنه لم يكن لها حال غير هاء، وكأنها قد تجسست من الإقبال والإنبار وإنما
كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت (الإقبال والإنبار) لمعنى
غير معناها الذي وصفا له في اللغة؛ ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أريدته في
شيء^(٤).

(١) دلائل الإعجاز ٢٩٤، و أنظر: فنون بلاغية ٩٨.

(٢) أنظر: المجاز وأثره في تحرير القوي ٤٥.

(٣) وهو المجاز العقلي، وسمي حكيمًا لأن المجاز ليس في ذوات الكلم وإنما الألفاظ ولكن في أحكام أجريته،
عليها، أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢١٢/٣، دلائل الإعجاز ٣٠٠، وحيد الشكلي (ب)
١٢٦ هـ (المجاز الحكمي بقوله: كل كلمة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لمعرب من
قنول)، أنظر: مفتاح العلوم ٤٠١.

(٤) دلائل الإعجاز ٣٠٠ ٣٠١.

وقد رد عبد القاهر تويلاات للنحاة الذين خرجوا البيت على حسد المضاف
وبقامة المضاف إليه مقامه، وقد آراء للذين (يقولون^(١)) إنه على تقدير : (فإنما هي
دات إقبال وإجبار).

قال: وليس الأمر كذلك، لأننا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحس قلبا
(فإنما هي دات إقبال وإجبار) فقصنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مفعول^(٢)
و إلى كلام مفعول^(٣).

وبعد هذه الجولة المشاركة الميمونة في كتاب سيبويه والتي وقفنا من خلالها على
مبحث المجاز العظمي في هذا السفر الفريد، أود أن أشير إلى أن ما حواه هذا المبحث
من مثبته هو ما يسر الله لنا استخراجه من أمثلة وشواهد (الكتاب) والتي وصلت
إليها يد البحث، فأماطت اللثام وكشفت النقاب عن أهم مبحث من مباحثها المجازية
وأكثرها جلاء ووضوحا في (الكتاب) إلا وهو مبحث المجاز العظمي، والذي وصفه
العلماء بأنه كنز من كنوز البلاغة ومادة للشاعر المطلق والكاظم البليغ في الإبداع
والإحسان والاتصاف في طرق البيان.

وقد أعجبني قول العقاد: (فاللغة العربية لغة تمجاز لا لأنها تستعمل المجاز
فكثير من اللغات تستعمل المجاز كما تستعمله اللغة العربية ولكن اللغة العربية تسمى
لغة المجاز؛ لأنها تجاوزت بتعابير المجاز حدود الصور المحسوسة إلى المعاني

(١) قال السيرافي في بهت الخساء: الشعريون يقولون ملك هذا على تقدير:

لحدهما: أن يقدروا مصفا إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في و ((اسل قرية))

وروجه الثاني: أن يكون المصدر في موضع اسم فاعل وكل الزجاج يولي إلا الوجه الأول، انظر: هامش كتاب
سبويه ١٦٩/١، وكان من يرى رأي الحنف الأعظم الفنطري (ت ٤٧٦هـ) فيقول في (المعنى دات
إقبال وإجبار فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مفعول) انظر: تمصيل من الذهب ٢١٠، حاشية كتاب
سبويه ١٦٩/١.

وقد غلط محقق كتاب (التعليق على كتاب سبويه) عندما فهم من كلامه أنه نسب مذهب الحنف إلى سبويه،
انظر: التعليق على كتاب سبويه ٢٤٤/٢، هامش ٢، وقال الفندقي (ت ١٠٩٣هـ) بمسألة أن تكرير
الخساء أن فيه ثلاثة توجيهات:

أحدهما كونه مجازاً عقلياً، يعمل على الظاهر، ثم ذكر بعد ذلك رأيين الآخرين اللذين ذكرهما السيرافي،
انظر: حاشية الألب ٤٣٦/١

(٢) لا يحرب المفعول - مصطلح عبري به عبد القاهر عن الحنيفة. والخريب أن الدكتور أحمد مطلوب لم يعرف
في معجمه

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٢، و انظر: فنون بلاغية ٩٨-٩٩.

المحددة فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل منها إلى المقصود من معناه، فالقمر عدة بهاء، والزهرة عدة بصارة، والمصن اعتدل ورشاقة، والطود وقار وسكينة).

وهذا الضرب من المجاز واقع في كلام العرب كثيرا، له جولان ودوران على ألسنتهم وفي مراسلاتهم ومخطباتهم وأشعارهم وحكمهم، وتعد العرب مفجرا حسن مفادها ذلك، لأن هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سريلا من الحسن ويثري قلعة ويريدها تجندا وتطورا ونماء.

ولما كان من طبيعة البحث أن يقف الباحث على كتب البلاغة التي تلت (ولادة) الكتاب .

فقد تم للباحث ذلك، فوقف على ما تبصر له منها فدرسها ونظر إلى خصوصياتها الأدبية ليحدد مقارنة بينها وبين شواهد وأسئلة (الكتاب) ويرى مدى إفادة البلاغيين المتأخرين من سبويه وكتابه.

ثانيا: التشبيه:

التشبيه لغة: التمثيل أو المماثلة، يقال: (شبهت هذا بهذا تشبيها، أي مثله به)^(١)، وفي القرآن الكريم: ﴿لَهُ آيَاتٌ مَّعْكُوفَاتٌ ۚ أَمْ الْكِتَابُ وَغُرُمَاتٍ﴾^(٢).

ونعتقد أن هذه المعاني غير بعيدة عما جرى عليه البلاغيون فيما بعد في تحديد فن التشبيه اصطلاحا فالتشبيه تعريفات كثيرة، نرسي إلى إيصاله وبيان حده، ولعل من أكثر هذه التعريفات شمولية ما جاء في: ((علم أساليب البيان)) إذ ((إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في وجه أو أكثر من الوجوه، أو في معنى أو أكثر من المعاني أو هو بعبارة أخرى: بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرهما في صفة أو أكثر، بلقاء هي الكاف أو نحوها، ماقوطة أو مقفرة، تقرب بين المشبه والمشبه به في وجه الشبه))^(٣).

(١) لسان العرب مادة (شبه) و انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٢٦/٢

(٢) سورة آل عمران، من الآية ٧.

(٣) علم أساليب البيان ٩٤

ولما كان التشبيه بمعنى التمثيل؛ فإن بعض اللغويين لم يفرق بينهما كالمرحشري وابن الأثير، ومعنى الأخير على العلماء الذين عرقوا بينهما وعقدوا لكل منها بابا مع أنهما شيء واحد، ولا فرق بينهما في أصل الوضع اللغوي^(١).

وعد عبد القاهر الجرجاني التمثيل صريحا من ضروب التشبيه كما يرى أن التشبيه عام والتمثيل أحص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا^(٢).

التشبيه بين الحقيقة والمجاز:

اختلف البلاغيون في عد التشبيه من الحقيقة أو من المجاز، فذهب بعضهم إلى أن التشبيه ليس مجازا.

وكان من أولئك هؤلاء عبد القاهر الذي نص على أن ((كل متعلط تشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه فإذا قلت: (زيد كالأسد) و (هد، الحبر كالشمس في الشهرة) و (له رأي كالسيف في المصاء) لم يكن منك نقل لللفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه لا وهو مجاز، وهذا محال؛ لأن التشبيه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقة، كالحكم في سائر المعاني فاصرفه))^(٣).

وقد شابع عبد القاهر هذا الرأي كثير من العلماء، كالرلي، والمطرزي، والسكاكي، وابن الزمكاني، والطبي، والنويري، والفروني، وابن قيم الجوزية، وشراح التلخيص^(٤).

وذهب آخرون إلى أن التشبيه مجاز، وهذا رأي الجمهور، كما أشار إليه ابن القيم بقوله: ((والذي عليه جمهور أهل هذه الصناعة أن التشبيه من أنواع المجاز وتصانيفهم كلها تصرح بذلك وتشير إليه))^(٥).

ونص ابن الأثير على أن ((المجاز قسمان: توسع في الكلام، وتشبيه، والتشبيه صريحا تشبيه تام، وتشبيه محذوف))^(٦)، وهو الاستعارة.

(١) أنظر: فقه السائر ٢٨٨/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٦٦/٢، علم أنساب القين ٩٥.

(٢) أنظر: أسرار البلاغة ٢٢١، ٨٤.

(٣) أسرار البلاغة ٢٢١-٢٢٢، أنظر معجم المصطلحات البلاغية ١٧٠/٢، خزانة بلاغة ٢١، علم أنساب القين ٩٦.

(٤) أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧١/٢، و أنظر: المصادر التي في هامش رقم ٢، و أنظر: فرائد السوقة إلى علوم القرآن ٨٧.

(٥) فرائد المشوقة إلى علوم القرآن ٨٧.

(٦) فقه السائر ٢٥٦/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧٢/٢.

والتشبيه عنده لون من ألوان المجاز، وضع بآرائه التوسع في الكلام الذي أشار إلى أن ذكره إنما يأتي للتصريف في اللغة لا لفائدة أخرى^(١).

وكان كثيراً ما يقرن التوسع بالتشبيه إذ ترددت مصطلحات التوسع في مواضع^(٢) متعددة من كتابه المثل السائر.

والذي يبدو أن التشبيه مجاز؛ لأنه يعتمد على عقد الصلة بين شيئين أو أشياء لا يمكن حملها على الحقيقة، ولو جعلت لكان كدبا، وقد بدا للدكتور أحمد مطلوب أن عدم الانتقال فيه - أي التشبيه - من معنى إلى آخر كما في الاستعارة هو الذي دعاهم إلى إخراجهم من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وصفت له أو إسناد أمر إلى آخر على سبيل التوسع^(٣).

التشبيهات في كتاب سبويه وحملها على التوسع:

لما كان التشبيه من مركوز في طباع البشر بلججرون إليه متى أرادوا إظهار المعنى وتوكيده في نفس المتلقي وتقريب المعنى من المعنى به، كان من الطبيعي أن يلتفت إليه اللغويون والنحويون إذ لا يوصل إلى التشبيه بأنواعه المتعددة إلا من خلال أوقاته كـ (الكاف) و(كل) و(مثل) وغيرها وهذه في حقيقتها وسائل لغوية، استعملوها كثيراً في تشبيهاتهم وهذه الأدوات سواء وجدت أو حذفت في سياق التعبير - هي التي جعلت التشبيه من (أكثر الأنواع جذباً لانتباههم وأكثرها إثارة لإعجابهم ... إذ إن أداته تجعله أول ما يلتفت انتباه المتلقي للشعر، فضلاً عن أن كثرة الملحوظة في الشعر الجاهلي أمر لفت انتباه اللغويين لفتاً شديداً ودائماً)^(٤).

وهذه الكثرة في ورود التشبيه في الكلام العربي شعراً ونثراً هي التي دعوت المبرد إلى القول بأن التشبيه جار كثير في كلام العرب حتى لو قلنا أنه أكثر كلامهم لم يبعد^(٥).

(١) أنظر: المثل السائر ٢٥٦/١.

(٢) أنظر: مصطلحات التوسع في ٢٧٠، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٥٦، ٥٨/١.

(٣) أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧٧/٢، وقول بلاغة ٣٦.

(٤) الصورة الفنية في التراث النثري والبلاغي، جابر أحمد منصور ١٢٦-١٢٧.

(٥) الكامل في اللغة والأدب ٨١٨/٢، وأنظر: أصول البيان العربي ٦٤، فنون التصوير البياني ٧١.

ومن هنا يتبين ما وقف عليه سيبويه من تشبيهات تعد بسيطة إلا أن الكلام عليها جاء واضحاً وصريحاً من خلال ما ذكره في (ولجب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتصاعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) إذ قال:

((ومثل الذين كبروا كمل الذين ينعن ما لا يسمع إيا دعاء وبداء))^(١)، فلم يشبهوا بما ينطق - وهو الراعي - وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كبروا كمثل الفاعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لحظ المخاطب بالمعنى^(٢).

فالآية يمكن أن تدخل تحت ما يعرف عند البلاغيين بتشبيه التمثيل، الذي دل سيبويه على معناه دون أن يصرح باسمه، وهو ما يقوم على تشبيه شينين بشينين، كما هو متحقق في الآية، إذ شبه الداعي والكفار بالراعي مع الغنم، ولكنسه اكتفى بذكر الكفار من المشبه، والراعي من المشبه به، فدل ما أبقى على ما أغنى وهذا معنى كلام سيبويه^(٣).

ولقد نص سيبويه على أن في الآية حذفاً واختصاراً بقريضة علم المخاطب بالمعنى، إذ لولا وجود هذه القريضة لما جاز الحذف في الآية حتى لا يلتبس الأمر على المخاطب، فظاهر التشبيه يوحي بتشبيه الكفار بالراعي وليس بمعقول أن يشبه الكافر بالداعي إلى الإيمان، ولكن المعقول أن يشبه موقف الرسول مع الكافرين بموقف الراعي مع غنمه التي لا تسمع دعاءه أو ندائه أي: ((ومثل الذين كبروا كمل الذين ينعن ما لا يسمع إيا دعاء وبداء)) ولكنه جاء على سعة الكلام على حد تعبير سيبويه، وهذا هو المعنى الثاني الذي يمكن أن تحصل عليه الآية الكريمة، بعد أن حملها بعض القدماء على القلب.

ومما بحثه سيبويه تحت مذهب التوسع في الكلام نوع آخر من أنواع التشبيه يعرف بالتشبيه المؤكد القائم على حذف الأداة، أو ما يعرف عند البلاغيين بالتشبيه البليغ الذي يدل على استعراق المشبه في المشبه به أو العكس، وكأنه هو.

(١) سورة الفرقان الآية ١٢١.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٨-٩-١٠، ٢١٢/١ هـ، ولفظ: أثر الفتحة في البحث بلاغي ١٢٦.

(٣) لفظ: إعراب القرآن ٤٧/١.

فمن تلك: ما ذكره في ((باب ما يختار فيه الرفع)) بقوله: ((وأما به صوت صوت حار، فقد علمت أن صوت حار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام)).

فهي جواز رفع الصوت الثاني عند سيويه وجيلان:

أحدهما: على إصمارة (مثل) كإصمارة المضيق في ((والمثل للقربة)) على تقدير: أهل القرية، وإلى هذا ذهب السيرافي^(١).

والوجه الآخر قد جرى على سعة الكلام أو المبالغة في التشبيه، إذ جعل صوته لشدة فحجه هو نفسه صوت الحمار على ما يسمى عند البلاغيين بالتشبيه المؤكد أو التشبيه البليغ وهو ما يجريه سيويه على التوسع في التعبير.

ومن هنا يمكننا القول أن صاحب الكتاب كان قد أصمهم بنصيب في معرفة بعض التشبيهات سوى كانت مسئلة الأثر - وقد كان سيويه معذورا في ذلك، لأنه كان مشغولا بوضع القواعد العلمية النحوية واللغوية، وليس بوضع الأسس البلاغية والفنية التي جاءت متأخرة عن ولادة الكتاب، إلا أنها في كثير من مباحثها اعتمدت عليه وربما كانت بعض مباحث (الكتاب) أصلا من أصولها، وبدا يكون سيويه صاحب الريادة والأولية فيها.

ثانيا: الكناية:

الكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنى عن الأمر بغيره بكنى كناية، تكنى: تستر من كنى عنه إذا وري أو من الكنية واستعمل سيويه الكناية في علامة المضمرة^(٢).

وفي هذا النص جمع بين منظور بين المعنى اللغوي والنحوي والاصطلاحي ولي لم يكن الأخير محددًا تحديدا دقيقا^(٣).

وعرف علماء البلاغة: الكناية بتعريفات كثيرة سنقف على تعريف واحد، بمكسده من أكثر التعريفات دقة، ألا وهو تعريف عبد القاهر الجرجاني الذي عده تحدث

(١) انظر: هامش الكتاب ١/١٨٢.

(٢) لسان العرب (كنى).

(٣) فنون بلاغية ١٦٤.

فصل (في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهر)) فذكر أن لهذا الصرب اتساعا وتعبدا لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيتين الكناية والمجاز. ثم بين أن المراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورتفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه^(١).

فلما كان التعبير المجازي يقوم على اتصال الكلمة في غير معانيها الذي ترتبطت به، ولا بد من وجود علاقة تربط بين المعنى الثاني للكلمة وبين المعنى الأول لها، فإننا نجد كلام البلاغيين عن الكناية لا يعد عن ذلك كثيرا، بل كانوا كثيرا ما يقربون من المجاز.

ويتضح من التعريف السابق أن اتصال لفظ مكان لفظ، أو تعبير في معنى آخر غير معناه الحقيقي لا يكون أمرا موضوعا من غير ضابط بضبطه، وإنما يتم ذلك على أساس علاقة تربط بين المعنيين كما هو الحال في المجاز، بيد أن في الكناية تنحصر في علاقة الرفض والتبعية التي أشار إليها تعريف عبد القاهر.

ومهما يكن من أمر، فالكناية لونها من ألوان التعبير البياني الجذاب الذي تكسره القماء وأكثروا من ورود، فذهب كثير منهم إلى أن الكناية أبلغ من الإصاح، والتعريض أوقع من التصريح، ثم حملوا هذه الكنايات على أنها ضرب من توسعات العرب في كلامها، كما ذكر الجرجاني.

وبناء على هذه المقدمات سنقف على حديث صاحب الكتاب عن الكناية الذي تحدث به عن معاني اللغوي الذي يدل على السر والخفاء دون المعنى الاصطلاحي المعروف بأنه: ((لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه - الحقيقي - حينئذ))^(٢).

ولعل مبيوه وهو يتكلم عن مصطلح (الكناية) بوضعه مصطلحا لغويا يعني السر والخفاء أقول لعله كان يقرب نوعا ما من دلالة المصطلح البلاغي، وهذا يتضح عندما يريد المتكلم أن يتفوه بكلام، وهو يريد غيره، يعني أنسه سر شيئا وأخفاه، وأظهر غيره، وهذا هو وجه التقارب بين المصطلحين.

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٥٢، معجم المصطلحات البلاغية ١٥٨/٢، تلخيص ٣٢٨.

(٢) الإصاح في علوم البلاغة ١٥٦، تلخيص ٣٢٧، شروح تلخيص ٧٢٧/٤، و انظر: معجم المصطلحات البلاغية ١٥٦/٢، قوس بلاغية ١٦٩.

وهذا ما يمكن أن نتبينه في (يلب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بقرينة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه (هاء) قط).

قال سيبويه: (هو أما قول العرب (يا قل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يشك فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وهذا الاسم لخص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجر في غير النداء لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو: (يا هاهنا) ومعناه: يا رجل، وأما فلان فلما هو كناية عن اسم سمي به للمحدث عنه خالص غائب، وقد اضطر الشاعر هباء على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النجم [من الرجز]:

«فِي لُجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ»^(١)

فالمتكلم الذي يريد أن يتكلم عن الأمسي وهو لا يعرف اسمه فإنه يلجأ إلى الاسم الغالب الحاص الذي يكتفى به الأمسيون، فيقولون للمذكر فلان، والمؤنث فلانة كناية عنهما، وقد يخفف (فلان) في النداء فتصير (قل) حيث استعملت استعمال (فلان) في غير النداء، وجرها بحرف الجر ضرورة، وقيل: الأصل (فلان) وحذفت الألف والنون للضرورة.

أما إذا أراد كناية عن غير الأمسيين، فإنه يدخل عليهما الألف واللام فيقول: الفلان، والفلانة.

وقد ذهب ابن قتيبة مذهب سيبويه في فهمه للكناية فهما لغويا إذ رأى أن (امر الكناية قول الله عز وجل «يا ويلى يئى لم تأخذ فلانا حليلا»^(٢) . فكل (فلان) كناية عن جماعة هذه الأسماء، وقد يقول للقاتل: ما جاءك إلا فلان بن فلان، يريد: أشرف الناس المعروفين والشاعر يقول:

«فِي لُجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ»

(١) كتاب ١/٣٢٢، ٢/٢٤٨ هـ ٢/٢٥٥-٢٥٦ م، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٤٣٩، خلاصة الألب ٢/٣٨٩، المغرب ١/١٨٢، شرح ابن حنبل ٢/٢٧٨، الشطر المنكسر عجز البيت من قرجر محرو "تصل منه إلى يلهو".

(٢) سورة الفرقان، الآية ٢٨.

يريد: أَمْسِكْ فَلَانًا وَلَمْ يَرِدْ رَجُلَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا وَإِنَّمَا أُرِيدَ أَنَّهُمْ فِي عَصْرَةِ الشَّرِّ وَصَحْفَةٍ، فَالْحِزْرَةُ تَقُولُ لِهَذَا: أَمْسِكْ وَلِهَذَا كُفَّ^(١).

فَابْنُ قَتِيْبَةٍ يَسْتَدِلُّ عَلَى الْمَدْلُوْلِ اللَّغْوِيِّ لِلْكُنْيَةِ بِمِثَالِ سَيِّبِيهِ الَّذِي مَرَّ ذِكْرُهُ، وَهَذِهِ الْكُنْيَةُ اللَّغْوِيَّةُ حَيْثُمَا اعْتَقِدَ أَعْمُ مِنْ مِصْطَلَحِ الْبَلَاغِيِّينَ إِذْ هِيَ تَصْدُقُ عَلَى الْكُنْيَةِ وَهِيَ الْعَلَمُ الْمَصْدَرُ بِـ (أَبْ أَوْ أُمُّ) كَمَا تَصْدُقُ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِحْفَاءٍ وَجْهَ التَّصْرِيحِ بِأَسْمَائِهِمُ الْأَعْلَامَ، وَمَنْ ثُمَّ يَتَصَحَّ وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَدْلُوْلِي الْكُنْيَةِ اللَّغْوِيِّ وَالْإِصْطِلَاحِيِّ فِي أَلَّا كِلَا مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ الْإِحْفَاءُ وَالْمُسْتَرُّ وَعَدَمُ التَّصْرِيحِ.

يَبْدُو أَنَّ الْكُنْيَةَ اللَّغْوِيَّةَ فِي لُبِّهِ الْفَرْقَانِ، تَتَجَاوَزُ قِيَمَةَ الْإِحْفَاءِ وَتَرْكُ التَّصْرِيحِ بِاسْمِهِ الْمُرَادِ، إِلَى إِفَادَةِ مَعْنَى الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ، لِيَعْمَ حُكْمُهَا كُلُّ مَنْ يَتَخَذُ مِنَ الْمِصْطَلَحِ خَلِيلًا، فَتَكُونُ الْعَبْرَةُ بِعُمُومِ الْفِعْلِ لَا بِحُصُوصِ السَّبَبِ كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ. وَمِنْ هَذَا فَاِبْنُ سَيِّبِيهِ قَدْ أَفْرَكَ مَا وَرَاءَ هَذِهِ الْأَسَالِيْبِ مِنْ مَعَانٍ ثَوَالٍ تَعَدُّ فِي الْغَالِبِ مِنْ تَوَازُمِ الْمَعْنَايِ الْأَوَّلِ أَوْ رَدْفًا لَهَا.

فَفَهْمُنَا لِنُصُوْصِ سَيِّبِيهِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ هُوَ الَّذِي دَفَعْنَا إِلَى حَمْلِهَا عَلَى مَحَلِّ الْكُنْيَةِ وَجَعَلْ سَيِّبِيهِ يَحْمِلُهَا فِي مَعْرِضِ التَّحْلِيلِ وَالتَّصْوِيرِ عَلَى مَحَلِّ التَّوَسُّعِ الَّذِي أَجْرَى عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالتَّرَاكِيْبِ، فَتَقِي عَدْلَ بِهَا عَنْ أَصْلِهَا، وَلَرِيدَ بِهَا غَيْرَ مَعْنَاهَا فِي التَّحْيِيرِ.

وَهَذَا الْإِنْحِرَافُ اللَّغْوِيُّ لَا يَسْتَعْمَلُهُ الْعَرَبِيُّ إِلَّا تَوْسِعًا وَمَجَازًا.

(١) تَارِيْظُ مَكْرِ الْقُرْلَى ٢٦٠، ٢٦٢.

المبحث الثالث علم البديع

البديع لغة: من بدع الشيء يبدعه بدعاء، واستدعه: أنشأه وبدأه، وليتحدث الشيء، خبر عنه لا على مثل، والبديع المبدع والبديع من أسماء الله تعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، وهو البديع الأول قبل كل شيء، والبديع الحديد^(١).

لما هي الاصطلاح فهو: ((علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة))^(٢).

وعرفه ابن خلدون بأنه: ((النظر في ترتيب الكلام وتحسينه بنوع من التتميق))^(٣). وذكر الجاحظ أن ((البديع مقصور على العرب ومن أجله فاقوا لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان))^(٤).

وقد أطلقه على فنون البلاغة المختلفة، واستمر هذا الإطلاق طيلة القرون الستة الأولى للهجرة، إلى أن جاء السكاكي قسم البلاغة إلى علومها الثلاثة المعروفة. وفصل القزويني البديع فصلاً تاماً عن البلاغة التي جعلها محصورة في المعاني والبيان، والبديع عنده ضربان:

ضرب يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراعاة التطير والإحصاء.

وضرب يرجع إلى اللفظ كالجناس، ورد العجز على الصدر، والسجع ولم يخرج شراح التلخيص عما رسمه القزويني وإن أضاف بعضهم كالمسكاكي فنون آخر.

ولعل أول محاولة جادة في وضع علم البديع هي تلك المحاولة التي قام بها ابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ)، الذي ألفه له مؤلفاً سماه (البديع) ركز فيه على من رغبهم من معاصريه أن هذا الفن طارئ وأن بشرى من برد ومسلم بن الوليد الأنصاري، وأبى برأس هم السابقون إلى استعصال البديع في شعرهم.

(١) القسار (بدع).

(٢) الإصحاح ٤٧٧، التلخيص ٣٤٧، شروح التلخيص ٢٨٢/٤، ونظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٨٢/١٦٨.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٥٨، ونظر: علم البديع ٧.

(٤) البيان والتبيين ٥٥/٤-٥٦، ونظر: علم البديع ١٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٧٩/١، مصطلحات بلاغية ٨١، فنون بلاغية ١٩٧.

فابن المعتز حينما ألف كتاب البديع كان يسعى إلى فصل واستقلال هذا العلم
البلاغي وتحديد مباحثه التي كانت من قبل مختلطة بمباحث علم المعاني وعلم
البيان، كما لفت أنظار الناس إلى أن البديع كان موجودا في أشعار الجاهليين وصنر
الإسلام.

ووضع ابن المعتز مصطلحات لأنواع البديع في رمنه، والبديع عدد خمسة
أنواع الاستعاره، والخصص، والمطافه، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب
الكلامي.

ولا شك أن محاولة ابن المعتز محاولة علمية جادة تلقفها البلاغيون والنقاد
من بعده، كما أنصافوا إليها ما استكملوه من مباحث هذا العلم ومسائله.

وطل للدارسون المعنيون بشؤون البلاغة وفنونها يرددون ما جاء في كتب
البلاغيين القدماء، الذين كانوا يجمعون على أن ابن المعتز هو أول من عرفه، لكن
أحدا لم يشر إلى تأصيل هذا العلم عند القدماء ولا سيما في القرنين الأول والثاني
لهجريين.

والذي بدا للباحث هو أن أنصافا من علم البديع كانت قد بحث قبل ابن المعتز،
وقبل أستاذه نطوب، بل والجاحظ أيضا.

لذا يمكننا أن نقرر باطمئنان - بعد التعمي والاستقراء - أن سيويوه كان أول
من تعرض لمباحث هذا اللون البلاغي الغلاب الذي عرف بعلم البديع.

لقد تكلم عن تأكيد المدح بما يشبه الذم، والتجريد، والمبالغة، والتكوير وهذه
مباحث أدخلها البلاغيون تحت علم البديع، لكن سيويوه تكلم عنها يوم كانت اللفه
والسمو والبلاغة كلها واحده، لا يمكن الفصل بينها، فقد كانت روافد مجتمعه تصب
في مجرى واحد هو إراء اللفه، والمحافظة على ملامتها وإبراز مهارتها وجمالها،
الذي حياه الله إياها، حتى قال فيها الشاعر:

إِنَّ الَّذِي مَلَأَ اللُّغَاتَ مَحَابِرًا جَعَلَ الْجَمَالَ وَمِثْرَهُ فِي الضَّرِي

ومن هنا سنأثرل مبحثين من مباحث علم البديع التي ذكرها سيويوه وحملها على
التوسع في الكلام وهما: التجريد والمبالغة.

أولاً: التجريد:

التجريد: مصدر جردته من ثيابه إذا تزعيتها عنه^(١).

وهو عند جمهور البلاغيين: ((أَنْ يَنْتَرَعَ مِنْ أَمْرِ ذِي صِفَةٍ أَمْرٌ آخَرٌ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، مِثْلُهُ فِي كَمَالِهَا هِيَ))^(٢).

والتجريد من بلاغي قديم وأسلوب متميز من أنساب العربية القديمة والذي يستقرأ الشعر العربي القديم يجد فيه هذا اللون البلاغي للبديع الذي لمصطلح عليه البلاغيون بالتجريد، فيما وجدوا فيه تجريدا قول الأعشى: [من البسيط]

وَدَّعَ هُرَيْرَةٌ بَيْنَ الرُّكْبِ مَرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا لَيْهَا الرَّجُلُ^(٣)

والشاعر جرد من نفسه شخصا آخر ثم شرع يخاطبه.

والعرب تعتد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقة ومحصولة، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عفت عليها معانيها^(٤).

وعند رجوعنا إلى كتب سبويه لننتمس فيه هذا النوع من أنواع البديع ونقتلنا على نص صريح ذكره سبويه في (باب ما يحذف فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات) إذ قال: ((ولو قال: (أَمَا لَبُوكَ ظَاكَ أَبْ)، لكان على قوله: فَظَاكَ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: فِيهِ أَبٌ مَجْرَى الْأَبِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ))^(٥).

فقول سبويه: ((ظَاكَ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ)) إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيُفَسِّرَ بِهِ قَاعِدَةَ لُغَوِيَّةً، وَلَكِنَّهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ يَحَالِلُهُ تَحْلِيلًا بَلَاغِيًّا، وَهُوَ بِدَرْكِ عِلَّتِهِ بِوَصْفِهِ وَسَبِيلُهُ مِنْ وَسَائِلِ التَّوَسُّعِ فِي التَّعْبِيرِ.

ومجرى هذا التوسع كما يفهم من كلامه على أن لفظ (الأب) الأول قد بلغ من الاتصاف بتلك الصفة حداً يصح معه أَنْ يَنْتَرَعَ مِنْهُ مَوْصُوفٌ آخَرٌ يَنْصَبُ بِهَا، وَبِذَا يَنْصَحُ لَنَا أَنْ التَّوَسُّعَ فِي التَّعْبِيرِ قَدْ صَارَ أَحَدَ الْأَغْرَاضِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَذَا اللَّوْنِ لِلْبَدِيعِ فِي الْبَحْثِ الْبَلَاغِيِّ.

(١) المال (جرد).

(٢) الإيضاح ٥١٢/٢، القلبي ٢٦٨، شرح القلبي ٢٤٨/٤، و أنظر: الطراز ٧٢/٢، معجم المصطلحات البلاغية ونظورها ٤٠/٢، القليل في القيل ٢٣٥، حسن قول ٢٨٥.

(٣) ديوان الأعشى الكبير ٥٥.

(٤) أنظر: الفصلين ٤٧٢/٢-٤٧٤، الاتباع في اللغة عند ابن جني ٢٣٩.

(٥) كتاب ١٩٥/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠.

، عهد ابن جني (ت ٣٩٦هـ) في الخصائص لهذا سماء (التجريد)^(١)، ونكو أن
 شيخه للعلمي (ت ٣٧٧هـ) كان معنيا به، ولم يفرد له بلبا.

وكان ابن جني قد أخذ نفسه في تحليله وبيان طرائقه مستدلا على ذلك بمسألة
 صاحب الكتاب فيقول: ((اعلم إن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت
 أنا علي - رحمه الله - به غريا معنيا، ولم يفرد له بلبا لكنه وسمه في بعض ألفاظه
 بهذه السمة، فاستقررت بها منه وألفت لها ومخاض: أن العرب قد تعتقد أن في الشيء معنى
 نفسه معنى آخر، كأنه حقيقة ومحصولة وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عرفت عليه
 معانيها، وذلك نحو قولهم: ((لَيْسَ لَقَيْتَ زَيْدًا لَقَيْتَ مِنْهُ الْأَسَدَ، وَلَنْ سَأَلْتَهُ لَسَأَلَ مِنْهُ
 الْبَحْرَ))، فظهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن
 هناك شيئا منفصلا عنه وممتازا منه، وقد تستعمل البناء هنا فنقول: ((لَقَيْتَ بِهِ الْأَسَدَ،
 (وَجَاوَرَتْ بِهِ الْبَحْرَ) ومنه مسألة الكتاب: ((أَمَّا أَبُوكَ فَلَكَ أَبٌ، أَيْ لَكَ مِنْهُ نَوْبٌ بِهِ أَوْ
 بِمَكَانِهِ أَبٌ))^(٢).

ونذكر الأظم الشتمري أنها على تقدير (لك فيه أب) ثم ذكر أن اللفظ قد جرى
 على الاتساع فقال وهو بصر مثال سبويه: ((واعلم أنك إذا قلت: ((أَمَّا أَبُوكَ فَلَكَ أَبٌ))
 و((أَمَّا أَبُوكَ فَلَا أَبَ لَكَ))، فما بعد الفاء خبر عن الأب، والعائد عليه مضمرة،
 والتقدير: ((أَمَّا أَبُوكَ فَلَكَ فِيهِ أَبٌ))، أي: لك في ابتنائك إليه وتَحَقُّقِكَ بِهِ أَبٌ مِنَ الْأَبَاءِ،
 وبصير صالِح، هذا معناه وجرى اللفظ على الاتساع وجعل الأب كالظرب لنفسه
 وإن لم يصح ذلك فيه وإنما هو اتساع لفظ، والمعنى على ما ذكرت لك))^(٣).

ولعل من صور التوسع الجلية ما ذكره ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) إذ عطف في
 كتابه المثل السائر مجتبا (في التجريد) تناول فيه حده وفوائده وأقسامه، وحمل كثيرا
 من صورته على التوسع في الكلام الذي حده فائدة من فائدين، إحداهما أن يبلغ من
 الأخرى، لذا فإني لا أرى بلسا من إيراد كلامه الذي توخى فيه التوسيع الدقيق،
 والذي يمكن حده من أهم مباحث التوسع في التجريد عند البلاغيين إذ قال: ((وأما حد
 التجريد فإنه إحلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، لا للمخاطب نفسه؛ لأن

(١) انظر: الخصائص ٤٧٢/٢، الاتساع في اللغة عهد ابن جني ٢٣٩.

(٢) الخصائص ٤٧٢/٢، ٤٧٤، ٤٧٥.

(٣) لمكت في تفسير كتاب سبويه ٤١٢/١.

أصله في وضع اللغة من: جَرَّيْتُ السيفَ، إِذَا تَزَعَّتْهُ مِنْ عِجْدِهِ، وَجَرَّيْتُ قَلْبَكَ إِذَا
 بَرَعْتَ ثِيَابَهُ، وَمَنْ هَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا مَدَّ وَلَا تَجْرِيدَ» وذلك في النهي
 عند إقامة الحد أن يمد صاحبه على الأرض وإن تجرد عنه ثيابه، وقد نقل هــ
 المعنى إلى نوع من أنواع البيان.

وقد تأملته فوجدت له فائدتين إحداهما لبلوغ من الأخرى:
 الفائدة الأولى: طلب التوسع في الكلام، فإنه إذا كان ظاهراً خطاباً لميرك
 وباطنه خطاباً لنفسك فإن ذلك من باب التوسع، وأذن أنه شيء اختصت به اللغة
 العربية دون غيرها من اللغات.
 والفائدة الثانية: وهي الأبلغ، وذلك أنه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف
 المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطباً بها غيره، ليكون أعز
 وأبرأ من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه.

وعلى هذا فإن التجريد ينقسم قسمين:

أحدهما: تجريد محض.

والآخر: تجريد غير محض.

فالأول - وهو المحض - أن تأتي بكلام هو خطاب لغيرك وأنت تريد به
 نفسك.... ولما ما قصد به التوسع خاصة فقول الصمة بن عبد الله من شعراء
 الحماسة [من الطويل]:

حَنَنْتُ إِلَى رَبِّا وَنَفْسُكَ بِأَعْنَتْ مَزَلَّكَ مِنْ رَبِّا وَشُعْبَا كَمَا مَعَا
 لَمَّا حَسَنْ أَنْ تَأْتِيَ الْأَمْرَ طَلِعَا وَتَجَزَّعَ إِنْ دَاعِيَ الصَّبَابَةُ لَسْمَا

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيها التوسع لأنه قال

[من الطويل]:

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الْحِمَى كَمَا كُنْتُ عَلَى كَيْدِي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَصْدَعَا
 بِنَفْسِي يَلْكُ الْأَرْضَ مَا لَطِيبَ الرَّيَا وَمَا أَحْصَى الْمُصْطَفَا وَالْمُتَرَبِّعَا

فانتقل من الخطاب التجريدي إلى خطاب النفس، ولو استمر على الحالة الأولى
 لما قصي عليه بالتوسع، وإنما كان يقضي عليه بالتجريد للبلغ الذي هو الطرف
 الآخر، ويتأول له بأن غرضه من خطاب غيره أن ينفي عن نفسه سمعة الهوى

ومعرفة العشق لما في ذلك من الشهرة والعصاصة لكن قد زال هذا التلويل بانتقاله
عن التجريد أولاً إلى خطاب النفس.

وعلى هذا الأسلوب ورد قول أبي الطيب العتبي [من السيط]:
لَا خَيْلَ عَنْكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَلَأَ قَلْبِيهِ النَّطَقُ إِنَّمَا تَسْعِدُ الْخَالُ
وَأَجَزَ الْأَمِيرَ الَّذِي نَعَسَاهُ فَلَجَلَةٍ بِخَيْرِ قَوْلٍ وَنَعَسَى الْقَوْمُ لِقَوْلِ

. وليس في التجريد المذكور في هذين البيتين ما يدل على وصف النفس ولا
على تركيتها بالمديح ... وإنما هو توسع لا غير^(١).

وهو يلحظ اهتمام البلاغيين بالتجريد وحمله على التوسع الذي طنه ابن الأثير
شيئاً احتضت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات واستأثرت به دون أحوالها
الجزريات.

وبهذا يمكننا أن نقرر بأن مبحث التجريد وإن كان له أصول في كتاب
سيبويه إلا أنها لا تشفي غليل الصامية الولهاني، وحرى بأن ينسب في مقاييس
التأريخ البلاغي إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ دلّا على مصطلحه
ورسمه مفهومه، وأما اللثام وكشف النقاب عن طرائفه وأساليبه وما ذكره للبحث
البلاغي بعدهما في شأنه بعد خلاصة أفكارهما، إلا أن ابن الأثير كل أكثر تفصيلاً
وأوسع بياناً منهما^(٢) إذ استأثر بنقد مذهب الفارسي بكلام لا يخلو من ترفه ورد
عليه بعض طرائقه التجريدية المترتبة على الأحرف بحجة أنها تشبه مصمم
الأداة^(٣).

فالتجريد -إذا- كان موجوداً في كتاب سيبويه ثم سكت عنه الفحاة قرناً كاملاً،
ثم رأبناه مرة أخرى في كتاب (الكامل) للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

فالمبرد تمكن من أن يخطو بالتجريد خطوات مما تركه سيبويه وأعطاه الفراء
وابن فتيبة حتى كاد هذا اللون البديعي أن يموت ويقر لولا أن نفع فيه المبرد من
جديد وبعث الحديث عنه بعد طول سكوت، ومنه إلى الفارسي وابن جني اللذين
أوضحاه وتوسعا في الكلام عليه، ثم تلقاه البلاغيون فعدوا له للمباحث والعصم،
فصار التجريد من أهم أنواع البديع عندهم.

(١) الفيلق السطر ١/٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) أي: الفارسي وابن جني.

(٣) الفيلق: السطر ١/٢٨ وما بعدها.

ثانياً: المبالغة:

المبالغة لغة: من بالغ فلان في أمر، إذا لم يقصر فيه^(١).
وفي الاصطلاح: (أَنْ يَدْعَى بِوَصْفٍ يُلَوِّغُهُ فِي الشَّدِيدِ أَوْ الضَّعْفِ حَدًّا مُسْتَحِيلًا
أَوْ مُسْتَعْبَهاً لِنَلَّا يَظُنُّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَابِلٍ لَهُ)^(٢).

بمعنى أن المبالغة محاولة بلجا إليها المتكلم ليكون تعبيره بالما غايته في التأثير
في المنلقي، ثم التأكيد على ما مطلوب.

ومن أقوى عناصر التأثير في المبالغة التحول في الدلالة وذلك من خلال التحول
والانتقال في الصور الفنية، إذ إن التحول من صورة إلى أخرى لهي ضرب من
ضروب المبالغة، ومن ثم التوسع فيها.

والمبالغة تجسد لطاقة الانفعالية في الدلالة لدى المتكلم كما أنها تثير المضاطب
في الدلالة نفسها، ولهذا بلجا المتكلم إلى خلق علاقات جديدة غير مألوقة بين
الكلمات، وذلك بتتابع طرائق المجاز، لأجل تصوير ذلك الانفعال ونقل تلك الإثارة.
ومن المؤكد أن هذا لا يتحقق في العبارات المعتادة والمبتذلة فمن هنا كانت
المبالغة عند المحسنين عاملاً من عوامل تغيير شكل الدلالة^(٣).

وهذا الذي ذهب إليه المحذثون سبقهم إليه سيبويه إذ توارث مصطلح المبالغة في
كتابه بلغة ومفهومه المرادف لمصى الكثرة والإجادة والتكثير والتشديد فسي عمل
لفعل، كما أنه تجاوز ذلك إلى الدلالة وصورها القائمة على الحذف والتوسع.

مثال ذلك ما ذكره في (هاب ما جرى في الاستفهام من لسماء الفاعلين
والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) إذ يقول: (وأجروا اسم
الفاعل، إذ أرادوا أن يبلغوا في الأمر، مجراء إذا كل على بناء فاعل؛ لأنه يريد به
ما أراد بفاعل من يقع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فما هو الأصل
الذي عليه أكثر هذا المعنى: (قَوَّلُ) و(فَعَلُ) و(مَفْعَلُ) و(فَعِلُ)، وقد جاء: (فَعِيلُ)
كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع، ويصير؛ لأنه يريد المبالغة في الفعل^(٤).

(١) السال (بلغ).

(٢) التلخيص ٣٧٠، الإيضاح ٥١٤.

(٣) أنظر: دور الكلمة في اللغة، مجتهد لولمان ١٦٧، و أنظر: علم الدلالة ٢٤٩.

(٤) الكتاب ١/١٠٦، ١/١١٠، ١/١١٧.

وهذه الصيغ التي ذكرها سيبويه تعد صيغاً من صيغ المبالغة اللغوية التي لم يعرفها البلاغيون اهتمامهم.

إذ إن صيغة (فَعُول) و(فَعَال) و(مِفْعَال) و(فَعِل) و(فَعِيل) هي صيغٌ معدولةٌ عن كسب الفاعل، وتعمل عمل فاعله؛ لأنه يريد المبالغة في الفعل^(١).

وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية فقشد: [مر للرجل]

فَعَلَّ كَوْ مِفْعَلٍ كَوْ فَعَوَّلَ فِي كَثْرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعُولٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ^(٢)

ورهب ابن جني إلى أن المبالغة هو أن تحل باللفظ عن حاله الذي هو عليه إلى حالة أخرى، وذلك بنكثيرة لتكثير معناه، فذكر أنهم عدلوا من (فَعِيل) إلى (فَعَال) نحو: (طَوِيل) إلى (طَوَال)، وذلك لأن تغيير اللفظ يدل على زيادة في المعنى كما ذكر أنهم (إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة فما يخرجونها عن أصلها)^(٣).

ولهذا السبب كانت المبالغة مرسوخة من مرسوخات التوسع عند القدماء، ولشدة تأثير المبالغة في التوسع فقد ذهبوا إلى (أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة، إذ لو لا ذلك لكانت الحقيقة أولى بالمصاحبة)^(٤).

يتبين مما سبق أن ابن جني كان يقرن التوسع بالمبالغة، كما لاحظنا تأكيده على أن العرب لا تتسع في كلامها من أجل الاتصاف حسب وإنما تبتغي من وراء ذلك غاية معنوية، إما تأكيداً، وإما مبالغة وذلك؛ لأن هذه الأشياء متأزمة في بنية المجاز عند ابن جني.

ولما تقرر عند النحاة بأن زيادة المعنى تدل على زيادة المعنى، فقد وقفا على أصول هذه القاعدة عند سيبويه، إذ أشار إلى أن الفعل يكثر بالتضعيف، وذلك من خلال أمثلة ذكرها في: (باب حول (فَعَلَّتْ) على (فَعَلَّتْ) لا يشركه في ذلك [فَعَلَّتْ]).

^(١) الكتاب ٦/١٢، ١١٠/١، ١١٧.

^(٢) شرح ابن عقيل ١١١/٢، ولفظ: معالي النحو ١٧٠/٣، قال ابن عقيل: يصاغ للكثرة: فَعَلَّه، وَمِفْعَل، وَقَمَر، وَقَمِيل، وَقَمِيل، فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ على حد اسم الفاعل وإصالة القلة الأول أكثر من (عمل فَعِيل) وقِيل، وإصالة فَعِيل أكثر من (عمل قِيل).

^(٣) المحصف ٢٤١/١، ولفظ: المحققين ٢٦٧/٣-٢٦٨.

^(٤) المحصن ٣٧٣/١.

لقوله: ((تقول: كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فَإِذَا لَرَبْتَ كَثْرَةَ الْعَمَلِ قُلْتَ: كَسَرْتَهُ، وَقَطَعْتَهُ، وَمَرَّقْتَهُ.... وقالوا: يَجُولُ أَي: يُكْثِرُ الْجَوْلَانَ، وَيَطُوفُ أَي: يُكْثِرُ التَّنَاطُوفَ. واعلم أن التخفيف في هذا جاز كل عربي، إلا أن (فَعَّلْتُ) إخالها هذا لتبليس الكثير^(١)، وقد يدخل في هذا التخفيف كما أن (الرَّكْبَةَ) و (الْجِلْسَةَ) قد يكون معناهما في الرُّكُوبِ وَالْجُلُوسِ ولكن يبتز بها هذا الضرب فصار بناءً له خلاصاً، كما أن هذا بناءً خاصاً للتكثير^(٢))).

وحاء في معاني النحو: ((أما (فَعَّلَ) فبغيد التكثير وذلك نحو: (كَسَرَ) فـ(كَسَّرَ) يبيد التكثير والمبالغة، تقول: (كَسَرْتُ الْقَلَمَ وَكَسَّرْتُهُ) فهي (كَسَرْتُهُ) تكثير ومثله (قَطَعَ اللَّحْمَ وَقَطَعَهُ) فالتقطيع يبيد التكثير، ونحوه: (ذَبَحَ) ^(٣))).

وقد ذكر سيبويه أمثلة أخر مشابهة لما ذكرنا منها ما جاء في (باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث) وقد نطقها عن شيخه الخليل بقوله: ((وزعم الخليل أن (فَعُولًا) و (مِفْعَالًا) و (مِفْعَلًا) نحو: قَوْل) و (مِقُول) إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه^(٤))).

وهذا يعني أن كل زيادة تلحق الصبغ ولا تغير معناها إلى معنى آخر، فهي بلا شك تدل على زيادة في المعنى والمبالغة فيه، وبهذا تتضح القاعدة للقائلة بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

وقد بينى المصدر من فعله على غير بئانه المعهود، وذلك؛ لإفادة معنى التكثير والمبالغة، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله في (باب ما نُكِّثُ فيه المصدر من (فَعَّلْتُ) فتحق الروائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في (فَعَّلْتُ): (فَعَّلْتُ) حين كَثُرْتُ للفعل، وذلك قولك في (الهدر): (التهدار) وفي (الليب): (التلعب) وفي (الصفق):

(١) قال السيرافي: ((يريد أن التخفيف قد يجوز أن يراد به التليل والتكثير، فإذا شددت قلت به على الكثير، كسأ لى (الركوب) و (الجلوس) قد يقع لتليل الفعل وكثيره ولجميع صنفه، فإذا قلت: (الرَّكْبَةَ) و (الْجِلْسَةَ) أي بقتسر) دل على حاله وحاله، وإذا قلت: (الرَّكْبَةَ) و (الْجِلْسَةَ) (بفتح) دل على مرده ولحقه، و (الجلوس) قد يراد به المرة وقد يراد به البيان فصار اختصار (الجلسة) و (الجلسة) كاختصار (يطوف) و (يجول) بشيء خلاص، وصار (الركوب) و (الجلوس) بمنزلة (يجول) و (يطوف).

(٢) الكتاب ٢٣٧/٢، ب ٦٤-٦٥ هـ ١٧٥/٤ مل.

(٣) معاني النحو ٥٨٧/٢، ر نظر: تغيير حرفي ٢٤، ولغة الصرف في كتاب سيبويه ٢١٨

(٤) الكتاب ٩١/٢، ب ٣٨٤/٢.

(التَّصْفِقُ) وهي (الرَّد) - (الْقَرَاد) وهي (الجَوْلَان): (التَّحْوَال) و (التَّنَال) و (التَّسَار) (١).

وليس شيء من هذا مصدر (فَعَّلْتُ) ولكن لما أردت للتكثير سببت المصدر على هذا كما سببت (فَعَّلْتُ) على (فَعَّلْتُ) (٢).

وإذا أريد للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصال الدات بالحدث حوّل بناء اسم الفاعل إلى لُبِيَّة مُتَحَدَّة تشكّل بمجموعها صيغة المبالغة.

ومن هذه المسائل ما نقله سيبويه عن أستاذة الحليل إذ يقول: (يوسألتُه عن قولهم: (مَوْتُ شَائِلٌ) ، (وَمُتْعَلٌ شَائِلٌ) ، (وَمُتْعِرٌ شَائِعٌ)، فقال: إنّما يريدون المبالغة والإجالة وهو بمنزلة قولهم: (هَمْ نَاصِبٌ)، (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) في كل هذا) (٣).

إن وصف المصدر في (مَوْتُ ، وَمُتْعَلٌ ، وَمُتْعِرٌ) بصيغة اسم المفعول المحذولة عن اسم الفاعل، يفيد التأكيد في الفعل أو الحدث عن طريق هذا التكرار، كما يفيد التوسّع في المبالغة المئانيّة من هذا الطول الذي استعملت فيه صيغة فاعل بمعنى مفعول كـ (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ)، بمعنى: مرضيّة، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ في هذا النوع من التحول نوعاً من أنواع التوسّع والمجاز المؤدّي إلى المبالغة.

(فمن شأن العرب أن تبالغ في الوصف والتم، كما من شأنها أن تختصر وتوجر وذلك لتوسّعها في الكلام والتدلّرها عليه) (٤).

والمبالغة ضرورية كثيرة والناس فيها مختلفون فبعضهم من يقول بتفضيلها، ويراها العناية القصوى في الجودة، ومنهم من يعيها ويكرها، ويراها عيباً وهجناً في الكلام.

(١) قال السيرافي: انعم آل سيبويه بجمال (التفعل) تكثيراً للمصدر الذي هو الفعل الثلاثي، فمميز (تجدل) بمنزلة (هرك) (الهدر الكثير) و (الطلمب) بمنزلة (فوك). القبح الكثير، وكلّ الغراء وغيره من الكوافيس يجطون (التفعل) بمنزلة (التفعل) والألف عوضاً من الياء، ويجطون ألف (التكرار) و (التردد) بمنزلة ياء (تكرير) و (ترديد)، والقول ما قاله سيبويه: لأنه يقال: (الطلمب) ولا يقال: (الطلمب).

(٢) الكتاب ٢/٢٤٥، باب ٤/٤٨٤، ص ١٩٨/٤.

(٣) الكتاب ٢/٩٢، باب ٣/٢٨٥، و انظر: لُبِيَّةُ صُرْفٌ في كتاب سيبويه ٢٧٢.

(٤) هذا القول، لقولته بين حجر ٧٠.

كما نكر بعضهم أن المبالغة هي الزيادة على التمام وسميت مبالغة لبلوغها إلى زيادة على المعنى، أو أزيلت تلك الزيادة وألغيت كان المعنى تلماسا دوسها لكن العرض بها تأكيد ذلك المعنى في النص وتقريره.
وفي القرآن العظيم والكلام القصيح والإشعار منه كثير^(١).

وقد سبق أن وقفنا على بعض صور المعاني عند سيوييه كالخف وحروج الكلام عن مقتضى الظاهر، التي جعلها على التوسع، كما وقفنا على بعض المسور البيانية كالتشبيه والكتابة والمجاز، وقد حصلت هي الآخر على التوسع أو المبالغة ومن هنا يكون سيوييه من أوائل العلماء الذين اهتكوا إلى مصطلح المبالغة فسهو لم يقف عند حدوده ومصطلحاته الموضوعية له في اللغة، وإنما تعدى ذلك إلى تلمس وإدراك الصورة البلاغية للمبالغة القائمة على الخف أو الإيجاز والاختصار، أو القائمة على الوصف بالمصدر، ومن ثم كان لإدراكه وفهمه لحدود هذه المصطلحات الأثر الواضح والجلي في البحث البلاغي فيما بعد، على يد علماء البلاغة الذين حاولوا رسم الحدود للمصطلحات وفصلها عن بعضها بعض بعد أن كانت عاممة في كتاب سيوييه.

(١) انظر: السعة ٥٢/٢، فتاوى المشوكة إلى علوم القرآن ٢٦٩.

الفصل الرابع

التوسع في مستويات العروض والقوافي

وفيها ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : مصطلحات العروض والقوافي**
- المبحث الثاني: التوسع في العروض والقوافي**
- المبحث الثالث: التوسع والضرورة الشعرية**

المبحث الأول مصطلحات العروض والقوافي

لقد تناول هذا الفصل مباحث التوسع في العروض والقوافي في كتاب سيبويه فوقها إزاءها طويلاً، نتبعها ونستخرج شواهدنا ونحلل نصوصها وآلبا أن نسير غور (الكتاب) مستخرج مباحثه العروضية التي أستطيع أن أزعم أن يد البعث لم نصل إليها إلى الآن على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه.

لقد نتبع هذا الفصل بقاء وتودة مباحث (الكتاب) العروضية من خلال، نتبعه لمصطلحات العروض والقوافي فيه، إذ كانت تتكرر من مثل: الروي، والوصل، وحروف اللين واللين، والورن والقافية، والضرورة، وبعض عيوب القافية. ونعرض كذلك للزخافات والعمل التي تتأب بعض شواهد سيبويه، كالحرر، والقصم.

كما بعد هذا البحث ردا تدعاه الأدلة على من يزعم أن كتاب سيبويه إنما هو كتاب في النحو والصرف حسب.

فكتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حسب، وإنما فيه مباحث في كثير من علوم العربية كالبلاغة، والنقد الأدبي، والأصوات اللغوية، ومباحث في علم النحوي، ومباحث في القراءات واللهجات وأخر في العروض والقوافي.

وهناك داع آخر دعاني إلى البحث والتفتقر عن مباحث ومصطلحات العروض والقوافي في هذا السفر الخالد، ألا وهو ابتعاد الناس وهجرهم لهذا العلم البديع، إذ تعالت الصيحات وكثرت الشكايات من صعوبة التي تكمن في تشعب مصطلحاته وكثرة تفرعاته.

لعلم العروض صمى على من يعتقد الحسن والذوق والأذن، طبع لمن أتي سلامة في الذوق، ورهافة في الحس، وألناً وجرساً. وسيبقى علم العروض - ما بقي الشعر - سزناً له، وصناعة يعرف بها مكسور من موزونه وصحيحه.

قلله يَرُّ القائل في عروضه: [من الطويل]

والشعر ميزان يسمى عروضه به النقص والرجحان يدرهما الفتي^(١)

ولمن قال في قوافيه: [من الطويل]

وأعمارنا أبيات شعر كأنما أولخرها للمُنشدين قوافي^(٢)

ومن هنا سأدخل كتاب سيبويه فاستخرج المصطلحات العروضية وأعرف بها، وأدل على مواضعها من الكتاب، ومن ثم ألق على ما حمل منها على التوسع أو الضرورة أو الفضوذ، موضحاً موقف سيبويه منه، ثم أعرض لأراء العلماء الحاليين له.

(١) البيت الخزرجي، أنظر الإرشاد الشافي على متن الكافي في علم العروض والقوافي ١٩.

(٢) البيت لأبي العلاء المري.

أولاً: الأوزان

١. الخَرَمُ^(١)

الخرم بالراء المهملة، وهو إسقاط أول التوكد المجموع في أول البيت، وهو أحد التعبيرات التي تنظراً على تفعيلة الحشو، ويصيب الأوتاد دون الأعماب، ولذلك لم يدخله العروضيون في الرحاف؛ وإنما اعتبروه نوعاً من العلل.

ولما كانت التعبيرات غير تزامنة، فقد جعلوها حافية مجردة الرحاف.

ومن أمثلة ((الخرم)) في الطويل قول الصلتان الحدي:

يَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ

فقد جاء البيت في كتاب سيبويه، محروماً^(٢)، إذ سقطت منه فاء ((فعولن)) من أوله، فيكون تقطيعه على الشكل الآتي:

يا شاعراً عولن	لا شاعراً مفاعيلن	عريو فعولن	ممثلوه مفاعيلن
جريرون فعولن	ولكن في مفاعيلن	كلين فعولن	تواضع مفاعيلن

واختلف العروضيون والنحاة في تحول ((الخرم)) على التفاعيل أم هو مختص بالدخول على صدر البيت أم أنه يدخل العجز كذلك؟، وهل يصيب الطويل فقط أو يصيب الطويل والبحور التي ذكرناها، أو يتعداها إلى غيرها، كالذي نقلوه من خرم ((مفاعيلن)) في الكامل؟

قالوا: إن الخرم عند الخليل هو حذف أول التوكد المجموع في أول البيت، وبعضهم ينقل عنه أنه يجوز في أول النصف الثاني على قلة، وبعضهم ينقل المنع عنه، ويقول: إن غيره هو الذي يجوز الخرم فيه، وبعضهم ينقل المنع في خرم أول العجز مطلقاً عن الخليل وغيره، وذلك نحو: ((فعولسن)) فهي أول الطويل يصبح (عولن).

(١) انظر مصطلح ((الخرم)) في كتاب التوقي في العروض والتوقي ٢٠٥، والتكالي للتبريري ١١٢، ومعجم مصطلحات العروض والتوقي/٧٢، وانظر: مفتاح العلوم ٥٢٦.

(٢) النسخة التي ورد فيها البيت محروماً هي طبعة عبد السلام عارون، أما طبعة بولاق وشرح شواهد الأعظم فقد وردت التفعيلة الأولى فيها صحيحة ((فعولن))، وإلى ذلك أشار المحقق في حاشي رقم [١] لسي السبعة ٢٣٧ من الجزء الثاني بقوله: ((طوالشعري)) ((يا شاعراً)) بدون الخرم، وكذا في طبعة قبل بدیع بخوب محقق كتاب سيبويه.

وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل، ولصح بما جاء عنهم من خرم ((تفاعل)) في الكامل، وأوله سبب ثقيل، قال:

تَنَلَّكُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ قَهَا كَفَّتَ قَنِيمًا لَا يَرَامُ حَرِيمُهَا^(١)

فقوله: ((تَنَلَّكُوا)) وزنه: مَفَاعِلُنْ، وفي الأصل (مُتَفَاعِلُنْ) فُخْرِمَ السبب الثقيل منه ومما جاء في عدم جواز ((الخرم)) في الكامل، ما حكاه ابن جني عن شوحه أبي علي الفارسي (٢٧٧هـ) أنه قال:

(سألني سائل قنيمًا، فقال: هل يجوز ((الخرم)) في أول أجزاء ((متفاعل)) من الكامل؟ قال: ولم تكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب فقلت: لا يجوز، فقال: لم لا يجوز؟.

فقلت: لأن ((القاء)) التي بعد الميم قد يتركها السكون في بعض الأحوال، فيكسر الابتداء بحرف قد يكون في بعض أجزائه ساكنًا في ذلك المثال بعينه، كما كَرِهَتْ العرب الابتداء بالهمزة المخففة لأنها قد قربت من الساكن. .
أفلا ترى إلى تقاسم هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى أنه ليجاب عن بعضه بجواب غيره^(٢).

وبعد عرض الآراء السابقة في ((الخرم)) يتبين أن الصواب ما ذهب إليه الخليل وهو أن ((الخرم)) حذف أول الوند المجموع في (فعلون) وذلك لأن (متفاعلن) التي زعم السهيلي ومن تابعه من النحاة، أنها قد حذف منها أول السبب الثقيل فأصبح ((مفاعلن)) غير متحقق؛ لأنه ربما كان المحذوف هو ثاني السبب الثقيل فأصبحت (مفاعلن) وهذا ما يعرف عند العروضيين بالوقص^(٣).

وقد اعتقد بعض العروضيين أن ((الخرم)) ظاهرة غير طبيعية في موسيقا النظم، حتى قالوا إنها من أخطاء الرواة.
وقال ابن رشيق في العمدة^(٤): إن أحدهم ابتكروا بالكلام على أنه نثر ثم يرى أنه قريب من الشعر فيصرفه إليه.

(١) معجم مصطلحات العروض والقوافي/٧٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٩/١.

(٣) الوقص من الزحافات المزوجة، وهو مقروط تلي (مفاعلن) بعد سكونه فيصبح: (مفاعلن) ثم (مفاعلن) أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٧٠، والزحافات/١٢٨.

(٤) أنظر العمدة ١٤١/١.

وكيفما كلن الامر، فالخرم ظاهرة غير موسيقية تصد الترتم بالنخمة العروضية،
وتتو عن الذوق الأدبي الرفيع.
والذي يبدو أن (الخرم) يحظى : للكلمل ، والطويل ، والمتقارب من بحور
الشعر العربي.

٢. القسم:

وهو من المال الحاصصة بالأوتسك، ويتكون من رحافين، هما:
(الحرّم) و(العصّب) يتسكن الخامس المتحرك من (مفاعلتن) بالعصّب، وخرم
(مبهم) من صدر البيت، وهذا الخرم هو المسمى بـ (العصّب) وحينئذ يمكن أن
نقول: إن القسم هو اجتماع (العصّب والعصّب)^(١).
فكما ذكره سيويو في شواهد، وهو القسم، قول جرير:

«غَضَّ الطَّرْفَ إِفْكًا مِنْ تُمْرٍ»^(٢)

ولكن سيويو لم يشر إلى أن في البيت قصماً، وإنما ساقه شاهداً على فتح الضاد
من (غَضَّ) المضغف للخطيف^(٣).
والمشهور في رواية البيت (فمض الطرف ...) فالقراءة العروضية على رواية
سيويو للبيت بوصفها التسليم الآتي:

غَضَّ ضِطْطَرًا	فَافْكًا مِنْ	تُمْرٍ
فَاعِلْتَن	مِفَاعِلْتَن	فَعُولَن

فقوله (غض ضططر) جزء لقسم، غضب بحذف الميم وغضب بإمكان السلام
فصار: (فَاعِلْتَن) ونقل إلى (مفعولن).

وقد نعم البيت، وذكره بالرواية المشهورة: (فغض الطرف) باثبات ((الفاء)) في
أوله: محقق كتاب سيويو، الدكتور إميل بديع يعقوب، ولكنه ذكر موطن القسم في

(١) العصّب هو الخرم في جزء الوافر (مفاعلتن)، وهو حذف الميم من (مفاعلتن) إذا وقع في أول البيت، وهذا
يكون مسمى الوافر والعصّب: إسكان الخامس المتحرك كما يحصل في
(مفاعلتن) فتصير بالعصّب (مفاعلتن) ثم تنقل إلى (مفاعِلن) ويقع العصب في الوافر أيضاً.
انظر تعريف هذه المصطلحات في: معجم مصطلحات العروض، القوافي/ ١٧١-١٧٢، والتعريفات/ ٨٦، ٨٧،
والعروض الواضح/ ٤٨، ٥٢.

(٢) وعجزه:

(٣) فطر: لكتاب ١٦٠/٢، وكتاب ٥٢٧/٣-٥٢٤ هـ و ١٧/٤ مل.

البيت بد قال: ((في الدُّبُجَة التي أَعْتَمَدَهَا وطبعة عدد السلام هارون ((عصر)) بالقصر، وهو حذف الحرف الأول من الوند المجموع في أول الجزء من أول البيت؛ وذلك إذا أصاب: (مفاعلتن) المعصوبة، أي التي أصابها العصب وهو إسكان للحرف الخامس المتحرك))^(١).

٣. كسر البيت:

تردد مصطلح ((كسر البيت)) لو ما أشق منه، لو ما هو بمعناه في مواضع متعددة من كتاب سيبويه.

و ((الكسر)) من المصطلحات التي هي: (خروج البيت لشعري عن وزنه الصحيح، من غير زحاف سائغ أو حلة مقبولة)^(٢).

أما البيت فـ (هو الجزء الذي تجتمع فيه أجزاء الوزن كاملة من القصيدة، ويتألف من شطرين كل شطر يقابل الثاني من التفعيلات، ويسمى الشطر الأول - صدرًا - والثاني - عجزًا)^(٣).

لمن الموضع التي ذكر فيها سيبويه مصطلح (كسر البيت) ما ذكره عن همزة (بين بين) إذ قال:

(والمخطة فيما ذكرنا بمنزلتها محقة في الرنة، بذلك على ذلك قول الأعشى

[من البسيط]:

أَيْنَ رَأَتْ رَجُلًا أَضْرَبَ رَبِّبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مَفِيدٌ خِيْلُ

فلو لم تكن بوزنها محقة، لا نكسر البيت)^(٤)

وقد حقق ابن جني تحريك الهمزة من خلال عرضها على السوزن العروضي

حيث قال:

((وبذلك على أنها وإن كانت قد فريت من الساكن؛ فإنها في الحقيقة متحركة؛

أنك تفتدها في وزن العروض حرفاً متحركاً، وذلك نحو قول كثير: [من الطويل]

أَنْ زِمَ أَجْمَلٌ وَفَارَقَ جَبْرٌ وَصَاحَ غُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ؟

(١) كتاب سيبويه ١٧/٤ مل، حاش ٢. بتحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ط ١٩٩٩م.

(٢) فطر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/ ٢١٩

(٣) فطر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/ ٣٩ - ٤٠

(٤) فطر: الكتاب ١٦٧/٢ ب، ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ هـ ٢٠/٤ - ٣١ مل.

ألا ترى أن وزن قولك: ((أَلْ زَمَّ)) - فَحَوَّلَ، هاهنا مقلبة لـ (فَعَوَّلَ) وهي متحركة كما ترى^(١).

وكذلك الحال بالنسبة إلى بيت الأعشى، إذ إن البيت ينكسر إذا لم يتحقق الهمة ونحرك، والذي يدلنا على أنها متحركة، تحريكها في الوزن للعروضي لإدخال وزن. ((أَلْ رَأَتْ)) - (مَنْفَعِلُنْ) فالهزة مقلبة لـ ((مَنْفَعِلُنْ)) المعبونة^(٢)، وهي متحركة كما هو واضح.

٤. الضرورة الشعرية:

الضرورة في الشعر؛ هي ارتكاب مخالفة في وزن البيت أو إعرابه لو بساء بعض الكلمات فيه؛ لأمر بصطر إليه الشاعر^(٣).

ومواطن الضرورة في الشعر العربي أكثر من أن تحصى، إذ فتحووا أمام الشاعر باب الضرورة الشعرية وسامحوه بكسر بعض قيود اللغة والخروج عليها. وعدد تتبعنا لمواطن الضرورة في كتاب سيبويه؛ فإننا لم نلف على رأي محدد واضح ونقيق لسببويه في مفهوم الضرورة ولم يعد لها في كتابه بابا خاصا، يبين فيه معانيها وأنواعها وإنما عرض لأنواع كثيرة من الضرورات متفرقة في ثنايا كتابه هنا وهناك.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن سيبويه عقد في كتابه بابا سماه: (باب ما يحتمل الشعر)، وبابا آخر بعنوان: (هذا باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطرارا) وبابا ثالثا بعنوان: (باب ما يجوز في الشعر من ((إيأ)) ولا يجوز في الكلام^(٤).

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لتكر الضرورة، رأينا أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خالص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مذكورة أم لا^(٥).

(١) من صناعة الإعراف ١/٤٨-٤٩، ونظر: الظواهر الصوتية والسرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدي البصري (ت ١٢٨هـ)، وهي رسالة ماجستير تخرجت من كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٩٩م. ص ٢٦.

(٢) الذين: زحلف يصيب ثواني الإجاب من القاعيل.

فاعلان قصير فاعلان، ومستعلن قصير: مقلن، ومفولات قصير: مولات، وفاعل قصير: فحل.

(٣) أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/١٥٢.

(٤) كتاب ١/٧، ٣٤٢، ٣٨٢ ب.

(٥) وهذا مدع الجمهور في الضرورة، ووافقهم الإوسى على ذلك/الضراقر ٦/.

قال في باب ما يحتمل الشعر: ((وليس شيء يضطرون إليه الا وهم يحاولون به وجهاً))^(١)

والذي يمكن أن يفهم من عبارة سيوييه: ((وليس شيء يضطرون إليه الا وهم يحاولون به وجهاً))؛ أن الضرورة ليست شيئاً يبتدعه الشاعر ابتداءً وإنما هي تتركب بضرورة إليه للشاعر لظهورها في سياق العمل الانداعي محاولاً به التعبير عما في نفسه بصورة تخالف للمألوف من الصورة التعبيرية الأخرى، لكن دور أن يخرج بذلك عن سنن العربية، بل لابد من صلة وارتباط من بعيد أو قريب بين ما يبتدعه الشاعر ضرورة وبين ما يقوله في حال التوسع في اللغة والتفصيح في التعبير.

(١) الكتاب: ١٣/١ ب

ثانياً: القوافي

١- المصطلح:

القافية: مصطلح يتعلق بآخر البيت، وقد اختلف فيه العلماء لاختلاف بدخل في عدد أحرفها وحركاتها، والقافية قسم الوزن^(١) في تعريف الشعر، فلا يسمى شعراً حتى يكون له وزن وقافية.

وقد عرف العرب القدماء القافية، واهتموا بها وعرفوا أسماءها وأقسامها قبل التحليل الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) مبتكر علم العروض، وحكى علماء العربية ذلك في كتبهم.

قال الجاحظ: (وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصبات الأرجاز ألفاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريم بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، كما نكر الطويل، والبسيط، والمدد، والوافر، والكامل، وأشباه ذلك، وكما نكر الأوتاد والأسباب، والخرم والزحاف).

وقد تكررت العرب في شعرها السناد والأقواء والإكفاء، ولم أسمع بالإيطاء، وقالوا في القصيد والرجز والسجع والخطب، وذكروا حروف الروي والقوافي، وقالوا هذا بيت، وهذا مصراع^(٢).

فالعرب إذا كانت تعرف ألقاب القوافي ولم تكن تعرف ألقاب العروض التي ابتدعها الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبدع في علوم العربية جميعها، نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها.

ولما كان أكثر (كتاب سيويه) هو من علم الخليل، لذا يرى أن مصطلح القوافي تكرر كثيراً في (الكتاب) بالإضافة إلى ذكر بعض لوزمها وعبوبها، كالروي، والرفف، والوصل، والإقواء.

ويتجلى ذلك واضحاً من باب غنة سيويه في كتابه مسماء: ((باب وجوه القوافي في الإنشاد))^(٣).

(١) هذا في النقد القديم . أما (الحديث) فهذه القافية قسمها الوزن ؛ لأن هناك من الشعر ما يورد على الوزن والقافية معاً ، كالشعر المرسل ، والقصيدة الممطرة ، فضلاً عن يُلحق بعضهم ضرورة الوزن في الشعر ، وهو ما يسمى بقصيدة النثر .

(٢) لبيان والتبيين ١/ ١٣٦ ، والقافية والأصوات الغوية / ٨٠ ، و الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٩٠

(٣) ذهب الأستاذ الدكتور رشيد الميمني إلى أن العربي قبل الإسلام لم يكن يعرف شيئاً من ذلك . انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي / ٢٢ .

(٤) انظر : أقوال القدماء وآراء العروضيين في تحديد القافية ، مقالة في : معجم مصطلحات العروض والقوافي / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ وقوافي في العروض والقوافي القبري / ٢٢٠ . وليس للتطبيع الضعيف / ٢١٢ ، ومفتاح العلوم ٥٦٨ .

قال الطيل: القافية: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه من قبله مع حركة الحرف الذي قبل الساكن، وعلى هذا الرأي تكون القافية كلمة مرة وبعض كلمة -مرة أخرى- وكلمتين مرة ثالثة.

وقد تلعه على ذلك الحرشي وأصحابه وابن رشيق، فقال الأخير: ((وهو قسول مصبوط محقق، يشهد بالعلم))^(١).

أما سيبويه: فقد قال في كتابه تحت (باب وجوه القوافي في الإنشاد): ((واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يعطوا ذلك لضاق عليهم، وتكنيم توسعوا بذلك، فإذا وقع واحد منهما في القافية، حرك، وليس إلحاقهم بهذه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام، ولو لم ينفوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم...))^(٢).

وقد فسر السيرافي قول سيبويه، وفهم أن القافية هي حرف الروي الذي تنبئ عليه القصيدة، فقال:

(.) وقال آخرون: القافية: هي حرف الروي، وهو المختار عدي، والظاهر من كلام سيبويه أنه مذهبه، وذلك أنه قال: ((ولو لم ينفوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم))؛ يريد: لو لم ينفوا إلا بكل حرف متحرك يعني: حرف الروي. وإذا كان التقفية بحرف الروي فهو قافية^(٣).

وقد خالف الأخفش سيبويه في ذلك إذ قال السيرافي: ((وقال الأخفش: القافية آخر كلمة في البيت))^(٤).

واحتج الأخفش لمذهبه بأن شاعرا لو قال: اجمع لي قوافي، لجمعت له كلمات نحو (سلام) و(سلام).

وكذلك لو قال شعرا إلا لكلمة الأخيرة، لقل: قد بقيت القافية. والقافية لو كانت هي العرف يعني: حرف الروي لكان يجوز أن يأتي السردف وغيره، والمؤسس^(٥) في قصيدة واحدة، وقد رجح السيرافي مذهب سيبويه ورد على الأخفش.

(١) القعدة ١/٢-١٠

(٢) الكتاب ٣/٢٠٣، ج ٤/٢٣٦، مل

(٣) انظر: خالف الأخفش الأوسط عن سيبويه نقلا عن شرح السيرافي/٣١٧.

(٤) انظر: قول السيرافي/١، معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٠٨

(٥) انظر معنى الفرق والغليس في قوافي الأخفش من ١٤-٢٢

٢. نوازم القافية:

وضع الخليل مصطلح: ((نوازم القافية)) وأراد بها الحركات والحروف التي يلتزمها الشاعر في نظمه لبحر معين مع ضربه وعروضه، وحروف الروي خمسة^(١): الروي، والردف، والوصل، والتأسيس، والخروج. وقد ذكر سيبويه منها ثلاثة، وهي: الروي، والردف، والوصل، ولم يذكر الحرف الآخر.
أ- الروي:

قال الأحفش: الروي: هو الحرف الذي تنسب عليه القصيدة ويلزم في بيت منها في موضع واحد، نحو قول الشاعر: [مر الطويل]

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ وَلَوُمْتُ إِلَيْهِ بِالْعُيُوبِ الْأَصْبَحُ

الحين حرف الروي، وهو لازم في كل بيت.

كما أشار إلى أن جميع حروف المعجم تكون روياء، إلا الواو والياء والألف اللواتي يكن للإطلاق، وهاء التثنية، وهاء الإضمار إذا ما تحرك ما قبلها، والألف الاثنين، وواو الجمع إذا انضم ما قبلهما^(٢).

وقد تردد ذكر (الروي) في كتاب سيبويه عدة مرات فذكر من أمثله قوله:
((وزعم الخليل أن ياء يفصي) وواو هجروا إذا كانت واحدة منهما حرف الروي، لم تحذف؛ لأنها ليست بوصل حينئذ، وهي حرف روي كما أن القاف في:

وَقَاتِمِ الْأَعْيَانِ خَاوِي كُفَّتَرَقِ*

حرف الروي. وكما لا تحذف هذه القاف؛ لا تحذف واحدة منهما))^(٣)

وقد أئشد سيبويه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) واستشهد به لما يلزم من إثبات الواو والياء إذا كانتا قافيتين كما يلزم إثبات القاف في ((المحترق)) لأنها حروف الروي.

(١) وقد عددا الفريزي وابن رشيق ستة، إذ رادوا عليها: الحقل.

أنظر: الوافي/٢٢١، المعنى ١/١٦٤، وأنظر في نوازم القافية في التلخيص التشريعي والقافية ٢٢٢

(٢) الوافي الأحفش/١٠، وأنظر: شرح تظية الخليل في العروض والقافية/٢٠٧

(٣) مکتب ٢/٢٠٠-٢٠١ ب، ٢/٢١٠ هـ، ٢/٢٢٦-٢٢٧ ج، أنظر: الشافعية ٢/٢٠٢.

وقال في موضع آخر: ((واعلم أن البياء والواو اللواتي هن لامات إذا كن ما قبلها حرف الروي فعل بها ما فعل بقاء والواو للثنين ألحقا للمد في القوافي، لأنها تكون في المد بمنزلة للملحقة ويكون ما قبلها روي كما كان قبل تلك روي فلما ساوتها في هذه المنزلة، ألحقت بها هذه المنزلة الأخرى وذلك قولهم لزهر :

ويعضُ القوم يخلقُ ثم لا يقر^(١)

بريد : يقرى

ب- الردف^(٢) :

هو الألف لو اللو لو الراء قبل حرف الروي في القافية ويكون ساكنا.

والمردف: هو الشعر الذي يكون في قافيته ردف، وتسمى القافية مردفة، وقد تسمى مردوفة والضرب مردوفا. ومما ذكره سيبويه شاهدا على تخفيف الهمة الساكنة بجعلها الفا من أجل ردف القافية، قول الراجز :

عجبت من ليلك وأنيابها من حيث زارتني ولم أورا بها

قال سيبويه: حَقَفَ: ((وَلَمْ أَوْراً بِهَا))^(٣).

قال الأعلم للشمسري (ت ٤٧٦هـ): الشاهد في تخفيف الهمة من قوله: ((أورا)) لم احتاج إليه من ردف القافية ولو حققها على ما يجب لأنها طرب لم يجر له من أجل الردف المضمن في القافية^(٤).

(١) لبيب بشامة ولأنت تهرى ما خلقت ويمسح القوم يخلق ثم لا يقر					
و ن أ ن ت ت ل	ر ي م ا غ لى	ت و ي ع	ض ل قوم يخر	ل رى ثم لا	ي ف ر ي
ب ب - ب -	ب - ب -	ب ب -	ب - ب -	ب ب - ب -	ب ب - ب -
متفاعلن	متفاعلن	متفعلن	متفاعلن	متفاعلن	متفعلن

الشاهد شعر من بيت من البحر الكامل، من قولن الخلس الذي تكور فيه الحروف حذاء: ((متفعلن)) والمصرب أحد مضمرات ((متفعلن)) وتنقل إلى: ((تفعلن))

(٢) انظر: مصطلح الردف في معجم محط الحاصلات المروم وقولاني/١٠١، وقولاني/١٢٦، وقم شرح للمزني/٦، وقولاني/١٤، وقولاني الفتوح/١١٤، والصدرة/١٦٠.

(٣) الكتاب ١٦٥/٢، ب، ٥٤٤/٣، هـ، ٢٦/٤، ج

(٤) هامش كتاب سيبويه ط ب ١٦٥/٢

ولعل من أوضح مباحث لثقافية في كتاب سيبويه، هو ما ذكره سيبويه تحت باب
الإدغام إذ قال: ((إن كل شعر حذفت من أتم بئانه حرفا متحركا أو ربة حرف
متحرك، فلا بد من حرف لين للرند نحو: [من الطويل]

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِيكَ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بِلَيْبٍ

فالياء التي بين الباعين رتف^(١).

والشاهد في البيت قوله: ((وليب)) حيث جاء ((الياء)) الساكنة بين باعين
مكسورتين فصلرت ((وتعا)) لازماً للقوافي.

والكتابة المروضة مع تقطيع البيت يوضح لنا مكان الرند منه:

وما كل	لذي لين	بموتي	نصحهو	وما كل	لمؤن نص	جهوب	ليبي
فعلن	مفاعيلن	فعلن	مفاعن	فعلن	مفاعيلن	فعلن	مفاعي

فالبيت من الطويل من الوزن الثالث، الذي تكون فيه العروض مقبوضة
((مفاعيلن)) والصرب محذوف^(٢) ((مفاعي)) وينقل إلى ((فعلن)).

وقد أشار أبو نصر الجربلي القرطبي (ت ٤٠١هـ) إلى موطن الرند في
بيت سيبويه، فقص في كتابه: (شرح عيون كتاب سيبويه) على أن ((هذا البيت ...
محذوف من الطويل، حذف من بئانه: ((مفاعيلن)) أو ((مفاعيلن))، فرد إلى ((فعلن)).
فإذا كان محذوفا من ((مفاعيلن)) فالمحذوف زنة حرف متحرك وزنته: ((فل)) وهو
العين والياء من ((مفاعيلن)) ورد إلى ((مفالن)) ووزنه: ((فعلن)).
وإذا كان محذوفا من ((مفاعيلن)) فالمحذوف حرف متحرك وهو العين، فصار
((مفالن))، ووزنه: ((فعلن))^(٣).

وقد ذكر الخطيب التبريزي أن الأحسن في الضرب الثالث من الطويل أن تكون
((فعلن)) التي قبل الضرب تجيء ((فعلن)) مقبوضة؛ لأن هذا يحسب كيسي على

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ب، ٤٤١/٤ هـ ٨٠/٤ م

(٢) القمح (رحمات) وهو صنف الخيل السلي من التعلية، وبه تصيح.
مفاعيلن ← مفاعيل، و ((فعلن)) ← فعل والحذف (علة)؛ وهو لفظ آخر سبب خيف من التعلية وبه
تصبح: مفاعيل ← مفاعي، وتنقل إلى فعلن

(٣) شرح عيون سيويه ٣١٦-٣١٧

اختلاف الأحرار يعني كون أحدهما خعاسياً والآخر متعاعياً، فلما تكرر في أحده
حماسيان قبص الأول ليكون فيه رباعي وخعاسي، فيكون على أصل ما نفي عليه
من الاختلاف^(١).

ج- الوصل:

حرف يكون بعد الروي، متصل به. وقد تكرر السيراني: ((أر للحسروف النسي
تكون وصلاً لحرف الروي في القافية أربعة: الألف، والواو، والياء، والهاء، فالثلاثة
الأول «ا» وصلاً لم يجر أن يتحرك، وأما ((الهاء)) فإنها تكون وصلاً وهي
متحركة لو ساكنة، كقوله: [من الطويل]

هَـنَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِاطِلَهْ وَعَرَّيَ الْفَرَسَ الصَّبَا وَرَوَّاحِلَهْ^(٢)

وقد ذكر سيبويه مصطلح الوصل في كتابه، وبحث في أماكن متفرقة منه.

فتحت: ((هـ) ما أواخر الأسماء فيه الهاء)) قال:

((. واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يَا سَلَمَةُ
وَبِاطِلَهْ. . . ثم قال: واعلم أن الشعراء لم يضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف،
وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق الفواقي بدلاً منها ...

قال القطامي: [من الرجز]

يَقِي قَبْلَ الْفَرْقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ لَوْدَاعَا

قال الأعظم: الشاعر فيه: ترخيم ((ضباعة)) والوقف على الألف بدلاً من الهاء،
لأنهم بدأ رحموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنه رد
الهاء مهبط جعل الألف عوضاً عنها على ما بينه سيبويه^(٣).

(١) نظري - الرقي ٤٦، والكتابي ٣٠

(٢) نظري - تحقيق السيراني على حاشية كتاب سيبويه ٩٥/٢ ب، ونظري - حواشي (الكتاب) ١٩٨/٤ هـ ٢٦٢/٤
مل. ونظري: في الشعر، لأرسطو حلقين ٢٢٢.

(٣) الكتاب ٢٣٠/١-٢٣١ ب، ٢٥٠/٢ مل، ونظري: منهج الاختصاص الأوسط في الدراسة التحريية ٢٢٢

في التقييد والإطلاق^(١):

التقييد عكس الإطلاق في القوافي، وهو إيقاف حركة القافية. والتقييد من القوافي هو غير المجري، أي: الروي المتحرك بالضم أو الفتح أو الكسر، بكل روي ساكن من القوافي فهو مقيد.

لما الإطلاق: فهو تحريك حرف الروي.

وقد بحث مسيويه في مواضع متفرقة من كتبه بعض المعائل العروضية التي يمكن أن تحمل على التقييد والإطلاق في القوافي، وإن لم يصرح بذلك، فمما يكرر أن يعد من مباحث القافية قوله: ((قال ابن مقبل: [من الرمل]

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ كَلَّوْا بِهِمْ غَيْرَ نَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

والقوافي مجرورة^(٢)).

وقد رد المبرد قول مسيويه: ((والقوافي مجرورة)) وقال:

((وليس في هذا حجة، لأنه جائز أن تكون القوافي مقيدة وتكون ((قيل)) مفتوحاً، ولا ينكسر الوزن^(٣)))

وقد انتصر ابن ولاد (ت ٢٣٢هـ) لمسيويه ورد على المبرد بقوله:

((ولما ما ذكره من قول الشاعر: أصبح الدهر... إلخ أعوه، وأنه لا حجة له في قوله: والقوافي مجرورة لأنه يجوز في هذا الوزن أن تكون القوافي مقيدة؛ فالحجة لمسيويه فيه كالحجة للخطيل عنده، إذ قبل ما لقي به في ((الرمل^(٤))) من هذا الوزن مطلقاً ومقيداً، لأنه استشهد للمطلق بقول الشاعر [من الرمل]:

مِثْلَ مَسْحَقِ الْبُرْدِ عَلَى بَعْدِكَ آتٍ مَخْطَرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيلُ الشَّمَالِ

فهذا مطلق.

(١) انظر مباحث التقييد والإطلاق في قوافي الأخت/٨٦-٨٧، والقوافي القوي/١٤٢-١٤٣

(٢) الكتاب ٢/٣٥-٣٦، ج ٢/٢٦٨-٢٦٩، ج ٢/٢٩٧-٢٩٨ مل.

(٣) الانتصار/٢٠٠-٢٠١

(٤) الرمل: هو البحر الثالث في دائرة ((المجتاب)) ووزنه في دائرة:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

والبيت الثاني للمعبد قول الآخر: [من الرمل]

لَبِغَ النَّعْنَاعِ عَنِّي مَالِكًا قَهَّ قَدَّ طَالَ حَيْسَى وَانْتَظَرَ

فهذان البيتان جاء بهما الخليل، والأخفش^(١)، وأصحاب العروض شاهدين، وإنما رد سيبويه بما وقف عليه من جواز التقييد في ((الرمل)) وقبول هذين البيتين يوجب عليه قبول البيت الذي أتى به سيبويه لو رد الجميع، وذلك أن المعيد منهما يصلح أن يكون مطلقاً والمطلق يصلح أن يكون مقيداً، وإنما قبلناهما على حسب ما يقبل خسر الواحد الموثوق به، وإنه سمع العرب تنشد هذا مطلقاً وهذا مقيداً.

وكذلك البيت الذي أئتمده سيبويه؛ إنما يقبل منه على أنه سمع العرب تطلق فوافقه يولى كان احتمال تقييده يوجب تكذيبه فيما سمع، كل الأمر في هذين البيتين كذلك.

وقد حكى النحويون أشياء كثيرة عن العرب بغير شاهد، فقبلت عنهم كما يقبل خبر الواحد المظنون به خيراً^(٢).

وبتحليل البيتين يتضح أن البيت الأول من الوزن الأول من قرحمل؛ إذ جاءت العروض ((هـكـهـ الـ)) = ((فاعـلن)) والضرب ((بـ التـمـالـيـهـ)) وزنسها: ((فاعـلـن)) والقافية مطلقه.

أما البيت الثاني، فالعروض فيه محذوفة: ((فاعـلـن)) والضرب مقصور ((وانتـظـار)) وزنه: ((فاعـلـن)) وهو الوزن الثاني من قرحمل، والقافية مقودة.

وإذا عدنا إلى شاهد سيبويه السابق ونطيقه عليه بقوله:

((والقوائـي مجرورة)) ووضعنا البيت فوق مقاييله، تبين أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، فالبيت بعد التقطيع يكون:

أصبح الدهر وقد أوى بهم غير نقولك من قول وقال

أصبحدهـ	روقدال	وابهم	غيرتقوا	لك منقي	لنو قالي
فاعـلـن	فـعـلـن	فاعـلـن	فاعـلـن	فـعـلـن	فاعـلـن

(١) أنظر ٠ باب التقييد والاختلاف في كتابي، قرقني للأخفش ٨٦-٩٦، والقوائى للتوحي، بتحقيق صر الأسعد ومحيى الدين رمضان ١٠٥-١٠٧، وتحقيق د. عوني عبد الرؤوف ١٤٢-١٤٦ ولم يرد بيتان في هذه الكتب

(٢) الانتصار/ ٢٠٠ ٢٠١

وهذا هو الوزن الأول والمشهور من ((الرمل)) الذي تكون عروضه ((فاعلا))
وصريه ((فاعلاتن)) هذا مذهب سيوييه.

أما على رأي المبرد الذي أجاز أن تكون القوافي مقيدة، وتكون: ((فيل)) مفتوحة
لللام، فهذا لا يصح؛ لأن وزن: ((ل وقال)) يكون حينئذ: ((فعلا)) مكان ((فاعلا))
وهذا لا يجوز، لأننا لم نسمع ((الخبين)) في ((فاعلاتن)) من الرمل، ولم يقل به أحد من
العرويين.

وبهذا يتضح صحة ما ذهب إليه سيوييه، وما أورده من إطلاق القوافي وجراها.

في هيوب القافية:

— الإقواء:

وهو رفع بيت وجر آخر^(١)، وعند أكثر العلماء، إن اختلاف إعراب
القوافي إقواء.

وقد نص سيوييه مرة واحدة في كتابه على ذكر الإقواء فبعضها ذكر قول
أمرئ القيس: [من الطويل]

أَغْرَيْتَنِي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

ونذكر قول طرفة: [من الطويل]

مَتَى تَلْتَبَا نَصَبَكَ كَلِمًا رَوِيَةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَاتِيًا فَافْضَنْ وَأَزْدِدْ

قال: ولو كانت في قوافي مرفوعة لو منصوبة كل إقواء^(٢).

وقال للتوحي: ((الإقواء: اختلاف الإعراب، ثم ذكر أنهم لا يكادون يلتون إقواء
بالنصب، فإذا وجد فالأجود مسكونه))^(٣).

ونذكر ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) أن ((الإقواء)) إنما يكون في الضم
والكسر، ولا يكون فيه فتح، وفيه على أنه قول الحامض^(٤). ونقل عن ابن جني أن
الفتح فيه قبيح جدا^(٥).

(١) القوافي لأخضر/٤١، ومجم مصطلحات العروض والقوافي/٢١٢، والموضح/٤

(٢) الكتاب ٢٠٢/٢، ٢١٥/٤، ٢٢٦/٤-٢٢٧ مل

(٣) القوافي للتوحي/١٦٤

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أسد الحامض، كان نحويًا من لحاة الكوفة أخذ عن ثعلب وهو من كبار

لصحابه (ت ٣٠٥هـ)، انظر: «زعة الأبناء في طبقات الأبناء» ١٨١

(٥) انظر المسند ١٦٥/١

ويكرر الأحفش أن الإقواء أكثر من أن يحصى في أشعار العرب، وقل قصيدة يشدونها إلا وهي الإقواء، ثم لا يستكرونها لأنه لا يكسر الشعر، وكل بيت شعر على حياله^(١).

وقد جاء في: ((إحياء النحو)) أن العربي إذا خير بين المحافظة على الإعراب، وحركة القافية، اختار حركة الإعراب، لأنها ألصق بطبعه؛ وبهذا فسر ظاهرة الإقواء في الشعر^(٢).

ومن هنا ينبغي أن سيبويه كان ذا علم ودراية بالمصطلح العروضي وبمصطلح القافية، التي أسمها أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي وأرسمي دعائمها، وأوثق عراها وتنقحها تلاميذه وأودعوها صدورهم وكتبهم، ولعل من لئبه تلاميذه (الرفر) الذي لا يعمل سيبويه.*

لقد بحث سيبويه تلك المصطلحات في أماكن متفرقة من (كتابه)، كالذي فعله في (باب ما يحتمل الشعر) الذي نكلم فيه عن مباحث الضرورة الشعرية، وكذلك فعله في: (باب وجوه القوافي في الإنشاد) الذي استوفى^(٣) فيه للكلام على كثير من مباحث القافية، كبعض لوازمها، من الروي والردف والوصل، والتكوين والترنم. ووقفنا على إشارات مهمة في الكتاب إلى تفيد القوافي وإطلاقها، ومن ثم الوقوف على بعض عيوب القافية، كالإقواء الذي جعلناه حاتمة البحث.

(١) انظر القوافي للأخفش/ ٤٢

(٢) انظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى ٩٥-٩٦ والتأليف والأصوات القافية ١٢٤.

(٣) ذكر السيرافي أن سيبويه لم يستوف الكلام على القوافي ولا استوعب ذكرها، وقد استترك عليه أشياء يقل في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) (واعلم أني لو اقتصرنا على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسنط كثير مما يحتاج إليه فيها؛ لأنه لا يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفاء معرفتها وما يتطو بها، فسكت على أن أنصبي ذكرها وما ينطق به مع شرح كلامه). انظر: مع المصادر في اللغة والأدب ٢٧٠/٢، تولا من شرح السيرافي ١٧٥/٥.

المبحث الثاني

التوسع في العروض والقوافي

أولاً: تحريك المجزوم في القوافي توسعاً:

لقد قرر سيبويه قاعدة التوسع في الساكن والمجزوم في القوافي بقوله: ((وأعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يقطوا ذلك لضلّ عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه للحركة بلّش من إلحاق حرك المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يقطوا إلا يكس حرف فيه حرف مد لضلّ عليهم، ولكنهم توسّعوا بذلك فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجروزة حيث احتاجوا إلى حركتها كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في النقاء الساكنين كسروا، فكنك جطوها في المجروزة حيث احتاجوا إليها، كما أن أصلها في النقاء الساكنين لكسر نحو: (أزول اليوم) وقال لمرؤ القيس [من الطويل]:

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حَبَّكَ قَاتِلِي وَكَفَّ مَهْمَا تَلَمَّرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ^(١)

يتبين من النص أن سيبويه استشهد بببيت لمرؤ القيس لإدلال على تحريك الفعل (يَفْعَلُ) المجزوم الواقع في جواب الشرط. وقد أشار إلى أن هذا التحريك إنما جاء من أجل القافية، وذلك على سبيل التوسع في القوافي.

ثانياً: تحريك الساكن في القوافي توسعاً:

جمع سيبويه بين الساكن والمجزوم عندما ذكر أنهما يقعان في القوافي فخص على ((أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يقطوا لضلّ عليهم ولكنهم توسعوا بذلك))^(٢)، فمتى حرك الفعل المضارع المجزوم في جواب الشرط بالكسر من أجل الروي، فكنك يحرك الفعل المبني على السكون بالكسر من أجل هذا الروي، وأشد على ذلك قول طرفة [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِيَا نَصْبِحَكَ كَلِمًا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَلِيًّا فَاعْنِ وَلَزِدْ

(١) الكتاب: ٣/٢، ٢١٥/٤-٢٣٦/٤، أنظر: هيت في شرح القصائد المشهورات، لايس المحلى ١/١، شرح القصائد الشعر الخطيب الكيريزي ٤٨، الموضح ٣٨، وما يجوز الشاعر في الضرورة ١١٨، وشرح ليفت سيويه ٣٢٨/٢، و أنظر: خلاف الأختى الأوسط عن سيويه ٣١٧.

(٢) الكتاب: ٣/٢، ٢١٥/٤-٢٣٦/٤.

فكسر دال (الزبد) من أجل الروي بقصد الترتم، وهو في الأصل فعل أمر مبني على السكون، لأنه صحيح الآخر.

وقد استدل سيوييه على تحريك الساكن في القوافي بأمثلة من كلام العرب المنور من مثل قولهم: (قَدِي) في (قَد) فحرك الساكن بالكسر، كما أشار إلى كسر التوين في قولهم: (هذا سَيِّفِي) يريد: (سَيِّف) قال: فإذا اضْطَرُّوا إلى مثل هذا في السك كَسَرُوا سمعاهم يقولون: (لَهُ قَدِي) في (قَد)...

وسمعا من يوثق به في ذلك يقول: (هذا سَيِّفِي) يريد: (سَيِّف) ولكنه تذكر بَعْدُ كلاماً ولم يَرِدْ أَنْ يقطع لفظاً لأن التوين حرف ساكن فكسر كما يَكْسَر دال (قَد) (١). وذهب الأعظم مذهب سيوييه ثم شرح قوله قاتلاً: ((وَأَحْتَجَّ سيوييه في آخر الباب (٢) لتحريك الساكن في القوافي بالكسْر بقول الرجل: (قَدِي) يريد: (قَد) كان كذا وكذا فقطع الكلام لِيُذَكَّرَ.

وحكى عن بعضهم: (هذا سَيِّفِي) يريد: (سَيِّف) فكسر التوين لأنه لابد أن يَصِلَ بكلام بعده، قَبِيَّةٌ فوق متكرراً له فكسّر النون الساكنة التي هي التوين وألفها ياءً، فأعلم ذلك)) (٣).

ثالثاً: التوسع بين الزحاف وصحة الإعراب:

لقد أشرنا في التمهيد عند كلامنا على المنوى العروصي (٤) إلى أن العرب الفصحاء كانوا يعنون بالإعراب والإبالة أكثر مما يعنون بالوزن والفاقية كما كانوا يحافظون على سلامة الإعراب ولم يبالوا بكسر البيت الشعر الذي لم يزل ين جلي بـ (الزحاف) (٥).

والعرب الفصحاء مع حرصهم الشديد - كما أسلفنا - على سلامة اللغة وركوب الألفح منها، وتجنبهم الزيف في الإعراب، إلا أننا وقفنا على شواهد لهم، نوسسوها في ارتكاب الزحافات فيها توسعاً كبيراً، وهذا جعلهم يقررون أنه كلما توجد قصيدة سالمة من الزحاف.

(١) الكتاب ٣/٢، ٤٠٤، ٣٠٤، ٢١٦/١، ٢٣٨/٤.

(٢) يريد به (باب وجوه القوافي في الإنشاء).

(٣) الفت في شرح كتاب سيوييه ١١٢٥/٢.

(٤) أنظر: ص: ٢٤، ٢٥ من هذه الرسالة.

(٥) الزحاف: تغيير غير لازم يختص بتوافي الأسباب، ويختل الحشو والعروض والقرب على القراء، وسمي الزحاف زحافاً لما يحدث به في الكلمة من الإمراع بخلق بحروفها لما تضمن منها، وهو مأخوذ من قولهم: رحت إلى الحرب وغيرها، إذا أسرع التهورس إليها، أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ١١٤، وشرح نقطة التحليل ٤٤، والإرشاد القشلي على متن الكافي ٤٠، والعروض لابن جني ١٧٠، وموسيقى الشعر العربي ٢٦، دراسة العروضية بين القديم والجديد ٢٨.

وذكر المازني أن الذين لا يبالون بكسر البيت لاستكثارهم زيف الإعراب إنما هم الجفأة للفصحاء وتابعه ابن جني على ذلك.

أما الذين استكثروا فتح الزحاف فهم طائفة أخرى من الأعراب الذين أخذ عنهم سيئ به اللغة فكل مما ذكره من أشعارهم وقد تجنبوا فيه الزحاف قول الهذلي^(١) [من الوفا]:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَأَضْحَيْتُ . . . بِهِنْ مَلُوبٌ كَدَمُ الْعِيَاظِ^(٢)

وقد غلط المازني مَنْ أَشَدَّ هذا البيت على هذه الرواية أي على فتح بـ، (معاري) محتجاً؛ بأنه لو أَشَدُّوه على (معاري) لما انكسر الوزن.

ثم نحل بعد ذلك أنهم إنما أَشَدُّوه مفتوحاً، لأنهم استكثروا فتح الزحاف، فقال بعد أن ذكر البيت: [وهذا إتشاد بعض العرب وهو غلط، لأنه لو أَشَدُّوه: (معاري) فاحرات] لم ينكسر الشعر، ولكن الذين أَشَدُّوه مفتوحاً استكثروا فتح الزحاف، ونظرت عنه طباعهم ممسكين مخافة كسر الوزن.

أما الجفأة للفصحاء فلا يبالون بكسر البيت لاستكثارهم زيف الإعراب^(٣)، الذي هو الصيق بطباعهم وسليقتهم العربية الصافية، ولأن هؤلاء الفصحاء للصرحاء كانوا من أكثر الناس نفراً وفصاحة في كلامهم، فكانوا يهربون من اللحن ويمستكرونه ويستبشرونه.

فلأنكار وزن في بيت من الشعر وحروج على علم العروض وقوائمه أهون عليهم من أن يأتوا بما ترفسه طباعهم وطبيعتهم العربية للفصحى، التي تزرى بالحن واللحنين.

وقد شرح ابن جني كلام المازني فذكر أن (كسر الوزن) يعني به الزحاف، معشلاً بكلام المازني نفسه الذي ذكر فيه مصطلح الزحاف.

(١) هو المتكلم الهذلي، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان، شاعر مسنن من شعراء غنيسك، وهو مسنن قسطنطينية التي قال عنها الأصمعي أنها لاجود طائفة فلقها العرب، ولعل البيت المذكور منسوخاً، فظهر بمجم شعراء قمرزياتي ١٧٨.

(٢) الكتاب ٨/٢ ص ٣١٢/٣، و ٣١٥/٣، وانظر: المنصف ١٧٥، ١٧٦/٢، والخصائص ٢٢١/١، والمعاري جمع معري، وهو القرائن، والقوانين، والقياسات، التي أُجريت عليه القلائد. وهي صروب من القليب، والعيان جمع مفردة عيط أو عيطلة وهي القاعة تكرر لغير علة، وهي المنصف والخصائص (معاري فانكرت).

(٣) المنصف ١٦٧/٢-١٦٨-١٦٩، وانظر: الخصائص ٣٢٢/١. وانظر التطويق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيئويه، الحسن بن علي الواسطي (مخطوط) ورقة ٥١.

قال ابن حي: ((ألا تراه قال: لأنه لو أنشد (معار) فخرات لم يكسر الشعر،
فد صرح بأنه لو قيل: (معار) بالفتوتين لم يكسر وقد قلل فيما بعد: مخافة كسر
الوزن، فإنما يعني بكسر الوزن في هذا الموضع: الزحاف.
ويدل على أنه يريد بالكسر هنا الزحاف، قوله قيل:

ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استكروا فتح الزحاف، ولم يقل: استكروا كسر
الشعر، وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر أيضا علمت أن أنشد (معار) زحاف
لحق البيت لا كسر، ألا ترى أنه من الواقر وتقطيعه:

أبي فعلا / معارفا / خرائن بهن نملو / وين كمل / عباطي
مفاعلتن / مفاعيلن / فعولن مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن

وإنما جعلت (مفاعيلن) موضع (مفاعلتن) وهذا جائز، واسمه العصب، ولو قل:
(معاري فَا) لكان (مفاعلتن).

وفي الإجماع أن (مفاعيلن) في هذا الموضع جائزة في (مفاعلتن) وإنما يمتنع
(مفاعلتن) من أن يجوز فيها (مفاعيلن) في الصرب الثاني، لئلا يلتبس بالضرب
الثالث لا في هذا الموضع وهذا مبين في العروض^(١).

فالبيت من البحر الواقر، من الوزن الأول الذي تكون فيه العروض مقطوعة
(مفاعي) والضرب مقطوف مثلها وتقل إلى (فعولن) المساوية لها في الحركات
والسكنات.

والوزن الثاني من هذا البحر تكون العروض فيه مجزومة صريحة (مفاعلتن)
والضرب مثلها (مفاعلتن).

أما الوزن الثالث من الواقر، فهو الذي تكون عروضه صريحة (مفاعلتن)
والصرب (معضوب) (مفاعلتن) وتقل إلى (مفاعيلن) وهذا هو معنى قول ابن جني
((وإنما يمتنع (مفاعلتن) من أن يجوز فيها (مفاعيلن) في الصرب الثاني، لئلا يلتبس
بالصرب الثالث، لا في هذا الموضع^(٢)).

لأنه إذا صار الضرب الثاني (مفاعيلن) والثالث واجب العصب (مفاعيلن) أصلا
فإنه من الصعب التفريق بينهما لتقابه التفاعيل بين الوزنين.

(١) المصنف ٧٦/٢، وانظر: ما يحتل الشعر من الضرورة ٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

والعصب إسكان الخامس المتحرك من التفعيلة الذي يصير فيه (مفاعلتن) (مفاعلتن) وتنقل إلى (مفاعلتين) المساوية لها في الحركات والسكنات.

ولما كانت الزحافات كثيرة الوقوع في الشعر العربي وكانت التفاعيل الراححة تتغير من صورة إلى أخرى نظرا لما يعترضها من تغيير؛ إما بزيادة أو حذف أو تسكين؛ فإن بعض صور التفاعيل تصبح بعد الزحاف غير مألوفة ولا معروفة عندهم؛ لذا اختاروا ما يناسبها وما يساويها في الحركات والسكنات.

فقد ذكر ابن جني: ((أن الخليل لما رتب أحراء العبروص المراححة، وأوقع الراحات مثلا مكنى مثال عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفاً، وهجر ما كان بقتة صنعة الزحاف من الجزء المراحف مما كان خارجا عن أمثلة لغتهم.

وبذلك أنه لما طوى^(١) (مَسَّ تَفَّ عَلَن) فصار إلى (مَسَّ نَطَرَن) ثناء إلى مثال معروف وهو (مَفْعَلَن) لما كره (مُسْتَعْلَن) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل. وكذلك لما تَرَمَّ^(٢) (فَعْلَوْن) فصار إلى (عَوْن) وهو مثال غير معروف، عدله إلى (فَعْلَن).

وكذلك لما خَبَلَ^(٣) (مُسْتَعْلَن) فصار إلى (مُتَوَلَن) فاستكثر ما بقي منه، جعل خالفة الجزء (فَعْلَتَن) ليكون ما سير إليه مثالا مألوفاً، كما كان ما انصرف عنه مثالا مألوفاً.

ويؤكد ذلك عندك أن الزحاف إذا عَرَضَ في موضع فكل ما بقي بعد إيقاعه مثالا معروفا لم يستبدل به غيره، وذلك كقبضه (مفاعلتن) إذا صار إلى (مفاعلتن) وَكَكْفَه^(٤) أيضا لما صار إلى (مفاعلتن) قلما كان ما بقي عليه جزء بعد زحافه مثالا

(١) الطي (زحاف) وهو حذف الراح السكون من التفعيلة كحذف ألفاء من (مستعلن) فتصبح (مستعلن)، انظر لإرشاد القاضي على من الكافي ٤٢، معجم المصطلحات العروضية ١٦٥، الدرر النيرة العروضية بين التيسير والتجديد ٣٠.

(٢) الترم. حلة جارية مجرى الزحاف، وهي اجتراح قبض والضم ويصحب الطويل والمتقريب، وبها (فعولن) تصبح (عولن) ثم يخطأ القبض وهو حذف فكس السكون فتصبح (عولن) ويصح هذا (تَرَمَّأ) وتنقل (عولن) إلى (فَعْلَن) بإسكان العين، انظر: معجم مصطلحات العروض والتوافي ٤٢، والعروض الوضوح ٥٢.

(٣) فعمل: من الزحافات المردوجة فهو حذف الثاني السكون من (مستعلن) بالضم، ثم حذف الراح السكون بالطي منه، فتصبح (متعلن) وتنقل إلى (فَعْلَتَن)، انظر: معجم مصطلحات العروض والتوافي ٦٩، العروض الواضحة ٤٨، فن التصنيع الشعري والقياسية ٢٠٧.

(٤) الك (زحاف) وهو حذف السبع السكون، مثل حذف تون (مفاعلتن) ليقى: مفاعول، وهو زحاف سبع ويستحسن في بحر الهزج، ولكنه قبيح واستكره إذا دخل الطويل، وإلى أبعه أشار بعض الأندلسيين إذ يقول:

كَلَفَتْ عَنْ الْوَصَالِ طَوِيلٌ شَوْقِي إِلَيْكَ وَلَيْتَ الرُّوحَ الْخَالِيْلُ
وَكَكْفَهَ لِلطَّوِيلِ - لَهْكَ تَقْسِي - قَبِيحٌ لَيْسَ بِرِضَاءِ الْخَالِيْلُ

غير مسسك لقرء على صورته، ولم يتضم تصور مثال آخر غيره عوضاً منه وإنما أخذ التحليل بهذا لأنه أحزم، وبالصنعة أشبه^(١).

وقد ذكرنا أن العرب إذا غيروا كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد لمتكلمهم، وذلك لأنك تحتاج إلى أن تأتي شيئاً من عن شيء، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول، ومن مشابهته أن يؤلف أمثلة القوم كما أن المناب عنه مثالاً من مثله أيضاً^(٢).

وجلاصة القول في بيت الهذلي الذي استشهد به سيبويه هو أنه أجرى (معاري) في حال الجر مجرى المبالغ، والوجه أن يقول (معاري) بحذف الياء، ولكنه لما اضطر إلى تحريك الياء رد الكلمة إلى أصلها.

وقد وقفنا على بعض (فتكلات) النحاة وتساؤلاتهم التي يريدون فيها أن لا ضرورة في البيت؛ لأن الشاعر لو قال: على (معاري واضحات) كما في (الكتف) أو (فاخرات) كما في بعض الروايات لاستوى البيت.

والجواب أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها وجعل الياء كالصحيح ضرورة.

وهذا على حكاية ما أشده سيبويه من نفس قباب، وهو قول الكميت^(٣) [من المتقارب]:

خَرِيعٌ دَوْدِيٌّ فِي مَلْعَبٍ تَنَزَّرَ طَوْدًا وَتَلَقَّى الْإِزَارَ^(٤)

الذي أجرى فيه (دودي) مجرى المبالغ، وهذا لا بد من التزام الضرورة فيه، لأنه لو أخلت لأمه وحذفت وقيل (دودي) لكسر البيت.

جاء في المنصف: (ولما قوله: * خَرِيعٌ دَوْدِيٌّ فِي مَلْعَبٍ *

فلهم بمنزلة (معاري) في أنه يجوز أن تقول (دودي في مَلْعَبٍ) كما يجوز أن تقول في ذلك البيت (معاري)؛ لأنك لو قلت: * خَرِيعٌ دَوْدِيٌّ فِي مَلْعَبٍ *

نصر: مجمع المصطلحات المروضة والقوالي ٢٢٥، اصطلاح المسجيم ٩٧، وفي القاموس الشعري ولفظة ٢٠٧، علم العروض والفتحة ١٧٣.

(١) الخصائص ٦٧/٢

(٢) الخصائص ٦٦/٢-٦٧.

(٣) الكميت هو الكميت بن زيد بن الأحمس، كان مقوله بالكوفة، مدح أهل البيت عليهم السلام في لسان جسي أمية، انظر: مجمع الشعراء ٢١٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٢، ٣١٦/٢، ٣٥١/٢، انظر الفتحة في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٧/٢، والخصائص ٣٤/١، والمنع في التصريف ٥٥٦/٢، وشرر الشعر ٤٢، والمنصف ٨٠، ٦٨/٢، ٧٩، ٦٨/٢، الحريص الناحية من النساء، الدودي مودعاً، الدودة، وهي الأراجيح أو كثر الأراجيح في حلاعب الصبيان، وقوله: تنزر طوداً وتلقى الإزار، أي: هي صغيرة لا تقابل بما صنعت، مرة تنزر معترة ومرة تلقى الإزار لاجبه.

لأنكسر البيت لأنك كنت تحمل موضع (فعولن) في المتقارب عسي
البيت (فعلن) وهذا لا يجوز فهذا نظير قوله:

فَلْتَقِيَنَّكَ قَصَائِدُ^(١)

في أنه لا بد من الصرف^(٢)، لأن الأسماء أصلها الصرف، فيدخلها التثنية،
وإنما تمتنع من الصرف لعل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، ولم
يدخل بالعلل الداخلة عليها والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التثنية لا يجوز
للساعر تنوينه، وكذلك لا يجوز للشاعر تنوين الفعل إذ إن أصله غير التثنية
وتثنيته لا يرد به إلى حالة كانت له.

ففي بيت البهجة لا بد من صرف (قصائد) وإلا فكسر البيت لأنك لو لم تصرفه
لصار ((متفاعلن) إلى (متفاعل) وهذا مما لا يجوز عند العروضيين.
ولم يبق أمام الشاعر إلا أن يلتزم الضرورة، فلا يكسر الوزن والكسر لا
يجوز.

وقد ذكر ابن عسحور بيت الكميث في (مراثر الشعر) وثبت مبحث: حـ صرف
العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، بإجراء للممثل مجرى
الصحيح، ثم بين أن الوجه في هذا شاهد أن يقال: (خرج دواي) لولا الضرورة^(٣).

وختاتمة القول إن الزحاف جزء أساسي مهم من موميقا الشعر، وبعد في كثير
من أنواعه ظاهرة جمالية وأسلوبية أكثر مما تعد عيباً من عيوب الشعر، ونظراً لهذه
الأهمية الجمالية التي يحملها الزحاف، فقد استعصده كثير من البلاغيين والعروضيين
الذين يميلون إلى تحكيم الذوق أكثر من ميلهم إلى تطبيق القواعد والأحكام.

(١) المتقارب: أحد البحور الستة عشر المشهورة، ويخرج من دائرة المتقارب وهي الفكرة الخامسة من دوائر
الخليل ويرتبه في دهرته:

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن

وسماه الخليل بالمتقارب لتقارب أجزائه لأنها خماسية كلها، وقبل تقارب أوتاده بعضها من بعض، لأنه يتسلسل
بين كل وتين سبب واحد فتقارب فيه الأوتاد.

(٢) الحشو: هو كل تقابل البيت الشعري مع العروض والضرب.

(٣) إشارة إلى قول النابغة [بن الكامل]:

فَلْتَقِيَنَّكَ قَصَائِدُ^(٤) وَبُرُكِينُ^(٥) جِوشِ^(٦) إِلَيْكَ قَوْمِ الْأَكْوَلِ

فجوز (قصائد) وهي لا تصرف لأنها على صيغة مقهى الجمع.

(٤) نصف ٨٠/٢، و نظير: القصائد ٢٢١/١.

(٥) نظير: مراثر الشعر ٤٢-٤٣.

ولهذا شبه ابن رشيقي القيرواني بالفلج في أسنن الجارية، واللثغ في أسننها^(١)
إذا قل، وذلك أن العرب تستحسن منطق الجارية اللثغاء إذا قل لثغها ونسملح كلامها
وتتدر به، وكذلك من الزحاف ما يستحسن قليله، ويقبح كثيره.

وفي رأي الأصمعي: الزحاف في الشعر كالرخصة في الفقه لا يقدم عليها إلا
فقيه^(٢).

وبدرسة، طبيعة الزحاف في البيت الشعري عشواً وعروضاً وصرباً نبيز أن
الزحاف يدخل أول البيت مما لا يجوز مثله في الحشو، فيكون: إما بتفصال حروب
ويسمى ذلك (الحزم)، وإما بزيادة حرف أو أكثر ويسمى (الحزم)^(٣).

ومنه ما يصيب (العروض) وهي آخر تفاعل الصدر أو يصيب (الصرب) وهو
آخر تفعيلات العجز، ويكون حينئذ لازماً في الصرب.

أما ما يصيب الحشو، وهو كل تفاعل البيت عدا العروض والصرب، فإنه يأتي
للتوسع والمجاز وتيسير مهمة النظم.

ومن هنا يتبين أن الزحاف ليس عيباً من عيوب الشعر ولكنه نوع من أنواع
الضرورة، أو هو نوع من التصرف والخروج، وقد يكون للزحاف ضرباً من
ضروب التوسع، وغرضاً من أغراض الشعراء يركبونه للتعبير عن الفعيل أو
شعور أني قد ينتاب الشاعر ضد الإنشاد، فيسمع لبعض الزحاف صدى لرجعه
التوسع والإبداع.

(١) نظرة السبعة ١٣٩/١

(٢) السبعة ١٤٠/١، ونظرة قصائد البيت الشعري ٥٩.

(٣) الحزم زيادة حرف في أول الجزء أو حرفين أو حروف من حروف المعاني، نحو: قولوا، وهل ويل، وهو
يعد مفصلاً في الشعر ونكر التبريري في فوائده أن الحزم زيادة في أول البيت لا يعد بها في التقطيع.
أنظر التواقي في العروض والفواقي ٢٠٥، والإقناع ٨٤، ويبلغت الشعر العربي بين الكم والكيف ٨١، ففواقي
للسوخي ٨٧، ومعه مصطلحات العروض والفواقي ٧٥، وشرح قصائد الشعر للتبريري ٩٠-٩١.

المبحث الثالث التوسع والضرورة الشعرية

أولاً: التوسع

للتوسع: ضرب من التصرف، وأسلوب متميز من أساليب الكلام العربي، وحروح على المؤلف من هذا الكلام، ونمط من أنماط التعبير، وظاهرة راقية من صواهر العربية، يرتادها الشاعر والناثر على حد سواء.

وقد عرف القدماء التوسع وصرحوا به في مؤلفاتهم فابن رشيق قال عنه ((هو أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التلويل فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال الالتظ وقوته واتساع المعنى))^(١).

وقال عنه المصري: ((هو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التلويل على قدر قوى الناظر فيه وبصحب ما تحتمل اللفظه))^(٢).

وحده السبكي بأنه: ((كل كلام تتسع تلويحاته فتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لتكثرة ما كفواحه الصور))^(٣).

وهناك تعريفات أخر لبعض العلماء والأنباء كالحموي والسيوطي والمدني، وهذه التعريفات^(٤) لا تخرج عما ذكره ابن رشيق وقرره المصري، كما أنها تشير إلى أن الاتساع يقع في الشعر والنثر.

ومن هنا تبين مدى اهتمام القدماء وعنايتهم بالتوسع في الوقت الذي لا تجد عدد اللغويين المتأخرين عناية به، ولعل ذلك راجع إلى أن معظم مباحث التوسع كانت في عناية النقاد والبلاغيين، وأصبحت أساس العمل البلاغي وركيزته^(٥) فيما بعد. ولعل خير دليل على ذلك ما يجده القارئ من أثر عبد القاهر وابن الأثير اللذين تأثرا بآراء جني كثير^(٦).

ومما يمكن أن يلاحظ عليهم جميعاً، أنهم لم يضموا تعريفاً جامعاً ضابطاً لحدود التوسع، على الرغم من أن لهم نصيب السبق في معرفته ودراسته.

(١) القسدة ٩٢/٢

(٢) تحرير التعبير ٤٥٤.

(٣) عروض الأراج ٤٦٩/٤، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١.

(٤) انظر: هذه التعريفات وما اشتملت عليه من شعر ونثر في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢/١.

(٥) انظر: التفكير البلاغي عند العرب، أسس ومناهج، د. محمد باقر محمد باقر، ص ١٨٨.

(٦) انظر: ديوانه والديوانية في محمودة حركاته، والمختل من شعره في الجوهري ١٨١. وانظر: أثر البيت جني فيه سببها من دراسة الدكتور د. أحمد مكي. في بحثه في سكره فيه جني فيه سببها من دراسة د. السراي في ١٨٠ ج ٤ - ج ١ - ١٩٤ - ص ٧٠.

ومما تحذر الإشارة إليه هو أن معظم من جازوا بعد ابن رشيق، ردوا قوله^(١) و عتمدوا تفسيره على الرغم مما يحمله هذا التفسير من قصور في توصيح وبيان مفهوم التوسع، إذ ضربه بالتأويل؛ والتوسع ليس تأويلاً في الأصل ولكنه يمكن أن يؤدي إليه.

إن عدم وضع القماء حداً ضابطاً للتوسع لا يعني أنهم لا يعرفونه، ولا يعبر عن قصور في الفهم والإدراك، لأن الذي يقلب مؤلفاتهم لا يحجم أن يجد مباحث وبصوفاً صرحوا بتكرار التوسع فيها تارة، ولمحوا أخرى.

ومن هذا ينشأ أن من أقوى التصريحات وأكثرها دقة وضبطاً هي التي نادى بها سيبويه الذي قرر بأن التوسع في اللغة أكثر من أن يحصى^(٢) ولوسع من أن يحاط به؛ لأنه أسنوب إبداع، وكل إبداع يصعب أن يحاط به؛ لأنه في تدفق دائم وعطاء مستمر، وتقيده بالصواب والأغلال يفسده، ويخرجه من دائرة العطاء والنماء والتجدد.

ولما كان مصطلح (التوسع) شاملاً عدد القماء فقد وجدنا ما يقابله عدد المحدثين من شيوخ (الانزياح) أو (الانحراف) وهما مصطلحان يقابلان التوسع على الرغم مما تحمله اللفظية الثانية من إحياء سلبى، لاقتنائها بدلالات نفسية واجتماعية تدل على الانحراف الاجتماعي واللفظي، التي تملأها نص الفرائ.

وعزا بعض الباحثين^(٣) عزوف بعض الدارسين عن استعمال هذا المصطلح، واستبداله بمصطلح الانزياح للتعبير عن التوسع لهذا السبب.

وينبغي مآ سبق أن نمة تواملاً في الاصطلاح بين القماء والمحدثين ولا متهما في مصطلحي (الانحراف) و (الانزياح) لهما مصطلح (الانزياح) فلم يرد عند المتخصصين، ولكنه ظهر على ألسنة المحدثين، كدليل للانحراف أو القول على حد ترجمة بعضهم^(٤).

ولعل الدافع إلى هذا الانحراف خرض في نفس الشاعر أو المتكلم، قد لا يكسرون مضطراً إليه.

ومن هنا ربط القماء بين التوسع وأعراض المتكلم والمتلقي.

(١) انظر: آراء القماء والبلاغيين الذين تاجوا ابن رشيق في تعريفاتهم للتوسع كالمصري، والسبكي، والقصوي، والميرطي، والعمدي، إذ ردوا جميعهم عبارة ابن رشيق (يتسع فيه التأويل) أو (يتسع تأويلاته)، كما في عبارة السبكي، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١.

(٢) انظر الكتاب ١١٠/١، ٢١٥/١.

(٣) هو موسى ربيعة في بحثه الموسوم بـ (الانحراف مصطلحاً نظرياً) ٣.

(٤) وهي ترجمة العمدي في (الموسم المتكلم) ما دة (عدل).

وبهذا المعنى قصر الأسلوبيون التوسع بأنه: أداة (للتعبير عن أفعال متغير بشير إليه السياق)^(١)، كما يعد دليلاً على حيوية النشاط الذهني في الأداء اللغوي، أي أنه يستلزم لما يعرف عند جومسكي بملكة اللغة^(٢) وتقدير لطاقاتها، ولهذا وصوها بأنها ظاهرة تحويلية توليدية في اللغة^(٣) تستثمر طبيعة العلاقات الاستبدالية والتلازمية للغة بخلق أساليب جديدة في التعبير، وغالباً ما يتحقق هذا في صروب التوسع والمجاز وبخاصة عن طريق ما سماه (دي سومور ت ١٩١٢م) بتفكيك للعلاقة بين الفكرة والإشارة^(٤).

وفي هذا دليل على ثراء اللغة، فليس لها ثبوت على صورة واحدة من صور التعبير، بل لها صروب مختلفة من الكلام، لأنها لغة شعرية واسعة، أخذت كثيراً من صروب التوسع والمجاز.

وبالرجوع إلى تعريف السبكي السابق للتوسع الذي نص فيه على أنه «كل كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته....» نلاحظ صحة قوله؛ (فتتقارب العقول فيها) وذلك من خلال تفاوت عقول وأذواق المحدثين في النظر إلى هذا المصطلح، الذي يعبر عنه كل باحث من وجهة نظره، وما ينفذه هذا المصطلح في روع الأديب والكتب والقصاص.

وبناء على هذه النظرات المختلفة إلى التوسع، فقد عبر الدكتور موسى ربابعة عن (الانزياح) وهو يريد به التوسع بأنه احتيال الإنسان على نفسه ونفسه لعدد قصوره وقصورها في التعبير^(٥).

وذهب آخر إلى أن التوسع ظاهرة تحويلية تؤدي المعنى الواحد بأكثر من عبارة لفظية وأنه شكل من أشكال الاستدراك الأسلوبى^(٦).

وذهب ثالث إلى أن التوسع هو (الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو)^(٧) وهو نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاقتصار^(٨).

(١) أنظر: الأسلوب والأسلوبية، بيير جورو ٢٥.

(٢) أنظر: جوتب من نظرية النحو ٧٥.

(٣) أنظر: قضايا شعرية ٨٤.

(٤) علم اللغة العلم ١٠٠.

(٥) الانحراف مصطلحاً نقدياً ١٥.

(٦) اللغة العربية بين الثبوت والتحول، ديد قوسى ١٢.

(٧) أنظر: اللغة والإبداع ١١١.

(٨) موهج كتاب سهرية في الترويض الشعري ٢٢٢، وأنظر: دليل القواعد النحوية عند سهرية ٩٠.

وفي تعريف الأخير تتجلى رغبة سيبويه في الإحاطة بالقاعدة النحوية من جميع جوانبها، إذ يشبعها دراسة وتمحيصاً، حتى إذا ما ورد شاهد شعري على وجه واحد تكلف له التحريج، وأتمس له الوجوه، وتكترجج تلك الوجوه ما يبين الحمل على المعنى، وما بين التلويل والافتراض وما بين التوسع في الكلام.

ثانياً: الضرورة الشعرية:

١ - مفهوم الضرورة عند سيبويه:

ختلف العلماء في حد الضرورة ومعناها لاختلافها ووضوحها. فذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر دون الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. وذهب آخرون إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة^(١)، أي: مهرب ومخلص بهرب منه إلى غيره من صور التعبير. وكان ابن مالك صاحب الألفية ممن يرون الرأي الثاني، وقد رد عليه كثير من النحاة وغلطوه في مفهومه هذا للضرورة وكان على رأس هؤلاء أبو حيان إذ قال: (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع، ليس هذا البيت بضرورة، لأن فائده متمكن من أن يقول كذا وكذا، ففهم أن الضرورة - في اصطلاحهم - هو الإلجاء إلى الشيء، فقال أنهم لا يلجأون إلى غير ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا.

فعلى رصمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها وبطم تركيب آخر يختلف عن ذلك التركيب، وإنما يعون بالضرورة، أي ذلك ممن تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم الشعري، وإنما يستعملون ذلك الشعر خاصة دون الكلام. ولا يحي النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يعيره^(٢).

(١) خرافة الأديب: ١٤/١، الصراف: ١، ولفظ: سيبويه والضرورة الشعرية: ٣١.

(٢) الأتجاه والنظائر في النحو: ٢٧٣/١، ولفظ: خرافة الأديب: ٣٢/١، ٣٤.

وقد نقل عدد القادر البغدادي رد الشاطبي على ابن مالك، فكان خلاصة رده
أن قال:

(١) الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما نكر، إذ
ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد
لضرورة العقل، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما
تضمنه ضرورة للنطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث
قد ينسبه غيره إلى أن يحال في شيء، يزيل تلك الضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى
الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني
أشد من اعتنائهم بالألفاظ^(١).

لما إذا أرادوا توسعاً، فإن لهم في ألفاظهم مندوحة ومتسعاً ((لأن العرب قد تحتاج
إلى سعة الألفاظ في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها))^(٢).

فقد نقل ابن جني عن قتباء أصحابه أنهم كانوا يتعقبون رؤية ولها، ويقولون:
نهضما اللغة وولداها، وتصرفا فيها، غير تصرف الأقحاح فيها، وذلك لإيغالهما في
الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التورية والتوليد لقصره ومسايقه قوليه^(٣).
ولعل من مشاهير تصرفاتهم وتوسعاتهم، ما حكاه ابن جني عن الأصمعي عن
الخليل أنه قال: جاعنا رجل فأنشدنا: (من الرجز)

• تَرَالَعَ الْعَرَبُ بِنَا فَأَرْفَعَمَا •

فقلنا: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول: (من الرجز)

• تَقَاصَّ الْعَرَبُ بِنَا فَالْخَسَمَا •^(٤)

فيمثل هذه الأساليب العربية توسع أصحاب اللغة في طردها وتصريفها واشتقاقها
بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم، وبهذا نصوا على أن الإعرابي إذا قويت فصاحته
وسمت طبيعته تصرف وكرتجل ما لم يسبقه إليه أحد قباه^(٥).

(١) ينظر: حرافة الأئمة: ٢٢/١-٢٤.

(٢) النكتات: ٢٧٢/١-٢١٥.

(٣) النكتات: ٢٩٨/٣، و انظر: الإصاح في اللغة عدد ابن جني: ١٠٢.

(٤) انظر: النكتات: ٣٦٠/١، ٢٩٨/٣، و انظر: في أصول النحو: ٨١.

(٥) انظر: النكتات: ٢٥/٢، و انظر: في أصول النحو: ٨١.

أما سيبويه فإتينا لم نقف له على رأي محدد دقيق يوضح به مفهوم الضرورة، ولم يعقد لها في كتابه باباً خالصاً يبين فيها معانيها وأنواعها، وإنما عرض لأشوع كثيرة من الضرورات مبنوثة في ثلثيا كتابه هذا وهناك.

ومما تحدر الإشارة إليه أن سيبويه عقد في كتابه باباً سماه (باب ما يحتمل الشعر) وباباً آخر بعنوان (هذا باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراراً) وباباً ثالثاً بعنوان (هذا باب ما يجوز في الشعر من (لياً) ولا يجوز في الكلام)^(١).

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لذكر الضرورة، رأينا بوضوح أنه ممن يرون أن الضرورة شيء حاصل بالشعر سواء أكان للناسخ منه مندوحة أم لا.

وقد حكمنا على ذلك كذلك، لأن كثيراً من الشواهد التي لوردها في أقسام الضرورة المختلفة، من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أخرى تخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئاً من تلك الروايات في كتابه.

٢ - الضرورات في (الكتاب):

ومن خلال تعقبا لمباحث الضرورة في كتاب سيبويه رأينا أنه يرجع معظم هذه الضرورات إلى أمرين صاراً فيما بعد من القواعد الثابتة عند العلماء هما:

أولاً: التشبيهة بين شيئين.

ثانياً: الفرد إلى الأصل.

وقد أفاد المبوطي من تأصيل هاتين العنيتين في كتاب سيبويه، فنكر تحت مبحث (حالة الصرائر) في الأشباه والنظائر قول الشلوبين^(٢) الذي نص على أن: ((علة الصرائر تشبيهة بشيء لشيء، أو فرد إلى الأصل))^(٣).

(١) الكتاب: ٢٨٩، ٢٤٢، ١/١.

(٢) عمر بن محمد بن عمر الأندلسي الأندلسي المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية، أخذ لجنة عنه كتاب سيبويه، أخذ عن السهلي، له قنوطنة، والتطيق على كتاب سيبويه، توفي بالسيبية سنة (٦٤٥هـ)، ترجمته في: اللمة في تاريخ لغة اللغة: ١٧٢-١٧٣، وريحية الوعدة: ٢٢٤/٢، وفشاة النحو وتاريخ أشهر الفحاة: ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٤/١.

ومن خلال هاتين العنيتين سأعرض لأهم الصرائر الناتجة عنهما في كتب سيبويه ومن ثم ألق على بعض الشواهد التي لم يعصرها سيبويه في كتابه.

أ. الصرائر الناتجة عن التشابه بين شيلين:

١ - الحذف:

الحذف باب واسع من أبواب الضرورة، بل هو أكثرها شيوعاً وديوعاً بين الشعراء، والشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما أنه يريد أحياناً لتقويمه.

(وقد تمت صرائر الحذف في الذكر لأنها من العلم المقدم على الوجود وكما قدم حذف المسند إليه على سائر أحواله المفصلة في علم المعاني، وكذلك حذف المسند على ما بقي من أحواله... ولأن الحذف أنسب بباب الصرائر لما فيه من التحريف الملائم لها)^(١).

وقد عقد ابن عصفور له في كتاب صرائر الشعر باباً سماه (فصل النقص) وإنما سماه كذلك ليقابل (فصل الزيادة) الذي صدر به كتابه، وحصر فصل النقص (الحذف) بثلاثة أمور: نقص الحركة، ونقص الحرف، ونقص الكلمة^(٢). ومن شواهد الحذف عند سيبويه حذف الياء من آخر الاسم.

قال سيبويه في باب ما يحدث الشعر أحياناً يستشهد بها على ظاهرة الحذف منها قول الأضنى (من الكامل):

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُنُهُ وَيَكُنْ أَهْدَامٌ بَعْدَ وَهْدٍ

أراد (الغواني) فحذف الياء ضرورة.

ومنها قول النجاشي (من الطويل):

فَلَمَسْتُ بِأَنِّيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُ سِيسَةً وَلَاكِ أُنْقِي إِن كَانَ مَلُوكٌ ذَا فَضْلٍ^(٣)

فحذف النون من (لكن) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن.

(١) صرائر للثوسي ٥٦، و أنظر: ضرورات الحذف في كتب في الضرورات الشعرية ١٥

(٢) صرائر الشعر ٨٤.

(٣) أنظر. كتاب ٩/١، و أنظر: ١٠/١ لتعرف على بقية الشواهد التي في نفس الباب، و أنظر: شرح بيت سيبويه قصراتي ٥٩/١.

ومن شواهد الحذف الآخر قول خُفَّاء بن نُذَيْة السُّلَمي [من الكامل]:

كَنَواحٍ رِيَشٍ حَصَامَةٍ تَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتِ بِالنَّثْنِ عَصْفَ الْإِيمِدِ

أراد (كنواحي ريش) فحذف الياء في الإضلفة ضرورة، وتشبها لها بها في حالة الأفراد والتثنية وحال الوقف، فيقال في الأفراد مثلا (هذه نواح كثيرة) ويقال في حال الوقف: (هذه نواح)، فشبّه الشاعر الكلمة في حال الإضلفة حالها في الأفراد والتثنية وحال الوقف^(١).

ومنها قول لشاعر: [من الرجز]

فَطَرْتُ بِمَنْصَلِي فِي بَعْلَاتِي دَوَامِي الْأَيْدِ بِخَبِطَنَ السَّرِيحَا

حذف الياء من (الأيدي) ضرورة.

ومنها قول المعاج: [من الرجز]

«قَرَأْنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي»^(٢)

يريد الحمام، فحذف الألف والهمزة المنطرفة، فصار (الحمم) على حرفين ثم خفضه لإضافة (ورق) إليه.

وحكى ابن عسفور قول أبي الملاء المعري الذي ذهب إلى أنه أراد من ورق الحمام الحمي، أي المحمي، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وخذف الياء المشددة، فقال: «ن ورق الحمي، فهي أثبت على مذهبه ضرورتان: إحداهما: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والأخرى تخفيف الياء المشددة»^(٣).

وقد علل سيديبه لطاهرة الحذف وهو يتكلم عليها في باب ما يحتل الشعر حيث قال:

((أظن أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا يصير يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما يصنف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا))^(٤).

(١) أنظر: الكتاب: ٩/١، وأنظر: تعليل الأظم حاشية الكتاب.

(٢) الكتاب: ٩/١، وشرح السيرافي (ما يحتل الشعر من الضرورة) ١٠٦، وأنظر: التلخيص والأصوات للفيروز ١٣٨.

(٣) يهتر: صراقر الشعر، لابن عسفور: ١١٣.

(٤) الكتاب: ٨/١.

والذي يبدو أن مظاهر الحذف تتجلى في حذف حروف العلة، وحركات الإشباع في بعض الضمائر، على الأعم الأغلب وهو مظهر من مظاهر التخصيف يلجأ إليه الشعراء - مصطرين - من غير أن يعنى المعنى الذي يريده الشاعر عالياً.

من ذلك قول الشماخ [من الوافر]:

لَهُ زَجَلٌ كُلُّهُ صَوْتُ حَدِيٍّ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرًا^(١)

الأصل فيه (كُنْهُو)، ولكن الشاعر حذف الصمة من الهاء اضطراراً والعرب تحذف حركة الهاء، سواء أكانت ضمة أم كسرة، فيقولون: (له) و (به) و (نظرت إلى عيه).

ودهب الأحفش إلى أن حذف حركة الهاء لغة^(٢).

وروجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة هنا؛ للتشبيه بقصر الممدود أو بحذف الياء مع الأفراد عن الإضافة والتتوين نحو قولهم: (هذه نواح)، و (تلك أيد)، و (هذه غوان) من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التتوين، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه.

فكما تحذف الياء في (نواح) و (غوان) و (أيد) مع التتوين، فكذلك حذفت الهمزة في قوله: كنواح ريش حمامة، مع الإضافة، وحذفت في (الأيد) و (الغوان) مع الألف واللام^(٣).

وحكى ابن صفور قول من أنكر على سيبويه ومن تابعه من النحاة في جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله ضرورة، واستلوا على رأيهم بأي من الذكور الحكيم. قال ابن صفور: ((ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر، واستلوا على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء من غير رؤوس الأي وقراء به عدة من القراء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهُدًى هَدًى وَمَنْ يَضِلْ فَلَنْ يُهْدِيَ اللَّهُ لَأَمْرًا﴾^(٤)، وفي أي غيرها.

(١) الكتاب: ١١١/١، و أنظر: تطبيق الأعم للتصريف عليه.

(٢) أنظر: الخصائص: ١/١٢٨، ٣٧٠.

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية: ٧٢، و أنظر: سرائر الشعر: ١٢٠-١٢١.

(٤) سورة الكهف، الآية: ١٧.

وهذا لا يلزم المحويين؛ لأنهم إنما أراحوا من لغته إثبات الباء من الأيدي وأمثاله
قد حذفتها في الضرورة لما ذكرناه^(١).

أ. حذف نون الوقاية من (ليتني) فيقولون (ليتني) و (قدي):

قال سيبويه: (وقد قال الشاعر حيث اضطر (ليتني) قال الشاعر (رب
الحيل) (من الوافق):

كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَكَتِفُ بَعْضِ مَالِي^(٢)

يريد أنهم اضطروا إلى حذف النون التي تكون مع الباء والتي هي ضمير
المتكلم.

ومثل الشاهد السابق قول أبي نخلة السعدي: (من الرجز)

قَلْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَيْبَتَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُنْجِدِ

قال سيبويه: (وقد يقولون في الشعر (قطي) و (قدي) فلما الكلام فلا بد فيه من
(النون) وقد اضطر الشاعر فقال: (قدي) فشبّه به (حمني) لأن المعنى واحد)).
ثم علق سيبويه على البيت قللاً: (لما اضطّر شبّه به (حمني)، و (هني)، لأن
ما بعد (هي) و (حمني) مجرور، كما أن ما بعد (قُد) مجرور، فجعلوا علامة
الإضمار ليهما سواء، كما قال في: (ليني) حيث اضطّر فشبّه بالاسم نحو:
(الضاري) ^(٣).

ب. حذف العائد:

أجاز سيبويه حذف الضمير المنصوب للعائد من الخبر على المبتدأ في
الشعر فقط مع وصفه له بالضعف، ولم يجرء في الكلام، قال:
(«لا يحسن في الكلام أَنْ تَجْعَلَ الْعَلَّ مَبْدِئاً عَلَى الْاسْمِ، وَلَا تَتَكَّرَ عِلَامَةُ إِضْمَارِ
الْأَوَّلِ حَتَّى تُخْرَجَ مِنْ لَفْظِ الْإِعْصَالِ فِي الْأَوَّلِ، وَمِنْ حَالِ بِنَاءِ الْاسْمِ عَلَيْهِ وَتَقْسُطُهُ

(١) الصواقر: ١٢١-١٢٢، و أنظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ٧٢

(٢) الكتاب ٣٨٧/١، ٣٧١/٢، ٣٧٢، و أنظر: شرح السجستاني: ٩٧/٢، والأعلام: ٢٨٩/١، وخرائمه الألب: ٤٤٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٧/١.

بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يصل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو
ضعيف في الكلام، قال أبو العجم العجلي [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتَ لَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ نَذْبًا، كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يحل
به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: (كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُهُ).

وقال امرؤ القيس [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ قَتُوبٌ عَلَيَّ وَتُوبٌ لُجْرٌ

وقال لبيد بن ربيعة، وسمعه من العرب ينشدونه [من المتقارب]:

• فَيَوْمَ عَيْنًا، وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نَعَاءَ، وَيَوْمَ نَعْرَ

يريدون نساء فيه ونسر فيه، وزعموا أن بعض العرب يقول: (شَهْرٌ تَرَى،
وَشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرَى)، يريد: ترى فيه.

وقال [من الوافر]:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ فَكَلْتُ صَدًّا فَلَاخِزَى اللَّهُ رَابِعَةٌ تَعُودُ

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعراب: النصب، وإنما شبهوه بقولهم: (لَيْتَ
رَأَيْتَ فَلَانٌ) حيث لم يذكروا الهاء^(١).

ومعنى كلام سيويه في النص السابق أنه لا يَصْنَعُ في الكلام أن تقول:
(زَيْدٌ صَرَبْتُ)، فتجعل الفعل مبنيًا على الاسم، أي مخرأً به عن الاسم المنتقم من
غير أن تصل بالفعل سميرًا يعود على الاسم المبني عليه، ويربط الجملة الواقعة
خبرًا بمبتدئها، ويشغل الفعل بغير الاسم المنتقم، ويخرجه من لفظ يصحح به، أن
يحمل في ذلك الاسم ذلك أن الفعل هنا بصورة مصحح معها أن يعمل للنصب في
الاسم المنتقم عليه، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون شاغل يشغله عنه تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه ومن ثم حكم على الصورة المذكورة بالقبح والضعف^(٢).

(١) الكتاب: ٤٤/١، و أنظر: شرح الأعلام بحاشيته، وما يجوز الشاعر في الضرورة لغير القبول في ٦٦-

٦٧، والخصائص، لابن جني. ١/٢٩٢، ٦١/٢، وخزفة الألب: ١/١٧٦، والحجة في التراءى السبع لأبي

خطوبه. ٣١٤، و أنظر: حول تضاد الأول الضرورة الشعرية للدكتور عبد الوهاب الحوالي قبل له نجد .

نصيفاً عند قول الرجز (علي نذبا كله لم أصنع): ٦٣.

(٢) أنظر: سيويه والضرورة الشعرية: ١١٧.

وذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني مراتب التقديم في (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) فذكر خمس مراتب:

المرتبة الأولى: الأصل في نحو ما تقدم أن يقال: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) بتقديم الفعل على المفعول.

المرتبة الثانية: أن تقول: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) فتؤخر الفعل عن المفعول ونعمله فيه، فتجريه مجراه مقما.

المرتبة الثالثة: أن تقول: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) فتعدي الفعل إلى ضمير الاسم وترفع الاسم بالابتداء.

المرتبة الرابعة: أن تقول: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) فتضمير فعلا ينصب الاسم على شريطة التفسير، وهي أقل المراتب؛ لأنك تضمير من غير حاجة إلى الإضمار إذ قولك: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) بكفوك مؤونة الإصمار.

المرتبة الخامسة: وهي دون ما تقدم، تقول: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) وذلك لأنهم كانوا يضمرون الفعل ليكون (زيد) منصوباً، عند تعدي الفعل إلى ضميره، كقولك: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) فكان أن لا يرفع (زيد) -هنا- لئلا يعثر إلى إصمار الراجع إلى المبتدأ أولى وأجدر^(١).

ومما يفهم من كلام سيدي أن شاهد أبي النجم: (كَلَهُ لَمْ أَصْنَعْ) برفع كل -ضعف للغة التي نكرها، وهي مجيء الفعل بصورة يصلح معها تسلطه على الاسم المتقدم ونصبه، وفي رفع الاسم تهينة العامل للعمل وقطعه عنه.

ونكر ابن جني وجهاً آخر يجيز للضعف في رجز أبي النجم؛ وهو أن بـ الإطلاق في قوله: لم أصنع قد نابت عن الضمير المائد حتى كأنه قال: لم أصنعه^(٢). والذي يبدو أن الرفع هنا أقوى لأن (كَلًا) لا يَحْنُ حملها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة، كقولك: (ضَرَبْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ) لو مبتدأ بعد كلام كقولك: (لَيْسَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ذَاهِبًا).

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٢٩/١-٢٣٠، وانظر سيويه والضرورة الشعرية: ١١٢-١١٣.

(٢) القصص: ٢٩٢، والمصنوع: ٢١١/١.

فإن قلت: (صَرَيْتَ كُلَّ الْقَوْمِ، وَبَنَيْتَهَا عَلَى الْفَعْلِ قُحْتُ بِخروجها عن الْأَصْلِ، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يكون قوله: (كَلَّهْ لَمْ أَصْنَعْ) وإن كان قد حذف منه الهاء أقوى من قوله: (كَلَّهْ) بالنصب، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل) وكذلك ما يجري مجراه^(١).

أما للشاهد في بيت امرئ القيس: فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا البيت كالذي قبله، وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبراً وهي (أجر) سر قوله: (ووثوب أجر) وثوب علي وثوب لجر، إذ التقدير: وثوب لجر، والذي سوغ لابتداء بالذكرة (وثوب)؛ مجيئه للتفصيل بعد الإجمال، لأن الأصل: فأقبلت رحفاً علي الركبتين في ثوبين، وثوب علي إلخ.

والشاهد في بيت النمر بن تَوَلَّى: فَيَوْمَ عَلِينَا . البيت كالذي قبله وموضع الشاهد قوله: (ويوم نساء، ويوم نمر) حيث حذف الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبراً، والتقدير: ويوم نساء فيه ويوم نمر فيه، والمسوغ فيه لابتداء بيوم مع كونه ذكراً مجيء للتوبيخ.

والشاهد في قول العربي: (شَهْرٌ تَرَى . . .) ^(٢) إلخ، كالذي قبله وموضع الشاهد قولهم: (شَهْرٌ تَرَى)، إذ التقدير: تَرَى فِيهِ ^(٣).

والشاهد في قول الشاعر: ثَلَاثُ كُلِّهِمْ قُلْتُ عَمْدًا ... البيت، كالشاهد فيما قبله، فرفع (كل) في هذا البيت وفي بيت أبي النجم أقوى من النصب لما ذكرنا. والنصب عند سيبويه أكثر وأحرف.

(١) حسن الكتاب: ٤٤/١، وخروقة الأصب: ٣٦٧/١.

(٢) التقدير: الأشهر شهر ترى ... فالأشهر: مبتدأ أول، وشهر: مبتدأ ثان، وترى: خبره، ومسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الإجمال ويحتمل أن يكون: (شهر) خبراً لمبتدأ محذوف - كما ذكر ابن هشام - والتقدير: لشهر الأرض المطورة: شهر نو ترى: أي ذو قرابته، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى.

انظر: محلي الطيب بحاشية الحموق: ١٥٥/٢.

(٣) في كناية حذف (فيه) قرآن: أحكاماً: أنه حذف بجملة دفعة واحدة وهو قول سيبويه، والكلبي - أنه حذف على التدرج، فحذف (في) أولاً فحذف الضمير بالقتل، ثم حذف هذا الضمير المتصل، وفي الثاني من التكلف ما فيه، وهو قول الأفش.

انظر: شرح التصريح: ١١٢/٢.

ومثلما حذف الشعراء - مصطرين - بعض الحروف زلوا كذلك
حرفا آخر في أشعارهم لاصطرارها أيضا، ومنها:
أ. إثبات الزيادة اللاحقة لـ (مَن):

ذلك قليل لم يسمع منه إلا قول الشاعر شعير بن الحارث الصدي
[من الوافر]:

أَتُوا بِلَرِي فَقَلَّتْ مَنْوَنَ قَتَمٌ فَقَالُوا لِحِجْنٍ، قَلَّتْ عَمَّوَا ظَلَامًا^(١)
وكان حقه أن يقول: مَن قَتَمٌ، لكن الضرورة منعت.

وقال سيبويه: (ولمّا يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع
بعده منه)^(٢).

وعبر ابن عصفور عن هذه اللغة أنها: ((من الدور بحيث لا قياس عليها))^(٣).

ب. إشباع الحركة:

قال الفرزدق لمن البسيط:

كَتَلِي بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَاقِيرِ تَقْلُدُ الصَّيَارِفِ^(٤)

قال سيبويه: ((ربما مدّوا مثل (مماجد)، و (مماير) فيقولون: (مماجيد) و
(مماير) شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام))^(٥).

فوجه الضرورة هنا مشابهة (الصيارف) لما جمع على غير واحد مثل (نَكَر)
و (مداكير) و (مَسَح) و (ممايع) وهذا ما تحمله اللمة في حال السعة.
ج. ومنها تضعيف ما لا يضعف:

وقد أورد سيبويه على ذلك شاهداً في كتابة وهو قول رؤبة:
ضَخَمَ يَحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ

(١) الكتاب ٤٠٢/١، والأعلام التنويري، ٤٠٢/١، وضرر الشعر: ٣٢، والمغرب: ٣٠٠/١.

(٢) الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) المغرب: ٣٠٠/١.

(٤) الكتاب ١٠٠/١، و أنظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٤، وضرر الشعر لابن عصفور: ٣٦.

(٥) الكتاب: ١٠٠/١، و أنظر: مبحث الإشباع في كتاب تروقي التتويحي: ١٣٦.

أي الأصحح، فتند الاسم في الوصل ضرورة.
 قال سيويه: ((ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها في الوصل وإذا كان
 في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف))^(١).
 ومعنى ذلك أنهم يشبهون حال الوصل بحال الوقف فيقولون:
 (هذا لكبر) و (أعظم) و (لحم).
 ومنها قول الشاعر:
 يَبْأَزِلْ وَجَاءَ أَوْ عَيْهَلْ

قال سيويه: ((..... قالت العرب في الشعر في القوافي... (عَيْهَلْ) يُرِيدُ:
 (العَيْهَلْ)، لأن التصغير لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه (الياء) في الوصل،
 و(الو) على ذلك، كما يلحقون (الو) والياء في القوافي فيما لا يحطه ياء ولا و لو في
 الكلام، ولجروا الألف مجزاهما، لأنها شريكتهما في القوافي ...))^(٢).

د. النكرة والمعرفة مع ((كان))
 إذا اجتمعت النكرة والمعرفة مع ((كان)) فتكون المعرفة لسما لها،
 والنكرة خبرا.

قال سيويه: ((... فالمعروف هو المبدوء به ، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو
 النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: (كَانَ إِنْسَانٌ حَلِيمًا) أو (كَانَ رَجُلٌ مُنْطَلِقًا) كنت تُلبس،
 لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس،
 ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس .
 وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة
 ضَرْبٍ، وأنه قد يحتم إذا ذكرت زيدا، وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف
 من الكلام. وذلك قول خدش بن زهير: [من الوافر]

فَبَاتَكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَضْبَيْتَ كَانَ لَمَكَ لَمْ حِمَارُ

وقال حسان بن ثابت: [من الوافر]

كَانَ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَصُ وَمَاءُ

(١) الكتاب: ١١/١.

(٢) الكتاب: ٢٨٢/٢.

(٣) الكتاب: ٢٢٢/١ ، ٢٢٣-٢٢٤ هـ ، وانظر : المرشد إلى فهم الشعر العرب وصناعتها: ١٠٧٨/٣.

ب - لورد إلى الأصل:

وهذا هو القسم الثاني الذي رد سيويه بعض الضرورات الشعرية إليه، وهو أقل في شواهده من القسم الأول، الذي تعود فيه للضرورات إلى التشابه، ومعرض لأهم هذه الضرورات ولا نستقصيها التزاماً بمنهج البحث، فيها:

١. صرف ما لا ينصرف:

وهذا جائز في كل الأسماء مطرد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف، وبحول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعل تكطها، فإذا اضطرب الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يحل بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه.

ومما جاء منونا مما لا ينصرف قول الدابغة: ^(١) [من الكامل]

فَلَمَّا تَرَيْنَاكَ قَصِيدًا وَلَيْزَكُنْ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَائِمُ الْاَنْوَارِ

فنون (قصائد) وهي لا تنصرف.

وقال أبو كبير الهذلي: [من الكامل] ^(٢)

مِمَّا حَمَلْنَاهُ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مَهْلٍ

لصرف (عواقد) وهي لا تنصرف.

ومنها قول النابغة: [من الطويل]

إِذَا مَا خَدُّوا بِالْجَيْشِ حَلَقَ قَوْفَهُمْ عَصَابُ طَيْرٍ تَهْدِي بِعَصَابِ ^(٣)

(١) كتاب: ١٥٠/٢، مقتضب: ١١٢/١، ٣٥٤/٣، المصنوع: ٣١٧/٢، ودرر: ٥٥/٥

(٢) كتاب: ٥٦/١، وضرر الشعر: ٢٢، والقبول: ٩٢/٢

وجاء الشاهد الأول في ديوان النابغة: ٨٩ وفيه: (فَلَمَّا تَرَيْنَاكَ قَصِيدًا) والشاهد في البيت صرف (قصائد) ردا على أصل الاسم المصروح من الصرف وأنته الميرد شاعرا على صرف ما لا ينصرف ضرورة، كما أنته ليس جني في باب (فيمما يرجع من الأصول لا يرجع) حيث قل:

لخدم ما إذا مضى إليه جاز أن يرجع، والآخر: ما لا يمكن مراجعته، لأن العرب نصرفت عنه فلم تستعمله بغير: صمغات المسائر السابقة.

لما الشاهد الثاني قد أنته ابن عسور شاعرا على صرف ما لا ينصرف ردا إلى الأصل من الصرف حيث برون (عواقد) ضرورة.

(٣) البيت في ديوانه: ٤٢، وهي في تصحيفه قتي مظلما:

كقوتى لهم يا أمية ناصب وثيل فلكسبه بطيء الكولب

فخفض (عصائب) لما ردها إلى أصلها، حركتها بالحركة التي تجب لها،
ضرورة.

وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما لا يصرف ولجاء سيويه، ولكسز
البصريين؛ لأنه ليس لمنع صرف ما لا ينصرف أصل يرد إليه الاسم.

٢. تنوين الاسم المبني للتداء:

وقد ينون ما بني من الأسماء التي قد استعملت منونة، إذا اضطر الشاعر
إلى ذلك، فله أن يقول (يا زيد) في ضرورة الشعر، قل الأحوص^(١)؛ [من الواو]

• سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وينشد بالنصب (سلام الله يا مطراً عليها) فمن نصب رَدَّ الكلمة إلى أصلها، لأن
أصل للتداء منصوب، ومن رفع ونون زاد للتوين على لفظه كسبا بطله فيما لا
ينصرف من المرفوعة.

٣. لك الإغلام:

وهو واحد من الضرورات التي أجازها سيويه في الأسماء والأفعال
المضغطة مثل رد، وشد ومد وظل وغير ذلك وهو من باب رد الأسماء إلى أصولها،
فمن ذلك قول قحط بن أم صاحب [من البسيط]:

مَهْلًا أَهْلِيلُ قَدْ جَرَّيْتُمْ مِنْ خَلْفِي فِيْ لَهْودَ لَقُولِي وَإِنْ ضَيَّنُوا^(٢)

أنظر: نفس البلاغة: ١٣٧/١، وحزائر الشعر لابن عمير وفيه شاهد على خفض (عصائب) للضرورة وهو
منلوح من القرمه وشرح التصريح: ٢٢٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٢.

(١) البيت للأحوص الأنصاري، أنظر: ديوانه: ١٨٩، وأنظر: طائفة النحود في الشعر العربي: ١٣٤، قال
سيويه: ((إنما لحقه التوين (سطر) كما لمق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم ينصرف، وليس مثل النكرة،
لأن التوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف، ولحقه التوين اضطراراً)).
الكتاب: ٣٦٣/١، وأنظر: المختضب: ٢١٤/٤، وقال ثعلب: ((وربما قاله وردوه إلى أصله، وكانوا أرادوا
مطراً)). مجلس ثعلب: ٤٧٤، وأورد ابن عمير البيت شاهداً على تنوين المبني للتداء، أنظر: صرائر
الشعر: ٢٦، ٢٥، وسمى ابن هشام هذا التوين تنوين الضرورة المعنى: ٤٤١، وجعله خلافاً بتوين ما لا
ينصرف كـ (غيزة) في بيت امرئ القيس.

(٢) الكتاب: ١١١/١، ١٦١/٢، وأنظر: الأعلام بحديثه وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٢، قال سيويه ((وأعلم
أن شعراء إذا اضطرروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إخفاه لجروء على الأصل)) ١٦١/٢

والذي يُستعمل (ضُنُوا) فَرَدَّه إِلَى أَصْلِهِ، إِذْ كَانَ أَصْلُهُ (ضُنِرَ) وَمِنْ ذَلِكَ:
 "الْحَدَّثَ شَرُّ الْعَلِيِّ الْأَجَلُ"

والأصل فيه هكذا، ولكن المستعمل (الأجل) ففك الشاعر الإدغام ضرورة ومسه
 أبص: [من الرجز] تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلٍ وَأَظْلٍ^(١)
 أي من أظْلٍ، فك الإدغام وجاء به على الأصل ونص سيبويه على أن هذا في
 الشعر كثير.

ج - ما لم يفصره سيبويه:

بعد عرضنا للضرورة في المبحثين السابقين ووقوعها على ضرورات
 يمكن ردها إلى المضاهية بينها وبين أصل الكلام المنثور، أو آخر يمكن أن ترد إلى
 أصولها الأولى كالممنوع من الصرف وفك الإدغام وغيرها.
 بقي لنا أن نقف على أهم الضرورات التي لم يفصرها سيبويه أي التي لم يبين
 وجه الصلة بينها وبين ما يجوز في اللغة أو تلك التي فصرها على غير الوجهين
 السابقين منها:

١ - حذف ألف الاستفهام:

نص سيبويه على أن حذف ألف الاستفهام مما يجوز في الشعر وحده
 واستشهد على ذلك بقول الأسود بن بخر: [من الطويل]

لَعَنُوكَ مَا لَعَنِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ مَسْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنُفَرٍ
 ويقول عو بن أبي ربيعة: [من الطويل]
 لَعَنُوكَ مَا لَعَنِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا يَسْبَعُ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أَمْ يَمَانِ

أي: أشعيث بن مسم و(السبع رمين الجمر) والذي موع هذه الضرورة وجعلها
 مفقودة وجود (لم) في الكلام، لأنها مسلوقة للألف ووجود الألف^(٢).
 والذي بذل على أن الاستفهام هو المراد في البيتين تنوق (التنقيم) الذي يحرف
 بالسماع، وتنوق الشعر وطريقة الإنشاد.

(١) الكتاب. ١٦١/٢، وشرح الأعمى بحقيقته حيث قال: ((الشاهد فيه يظهر التضييق في الأختل ضرورة ولم نذكر
 (الأظْل) ((ولنظر المقضب: ٢٥٢/١.

(٢) الكتاب. ١٣٤/١، ولنظر شرح الأعمى بحقيقته، والمقضب: ٢٨/٢، وما يجوز الشاعر في الضرورة: ١٢٢.

فطريقة إلقاء البيت وكيفية النطق به هي التي تبيّن وجه القول فيه إن كان
استعملها أو خيرا.

٢ - حذف (ما) من (إيّا):

ومن الضرورات التي نتجت عن الحذف، والتي ذكرها سيوييه في كتابه،
حذف (ما) من (إيّا) وانشد على ذلك شاهدين الأول قول دريد بسن الصمة: [من
الوافر]

لَقَدْ كُنَيْتَكَ نَفْسَكَ فَلَكُنَيْتَهَا فَإِنَّ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَلُ صَبِيرٍ^(١)

والثاني قول النمر بن قزّاب: [من المتقارب]

سَقَتَهُ الرِّوَادُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنَّ مِنْ خَرِيفٍ قُلْنَ بَعْمًا^(٢)

ذهب النحاة إلى أن (إيّا) مركبة من (إن) وزيدت عليها (ما)^(٣) وبشبه هذا حذف
(ما) من (كما) ضرورة في الشعر.

قال سيوييه: (ومثله عن قوله (كما أنه لا يحتمل ذلك فتجاوز الله عنه) وهذا
حق كما أنك هاهنا) فرغم أن العلامة في (أن) الكاف و(ما) نحو (إلا أن (ما) لا تحذف
منها كراهية أن يجيء لقطها مثل لفظ كل.... وإن جاءت (ما) مسقطه من (الكاف)
في الشعر جاز كما في قول النابغة الجعدي: [من الطويل]

قُرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابٍ دَفَاحِهِ كَلَنْ يُوْخِذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمُ فَيُخْتَلَا

— (ما) لا تحذف هاهنا كما لا تحذف في (إيّا) هي قولك: (فإن جزعا وإن
إجمال صبر) ولكنه جاز في الشعر^(٤).

ودهب المازني إلى أن (أن) هي الناصبة للفعل المضارع^(٥)، حيث قال: أنا لا
أنشده إلا (كلّ يُوْخِذُ المرء الكريم) فأنصب (يُوْخِذُ) لأن (أن) التي تنصب لأفعال
حدثت عليها كاف التشبيه^(٦).

(١) الكتاب ١/١٣٤، ونظر: شرح الأعلام بحاشيته، والمقتضب: ٢/٢٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ١٣٢.
(٢) الكتاب ١/١٣٥، وشرح الأعلام بحاشيته، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٢، ونظر: سيوييه والضرورة
قصورية ٨٥.

(٣) أنظر مثلاً: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٠١.

(٤) الكتاب: ١/٤٧٠-٤٧١.

(٥) الكتاب: ١/٤٧٠، ونظر: شرح الأعلام على شواهد في نفس الصفحة.

(٦) الكتاب: ط، حارون حشوة: ٣/١٤١.

وقال سيبويه عن بيت النمر بن تولب: ((ولا يجوز طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر))^(١).

ثم ذكر البيت وأشار إلى أن الشاعر يريد: (ولما من خريف).
فسيبويه أورد هذا البيت شاهداً على حذف (ما) من (إما)، فيكون التقدير على مذهبه ومذهب الأعلم: (سقى الرواعد إما من صيف وإما من خريف).
ويترتب على تقدير سيبويه ضرورتان:

أحدهما: حذف (إما) في أول البيت لدلالة إما الثانية عليها، ولسم يسه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في كتابه.
والثانية: حذف (ما) من (إما) الثانية.
وبهذا يتضح أن علة هذه الضرورة: الرد إلى الأصل.

٣. العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:
قال سيبويه: ((ومما يقع أن يشرك المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قولك: ((مررت بك وزيد))...))
وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمير على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر))^(٢).

ثم أورد على هذا قول الشاعر: [من البسط]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتُمُنَا فَلَا ذَهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

والذي يبدو أنه حمله على المصير المنسوب، الذي يجوز في الكلام العربي توصف.

لكن سيبويه وصفه بالقبح، لأنه لا يجوز حمله العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

والحق أن في هذه المسألة خلافاً بين النحاة.

(١) الكتاب: ١/١٣٥.

(٢) الكتاب: ١/١٣٩، ٢/٢٨١.

(٣) الكتاب: ١/٣٩١-٣٩٢، ويظر: شرح الأظم للشجري بحقيقته، وأظر: خزنة الألب: ٢/٢٢٨.

فالكوفيين يجوزون للعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الحاقص،
نحو: (مررت بك وزيد).

ونذهب البصريون إلى أنه لا يجوز^(١).

وحلاصة قول سيوييه في هذه المسألة: أن عطف الاسم الظاهر على الضمير
المجرور بالحرف نحو: (مررت بك وزيد)، أو بالاسم نحو: (هذا لبوك وعمرو)
دون إعادة الجار قبيح.

ثم ذكر بعد ذلك أنه يجوز في الشعر العطف على الضمير المجرور دون إعادة
الجار للصيرورة الشعرية.

ونذهب للكوفيين، ويونس، والأخفش، وقطرب، والمثلوبين، ولبس مثلك، إلى
جواز هذا العطف في سعة الكلام دون إعادة الجار محتجين بقوله تعالى:
(واشكوا الله الذي تسامون به الأرحام)^(٢) بخفض الأرحام.

قال قرظي: (ولجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة)^(٣).

ولا بد من التنبيه على أن سيوييه حينما وصف القاعدة بالقبح في قوله:
(ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قوله: (مررت
بك وزيد))^(٤)، فهو لا يعني أنه خطأ القراءة أو وصفها بالقبح لأنه لم ينص عليها،
وإنما نص على أن (القراءة لا تحالف لأنها منة)^(٥).

فسيوييه لم يرد قراءة ولم يخطئ قارئاً، وإنما كان يحاول تخريجها على إحدى
لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصوحة صحيحة وإن قل من
يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئاً.

مثال ذلك قوله: ((إذا تكلم عربي في الإمالة في المنصوب بنحو ما تكلم به عربي
أحر فلا تظن أنه مخطئ))^(٦)، فكيف يخطئ القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم^(٧).

(١) أنظر: تسجل الخلاف في: الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٤٦٣/٢ م ٦٥.

(٢) سورة النساء: ١٠، فيها قراءات حمزة وإبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش.
أنظر: تحف السلا، بشر: ١٨٥، والحجة في قراءات السبع، لابن خالويه: ٩١، ونحو لقراء الكوفيين ١ ٢.

(٣) شرح قرظي على الكافية: ٣٢٠/١.

(٤) كتاب: ٣٩١/١، ٢٨١/٢ هـ، وأنظر: نحو القراء الكوفيين: ١٠٣.

(٥) كتاب: ٧٤/١، ١٤٨/١ هـ، وأنظر: دراست في كتاب سيوييه: ٣٦.

(٦) كتاب: ٢٦٣/٢، وأنظر: دراست في كتاب سيوييه: ٣٦.

(٧) - دراست في كتاب سيوييه: ٣٦، وسيوييه حوله وكتابه: ١٥١، والشاهد وأصول النحو: ١٢٩.

وحلاصة موقف سيويه من القراءات أجملته لنا الأستاذة الدكتورة حديجة الحبيشي في كتابها: (دراسات في كتاب سيويه) إذ تقول:

((موقف سيويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني.

فهو لم يحطى قراءة ولم يلحن قارئاً، ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره، بل كان يزيد القراءة أو يزيلها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ وفي ذلك^(١)، ومواء إديه، لورد اسمه في القراءة أم لم يرد، فكان من القراء للشيعة أو العشرة أم لم يكن، تواترت قراءته أم كانت من الأحاد أم من الثقات، فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه، بصرياً كان أم كوفياً أم مدنياً أم مكياً، لأن اهتمامه كان موجهاً إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وتعبيرات وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفت^(٢)).

من هنا نرى أن سيويه أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها، لكنه لم يقص عليها، إنما اعتبرها مما ضعف في اللغات أو قل.

وإذا عدنا إلى الخلاف الحاصل في قراء حمزة، ونظرنا إليها وما ورد من مثل هذا العطف في الكلام العربي، فإننا نرى أن مذهب الكوفيين في هذا أقوى، ونفسك لكثرة ورود هذا العطف في سعة الكلام والاختلاف دون إعادة الجمل، وعدم قصره على الضرورة، فلا حاجة إلى إنكار قراءة ميمية قرأ بها حمزة بن حبيب الزيات (١٥٦هـ) وهو من كبار القراء.

(١) يبدو أن في هذا الكلام رداً رحنه الدكتورة حديجة الحبيشي على الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي يرى أن ميمية كان متصفاً بالبصريين وقراءتهم، وعلى قوله هذا أن ميمية كان لا يهتم إلا على إمام بصري بر من قرأ على مصري، أنظر: دراسات في كتاب سيويه: ٢٨.

(٢) دراسات في كتاب سيويه: ٤٧-٤٨.

٤. التذكير والتأنيث:

أجاز سيوريه حذف التاء من الفعل في الشعر وحده إذا جاء الاسم قبله،
وكأن من المؤنثات غير الحقيقية؛ قال: (وكد يجوز في الشعر موعظة جامعا،^(١))

اكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر (وهو الأعشى) [من المتقارب]

فَبِمَا تَرَى لِمَتِي بَدَلْتُ فَإِنَّ الْحَوَائِثَ لَوَدَى بِهَا

وقال الآخر (وهو عامر بن جُوَيْن الطائي) من [المتقارب]

فَلَا مَرْئَةً وَفَقْتُ وَفَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ بِقَالَهَا

وقال الآخر: (وهو طهيل الغنوي) [من البسيط]

إِنَّ فِي لَحْوِي مِنَ الرَّعْمِيِّ حَلِجَةً وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِيدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ

وهذا وأمثاله مما يمكن حمله على المعنى، فالحالات هي الحدثان فلذلك لم يؤنث
(أردى)، والأرض مكل، والمكان منكر، و(العين) بمعنى الطسرف، فلذلك جاز
تذكيرها والحمل على المعنى واسع في اللغة العربية.

٥. التقديم والتأخير:

قال سيوريه: (ويحتملون فتح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه

لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

صَنَنْتُ فَأَطَوْتُ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا وَصَلْتُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام قل ما يدوم وصل)^(٢).

فسيوريه يرى أن ذلك مما تبيحه الضرورة، لو اللغة في الضرورة^(٣) لأن التقديم
والتأخير في اللغة كثير.

ويرى الدكتور عبد الوهاب الحداد أن الضرورة محتاجة إلى النظر للعروصي
قبل النظر اللغوي والنحوي، كما يتحدد وضعها بين مستويات الأداء اللغوي، ومس

(١) الكتب ٢٣٩/١-٢٤٠، وعن بيت الأول، أنظر: شرح الفصل لابن يحيى ٩٥/٤، وخزاعة الألب ٥٧٨/٤،
وعن البيت الثاني أنظر: السقي ٦٥٦، وعن بيت الثالث راجع الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٧٥، وعن
الثلاثة اشتراد أنظر: كتاب المناجد وأصول النحو في كتاب سيوريه، المذكورة خبوة الحديث ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) الكتب: ٢/١، ٤٥٩، وأنظر: شواهد الشعر في كتاب سيوريه: ٤٨٢.

(٣) من أراد الزيادة والتفصيل فنظر مباحث الضرورة في كتاب سيوريه: ١١٢/١، ٢٣٢، ٢٤٤، ٣٤٦،

٣٤٧، ٤٨٠، وج ٥٥/٢، ٥٩، ١١٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ٢٦١، ٢٦٨، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٦٩، ٣٧٤،

١٦٩، ١٧٠، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٠٦، ٢٠٧، وغيرها كثير.

ثم تبدأ مهمة النحاة والعربيين في الحكم المعيارى عليها تحفظاً وتصويهاً ونقوية وتضعيفاً وما إلى ذلك من وجوه الأحكام المعروفة^(١).

فبعد أن ذكر بيت عمر بن أبي ربيعة، أشار إلى أن الشاعر قدم وأحر في البيت لإقامة الوزن، فاصلاً بين: قلماً، والفعل بالجار والمجرور، مطلقاً بأنه لو لم يجر على هذا التقديم والتأخير لخرج الوزن من إيقاع الطويل إلى إيقاع يوشك أن يكون من المتقارب على النحو الآتى:

بـدوم / وصـبـالـن / على طـو / لص صـدودي

فـعـول / فعـولـن / فعولـن / فاعلاتـن

فالوحدة الإيقاعية الأخيرة ليست من المتقارب.

ومن هنا يتبين أن البيت كما ورد مظنة ضرورة تركيبية وعروضية^(٢).

وبعد التتبع والاستقراء نستطيع أن نوجز القول في مفهوم الضرورة الشعرية عند سيبويه والتي يمكن تلخيصها في أمرين أساسيين:

الأول: أن الضرورة لا تعني مطلقاً الاضطرار الذي لا يجد عنه الشاعر مخلصاً، وإنما هي أن من الفنون التعبيرية ومنط حاص، يباح للشاعر ولا يباح لغيره، فحتى لو تمكن الشاعر من أن لا يرتكب مثل هذه الضرورة في شعره فهو حر في تصرفه وتعبيره، إن شاء جاء بها وإن شاء تركها.

والأمر الثاني: هو أن الضرورة ليست بدعة ابتدعها الشاعر من تلقاء نفسه، دون ضابط أو رابط، بل لا بد من وثيقة تربط بين الضرورة، وبين ما يجوز في الكلام المنثور.

والشاعر لا يخالف بذلك سنن العربية ومنهجها بقدر ما يتصرف باللغة وهو الذي ملك زمامها وأخذ بحطامها فلم يحد بأبه إلى من يعترض عليه من النحاة وغيرهم الذين كانوا يتتبعون هفوات الشعراء وزلاتهم وامناً ببعدين من رد الفسزئق على عبد الله بن أبي إسحاق حين مثله عن قوله:

وَعَصَّ زَمَانٌ يَا نَيْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

(١) انظر: الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: ٦٨.

(٢) انظر: الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: ٧٠.

فقال للفرزدق: علام رفعت (مجلف)؟

فقال له الفرزدق: على ما يسوعك وينوعك، علينا أن نقول -معشر الشعراء-
وعليكم أن تتلواوا.

ومثل هذا عند شعراء العربية كثير، كثرة شعرائها ورجلها.

ولذا فإنني أرى أن مذهب سيويه في الضرورة الشعرية فيه كثير من
التفسير والتوسيع على الشعراء الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج والاستشهاد.
فلشاعر الحق في أن يتوسع في استخدام الضرورة، ما دعت الحاجة إلى
ذلك، وما صاقت به قريحته، وجادت بالتعبير موهبته الشعرية على أن لا يخرج عن
مس العرب في كلامها فما جاز لشعراء العرب الفحول في الضرورة يجوز لخبرهم
من الشعراء الذين جاؤوا على أثرهم شريطة أن يكونوا على بصير باللغة وحدودها،
وما الضرورات الافتراضية في كتاب سيويه، والتي افترضها هذا العبقرى العذ من
غير أن يسمع لها شاهدا من كلام العرب، إلا توسعة للشعراء، حيث يمكن أن يحمل
عليها ما يسوغه منطق اللغة والقياس على ما سمع من كلامهم.

والحق أن طريقة سيويه هذه هي المنهج السليم الذي يدل على فهم الرجل
الدقيق والصحيح لطبيعة اللغة وحاجتها دائما إلى التجديد الذي يلبيها ثوبا قريبا من
الألفاظ المبتكرة المعبرة التي تناسب العصر، وتخلق في لغتنا المعطاء المتجدد
والخلود السرمدي.

ثالثا: ما حمل من التوسع على الضرورة:

لشعراء أمراء الكلام بصرفونه أني شأوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من
إطلاق المعنى وتقيده، ومن تصريف اللفظ وتقيده ومد المقصور وقصر الممدود،
والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه
ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه.

وتراهم كذلك يقدمون ويؤخرون، يومتون ويشيرون، يخلعون ويحسون
ويستعيرون^(١).

(١) انظر: سراج الذهب وسراج الأنباء ١٤٣-١٤٤، السليحي ٢٧٥، دراسات في كتاب سيويه ٩٥.

فالشاعر حين نوحه الخليل أميرا للكلام يصرفه أتي شاء، فإنه في نزوعه النفسي إلى صناعة شعرية راقية غير موكول إلى دلكرته اللغوية فقط؛ يستقي منها ألعاطفه وتركيبه وأشكال تعبيره، وإنما يتجانسه طرفان: اللغة والإبداع.

فالشاعر إذا خلق في خياله النصب ونشط في تفكيره وتعبيره نشاطا حصا به، فهو لا محالة منته إلى مواقف لغوية، تتدخل فيها مظاهر الاختيار والاصطرار بداخلا يصعب التفريق بينها.

ولو نهيا للضرورة من يقوم بدراسة شواهدا القديمة دراسة عروضية لغوية مقارنة لما نهيا لمعادها المعجمي أن يسيطر على الأدهان سيطرة كاملة أو تكاد. فدراسة جادة لشواهد سيويه التي حمل كثيرا منها على الضرورة تلك الشواهد التي تآثرت في كتب المترن، يجد الباحث أن شعراءها لسم يكونوا مصطرين بالوزن والقافية اصطرا قسريا، بل كانوا ميلين إلى الإقادة من سعة العربية ومرونتها وقدرتها على التوليد والتجديد وعلى الخلق والإبداع.

من ذلك ما أئنده سيويه لأوس بن حجر: [من الطويل]

تَوَاهَقَ رَجُلَاهَا بَدَاهَا وَرَأْسَهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَفِيَّةِ رَأْفُ

فقد حزا القزاز القروني إلى سيويه أنه علق على هذا البيت بقوله:

((قال: رجلاها بداها، فجعل كل واحد بفعل بصاحبه))^(١)، ثم قال:

((لوكد زعم قوم أن هذا لا يجوز، وقالوا: هو فساد الإعراب، وقلب ما عليه الأصول وقالوا الرواية: *تواهى رجلاها بدبها*

ولا ضرورة لهاها نسمع من هذا الإعراب^(٢)، لأن بمقدور الشاعر أن يتحول من ألف الاثنين إلى يائها، إذ لا فرق بينهما في بقامة للوزن.

وكان مما ذكره وبغوا صه للضرورة قول قيس بن حجر [من الوافر]:

أَنْتُمْ يَا بُنَيَّ وَالْأَكْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقَتَ أَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٣)

(١) لكتاب ١٤٥/١، ٢٨٧/١ صه وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧، و أنظر - الخصائص ٤٢٥/٢.

(٣) لكتاب ١٠/٢، ٣١٦/٢ صه و أنظر: سر صناعة الإعراب ٢٨/١ وفهرس شولاه سيويه لأحد راسب

الغياخ ٨٣، والمصنف ٨١/٢، وخزانة الألب ٣٦١/٨، ٥٢٤/٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٨.

حكى البغدادي عن ابن خلف قوله: ((هذا البيت أشد سيبويه في سبب الضرورات وليس يجب أن يكون منها، لأنه لو أشد بحذف الياء لم يكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إثاقه ولا يقر على حذفه لئلا يكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوقف: (المنقوص)^(١) وهو الذي يجتمع فيه على تفعيله (مفاعلتن) عصب وكف بالمصطلح العروضي، فتسكن لامها وتحذف يوبها، فتكون بالعصب (مفاعلتن) ثم يخل عليها (الكف) الذي هو حذف السابع السكن من التفعيلة فتصير (مفاعلت) وتنتقل إلى (مفاعيل).

وبهذا يتضح أن الشاعر لم يكن مضطرا إلى تشبيه الياء في الجرم بالحرف الصحيح^(٢)، الذي يمكن ولا يحذف، وكان بإمكان الشاعر الوفاء بمعية القياس للحوي، لأن الوزن لم يلج عليه ولم يضطره إلى ارتكاب ما هو غير مقبس، على أن سيبويه قد صرح بأنه مضطر إلى ذلك^(٣).

وبناء على هذا التباين لدى العلماء في فهم وتحديد مفهوم الضرورة ومعها صعوبة الفصل بين الاضطراب والاختيار ومن ثم تصريح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، على أن الشعراء كانوا مضطرين إلى ما يمكن حمله على التوسع في اللغة والتصرف في التعبير عند غيره، كل هذه الأمور تجعلنا نشك في أن مفهوم الضرورة لم يكن واضحا كل الوضوح لدى سيبويه.

لتصريح سيبويه بأن الشاعر كان مضطرا إلى ذلك بلغت نظريا كما قال الدكتور عبد الوهاب المحوي - إلى أن فكرة (الاضطرار) لم تكن قد استقرت في ذهنه على وجه يتم التفرق به بين نوعين من مظاهر الخروج عن القياس: خروج الضرورة، وخروج السعة^(٤).

ومن شواهد سيبويه الآخر التي تتأرجح بين الضرورة والتوسع بيت أبي حبة السيري [من الوقف]:

(١) المنقوص، هو سقوط السابع من الجزء بعد تسكين خامسة، ويقع هذا التغيير في (مفاعلتن) فتصبح بعد النقص (مفاعيل) ويكون ذلك في بحر الوقف، ويضيق ذلك لاجتماع (الكف والعصب) فهو من قرحات العروض. والمنقوص، هو الجزء الذي يقع فيه النقص وهو أن تحذف توتة في (مفاعيل)، وسمى المنقوص بذلك لتوالي نقصان عليه، لأن السابع والنقص هما في آخره وهو (مفاعيل). انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ٧٤٧-٧٤٨، الإقناع ٢٥، القوافي في العروض والقوافي ٧٦-٧٧.

(٢) انظر: مراجعة الإعراب ٧٨/١، خزنة الألب ٣٦٢/٨.

(٣) انظر: الكتاب ٦٠/٢، ٣٦٦/٢، خزنة الألب ٣٦١/٨.

(٤) انظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ٥٤.

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيدُ^(١)

بعد أوردته سيبويه على ضرورة الفصل بين المتصانفين بالطرف.

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في حال السعة عطفًا، أي سواء أكان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو غيرهما.

وأجاز التحليل وسيبويه الفصل بين المتصانفين في الشعر، بالطرف والجار والمجرور، ذلك لأن الشعر لغة الضرورات، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢).

أما علة منعها الفصل بين المتصانفين في السعة فلأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة^(٣).

فالشاهد في البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن الشاعر يريد: ((بكف يهودي يومًا)) فنتم الظرف (يومًا) وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، وإنما جاز الفصل بالظرف وحرف الجر ((لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما))^(٤).

والكولون يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر وحجتهم أن العرب استعملته كثيرا في أشعارها^(٥). وابن عصفور عد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الصنة^(٦).

والفraz التغيير في عدة من التوسع^(٧).

(١) الكتاب ١/٨١، ١٧٩/١ هـ، ص ١٩٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧، سيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٢، ما يحتمل الشعر من ضرورة ٢١٨، الخصائص ٤٠٥/٢.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٨٩، ١٩٠، ٩١، ٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٤٧، ٤٥٧.

(٣) أنظر: الكتاب ١/٢٩٥، ١٦٤ هـ.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٣٥، م/٦٠، و أنظر: خرافة الألب ٤/٤١٩.

(٥) أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٣٧، م/٦٠، خرافة الألب ٤/٤١٨.

(٦) أنظر: صرق الشعر ١٩٤، و أنظر: الضرورات الشعرية ٨٨.

(٧) أنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧.

ومن الشواهد الأخر التي جاءت في كتب سيبويه وقد حملها على الضرورة قول
عمر بن جوين للطلحي [من المتقرب]:

فَلَا مَزْنَةٌ وَنَقَتْ وَنَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ لَيْقَلْ لَيْقَلَّهَا^(١)

والشاهد في البيت حذف التاء من (لَيْقَلَّتْ) لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال:
ولا مكان لَيْقَلْ لَيْقَلَّهَا.

والبحاة جوزوا هذه الظاهرة في الضرورة، خلافا للقياس والقياس عندهم
(أبغلت).

وذهب بعضهم إلى أن هذا ليس بضرورة لتكملة من أن يقول:

* وَلَا أَرْضٌ أَبْغَلَتْ لَيْقَلَّهَا *

بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها، وهذا رأي ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ —
والأعلم^(٢)).

ويرى القزاز القهرواني أن حذف هاء التانيث في الموضع الذي يكون ثباتها فيه،
الوجه، إما تلرد على معنى يوجب التذكير ولما لضرب من التلويل^(٣).
ومن الشواهد الأخر ما ذكره شاهدا على ترخيم الاسم في غير النداء، وهو قول
أمرئ القيس [من الطويل]:

لَنَيْعَمَ الْفَتَى تَعْتُو بِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(٤)

والشاهد في البيت ترخيم (مالك) للضرورة إذ الأصل: طريف بن مالك، وقد جاء
ترخيمه على اللغة النعمان، فحذف الضاهر آخر الاسم وهو (الكاف) وجعله بمنزلة اسم
لم يحذف منه شيء، فلذلك جره بالإضافة.

(١) الكتاب ١/١٠٤٠، ٤٦/٢ هـ ونظر: خزانة الألب، ١/٤٩، ٤٥-٥١، ٥٠، وما يجوز للشاعر في ضرورة
٢٥٤-٥٥.

(٢) أنظر: أبو الحسن بن كيسان وأبو الأثر في النحو واللغة ١٦٢، ١٦٣، خزانة الألب ١/٤٦.

(٣) ما يجوز للشاعر في ضرورة ٢٥٤.

(٤) الكتاب ١/٣٣٦، ٢/٢٥٤ هـ، موشح ١٥٥، مزارع القصر ١٣٦، مزارع ٥٩، سيبويه والمصريين
شعرية ٩٩.

وقد يصح لمن عصفور على أن ترخيم الاسم في غير النداء جائز بالتفاسق من
السحويين على لغة من لا يفوي رد المحذوف بل يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير
مرخم^(١).

ولما على لغة من ينتظر، فأجلزه سيوييه ومنعه المبرد^(٢).

ودليل سيوييه ومن وافقه القياس والسماع.

أما القياس فعلى النداء؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم قبلما يلقاه من باب
النساء على حسب ما كان عليه، وهو في النداء متصرف على الوجهين، أي على
معنى الترخيم فجري به في غير النداء على ذلك^(٣).

لما السماع فمعه قول جرير [من الوافر]:

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَامِيعَةٌ لَمَامًا^(٤)

فهذا البيت واحد من جملة أبيات أنشدتها سيوييه ليقوي بها سماعه، على
ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر فجرير أراد: ألامه، فرجم وهو غير منلادى
ضرورة على لغة من ينتظر.

والذي يبدو لي في بيت امرئ القيس أن الرلوي قد أخطأ في روايته لمثل
هذا البيت.

والعروصيون ينكرون أن الشاعر أراد (ابن مالك) فحذف الكاف ضرورة.

ولكن الذي أرجحه هو أن الشاعر أنشده: (طريف بن مسالك) بتسكين
الكاف، ولكن من أين لنا بمن كان حاضراً حينما أنشد الشاعر هذا البيت حتى نتحقق
من صحة دعوانا^(٥)؟

وبهذا التوجيه نتخلص من ضرورة قبيحة، أصراً لعروصيون ومن ألف^(٦) فسي
الصرائر على ترددها في كتبهم، مماثرين على هدي إمامهم الأول سيوييه، متعبدين
بكتابه الفريد قرآن النحو.

(١) انظر: ضرائر الشعر ١٣٦.

(٢) الضرائر ٥٩.

(٣) انظر الكتاب بمطبعة الأعظم ١/٣٣٦.

(٤) الكتاب ١/٣٤٣، ٢/٢٧٠-٢٧١، ضرائر الشعر ١٢٨.

(٥) أشهر كتب الضرائر كتاب: ما يحتل الشعر من الضرورة السرياق، وما يجوز للشاعر في الضرورة،
للقرن الفيرواني، وضرائر الشعر، لأبي عصفور، وكتاب الضرائر: الأكوبي. ومن مؤلفات المحققين:
الضرورة الشعرية الدكتور عبد الله عبد المتوازي، وكتاب: في الضرورات الشعرية: د. خليل بنيل الحسون.

و على التوجيه الذي ذكرناه، فإننا نضمن سلامة البيت عروضياً إذ إن تظليعه
يكون على الشكل الآتي:

طريق	ن ملك لي
ب —	ب —
فعلان	مفاعيلن

ولعل من أوضح الشواهد التي أوردها سيوييه، وحملها على التوسع، وحملها
غيره على الضرورة قول مزاحم العقيلي (من الطويل):
خَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خَمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَبْضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلٍ^(١)
والشاهد فيه تحول (من) على (على) وبهذا يتعين أن يكون (على) اسماً، لدخول
(من) عليها، وهي لا تدخل إلا على الاسم.

وقد صرح سيوييه بالتوسع فيها حقيقة ومجاراً، ثم قال: ((فقد يتسع هذا في الكلام
ويجيء كالمثل وهو اسم، ولا يكون إلا طرفاً، وبذلك على أنه اسم، قول بعض
العرب: (بَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ) وقال الشاعر: (عَنَّتْ مِنْ عَلَيْهِ ... البيت)^(٢))).

وبنضع من كلام سيوييه أن اسمة (على) إذا دخلت عليها (من) غدير مختص
بالضرورة، وإنما هو محمول على التوسع والمجاز.

خلافاً لابن عُصفور الذي أورد طائفة من الأبيات، ومنها هذا البيت زاعماً أن
مجيء (على) فيها اسماً ضرورياً^(٣).

ولم يقل أحد أن اسم عمل (على) اسماً ضرورياً غير ابن عُصفور على ما نعلم.
ومن هنا نخلص إلى القول: إن الضرورة الشعرية عند سيوييه لا تصح إلا إذا
قامت بينها وبين ما يجوز في اللغة صلات وثقة العرى، وتلك الإجازات التي
أجارها سيوييه للشعراء في حال الضرورة فقلسها على ما جاء عنده من كلام
العرب، وعلى غيرها من الضرورات كل تلك توصل إليه بحظيرة نيرة وحسن مرهف
عميق، وبصر باللغة مكين، مع حدة في الذهن وتوقد في الدكاء.

= أما أهم البحوث التي تناولت الضرورة الشعرية، فهو بحث د. خديجة الحبيشي ضمن ثلاثة أبحاث
منشورة في كتابها (دراسات في كتاب سيوييه).

(١) الكتاب ١٠/٢، ٢٣١/٤ هـ ٢٥٧/٤ م، والألفية ٢٠٢، والمغرب ١/١٦٦، وضرر الشعر ٣٠٥،
وحرفة الألب ١٠/١٤٧.

(٢) ضرر - الكتاب ١٠/٢، ٢٣١/٤ هـ ٢٥٧/٤ م، وحرفة الألب ١٠/٤٧.

(٣) انظر: ضرر الشعر ٣٠٥، وحرفة الألب ١٠/١٤٧.

وبدا بطل الشعر على مر العصور، وربما في جميع اللغات من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى تحريفات لغوية ، فشعرنا العربي محكوم بنظام صارم من السور والفاية الذي ظل وما يزال جبيها، لا يخرج عليهما، إلا يضطرراً، أو شذوذاً، أو توسعاً .

وقد ذكرنا أن العرب قد تحتاج إلى سعة الالفاظ في لوزان أشعارها ومبعدة بصرف أقوالها .

ولما كان التوسع في أساليب الكلام والنظم ظاهرة أسلوبية، وصرياً من ضروب الانحراف اللغوي الذي يعمد إليه العربي توسعاً وتقصاً ، واحتياطاً .

لذا فإنه من لرقى الأساليب العربية التي تباغت الأذهان القائمة؛ فتوقظها.

فالعربي بطبعه يسلم الكلام إذا جاء على وثيرة واحدة ، ويمتدح المخالفة في الإعراب ويهش لها ، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون واحداً أو جملة واحدة.

فالتوسع — إذاً — فن رقي رفيع ، تستحث به عقول الأنكباء ، وتستثار به الباب الألباء ، وعلى مثل هذا الأسلوب جرى الكلام العربي الفصيح حتى وصل إلى أعلى درجات النصاحة والبلاغة والبيان.

الختمة والتنتج

لم يصع التقدم حدًا دقيقًا ضابطًا لمصطلح (التوسع) على الرغم من وجوده ماثلاً في آثارهم، على أنهم أشاروا إلى أنه أوسع من أن يحيط به، وقد عزوا ذلك إلى امرين:

أولهما: عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة.

والثاني: لقلة من عقد له بلجا من النحاة من جهة أخرى .

فقد ترد المصطلح في مواضع متعددة من كتاب سيويه؛ ولكنه لم يكن واضح المعالم والحدود ، وتضح عند القراء ، وأبي عبيدة ، ولبن قتيبة في دراساتهم القرآنية .

ولعل المصطلح كل أول ما نال استقلاله على يد: ابن الجزار النحوي (ت ٣٢٥هـ) الذي أفرد به كتاب (التوسع) الذي جمع فيه مؤلفه من توسعات العرب ومجازاتهم ما كان نادر المثال في بلجه.

وبعد هؤلاء جاء ابن جني الذي كان أكثر وضوحاً من المتقدمين في معالجة ظواهر التوسع، إذ كان ذا منهج واضح ومتكامل في معالجته لهذه الظاهرة. ويبدو أن ابن جني قد أفاد من جهود المتقدمين وعلى رأسهم سيويه الذي كان يردد أمثله في الخصائص وكتبه الآخر، وكان كثيراً ما يقرن بين التوسع والمجاز.

ومن هنا كان التوسع مثار خلاف بين اللغويين والبلاغيين، فكل واحد يدعيه لنفسه، وكأنه نتاج فكره وإبداعه.

وقد نين أن التوسع ظاهرة أسلوبية عرفت في اللغويين والمصنفين القدماء قبل البلاغيين والنقاد، فالتوسع ليس ظاهرة بلاغية ونقدية فتجسها أفكار البلاغيين وولدت في أحضانهم كما يرى بعض المحققين؛ بل هو ظاهرة لغوية أسلوبية، عالجاها القدماء معالجة وصفية وأسلوبية من خلال معالجاتهم للنص اللغوي القديم.

والذي يبدو أن الذي زين للبلاغيين أن التوسع من بنات أفكارهم؛ هو انحراف هذا المصطلح عن المعالجات اللغوية الأسلوبية ولا سيما بعد أن انفصلت البلاغة عن علوم العربية، ونال البلاغيون استقلالهم، فتبعاً لهم وكان التوسع من بنات

أفكارهم، وما دروا أن أمثلة وشواهد عبد القاهر الجرجاني هي عينها أمثلة سيبويه في كتابه.

ولما كان التوسع ظاهرة أسلوبية عند القدماء كما رأيناها فقد أفاد المحدثون من الأسلوبيين من هذه الظاهرة، فعالجوها تحت مفاهيم مختلفة مثل: (الانحراف) أو (الانزياح)، و (التحول) ولا شك أن أصول هذه المعاني ليست جديدة وإنما لها جذور ومهد في كتاب سيبويه.

ومن خلال إعلم لنظر في مباحث التوسع في كتاب سيبويه؛ تطّعت أمام مَرَأَى الباحث أمور منها :

أولاً: أن كتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حسب بل صمّ بين دفتيه مباحث أحر من علوم العربية، كالمجاز، والكناية، والتنبيه، والتجريد، والقلب، وحملها صاحب الكتاب على التوسع، وكان من أكثر هذه المباحث وضوحاً في ورود التوسع فيها هو المجاز العقلي.

فسيبويه كان يطلق على مثل هذه المباحث البلاغية مصطلح (سعة الكلام) تارة، و(الامتاع) تارة أخرى، فحمل كثيراً من الألوان البلاغية على التوسع الذي صار عنده علماً على جميع الأنواع المجازية .

ثانياً: أن هذا البحث أول بحث — على ما نعلم — يؤصل للمباحث العروضية ومباحث القافية في كتاب سيبويه، تلك المباحث التي نستطيع أن نزع أن يد البحث ثم تصل إليها على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه.

ثالثاً: أن الباحث تمكن من رصد الاضطراب، وعدم الوضوح في مصطلحات سيبويه العروضية، ولا سيما الضرورة الشعرية، إذ بدا واضحا تداخل مواضع التوسع والضرورة تداخلاً يصعب الفصل بينهما.

رابعاً: أن الذي يمكن أن يطمئن إليه البحث في تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه هو: (ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكانت اللغاة عنه مندوحة أم لا) .

خامساً: أن الذي اهتبت إليه هو أن التوسع عموماً لم يُدرس بعد، على الرغم من وجود دراستين سابقتين لهذه الدراسة، إلا أن الذي تميّز به بحثنا هذا هو

التأصيل لمصطلح التوسع ومباحثه في أول مؤلف ورثنا في القرن الثاني الهجري وهو ما أعطته الدراسات السابقة .

محسبي من هذه الدراسة للتأصيل والتكليل على مباحث التوسع في كتاب سيويه ، تلك المباحث التي لم تمتد إليها يد البحث إلى الآن على كثرة ما كتب عن سيويه وكتفه .

ومن هنا أدعو الباحثين والدارسين مبر أغوار التوسع في كتب القدماء ونقص العبار عما لم تصل إليه أيدي الباحثين، ولا سيما كتب الضرر التي تصلح مائتها للدراس والتحليل نحو : كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن للقيرواني، أو كتاب الضرر لابن عصفور، أو كتاب الضرر وما يسوغ للشاعر دون الحائر ، للعلامة الألوسي .

ويطيب لي قبل أن أصع القلم، أن أكتب إجلالاً وإكباراً لسيويه وكتابته الذي جمع فأوعى، جمع بين طياته علوم العربية كلها: نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها وقوافيها، ولود أن أطرق حياءً وحجلاً أمام جفري من أعظم عباقرة التاريخ المخلدين وأكبر عقلة عرفتها الإنسانية: الحليل بن أحمد الغرايبي مبتدع علم العروض العربي ومخترعه ومؤسسه.

وختاماً ؛ فلا أدعي الكمال فيما صنعت، وحسبي الولوج في بحر خضم متلاطم الأمواج تهيبه العلماء والأنباء لصعوبة مركبه ، وكثرة مزالقه. ولئن وضعت لينة – بوضع صحيح – في بناء هذا الصرح العلمي الشامخ ، فإن هذا ثمن أكبر المطلب، وأبيل الغلات ومن الله المستند العون.

وما توفيقي إلا بالله

روافد البحث

القرآن الكريم:

١. أبية الصرف في كتاب سيويه، د. حليجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ط١، بغداد/ ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
٢. أبو الحسن بن كيسان وأثره في النحو واللغة : علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر بغداد - ١٩٧٩م.
٣. أبو عثمان العنوني ومداهيه في الصرف والنحو ، د. رشيد الحبيدي ، مطبوعات سلمان الاصطفي بغداد ١٩٦٩م
٤. إتخاف فصلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد - الغني النمطاني الشافعي النوير بالبناء (ت١١١٧هـ) تصحيح للشيخ علي محمد الضنباع.
٥. الاتساع في العربية ، عواطف ياسين علي ، رسالة ماجستير على الألة الكاتبة ، جامعة البصرة - كلية الادب ١٩٩٢م.
٦. الاتساع في اللغة عند ابن جني - حسن سليمان حصر ، رسالة دكتوراه على الألة الكاتبة ، جامعة الموصل ، كلية الادب ، ١٩٩٥م.
٧. أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، الدوحة- قطر، ط٢/ ١٩٨٦م.
٨. إحياء النحو. للأستاذ إبراهيم مصطفى، مطبعة التاليف والنشر ١٩٢٧م.
٩. الأدب الرفيع في ميزان الشعر وفوقه ، معروف الرصافي ، مطبوعات - بغداد ١٩٦٩م
١٠. أدب الكاتب - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري (ت٢٧٦هـ) نج: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطب: المساعدة بمصر ، ط٤ - ١٩٦٣م.
١١. إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ، نج د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مطب التواخير - دار الأثير للنشر ١٩٩٠م.
١٢. الإرشاد للشافي ، وهو الحاشية الكبرى للعلامة محمد الحميري (ت١٢٨٨هـ) على متن الكافي، في علمي العروض والقوافي ، لأحمد بن شعيب القفاتي (ت٨٥٨هـ) مطب البابي الحلبي ولولاه بمصر ، ط٢/ ١٩٥٧م.
١٣. الألفية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، نج عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧١م.
١٤. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩.

١٥. الاستدراك على سيويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهديا - أبو بكر محمد بن الحسن ثريدي (ت ٣٧٩هـ) ، اعتناء المستشرق الإيطالي : إغناطوس كويدي ، طبع بروما ١٨٩٠م.
١٦. أسرار البلاغة، للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: هـ. ريتز، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤.
١٧. أسرار النحو - أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال بلثا ، فتح أحمد حسن حامد - جامعة النجاح نابلس ، منشورات دار الفكر عمان.
١٨. الأسلوب والأسلوبية ، بيير جيرو - ترجمة منذر عياض ، مركز الإنماء القومي - بيروت.
١٩. الأسلوب والأسلوبية ، كرام الله هاف ، دار أفلق عربية - بغداد ١٩٨٥ م .
٢٠. الأسلوب والأسلوبية ، د. عبد السلام الممدي - دار للكتاب العربي ، ليبيا ١٩٧٧.
٢١. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، دار للكتاب العربي، ط١/ ١٩٨٤.
٢٢. الأصول البلاغية في كتاب سيويه وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد ، الناشر مكتبة الادب ، جامعة عين شمس ، ط١/ ١٩٩٩م.
٢٣. أصول البيان العربي ، رؤية بلاغية معاصرة ، د. محمد حسين الصغير ، مطبوع في الشؤون الثقافية - بغداد ١٩٨٦م.
٢٤. الأصول دراسة إيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربية بخدمات حسن ، مطبوع: النجاح الجديدة - للدار البيضاء - ط١ ، ١٩٨١م.
٢٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل المراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسون العتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
٢٦. أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، نايف خرما ، سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٧٨م.
٢٧. إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج ، فتح إبراهيم الأبياري دار للكتاب اللبناني ، بيروت، ط٣/ ١٩٦٨م.
٢٨. الإعراب في جمل الاعراب في أصول النحو ، لابي اليريكات الأبياري (ت ٥٧٧هـ) ، فتح سعد الأفعلي ، دار الفكر ، بيروت ط ٢ / ١٩٧١م.

٢٩. الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ،
تح د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة ط ١٩٧٦م.
٣٠. الإقناع في العروض وتخريج القوافي للمصاحب بن عباد (ت ٢٨٥هـ) تح الشيخ محمد حمدي ال
ياسين ، منشورات المكتبة الطلمية ، مط المعارف بغداد ١٩٦٠م.
٣١. لكتساب اللغة : ملوك ريشل ، ترجمة : د. كمال بكاشر ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر
والتوزيع مط ١٩٨٤م.
٣٢. الأمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبد الفتاح إسماعيل الخليلي ، دار بوحدة مصر -
القاهرة ط ١٩٧١/٢م.
٣٣. الأمالي ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البخاري (ت ٢٥٦هـ) مراجعت لجنة إحياء التراث
العربي في دار الافاق الجديدة ، بيروت - لبنان ط ١٩٨٧/٢م.
٣٤. الانتصار لسبويه على المبرد ، لابن ولاد (ت ٢٣٢هـ) تح د. رهبر عبدالمحسن سلطان ،
مؤسسة الرسالة ، سوريا ط ١٩٩٦م.
٣٥. الإنحراف مصطلحا نقدا ، د. موسى رباحة ، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس -
جامعة اليرموك - أريد ١٩٩٤م.
٣٦. الأنصاف في مسائل الخلاف بين المحوسب البصريين والكوفيين ، كمال الدين الأنباري أبو
البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد
الحمد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، (لات).
٣٧. الإيضاح في علم النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تح : د. ملزوم المبروك ، الناشر مكتبة دار
الحروبة مصر ، ١٩٥٩م.
٣٨. الإيضاح في علوم البلاغة ، الإمام الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) ، شرح وتعليق : د. محمد
عبد المنعم خجاجي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٣م.
٣٩. الإيقاع في الشعر العربي من البيت إلى القصيدة ، لمصطفى جمال الدين ، مط لبنان - النجف
الاشرف ١٩٧٠م.
٤٠. البحث البلاغي عند العرب د. أحمد مطلوب ، الموسوعة الصغرى (١١٦) منشورات دار
للجاحظ للنشر بغداد ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
٤١. بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف ، د. محمد عوني عبد الرؤوف ، مكتبة الحانجي -
بمصر ١٩٧٦م.

٤٢. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧م.
٤٣. للبعدايت لابي علي النحوي (ت ٢٧٧هـ)، تح صلاح الدين عبد الله السكاوي - إحياء التراث الإسلامي مطبعتي بغداد ١٩٨٣م.
٤٤. بعية الوعاه في طبقات الثوريين والنحاة جلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعتي مصر، ط ١/١٩٦٤م.
٤٥. البلاغة العربية، الأصول، وتجديد، د. مصطفى الصلوي الجوهري - المنشأة المعارف للاسكندرية - مصر ١٩٨٥م.
٤٦. بلاغة للكلمة والجملة، د. منير سلطان - مركز الدلتا للطباعة، منشأة المعارف الاسكندرية
٤٧. البلاغة والاسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١م.
٤٨. البلاغة والتطبيق: د. أحمد مطلوب، و د. كامل حصر البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٨٢م.
٤٩. البلاغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) تح محمد المصري، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٢م.
٥٠. بنية اللغة الشعرية: نجاة كوهين، ترجمة محمد الولي ومحمد المصري - دار توفيق للنشر، المغرب ط ١/١٩٨٦م.
٥١. البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، بحث نشر تسهيلاً لكتاب كنه النشر المسسوب إلى قدامة، د. طه حسين، القاهرة ط ٤ / ١٩٣٨م.
٥٢. البيان والقبين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥ / ١٩٨٥م.
٥٣. تاج العروس شرح القاموس: محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٦هـ) مط / دار صادر بيروت، نشرة دار ليبيا - بلغاري ١٩٦٦م.
٥٤. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي خطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ) (د. ت.).
٥٥. تلويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨١م.

٥٦. تحصيل عين لذهب من معن جوهراً الأدب في علم مجازات العرب، للأعلام القسطنطيني (ب ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١، ١٩٩٢م.
٥٧. للرافع في اللغة : حكم مالك العربي / دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٠م .
٥٨. التركيب غير الصحيحة تحويلاً في الكتاب السيوي، دراسة لغوية، تأليف د. محمود سلمان باقوت، كلية الآداب، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٥٩. تسهيل العرائد وتكميل المفاهيم : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الاندلسي ، نج محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة ١٦٧م.
٦٠. التطور الحوي للغة العربية : برجستراسر — ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مطب المجد، نشرة مكتبة الحائمي — القاهرة ، ودار الرقاعي — الرياض ١٩٨٢م.
٦١. التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية : د. شمع السيد — دار الفكر العربي ط ٢/١٩٨٢م.
٦٢. التعبير القرآني : د. لصل صالح السمرقاني ، دار الحكمة الموصل ١٩٨٨م.
٦٣. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد (د.ت).
٦٤. التعليق على كتاب سيويه لأبي علي النصر بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الرياض، ط ١، ١٩٩٦م.
٦٥. التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السمرقاني في شرح سيويه للحسن بن علي الواسطي (مخطوط) مصورة عن مخطوطة المجمع العلمي العراقي.
٦٦. التفصح في منثور اللغة ومفهومها. لأبي الحسين عبد الله بن محمد الحوي (ت ٢٢٥هـ). رسالة ماجستير، نج/عبد الجبار عبد الأمير هادي، جامعة البصرة-كلية التربية ١٩٩٠م.
٦٧. للتفخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القروبي، صبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي — بيروت ١٩٠٤م.
٦٨. اللوائح في كتاب سيويه : د. عدنان محمد سلمان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد — مطابع دار الحكمة للطباعة — الموصل ١٩٩١م.
٦٩. جامع النور من العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر — صيدا — بيروت ط ١١/١٩٧١م.
٧٠. الجبي الداني في حروف المعاني : حسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) نج د. طه محسن مؤسسه للكتاب للطباعة والنشر — جامعة الموصل ١٩٧٦م.

٧١. جوانب من نظرية النحو — نعيم جومسكي — ترجمة مرتضى جواد بلقر ، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥م.
٧٢. جواهر الألفاظ : قداسة بن جعفر (٢٢٧هـ) : نوح : محمد محيي الدين عبد الحميد — بيروت
٧٣. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط٢٢٠، ١٩٦٠م.
٧٤. الحوارة في العروض والنقبة : ياسين بن حمزة الشهابي البصري، كلل حيا (١٠٨٦هـ) : نوح د. عبد الحسین المبرک ، و د. فاخر جبر — مركز دراسات الخليج العربي — جامعة البصرة ١٩٨٧م.
٧٥. الحجة في طلّ لقراءات السبع، تصنيف أبي علي الحصن بن أحمد بن عبد الخضر الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين.
٧٦. الحجة في القراءات السبع : أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) — نوح عبد القادر سالم مكرم دار الفخرى بيروت ١٩٧١م.
٧٧. حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرجاجي (ت ٢٤١هـ) ، نوح د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة — دار الأمل الأردن ، ط١ / ١٩٨٤م.
٧٨. حسن التوسل إلى صباغة التوسل، شهاب الدين محمود الحلبي (ت ٧٢٥هـ)، تحقيق: إكرام عثمان يوسف، سلسلة كتب التراث، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.
٧٩. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلومسي (ت ٥٢١هـ) : نوح سعيد عبد الكريم سعودي — دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٠م.
٨٠. خزانة الأنب واللب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، مطبعة المدني (د.ت).
٨١. الحصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي الدجاء، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
٨٢. خلاف الاخصر الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د. هدى جنهري، مكتبة الثقافة للنشر — عمان — الأردن ط١ / ١٩٩٢م.
٨٣. دراسات بلاغية ونقدية: د. أحمد مطلوب ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الاعلام الجمهورية العراقية ١٩٧٨م.

٨٤. دراسات صرفية في الإبدال والإعلال والإدغام : د. إبراهيم عيد الرزاق البسبوني ، مطبوعة السعادة بمصر مط ٢ / ١٩٧٥ م.
٨٥. دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان مط ٧ / ١٩٧٨ م.
٨٦. دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : د. مصطفى جواد ، مطبوعات السعد - بغداد ١٩٦٨ م.
٨٧. دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، الكويت ، (د.ت.).
٨٨. دراسات في اللغة والنحو العربي : حسن عرن ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ م.
٨٩. الدراسة العروضية بين التمييز والتجديد : حامد مزعل الراوي ، رسالة ماجستير على الألة الكاتبة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٩٠ م.
٩٠. درة الخواص في ألوهام الخواص : أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) ، طبع بالأوسيت في مكتبة المثنى ببغداد (د.ت.).
٩١. دلائل الإعجاز في علم المعاني : الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، صحفه : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٧٨ م.
٩٢. دلائل الإعجاز : للإمام عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخالجي ، مطبعة المنلى ، ١٩٨٤ م.
٩٣. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه : محمد فضل الدلاييج ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢ م.
٩٤. دور الكلمة في اللغة : منبى أولمان - ترجمة د. كمال بشر ، مطبوعات العشاقية ، مشرة مكتبة الشبيب ، القاهرة مط ٣ / ١٩٧٣ م.
٩٥. الرد على السخاة : لأبي منشاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) تح د. شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر مط ٣ (د.ت.).
٩٦. ردود ابن هشام الانصاري على النحاة : عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ٢٠٠١ م.
٩٧. رسائل في اللغة : لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تح إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر عمان ١٩٨٤ م.

٩٨. رسالة العزالي : أبو العلاء المعري ، شرح : مفيد قمحة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت - ط٢/١٩٨٦م.
٩٩. الرماني السحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : د. ملزوم المبارك ، منشورات دار الكتب للبيروت - بيروت ، ١٩٦٠.
١٠٠. زهر الادب وثمر الاقبال : أبو اسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني ، نج علي محمد البجلي ، مط البياني الحلبي القاهرة ، ط٢/ ١٩٦٩م.
١٠١. سر صياغة الاعراب ، لابن جني ، تحقيق : د. حسن هادي/دار القلم ، دمشق/ط٢/١٩٩٣م.
١٠٢. سر النضاعة ، لأبي محمد عبد الله بن محمد سعيد بن سنان الحفاجي (ت ٤٦٦هـ) ، شرح ونصحيح : عبد المتعال الصبيعي ، مطبعة محمد صبيح ، ١٩٦٩م.
١٠٣. سيويه إمام الفحاة ، علي النجدي ناصف ، مطبعة دار البيل العربي ، ١٩٥٣م.
١٠٤. سيويه إمام الفحاة في أثر الدارسين خلال قسرى قرناً ، كوركيس عواد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٨م.
١٠٥. سيويه حياته وكتابه : د. أحمد أحمد بدوي ، مكتبة النهضة بمصر ط٢/١٩٥٣م.
١٠٦. سيويه حياته وكتابه ، د. خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الإعلام ، ١٩٧٥م.
١٠٧. سيويه ، هرامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، د. صاحب أبو جناح ، من الأبحاث المقدمة لمرجل ، المريد الثالث ، ١٩٧٤م.
١٠٨. سيويه والضرورة الشعرية : د. إبراهيم حسن إبراهيم ، مط حسنى ، القاهرة ط١/١٩٨٣م.
١٠٩. للشاهد وأصول القسرى في كتاب سيويه : د. خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، ١٩٧٤م.
١١٠. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الحلبي (ت ٧٦٩هـ) على ألفسة ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومعه كتاب منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محبي الدين عبد الحميد (د. ت.).
١١١. شرح أبيات سيويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. محمد علي سلطاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، مطبعة الحجاز بدمشق ، ١٩٧٦م.
١١٢. شرح أبيات سيويه ، أبو جعفر أحمد بن محمد الفحل (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : زهير راهد ، للطبعة الأولى ، مطبعة العربي الحديثة بالنجف ، ١٩٧٤م.
١١٣. شرح نحة الخليل في العروض والقافية ، عبد الحميد الراسي ، مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٧٥م.

- ١١٤ شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهرى (ت ١٠٥٠هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي (دت) .
- ١١٥ شرح الحدود النحوية * عبد الله بن أحمد بن علي الفلكي (ت ٩٧٢هـ) تح د. ركي فهمي الألويسي ، مطبع بمطابع دار الكتب - جامعة الموصل ١٩٨٨م.
- ١١٦ شرح الرصعي على كفاية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الأمثري (ت ٦٨٦هـ) - دار الكتب العلمية ، بيروت ط ١٩٧٩م.
- ١١٧ شرح شاهية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأمثري (ت ٦٨٦هـ) - تح محمد نور الحسن ، ومحمد الرفراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٩٧٥م.
- ١١٨ شرح هيون كتاب سيبويه ، لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١هـ) تح/د. عبد ربه عبداللطيف عبد ربه ، ط ١٩٨٤م.
- ١١٩ شرح القصائد العشر : الخطيب التبريزي ، تح فخر الدين قباوة منشورات دار الإفاق الجديدة ، بيروت - لبنان ط ١٩٧٩م.
- ١٢٠ شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمطقات : أبو جعفر النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط ١٩٨٥م.
- ١٢١ شرح كتاب سيبويه ، المسمى تنقيح الباب في شرح غوامض الكتاب : أبو الحسن طلي بر محمد بن علي الحصري الأمثري المعروف بابن خروب (ت ٦٠٩هـ) تح خديجة محمد خليفة بدري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ط ١٩٩٥م.
- ١٢٢ شرح المفصل، موفق الدين يحيى بن علي بن يحيى النحوي (ت ٦١٢هـ) ، المطبعة الميمنية، مصر (لايت) .
- ١٢٣ شرح التلخيص * مؤسسة دار البيان العربي بيروت - لبنان ط ١٩٩٢م.
- ١٢٤ شواهد سيبويه من المطقات في ميزان النقد : د. عبد العال سلام مكرم، مؤسسة الرسالة ، سوريا ط ١٩٨٧م.
- ١٢٥ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروة بالكويت، ط ١ ، ١٩٨٠م.

١٢٦. الصاحي : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تح أحمد صقر ، مط عيسى
البايبي الحلبي القاهرة .
١٢٧. الصباح : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) تح أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار
الكتاب العربي مصر .
١٢٨. الصرف : د. حاتم صالح الضامن ، مط دار الحكمة ، الموصل ١٩٩١م.
١٢٩. الصرف الوافي ، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية : د. هادي
بهر ، مط التعليم العالي في الموصل ١٩٩٨م.
١٣٠. صرائر الشعر ، ابن عصفور الإصبولي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة
الأولى، ١٩٨٠م.
١٣١. الصرائر وما يصوغ للشاعر دون الفائز، محمود فكري الأوسي البغدادي (ت ١٣٤٢هـ)،
شرح محمد بهجة الأثري البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٧٢م
١٣٢. الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم
العالي بالموصل، ١٩٩٠م.
١٣٣. طبقات لغوي الشعراء : محمد بن سلام الجمعي (ت ٢٣١هـ) تح محمود محمد شاكر، مط
المدني ، نشرة مكتبة الخانجي - القاهرة .
١٣٤. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعرار ليعربى بن حمزة الطوسي (ت
٧١٥هـ)، القاهرة، ١٩١٤م.
١٣٥. ظاهرة الحذف في النظم اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ١٩٨٢.
١٣٦. ظاهرة التشوذ في النحو العربي، تأليف د. فتحي عبد الصالح الحنفي، الطبعة الأولى، الكويت،
١٩٧٤م.
١٣٧. الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصيري (ت ١٢٨هـ).
رسالة ماجستير للباحث علان هادي حمادي الحبيدي، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٩م
١٣٨. العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب : يوهان فاك ، تح عبد الحليم أنجار ، الناشر
مكتبة الخانجي بمصر ، مط دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥١م.
١٣٩. العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد : هنري فليش ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور
شاهين ، دار المشرق ، بيروت ١٩٨٦م.
١٤٠. العروض، لابن جني، تح/د. أحمد فوزي الهيب، الكويت، ط ١/١٩٨٧م.

١٤١. العروص بين التطهير والنظيق، د. محمد الكلتف وآخرون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١٩٨٥/م
١٤٢. العروص في أوزان الشعر العربي وقوافيه، حكمة مرج اليندي، مطدار البصري - بغداد ١٩٦٦م.
١٤٣. العروص الواصح لطلبة وأئمة الجامعات والمعاهد العليا: د. ممدوح حفي، مركز الكتب العربية، ط ٢١، ١٩٨٨م.
١٤٤. العروص والقافية د. عبد الرضا علي، نشر وطبع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر العراق - الموصل ١٩٨٩م.
١٤٥. علل البحر: أبو الحسن محمد بن عبد الله، المعروف بابن الورلق (ت ٣٨١هـ). تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، العراق - بغداد، بيت الحكمة ٢٠٠٢م
١٤٦. علم أساليب البيان: د. غزوي يموت، طبع ضمن سلسلة من التعبير بالكلمة (١) دار الاصال للطباعة والنشر بيروت - لبنان ط ١٩٨٣/م.
١٤٧. علم البدع، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت ١٩٨٥م.
١٤٨. علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العربية للنشر ط ١/ ١٩٨٢م.
١٤٩. علم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
١٥٠. علم اللغة العام: فرديناند دوسوسير، ترجمة: د. يونيل يوسف، دار أفلاق عربية، بغداد ١٩٨٥م.
١٥١. علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في صوء التراث واللغات المسامية: د. محمود فهمي حجازي، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٣م.
١٥٢. علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥م.
١٥٣. علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي: د. محمد حسين علي الصفيير، الموسوعة للصغيرة، دار الشؤون الثقافية الامة، وزارة الثقافة والاعلام، العراق ١٩٨٩م.
١٥٤. العمدة في محاسن الشعر وأدله ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القرواني (ت ٤٥٦هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحصيد، مطبعة دار الجبل، بيروت، ط ٥، ١٩٨١م.
١٥٥. عمدة الصرف: كمال ابراهيم، مط النجاح بغداد . ١٩٥٣
١٥٦. عيون الاخبار: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح مفيد قسيحة، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان (د. ت) .

١٥٧. العسر أم شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لابن جني ، تح د. صفاء خلوصي ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة بغداد .
١٥٨. فصول في فقه العربية : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ط١ / ١٩٧٧ م.
١٥٩. فضاء البيت الشعري : عبد الجبار دلود البصري ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٦ م.
١٦٠. فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبد الرحيم ، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٨ م.
١٦١. في التطبيع الشعري والثقافة: د. صفاء خلوصي، منشورات مكتبة المثلى - بغداد ط٥ / ١٩٧٧ م.
١٦٢. في الشعر : لوسطو طاليس ، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحققه . عبد الرحمن بسوي ، دار الثقافة ، بيروت لبنان ، ط١ / ١٩٧٢ م.
١٦٣. فنون بلاغية، البيان والبدیع، د. أحمد مطلوب، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٧٥ م.
١٦٤. فنون التصوير البياني : د. توفيق القبل ، منشورات ذات الصلاحيات - الكويت ط١ / ١٩٨٧ م.
١٦٥. فهرس كتاب سيويه، محمد عبد الحالق عسيرة، مطبعة الصاعدة، بمصر، ط١، ١٩٧٥ م.
١٦٦. فهرس شواهد سيويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد، دار الأمانة، ط١، ١٩٧٠ م.
١٦٧. فوائد كتاب سيويه من أبنية كلام العرب ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تح د. محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط١ / ٢٠٠٠ م.
١٦٨. الفوائد المشرقة إلى علوم القرآن وعلم البيان : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بسائر القيم ، إمام الجوزية (ت ٧٥١هـ) لجنة تحقيق التراث مكتبة الهادي - بيروت - لبنان (دع).
١٦٩. في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، دار الفكر ط٢ / ١٩٦٤ م.
١٧٠. في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل إبراهيم الخطبة ، الموسوعة الصغيرة (١٢٤هـ -) منشورات دار الجاحظ للنشر - بغداد ١٩٨٢ م.
١٧١. في الصرف العربي (نشأة ودراسة) : د. عبد الفتاح الدجني ، مكتبة الفلاح - الكويت ط٢ ، ١٩٨٣ م.
١٧٢. في الضرورات الشعرية، د. خليل نبيل الحصون، المؤسسة العلمية للدراسات والبحوث، لبنان - بيروت، ط١، ١٩٨٢ م.
١٧٣. في العروض والثقافة : د. يوسف حسين بكار ، دار الفكر للنشر ، عمان ١٩٨٤ م.

- ١٧٤ في فلسفة اللغة : د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٥م
- ١٧٥ القافية والأصوات اللغوية، د. محمد عوني عيد الرزوف، مكتبة الحانجي، بمصر، ١٩٧٧م.
- ١٧٦ القاموس المحيط : أحمد الدين محمد بن يعقوب القيرواني ، مط : مصطفى البليبي الحلبي ولؤلؤه ، مصر ط٢/١٩٥٢م.
- ١٧٧ العراءات الشاذة : لابن خالويه ، والمطبوع باسم : مختصر في شواذ القرآن من كتاب التيسير لابن خالويه ، ص ١٢٥ : ج . برجسترسير، دار الفكر ، (د. ت).
- ١٧٨ القسطاس المستقيم في علم العروض : جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الرمخمرى (ت ٥٣٨هـ) نج د. بهجة الحصري ، الناشر مكتبة الأندلس - شارع المتنبي - بغداد ، وطبع في مط النعمان - النجف الأشرف ١٩٧٠م.
- ١٧٩ قصايا الشعر المعاصر : بزرگ المللكة ، دار العلم للملايين - بيروت ط١/١٩٨١م.
- ١٨٠ القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعود الأحفش (ت ٢١٥هـ) نج د. عزة حسن مطبوعات مديرية بحايا التراث القديم ، دمشق ١٩٧٠م.
- ١٨١ القوافي : أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن التتوخي ، نج عمر الأسد ومحيي الدين رصاص ، دار الإرشاد للطباعة والنشر - بيروت ط١/١٩٧٠م.
- ١٨٢ القوافي : أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن القاسمي التتوخي ، تحقيق : د. عوني عبد الرزوف، مكتبة الحانجي، بمصر، ط٢، ١٩٧٨م.
- ١٨٣ الكافي في العروض والقوافي : للخطيب التبريزي ، نج الحسين حسن عبد الله ، الناشر ، مكتبة الحانجي بالقاهرة (د. ت).
- ١٨٤ الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) نج محمد أبو العباس إبراهيم ، دار نهضة مصر - القاهرة .
- ١٨٥ كتاب الأفعال : أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) مط دائرة المعارف العثمانية ط١/١٣٦٠م.
- ١٨٦ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ سيبويه (ت ١٨٠هـ) علق عليه ووضع حواشيه د. إميل بدیع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/١٩٩٩م.
- ١٨٧ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه نج عبد السلام محمد هرون ، علم الكتب . بيروت .

١٨٨. كتاب سيوييه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، مطب الاميرية ببولاق، ط ١٣١٧/١ هـ - ١٩٢١ م.
١٨٩. كتاب سيوييه وشروحه، نج. د. خديجة الحديثي، مط دار التضامن - بغداد، ط ١٩٦٧/١.
١٩٠. كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، نج علي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، مط عيسى العيسوي الحلبي وشركاه ١٩٧١ م.
١٩١. كتاب النجف، وبيان حقيقته ونبذ من فوائده: للعلامة السيد محمود شكري الالوسي، نج محمد بهجة الاثري، مط المجمع العلمي للعراق ١٩٨٨ م.
١٩٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلاها، وحججها: مكي القيسي، نج د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨١/٢ م.
١٩٣. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦ م.
١٩٤. اللغة للشاعرة (مرايا الفن والتعبير في اللغة العربية) هــس محمود العقاد، القاهرة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت صيدا (د. ت).
١٩٥. اللغة والابداع، مبادئ علم الاسلوب العربي: شكري محمد عواد ط ١٩٨٨ م.
١٩٦. لمع الأتلة في أصول النحو: ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) نج سعيد الاعملي، وهو مطبوع مع الإغراب في جدل الاعراب في كتاب واحد، دار الفكر - بيروت، ط ١٩٧١/٢ م.
١٩٧. لهجة نعيم وأثرها في العربية الموحدة، غالب المطليبي - دار الحرية - بغداد ١٩٧٨ م.
١٩٨. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن القزويني (ت ٤١٢ هـ)، نج د. رمضان عبد النواي ود. صلاح الدين الهادي - الناشر دار العروبة بالكويت، مط المدنية بمصر ١٩٨٠ م.
١٩٩. ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٢٦٨ هـ)، نج د. عوض بن حمد القزوي، رياض ط ١٩٨٩ م.
٢٠٠. مباحث في علم اللغة والسانيات: د. رشيد عبد الرحمن العيودي - دار الشؤون الثقافية - بغداد، ط ٢٠٠٢ م.
٢٠١. المبدع في التصريف: محمد بن يوسف بن علي المشهور بلبي حيان الانطلي (ت ٧٤٥ هـ) نج د. عبد الحميد السيد طالب، مكتبة دار العروبة للنشر - الكويت، ط ١٩٨٢/١ م.

٢٠٢. المثل السائر في أدب الكاتب والقاص: أبو الفتح صباح الدين نصر الله بن محمد الممـرروف
بابس الأثير الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، نج محمد محيي الدين عبد الحميد، مط البلي الحطبي -
القاهرة، ١٩٣٩م.

٢٠٣. محاولة في أصل اللغات : جان جاك روسو ، تحريب : محمد محبوب ، تقديم عبد السلام
المسدي ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٨٦م.

٢٠٤. المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السمرائي، مط الدعوة، سوريا، ط١/ ١٩٧٤م
٢٠٥. مجاز القرطبي، أبو حنيفة عمر بن المنثي (ت ٢١٠هـ)، نج هـولد سركين، دار الفكر، مكتبة
الحاجي، ط٢/ ١٩٧٠م.

٢٠٦. مجاز القرطبي، حصائصه القيمة وبلاغته العربية، د. محمد حسين علي الصغير، وزارة الثقافة
والإعلام، بغداد، ط١/ ١٩٩٤م.

٢٠٧. المجاز وأثره في التدرج العربي، محمد بدري عبد الجليل، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥م.
٢٠٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإبصاح عنها : ابن جني ، نج علي النجدي ناصف
، د. د. عبد الحليم النجار و د. د. عبد الفتاح سماعيل ثلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي،
القاهرة ١٣٨٦هـ.

٢٠٩. المدخل إلى كتاب سيبويه وشرحه : د. محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العلم ،
ط١/ ٢٠٠١م.

٢١٠. المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ، عبد الله الطيب المجدوب، دار الفكر للطباعة
والنشر ، بيروت ط١/ ١٩٧٠م.

٢١١. المرمر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، نج محمد أحمد جاد المولى وعلي
، قبحلوي ، ومحمد أبو كنخل إبراهيم ، دار الفكر بيروت (دحت).

٢١٢. المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح بهاء الدين بن حقل على كتاب التسهيل لابن مالك، نج د.
محمد كامل بركات ، طبع بالافسيت في دار الفكر بدمشق ، ط١/ ١٩٨٢م.

٢١٣. مشكلات في التأليف النحوي في القرن الثاني الهجري : د. رشيد عبد الرحمن المبيدي، مط
دار الحاحط للطباعة والنشر - بغداد ١٩٨١م.

٢١٤. مصطلحات بلاغية : د. أحمد مطلوب ، مط العاني بغداد ١٩٧٢م.

٢١٥. المصطلح الفلسفي عند العرب، د: عبد الأمير الأحسم، مكتبة الفكر العربي، بغداد، ط١،
١٩٨٥م

٢١٦. المصطلح النحوي في كتب سيدييه ، دراسة تحليلية : صباح عبد الهادي كاظم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢م.
٢١٧. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حماد القوزي، جامعة الرياض، ط١/ ١٩٨١م.
٢١٨. المصطلح السبعة : شرح السيوطي على أئنيته المسممة بالفريدة في النحو والتصريف والحد ، جلال الدين السيوطي ، تح د. طاهر سليمان حمود ، دار الجامعة - الإسكندرية ، طبع بمطابع جريدة المصنوع بمصر ١٩٨١م.
٢١٩. معاني الشعر : لابي عثمان سعيد بن هارون الاثنالاثي (ت٢٨٨هـ) برواية أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) ، تح : عز الدين القفوي، دمشق ١٩٦٩م.
٢٢٠. المعاني في ضوء أساليب القرآن : د. عبد الفلاح لاشين ، دار المعارف ، القاهرة ط٣/ ١٩٧٨م.
٢٢١. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
٢٢٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة، الوصل، ١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشعراء : أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ) بنهذيب المستشرق د. سالم الكرنكوي ، طبع بنشر مكتبة الفندي في القاهرة ١٣٥٤هـ .
٢٢٤. معجم شواهد العربية : د. عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة تخانجي بمصر، ط١/ ١٩٧٢م.
٢٢٥. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٦م.
٢٢٦. معجم مصطلحات المرويس القوافي، د. رشيد عبد الرحمن السعيد، مط جامعة بغداد، ط١/ ١٩٨٦م.
٢٢٧. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت).
٢٢٨. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الحضر الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، تح أحمد محمد شاكر ، أعيد طبعه بالأوقفت في طهران ١٩٦٦م.

٢٢٩. مع المصنف في اللغة والادب ، الجزء الثاني ، د. إبراهيم السمرقاني ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام — الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م.
٢٣٠. معالي الشيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الاتصاري ، بحضرة العلامة المحقق الشيخ مصطفى محمد عرفة السوقي ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني — القاهرة (د.ت).
٢٣١. معالي الشيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الاتصاري ، فتح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطب المنسي — القاهرة (د.ت).
٢٣٢. مفتاح العلوم، السكاكي، أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر (ت ١٢٦هـ)، تحقيق: سعيد زررور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٢٣٣. للمفصلات أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (ت ١٨٩هـ)، شرحها: حسن السندوبي، مطبعة الرحمانية بمصر، ط١، ١٩٢٦م.
٢٣٤. مقاييس اللغة ، ابن فارس نج عبد السلام محمد هارون ، مكتبة ومطبعة الباني الحلبي وأولاده — مصر ط٢/١٩٦٩م.
٢٣٥. المختضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
٢٣٦. مفتحة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (ت ٨٠٨هـ)، دار العودة — بيروت ، ١٩٨١م.
٢٣٧. المقرب، ابن عصفور حلي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، و د. عبد الله الجبوري، مطبعة العائلي، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.
٢٣٨. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : د. جعفر نليف صابنة — دار الفكر — عمان . ط١/١٩٨٤م.
٢٣٩. المنع في التصريف : ابن عصفور حلي بن مؤمن ، فتح محمد الدين قبلاوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ط٣/١٩٧٨م.
٢٤٠. من تاريخ النحو : سعيد الاتعفي ، دار الفكر — بيروت .
٢٤١. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، فتح إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمير، مطبعة الباني الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.
٢٤٢. منهاج النماء وسراج الأنبياء : حازم القرطاجني ، فتح: محمد الطيب ابن الخوجة، تونس ١٩٦٦م.

- ٢٤٣ منهج الاحفش الاوسط في الدراسة النحوية : عدد الامير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي - بيروت - ط ١ ١٩٧٥م.
- ٢٤٤ منهج للبحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د. علي رويين ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ط ١/١٩٨٦م.
- ٢٤٥ منهج كتاب سيبويه في التكوين النحوي : د. محمد كاظم البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ط ١/١٩٨٩م.
- ٢٤٦ المؤلفات المختلفة في لسان الشعراء وكتايبهم والقباهم واسماهم : ابو القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ت ٣٧٠هـ) ، اعتنى بتصحيحه وتهذيبه المستشرق د. فريتش كرنكو.
- ٢٤٧ موسيقى الشعر : د. ابراهيم أنيس ، دار القلم - بيروت لبنان ط ٤/١٩٧٢م.
- ٢٤٨ الموشح للمريزبانى (ت ٢٨٤هـ) نج/علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر/١٩٦٥م.
- ٢٤٩ نتائج الفكر في النحو : لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله المبهلي (ت ٥٨١هـ) ، نج د. محمد ابراهيم البنا ، منشورات جامعة قار بوس ، مطابع الشرق - بيروت ١٩٨٧م.
- ٢٥٠ بحر للقراء الكوفيين : خديجة أحمد مفتي ، المكتبة التوصلية ، مكة المكرمة ، ط ١/١٩٨٥م.
- ٢٥١ للنحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف - مصر ط ٥/١٩٧٥م.
- ٢٥٢ زهرة الألباء في طبقات الأدباء، ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٩٦٧م.
- ٢٥٣ نشأة النحو ، وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطبطبائي دار المعارف بمصر ط ٥/١٩٧٣م.
- ٢٥٤ نقد للنثر : لابي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت ٢٢٧هـ) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٩٨٠م.
- ٢٥٥ الذكوة في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأظم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٢٥٦ نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز : فخر الدين الرازي (محمد بن عمر) (ت ٦٠٦هـ) نج د. ابراهيم السامرائي ، و د. محمد بركات حمدي ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان ١٩٨٥م.
- ٢٥٧ للموسخ في كتاب سيبويه : د. حسام النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد ١٩٧٧م.

٢٥٨. معجم اللهام في شرح جمع الجوامع في علم العربية : لجلال الدين السيوطي ، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مط السعادة بمصر ، ط ١ / ١٣١٧هـ.
٢٥٩. الوافي في العروص والنوادي ، للخطيب التبريزي ، تح/ عمر يحيى ، د. فخر الدين قبلاوة ، مط العربية/حلب، ط ١ / ١٩٧٠م.
٢٦٠. الوحيد في أصول الفقه : د. عبد الكريم زيدان ، مط العاني - بغداد ط ٤ / ١٩٧٠م.
٢٦١. الوجيز في فقه اللغة : محمد الانطليكي ، منشورات دار المشرق ، ط ٣ / ١٩٦٩م.
٢٦٢. الوساطة بين الممتنبي وحمصومه : علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) تح محمد ابو الفصل ابراهيم و علي محمد الجلاوي ، دار القلم بيروت - لبنان (د. ت) .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٦ - ١	المقدمة
٤٠ - ٧	التمهيد: التوسع في العربية
٧	أولاً : مصطلح التوسع وما تصرف منه في معجم اللغة
٩	ثانياً : مفهوم التوسع
١١	ثالثاً : مسوغات التوسع
١١	١. الإيجاز والاختصار
١٣	٢. كثرة الاستعمال
١٥	رابعاً : مواقع التوسع
١٥	١. الإحذف
١٧	٢. الإلتباس
٢٠	خامساً : مستويات التوسع
٢١	١. المستوى الصوتي
٢١	٢. المستوى الصرفي
٢٢	٣. المستوى النحوي
٢٢	أ. وقوع المصدر ظرفاً
٢٢	ب. نصب الظرف معولاً به
٢٣	٤. المستوى البلاغي
٢٣	— حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
٢٤	٥. المستوى العروضي
٢٧	مبادئ: التوسع في كتب أصول الشعر
٢٧	١. الأصول في الشعر ، لأبي بكر بن المراج
٢٧	٢. الحصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني
٢٩	٣. الإعراب في جنس الإعراب ولمع الأئمة لأبي الأنباري
٣٠	٤. الاقتراح في علم أصول الشعر ، للتمام المصطفى
٣١	٥. إرفاء السبعة في علم أصول الشعر ، للشيخ يحيى الشاوي الجزائري
٣٢	مساعدة التوسع في كتب الصرف
٣٣	١. ما يحتل الشعر من الضرورة ، لأبي سعد السيرافي
٣٤	٢. ما يجوز للشاعر في الضرورة التزلز التبرؤفي

الصفحة	الموضوع
٣٦	٢. صواتر الشعر : لابن عصفور
٣٧	٤ الصواتر وما يسوغ للشاعر دون فنائر الأتوسي
	لتوسع في كتاب سيبويه
	الفصل الأول : لتوسع في المستويين الصوتي والقصري
٤٦	المبحث الأول : المستوى الصوتي
٤٦	أولاً : الاتباع الحركي
٤٧	ثانياً : الإمالة والتخفيف
٤٧	١. الإمالة في كتاب سيبويه
٤٥	٢. أسباب الإمالة عند سيبويه
٧٤	٣. موانع الإمالة في كتاب سيبويه
٤٩	ثالثاً . التخفيف
٥١	المبحث الثاني : المستوى القصري
٥١	أولاً: الترادف
٥٢	ثاني: التشريك اللفظي
٥٣	ثالثاً : التثنية والتأنيث
	— تأنيث الفعل
	الفصل الثاني : لتوسع في المستوى القصري
٥٦	المبحث الأول : لتوسع في الظروف
٥٦	— وفروع الأسماء ظروفها
٥٦	١. ظروف الرمان
٥٦	أ. اليوم القليلة
٥٨	ب. الدهر والأبد
٥٨	ج. أسماء المشهور
٥٩	د. ضربة ويكرة
٦١	٢. ظروف المكنى
٦١	أ. الميل والفرسخ
٦٢	— تقديم والتأخير بين الميل والفرسخ
٦٢	ب. حذف وألم
٦٥	ج. نكت اليمين ونكت الشمال
٦٨	المبحث الثاني : لتوسع في المصادر

الصفحة	الموضوع
٦٨	— ما يكون من المصائر مفعولا
٦٨	المسألة الأولى : وقوع المصدر حالا
٧٠	المسألة الثانية : وقوع المصدر ظرفا
٧٠	المسألة الثالثة : وقوع المصدر مفعولا مطلقا
٧١	المسألة الرابعة : إقامة المصدر مقام للفاعل لتقلب عن فاعله
٧٧	لمبحث الثالث : التوسع في التركيب والأساليب
٧٧	أولا : التوسع في التركيب .
٧٧	١. الإضافة
٧٨	أ. الإضافة على التشبيه بالمفعول به
٧٨	ب. الجر بالإضافة
٨٠	ج. حذف المضاف
٨٣	٢. حذف خبر (إن)
٨٦	ثانيا : التوسع في الأساليب
٨٦	١. أسلوب الاستثناء
٨٧	— بديل المستثنى
٩١	٢. أسلوب الاستفهام
٩٤	المبحث الرابع : التوسع في الجار والمجرور
٩٤	أولا : التوسع في حروف الجر
٩٤	— نهاية حروف الجر عن بعضها
٩٥	١. الباء
٩٦	٢. في
٩٧	٣. على
٩٨	ثانيا : حذف الجار توسعا
٩٨	— ذهب أقسام ونقلت البيت
	الفصل الثالث : التوسع في المستوى البلاغي
١٠٣	لمبحث الأول : علم المعاني
١٠٤	أولا : التقديم والتأخير .
١٠٨	ثانيا : خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر
١٠٨	— قلب
١١٣	ثالثا : وضع الظاهر موضع المصير

الصفحة	الموضوع
١١٦	رابعاً : وضع المفرد موضع المشى
١١٩	المبحث الثاني : علم البيان
١٢٠	أولاً : المجاز العقلي
١٢٦	ثانياً : تشبيهه
١٢٧	— تشبيه بين الحقيقة والمجاز
١٢٨	— تشبيهات في كتاب سيويه وحملها على التوسع
١٤٠	ثالثاً : الكناية
١٤٤	المبحث الثالث : علم اليديع
١٤٦	أولاً : التجريد
١٥١	ثانياً : المبالغة
	الفصل الرابع : التوسع في مستويات عروض وقوافي
١٥٥	المبحث الأول : مصطلحات العروض وقوافي
١٥٦	أولاً : الأوزان
١٥٦	١. الخرم
١٥٨	٢. المقسم
١٥٩	٣. كسر البيت
١٦٠	٤. الضرورة الشعرية
١٦٢	ثانياً : القوافي
١٦٢	١. المصطلح
١٦٣	٢. تحديد للقافية
١٦٤	٣. لزوم للقافية
١٦٤	أ. الروي
١٦٥	ب. الردف
١٦٧	ج. الوصل
١٦٨	٤. التقيد والاطلاق
١٧٠	٥. عيوب قافية
١٧٠	— الإقراء
١٧٢	المبحث الثاني : التوسع في العروض والقوافي
١٧٢	أولاً : تحريك المعزوم في القوافي توسعاً
١٧٢	ثانياً : تحريك الساكن في القوافي توسعاً

الصفحة	الموضوع
١٧٢	ثالثا : للتوسع بين الزحاف وصحة الإعراب
١٨٠	المبحث الثالث : التوسع والضرورة الشعرية
١٨٠	أولا : التوسع
١٨٣	ثانيا : لضرورة الشعرية
١٨٣	١. مفهوم الضرورة عند سيبويه
١٨٥	٢. المضائق في (الكتاب)
١٨٦	أ. المضائق الناتجة عن التشابه بين شيئين
١٨٦	١. الحذف
١٨٩	أ. حذف نون الوقاية
١٨٩	ب. حذف المعاني
١٩٢	٢. الزيادة
١٩٣	أ. إثبات الزيادة اللاحقة لـ (من)
١٩٣	ب. إتياع الحركة
١٩٣	ج. تضعيف المصنف
١٩٤	د. النكرة والمعرفة مع (كان)
١٩٥	ب. فرد في الأصل
١٩٥	١. صرف ما لا ينصرف
١٩٦	٢. تلوين الاسم المبني للتداء
١٩٦	٣. تلك الإدغام
١٩٧	ج. ما لم يصره سيبويه -
١٩٧	١. حذف ألف الاستفهام
١٩٨	٢. حذف ها (من)
١٩٩	٣. الحذف على الضمير المجزور دون إحالة الجار
٢٠٢	٤. التذكير والتأنيث
٢٠٢	٥. التقديم والتأخير
٢٠٤	ثالثا : ما حمل من التوسع على الضرورة
٢١٢	الخاتمة والنتائج
٢١٥-٢٢٢	روافد البحث

المصري
للطباعة
٠١١٧٨٦١٧٨٦ - ٠١١٧٨٦١٧٨٦